

هيئة التحرير

إن هيئة التحرير — كما تبدو من الخطوط الرئيسية التي يرسمها شعارها وتوجه إليه أهدافها — هي جمعية قومية تؤمن بالشعب وتعتمد على وطنيته وتؤكد سيادته وتحترم إرادته ، فهي تدعو إلى تعبئة قواه المادية والروحية وتفتح بابها لكل مواطن دون تمييز أو تفرقة .

ينص دستور الهيئة على بذل النفس والنفيس لاجلاء الغاصب عن وادي النيل دون قيد أو شرط وتحريره من أى استعمار سياسى أو اقتصادى أو اجتماعى . وأن يكفل للسودان حق تقرير المصير دون أى مؤثر خارجى .

وفىما يختص بالأهداف الداخلية فهي تعمل على تحقيق المصالح والرغبات الأساسية للشعب بحيث يؤمن كل فرد على حقوقه وحرياته وفقا لدستور يسجل إرادته . وإقامة مجتمع على أسس من الايمان بالله والوطن والثقة بالنفس للتخلص مما يعانيه من أسباب التخلف والضعف ، وتوجيه النظام الاقتصادى إلى ما فيه تحقيق العدالة الاجتماعية وحسن توزيع الثروة ووسائل الإنتاج ، واستغلال موارد البلاد الطبيعية وتشجيع الصناعات على نطاق واسع ، واستثمار رموس الأموال فيها . مع كفالة الحقوق والحريات الأساسية من الناحيتين السياسية والاجتماعية ، فالمواطنون سواء أمام القانون ، ومن حقهم التمتع بحرية الفكر والرأى والعقيدة وممارسة الشعائر الدينية ، ومن واجب الدولة إزاءهم تأمينهم ضد البطالة والمرض والعجز والشيخوخة . وتبصير المواطنين بواجباتهم وحشهم على التضامن والتعاون والعمل المنتج للنهوض بتبعات الإصلاح .

وحددت الهيئة أهدافها الخارجية بالسعى إلى دعم الصلات مع الشعوب العربية لتحقيق التعاون الفعال بينها فى شتى الميادين ، وتعزيز ميثاق جامعة الدولة العربية

ليكون أداة لخدمة شعوبها وبلوغ أمانها المشتركة . والتمسك بميثاق الأمم المتحدة والمطالبة بالعمل على خدمة حرية الشعوب ورفاهيتها .

نظام التكوين :

كان أفراد الشعب طوائفه وجماعاته ما تجتمع إلا لتنفض أو لتنفذ وتنفذ ولم يكن هناك ما يربط بينها . . . كانت مفككة لا تشعر بمسئولية معينة أو التزام معين نحو مجتمعهم ونحو أمتهم ، فقامت هيئة التحرير لتجمع شعث هذا الشعب المفكك وتلك الجماعات المتنافرة في وحدة قوية متماسكة على أهداف واضحة مرسومة وبرنامج قوى محدد يعالج مشاكل الوطن واحتياجات أفرادها ويرسم سياسة الإصلاح المادي والروحي ويوجه الجهود إلى القضاء على أمراض الشعب الاجتماعية وتوفير الرفاهية الاجتماعية والعزة القومية للمواطنين .

فأوجدت هيئة التحرير نظاما يقوم على أساس ديمقراطي صحيح أساسه قيام الأفراد بأنفسهم بكافة ما تطلبه الحياة الحرة الكريمة معتمدين على قواهم وجهودهم التعاونية مجتدين كل ما لديهم من موارد في سبيل ذلك . فجعلت في كل بيئة (مجتمع محلي) — قرية أو شيخة — مجلس إدارة يمثلها أصدق تمثيل تحيط به جمعية عمومية من أهل القرية أو الشيخة ثم يكون لكل مجموعة متقاربة من القرى أو الشياخات مجلس إدارة آخر أعلى درجة ، هو مجلس إدارة النقطة تمثل فيه مجالس إدارة هذه القرى أو الشياخات ثم يكون لكل مجموعة متقاربة من النقاط مجلس إدارة هو مجلس إدارة المركز أو القسم الذي تمثل فيه مجالس إدارة النقاط ثم يلي بعد ذلك مجلس إدارة المديرية أو المحافظة الذي تمثل فيه مجالس إدارة المراكز أو الأقسام بدائرتها ، ثم يأتي المجلس الأعلى الذي تمثل فيه جميع مجالس المديريات والمحافظات وهو الذي يشرف على جميع هيئات التحرير في أنحاء الجمهورية ويعتبر أعضاء مجالس الإدارة في المستوى الأدنى بمثابة أعضاء الجمعية العمومية لمجلس الإدارة التالي مباشرة ، بمعنى أن أعضاء مجالس إدارة القرى أو الشياخات الداخلة في نطاق المنطقة هم جميعاً أعضاء الجمعية العمومية لها ، وأعضاء مجالس إدارة النقاط بدائرة المركز أو القسم ، هم جميعاً أعضاء الجمعية العمومية بمجلس

إدارته ، وهكذا حتى نصل إلى الجمعية العمومية الرئيسية التي يكون أعضاؤها هم أعضاء مجالس إدارة المديرية والمحافظات .

ويوجد إلى جانب المجلس الأعلى والجمعية العمومية الرئيسية للهيئة ، لجنة عليا تألف من ذوى الخبرة الطوية والتجارب في ميادين الخدمة العامة يكونون بمثابة هيئة استشارية للاسترشاد برأيها في توجيه النشاط العام للهيئة ورسم الخطط الرئيسية لتحقيق الأهداف — وذلك فضلا عن الجهاز الإدارى التنفيذى بالمقر الرئيسى للهيئة الذى يتكون من سبعة أقسام ، وهى إدارة الشباب ، وإدارة العمل . وإدارة الهيئات ، والأمانة العامة . وإدارة العلاقات الخارجية ، وإدارة الدعوة والإرشاد ، وإدارة النشر والدعاية

١ — فادارة الشباب تقوم برعاية الشباب ثقافياً واجتماعياً وروحياً ورياضياً .

وبحث مشاكل الشباب وطرق علاجها وشغل أوقات الفراغ وتنظيم الرحلات العملية للطلبة فى داخل مصر وخارجها للتعرف بهضات الشباب فى العالم .

وبصفة عامة تهدف هذه الإدارة إلى توحيد صفوف الشباب وبث الوعى القومى بينهم وإطلاعهم على تاريخ بلادهم وأهداف ثورتهم وما يتطلبه الوطن منهم فى معركته مع الاستعمار ، وإعدادهم لحوض هذه المعركة صفاءً واحداً شعاره نصره لله وعزة للوطن وسبيله تحرير العقل والنفس والجسد والخلوص لله وللمصر .

٢ — إدارة العمل وتقوم بتوحيد صفوف العمال وتوثيق العلاقات بينهم وبين أصحاب الأعمال . وتحقيق التعاون بينهما وحل المشاكل العالمية بالطرق الودية القائمة على المحبة والتكاتف فى سبيل غرض واحد هو رفع المستوى الإنتاجى وقيام الصناعة فى البلاد .

كما ترمى إلى تقوية وتدعيم الحركة النقابية العمالية وتوجيهها إلى الطريق النقاى الصحيح .

وبصفة عامة تسعى لتحقيق قيام النهضة الصناعية الكبرى لمصر عن طريق الوعى والإدراك السليم من العامل باعتباره عماد نهضة وطنه .

وبين صاحب العمل باعتباره المسئول عن تدعيم عظمة وطنه بماله ووجه لابنائه من العمال .

٣ — وإدارة الهيئات تقوم بالاتصال بجميع هيئات وطوائف الأمة وتنسيق التعاون بينها وفتح مجال النشاط والعمل أمام أفرادها بحيث يمكن توجيه هذه الطوائف والهيئات معا لخوض معركة واحدة هي تحرير الوطن وبناء المجتمع الجديد كما تسهم بقدر إمكاناتها في بحث مشاكل الهيئات المختلفة ومعاونتها على حلها ووضع علاج لها .

أى أن مهمة هذه الإدارة بصفة عامة هي تقوية كل طائفة وكل هيئة وتقوية صفوفها وبذا يوجد الوطن القوى .

٤ — إدارة الأمانة العامة وتقوم بأعمال الجهاز الإدارى الذى يشرف على تنظيم وإدارة الهيئة من النواحي الإدارية .

٥ — وإدارة العلاقات الخارجية وهي تشرف على تنظيم وإيجاد العلاقات مع الشعوب والدول الأجنبية كما تقوم بتحقيق التعاون والاتصال الوثيق ويخواننا أبناء البلاد العربية والإسلامية فحثة هذه البلاد جميعاً بحمة واحدة هي الاستعمار . وبالتعاون الفعال وتوحيد الجهود يمكن لهذه القوة العربية والإسلامية أن تتخلص من عدوها وأن تقوى . وبذا تصبح عاملاً قوياً فى إقرار السلام وتحقيق العزة لهذه الشعوب التى طال عليها الظلم وتمكن منها الطغيان .

٦ — وتنهض إدارة الدعوة والإرشاد بوضع الأسس الثابتة الروحية والخلقية التى يقوم عليها بناء الوطن ، وتهدف إلى تحرير العقول من التيارات المضللة التى استولت على عقول بعض الشباب والشيوخ والتى لا ترمى إلا إلى الفرقة والتحزب أو إلى بث عقائد ضالة بين الناس تهدف إلى استغلال بعض الشباب الطيب والسيطرة عليه وتوجيهه لصالح قلة من الأشخاص تحركهم أطماعهم أو يغويهم ذهب العدو ووعوده . كما تقوم هذه الإدارة ببث روح الدين بين المواطنين وإيجاد جيل يعرف ربه معرفة سليمة ويسعى إليه ويعمل ابتغاء وجهه . وتشرف أيضاً على معهد التحرير الذى افتتح دورته الأولى بقصد تكوين طبقة من المواطنين الصالحين الذين يعرفون رسالة الإنسان على الأرض ، نحو ربه ونحو وطنه ونحو نفسه .

٧ — وأخيراً تقوم إدارة النشر والدعاية بنشر عقيدة التحرير بين الناس بالوسائل المختلفة وإصدار الكتب والنشرات التي تشرح للناس رسالة التحرير وأهداف الثورة .

أسس التنظيم :

تنشد الهيئة ، التحرير للوطن وللنفس . وتحرير الوطن يكون في ميدانين : الاول الخارجى وهو القضاء على الاستعمار ، والثانى الداخلى وهو القضاء على كل ضعف واستكمال كل نقص والنهوض الشامل بكافة المرافق ، ولا بد من أن نسلك السبيلين فى آن واحد لتحرير الوطن وتحرير النفس فكلاهما مرتبطان بالآخر أشد الارتباط . وهذا هو الأساس الأول .

أما الأساس الثانى فهو أن تحرير الوطن وتحرير النفس معناهما أن يعمل المواطنون جميعا من أجل أمتهم ومن أجل أنفسهم . ولكن كيف يعملون وهم على هذه الحال من التفكك وعدم التماسك ؟ إن أبناء الحى لا يعرفون بعضهم بعضا ولا تجمعهم رابطة ، فما بالنا بأبناء الأمة جميعا ؟ لذلك كان من الضرورى أن يحقق التنظيم التماسك والقوة بين أبناء الحى الواحد والقرية الواحدة ثم الوطن الواحد .

أما الأساس الثالث فهو تكاتف الناصر أمام طوائف الشعب المختلفة للمساهمة فى معركة التحرير فلا نكون قاصرة على فئة أو طائفة دون أخرى ، الكل فى ميدان الجهاد سواء . وقد روعى هذا فى التنظيم فتلقت الطوائف والفئات المختلفة التى يضمها هذا الشعب حول أهداف موحدة مشتركة جمعت بين قلوبها ووحدت بين مشاعرها وساوت بينها فى شرف الجهاد .

والأساس الرابع هو الديمقراطية الحققة التى يميزها الاحترام المتبادل والثقة بالنفس والإخاء والراحم ، وإنكار الذات والتعاون التام المطلق . فكفل التنظيم لأبناء الحى الواحد التكامل ليتدارسوا شئونهم ومشاكلهم بشكل جماعى ويضعوا خطط العلاج وبرامج التنفيذ التى يشترك فيها الجميع كل حسب استعدادة وقدرته .

وعلى هذه الأسس الأربعة وهدى التجارب ، قام تنظيم الهيئة بأنحاء الجمهورية ورسمت سياسته ووسائله ووضعت لوائح وقوانينه التى بدأت تؤتى ثمارها بصورة

لم تشهدها البلاد من قبل برغم حداثة الهيئة وبرغم ما استنفد من جهود ضخمة ووقت ليس بالقصير فى الانشاء والتكوين والتنظيم ، وهذه الثمار تتمثل فيما قامت به الهيئة من أوجه النشاط المختلفة فى معركة التحرير وأصبح ذلك السبيل الجارف من المواطنين الاحرار قوة شعبية متماسكة تقف الى جانب أولى الامر وقادة الأمة جنباً الى جنب فى طريق واحد نحو هدف واحد وغاية واحدة .

فروع الهيئة :

بلغت فروع هيئة التحرير منذ تأسيسها ١٢٠٠ فرع من كافة أنحاء الجمهورية منها ٤٠١ فرعاً فى المحافظات و ٤٠٩ فرع من الوجه البحرى و ٣٤٠ فرع فى الوجه القبلى .

وكان من مظاهر الإعجاب بمبادئ هيئة التحرير أن قامت جماعات فى أنحاء متفرقة من العالم تدعو للهيئة وسياستها وتؤيدها . ففى فرنسا تكونت جماعة (أصدقاء هيئة التحرير المصرية) تضم نخبة من العلماء والسياسيين والأدباء والفنانين . وفى الولايات المتحدة (جماعة أصدقاء مصر) وعلى رأسها الصحفية والكاتبة الناجية (دروثى طومسون) والصحفى المشهور (جارلاند ايفانز هوبكنز) . وفى تونس ايرس (جماعة مصر — الارجنتين) تدعو الى مناصرة فكرة هيئة التحرير ومبادئها ، كما تكونت فروع أخرى فى معظم العواصم العربية وفى مقدمتها : دمشق ، الخرطوم .

وعندما يتم اعتماد مجلس ادارة لآى فرع من فروع الهيئة ، يبدأ المجلس فى تشكيل لجانه الدائمة التى تختص بميدان معين من ميادين النشاط . ويختار لكل لجنة أصلاح المواطنين للقيام برسالتها على الوجه الصحيح بمن تتوافر فيهم الخبرة والاستعداد للخدمة فى هذا الميدان ، وأهم اللجان التى تعمل فى محيط كل هيئة فرعية بصفة دائمة هى : اللجنة الصحية ، والثقافية . والاجتماعية ، والرياضية ، والشئون العمرانية ، والمصالحات والتحكيم ، والدعاية والارشاد .

نشاط الهيئة في عامها الأول :

١ - التكافل الاجتماعي :

قامت جميع هيئات التحرير بحصر الفقراء والمعوزين بدائرتها حصراً دقيقاً ، وفحص حالاتهم وأنشأت سجلاً سرياً بدائرتها لتدوين أسمائهم ، ولم تترك مناسبة تمر دون أن تشعر هؤلاء المعوزين بحمد المجتمع عليهم مثلاً في أبناء جيرتهم وذلك بما تقدمه اليهم من مؤن وكساء ومساعدات مالية .

وفي غضون شهر رمضان المعظم تقوم جميع هيئات التحرير بدعوة (ضيوف التحرير) من المعوزين الى موائد الافطار يوميا ، يشاركونهم إفطارهم بالتناوب أعضاء الهيئة الذين يرحبون بوفادتهم ويقومون بخدمتهم . وإلى جانب هذه الموائد ترسل كل هيئة الى الأسر الفقيرة التي تحول ظروفها دون الحضور ما يكفيها من طعام طوال هذا الشهر المبارك .

كما تقدم الكساء في عيد الفطر وهدايا للأطفال وتوزع كيات من اللحوم والأغذية الجافة والحلوى بمناسبة المولد النبوي وذكرى إعلان الجمهورية ، مع العطف على المرضى في المستشفيات وزيارتهم وتوزيع الهدايا عليهم والترفيه عنهم .

ولم تكتف هيئات التحرير بتقديم هذه المساعدات ، بل رأت أن واجبها يقتضيها أن تنشئ جمعية دائمة لرعاية الفقراء والمعوزين بدائرتها . ومن أمثلة ذلك هيئة التحرير بجذائق القبة التي أنشأت « جمعية التحرير للخدمات الاجتماعية » ، وهي تهدف إلى العمل على تحسين حالة الأسر الفقيرة ، وإقامة المنشآت الاجتماعية والخيرية المختلفة التي تساعد على رفع المستوى الاجتماعي لهذه الأسر . ورفع مستوى المعيشة لسكان الحى على ضوء البحث على أساس الدراسات والفحص والتقييم ، ونشر التوعية الرياضية بين شباب الحى .

وقد بلغ ما أنفقته هيئات التحرير الفرعية على أعمال البر والخير في العام الماضى عشرين ألفاً من الجنيهات . ومن أبرز جهود هيئات التحرير في ميدان التكافل الاجتماعي بالإضافة إلى ما تقدم ، العمل على نشر السلام والوئام بين المواطنين ، وإزالة ما بينهم من منازعات وأحقاد وفرقة ، تحقيقاً للوحدة . وتمكنت لجان المصالحات والتحكيم

باليئات الفرعية من الفصل في آلاف المنازعات بالطرق الودية السلمية مما ساعد كثيراً على استتباب الأمن والإخاء والمحبة .

وتقوم بعض الهيئات الفرعية بواجبها الانساني في حالات الإغاثة نحو المنكوبين بسبب الحرائق أو الفيضانات وما إليها ، وقد تبرعت هيئة تحرير بنى مزار بمبلغ ٥٧٠ جنيهاً لجمعية الاسعاف بها لتتمكن من تأدية رسالتها .

٢ — المبررات التفافى :

من أبرز مشاكلنا الجهل ... فالأمية المتفشية بين المواطنين هى نتيجة لإهمال العهود السابقة تنفيذاً لسياسة الاستعمار والرجعية التى لا تقوم لها قائمة إلا حيث يوجد الجهل ، وقد آلت هيئة التحرير على نفسها تحقيقاً لرسالتها أن تعالج هذه المشكلة بالعمل على نشر ألوان الثقافة والمعرفة بين المواطنين وتهيئة سبلها بمختلف الوسائل واهمها أ — إنشاء مراكز لمحو الأمية

قامت أغلب الهيئات الفرعية بإنشاء مدارس كاملة أو فصول مراكز لمحو الأمية بين المواطنين وخاصة بين الشباب وكبار السن ممن لم تساعدهم ظروفهم على التعليم فى الوقت المناسب وذلك فى أوقات فراغهم . ويتولى مهمة التدريس لهم بعض المدرسين المتطوعين أو المثقفين من أعضاء الهيئة بلا مقابل طبقاً لأحدث الأساليب وبما يتفق وظروف كل إقليم وذلك بالتعاون مع الجهات والهيئات الأخرى المعنية بهذه المشكلة كوزارة المعارف . ولا تدخر هيئات التحرير وسعاً فى الدعاية بين الأميين لحثهم على الإقبال على هذه المراكز والانتظام فيها .

ب — إنشاء المدارس

لم يقتصر دور هيئات التحرير على إنشاء مراكز لمحو الأمية فحسب ، بل قام بعضها بإنشاء مدارس خاصة لتستوعب من لم يجد له مكاناً فى المدارس الحكومية ، كما قامت هيئات التحرير الأخرى بتسيير مهمة وزارة المعارف فى نشر العلم وذلك بأن مهدت لها الأرض بالمجان لتقيم عليها المدارس وقد أسهم بعضها مادياً فى تكاليف الإنشاء والبعض الآخر قام بعملية الإنشاء وسلم عملية المباني جاهزة للوزارة لتولى إدارتها .

ج - المكتبات الشعبية

قام الكثير من هيئات التحرير الفرعية بتجهيز مكتبات تضم مختلف الكتب والنشرات والمطبوعات والمجلات التي تبرع بها أعضاؤها وغيرهم من المواطنين وجعلتها في متناول أفراد الشعب ودعت لها ليقبلوا عليها ويقضوا وقت فراغهم بها فيما ينفعهم ويقهيم مغبة سوء استغلال وقت الفراغ .

د - المحاضرات الثقافية

نظمت كل هيئة تحرير في دائرتها سلسلة من المحاضرات ، والمناظرات الثقافية وجندت لها خيرة الخطباء والمحدثين ، تتناول مختلف الموضوعات التي تمس حياة المواطنين وتعمل على نمو مداركهم والنهوض بتفكيرهم .

هـ - دروس خاصة

بلغ من اهتمام بعض هيئات التحرير بالنواحي الثقافية ونضوج الوعي الثقافي أن قامت في الصيف الماضي بتنظيم دراسات خاصة في مجموعات بالمحان للطلبة الراسخين في مختلف مراحل التعليم الابتدائي والإعدادي والمتوسط وقام بالتدريس فيها أساتذة المدارس المتطوعون وأنت بتسائج باهرة ، وقد تم ذلك في هيئات تحرير المنصورة ومنوف ودكرنس وميت غمر وبعض هيئات تحرير القاهرة .

و - المجلات والنشرات

تقوم أكثر من خمسة عشرة هيئة تحرير حاليا بإصدار مجلات ونشرات محلية تحمل اسمها ويشارك في إعدادها وتدبيج موضوعاتها أهل الهيئة أنفسهم .

٣ - المبدأ الصموي :

تؤمن هيئات التحرير بأن العقل السليم في الجسم السليم وبأن المرض من المشكلات الرئيسية الثلاثة التي تعاني منها الأمرين ، فقامت بجهود جبارة في هذا الميدان نجملها فيما يلي :

١ - المستوصفات العلاجية

أعد الكثير من هيئات التحرير وجهزت مستوصفات علاجية شعبية تقدم الخدمات الطبية للمواطنين بالجان لغير القادرين منهم وبأجور اسمية لمحدودي الدخل بما في ذلك

صرف الدواء اللازم والعمليات الجراحية البسيطة . وقد بلغ عدد المستوصفات التي تم أعدادها وتزاول نشاطها فعلاً أكثر من مائة مستوصف وفي القاهرة منها خمسة مستوصفات وكذلك في المنصورة ودكرنس وميت غمر ودير نجم والمنزلة وسمنود وبسيون وبلقاس ورشيد والسنة وبها وشبين الكوم والاسكندرية ودمياط والاسماعيلية والسويس والفيوم وبنى مزار والمحرق ومطاي وأبو قرقاص . وأنشئ في بعض هذه المدن أكثر من مستوصف .

ب — المستشفيات :

أنشأت أكثر من هيئة تحرير مستشفى محلياً لعلاج مختلف الأمراض . فقد أنشأت هيئة تحرير الفيوم داراً للعلاج وأخرى للولادة للفقيرات تتولى رعاية الحامل ثم تستقبلها عند الولادة وتبقى بها مدة أسبوع يصرف لها خلاله الغذاء الجيد ، كما يصرف الكساء للولود بالمجان . وكذلك هيئة تحرير طنطا وبلقاس — وقامت هيئات أخرى بالتبرع بالأرض وجزء من تكاليف البناء لاقامة مستشفيات أو مجموعات صحية لتسهيل لوزارة الصحة ووزارة الشؤون البلدية والقروية مهمتهما في توفير سبل العلاج أمام المرضى .

ج — الحملات الطبية :

نظمت بعض هيئات التحرير كهيئة تحرير القاهرة والغربية ومغاغة حملات طبية قوامها الأطباء والمرضون وبعض المتطوعين والمتطوعات ، مزودة بمعدات الكشف والعلاج والأدوية . تنتقل في يوم معين من كل أسبوع أو أكثر بدائرتها تفحص خلالها المرضى بها ، وتصرف لهم الدواء اللازم وتحيل ما يلزم إحالته إلى أقرب مستشفى ليعالج بها تحت إشراف الهيئة ، فضلاً عن قيام الهيئة بعمل بحث طبي شامل للبيئة من حيث مواردها ومشاكلها الصحية ، ثم تقدم نتيجة هذا البحث إلى الجهات المختصة ليكون موضع نظرها .

وقد قامت هيئة تحرير بنى سويف بتكوين جمعية صحية لكل مدرسة بدائرتها زودتها بالأدوية ومعدات الإسعاف الأولى وكذلك تقديم المساعدات العينية للأسر المصدورين والملابس الضرورية بالجان لفقراء التلاميذ .

د — الدعاية والإرشاد الصحى :

وتقوم هيئات التحرير أيضا بكافة وسائل الدعاية والإرشاد الصحى عن طريق لجائها الصحىة المستعينة فى ذلك بالمحاضرات والأشرطة السينمائية والإعلان والمسرح الشعبى وتنهز فرص تجمع الأهالى فى الموالد والمناسبات لهذا الغرض .

ه — المبراه العمرانى :

من أهم المشروعات العمرانية التى تبنيتها هيئات التحرير — وخاصة القروية منها — مشروع إنارة القرى ، وذلك بواسطة دق عواميد فى الشوارع الرئيسية بالقرية ودروبها يعلق فى كل منها مصباح يتولى المواطنون بالمناوبة تزويده بالكبروسين اللازم ، بالتعاون فيما بينهم وفى ذلك ما يكسب القرية بهجة بتبديد ظلامها وخاصة فى ساعات الليل الأولى مما يساعد على استتباب الأمن بها ، وقد بلغ عدد القرى التى طبق فيها هذا المشروع حتى الآن أكثر من مائة قرية . وإن يمضى وقت طويل حتى يعم القرى جميعاً . وقد قامت هيئة التحرير بأى حماد بشراء ما كينة رفع مياه لملء عربات الرش وأعانتها للجلس البلدى . كما أنشأت هيئة تحرير مركز أرمنت قنطرة ثابتة على ترعة نجع أبو حليلة . وقامت هيئة ديروط بإقامة ثلاث حدائق خصصت إحداها للأهالى والثانية (للأطفال) والثالثة مكان مدافن قديمة كانت تشوه جمال المدينة . وأسهمت هيئة تحرير بنى مزار فى تركيب ما كينة إنارة قوة ٣٧٥ حصانا لإنارة البلدة . كما قامت هيئة تحرير العدو بإنشاء طريق بنزلة الأشراف بطول ٢١٠ أمتار وأصلحت الطريق الموصل من المستشفى إلى بحر يوسف ، فضلاً عن جهودها فى تنظيف شوارع القرى . وأسهمت هيئة تحرير بلقاس فى تنظيف شوارعها شتاء ، وكونت هيئة تحرير شربين شركات أهلية بمعوتها وإرشادها كما قامت بتوصيل التيار الكهربائى إلى كثير من المحال والمنازل والشوارع . وتنهض هيئة تحرير طنطا بمشروع للمساكن الشعبية على مساحة قدرها سبعة أفدنة ونصف كنواة ، وأعدت الأرض اللازمة ويجرى السير فى المشروع .

و — المبراه الاقتصادى :

كانت أبرز الهيئات فى هذا الميدان هيئة تحرير الفيوم التى درست مشروعاً للصناعة

قرر الدين من المشمش الذى يزرع بكثرة بها ، والزيت من الزيتون والمواالح وتجفيف البلح ، وأقامت معهداً صناعياً لهذا الغرض زودته بكل ما يحتاجه وانفقت مع وزارة المعارف على أن تمده بالإخصائين اللازمين .

وأوجدت هيئة تحرير طائفاً بمقرها نولاً يدرباً لتدريب الشباب على صناعة النسيج اليدوى ليزيدوا من دخلهم فى أوقات فراغهم .

وقامت هيئات أخرى بتكوين جمعيات تعاونية منزلية وزراعية لتصرف المحاصيل وصناعة منتجات الألبان والأقراض وبيع السماد والبذور وغيرها .

يضاف إلى ذلك ما قامت به هيئات التحرير فى مشروع الدواجن بتطعيمها ضد الأمراض والاكثار منها ، وكذلك غابات التحرير التى غرست بها الأشجار استجابة لمشروع الشجرة .

٦ - المبراهه الرياضى :

تدرك هيئات التحرير قيمة التريسه الرياضيه وأثرها فى تكوين المواطن الصالح جسماً وخلقاً ، فعملت على تشجيع الرياضه ونشرها بمختلف الوسائل والسبل وخاصة بين طوائف الشباب فقامت كل هيئة بتكوين الفرق الرياضيه وزودتها بكل ما تحتاج إليه من أدوات ومعدات وملابس ونظمت المباريات بينها . وخصصت جوائز رمزيه وكؤوس التحرير للفرق الفائزة وشجعت المسابقات الأوليه كما قامت هيئة تحرير دكرنس بإنشاء نادى رياضى مسجل يضم شباب التحرير ، وكذلك هيئة تحرير بلقاس التى أنشأت نادى التحرير الرياضى ، والسمنه ، وسمنود ، والفيوم ، وشبرا الخيمه ، والجمايلى بالقاهرة وبن سويف ، وأبو حماد . كما أقامت هيئة تحرير السويس ساحة شعبيه وخصصت كؤوساً للمباريات .

يضاف إلى ما تقدم بمجهود هيئات التحرير فى إحياء الشعائر الدينيه وتعمير المساجد وإصلاح المعطل منها وبناء مساجد جديده وتعريف المواطنين بدينهم على أسسه الصحيحه العميقه والاحتفال بالمناسبات الدينيه وإحيائها لما فيها من عظات . وكذلك تعريف المواطنين ببلادهم وتوطيد أواصر الصلات والتعارف بينهم فى كل مكان بما تنظمه من رحلات تعليمية وترويحية .

وهى عبارة عن مؤتمرات شعبية تخضع طوائف الشعب وأولى الأمر وممثلى الحكومة بكل إقليم وفى هذه المؤتمرات الشعبية تناقش مشاكل الإقليم وتعرض الحلول ووسائل العلاج وتحدد التزامات وواجبات كل جانب فيشعر المسؤولون برقابة الشعب ويكون الشعب عوناً للحكومة فى تأدية رسالتها ويتم التفاهم بينهما فتكون الاستجابة لما فيه الصالح العام .

وقد أتت هذه البرلمانات الشعبية بأعظم النتائج وترتب عليها النهوض بالمشروعات الإصلاحية بالبيئات المختلفة وعلاج المشاكل المحلية بما يكفل راحة المواطنين ورفاهيتهم . ولا زالت هيئات التحرير فى عامها الثانى توطد ما قامت به فى عامها الأول وتستزيد منه وتبحث عن مبادئ جديدة فى معركة التحرير .

الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى

عبرت الهيئة عن هذه الأهداف بما وضعت من نظام للوصول إليها . وهو نظام مصرى خالص مستلهم من تقاليدنا المصرية وامتدة جذوره الى أعماق البيئة المصرية ويتميز نظام التعبئة الشعبية كما رسمته هيئة التحرير بلوغ أهداف الميثاق بأنه :

أولاً - لا يجعل الحكومة كل شئ ويجعل الشعب كل شئ .

ثانياً - يضع عناصر الثورة القومية على قدم المساواة متكافئة متعاونة ، رأس المال والعمل والملكات الفنية ، كل يخطط بنصيبه فى تحرير الوطن وبناء مجده .

وبهذا لم تضع عبء التوجيه وعبء هذا البحث فى سائر أوضاعه وسائر ألوان نشاطه على عاتق الحكومة وحدها حتى لا تنوء به طاقتها ، أو يمتد بالأمة الزمن انتظاراً لتحقيقها ، بل رأت أن تنبع هذه النهضة من جوارح الشعب وأن يتكامل الجميع فى تحقيقه بأن يضم الفرد جهده المتواضع إلى جهد أخيه وأن تضم كل طبقة مواردها إلى موارد الطبقات الأخرى . ويكون دور الحكومة فى هذه التعبئة إنارة الطريق للشعب واستخدام سلطانها لنفاذ إرادته .

ولما كان من أهم الأمور وأخطرها إعادة بناء مصر الاقتصادية على أساس سليم ،
يضمن الاستقرار لجميع عناصر الانتاج بحيث تقضى على أسباب التفرقة والتطاحن
والعداء بينها ، والذي تقاسى منه دول الغرب والشرق لاعتناقها مذاهب تمالى أحد
العناصر على حساب العناصر الأخرى .

لذا جاء هذا النظام مختلفاً عن النظم الفاشية والنازية التي تجعل الدولة كل شيء
وتجعل الفرد بل الشعب برمته لا شيء . وكأنه عجلة صماء يحركه جهاز الدولة ويوجهه
كيف يشاء فليس للشعب فيه رأى ولا وحي ولا انجاة ذاتي .

كما جاء مختلفاً عن الشيوعية التي تستأثر فيها الدولة بملكية رأس المال ولا سبيل إلى
الملكية الفردية فيه .

وأما العمل فمع ما نفرد له من سيطرة شاملة إلا أنه في الواقع مكبل بأغلال الهيمنة
الحكومية ، ومسلوب الإرادة وحرية الحركة والحافز الذاتي .

كما جاء مختلفاً عن الرأسمالية التي تقدر عنصر المال في موازنتها لعناصر الانتاج .
وتبخص عنصر العمل وجميع الملكات الفنية فالمال تبعاً لهذه النظرية يستأثر بخيراتها
أما باقي العناصر فينظر إليها نظرة ثانوية وبالتالي لا تنظر من الانتاج القومي إلا
بما يرتضيه عنصر رأس المال .

ومن هنا يقوم الصراع بين الطبقات في النظام الرأسمالي وينعدم التعاون .
كما جاء مختلفاً عن الاشتراكية الحديثة لأنها وإن كانت تبغى خير السواد الأعظم
إلا أنها تسلك إليه سبيلاً ملتويّاً يخلق مزاحمة خانقة للنشاط الاقتصادي الحر .

إذ تنزع زمام المشروعات الاقتصادية الكبرى من أيدي الأفراد لتسلمها إلى
الدواوين الحكومية فيضيق مجال النشاط الفردي ويتضام الحافز الذاتي لدى الأفراد
على الدأب والابتكار .

ويتسع نطاق العمل الحكومي وما يقتضيه من إتفاق لا حد له ، يستند إلى ضرائب
فادحة تهدد صرح الاقتصاد القومي بالانهيار .

فعلى عكس كل هذه المذاهب جاء هذا النظام ، يدعو إلى تركيز جهود البعث الاقتصادى فى أيدي الشعب نفسه .

يدعو إلى تعاون المال مع العمل والفكر والعلم ، وإلى تعاون الطبقات جميعا فى ظل عطف حكومى شامل يزيل العقبات التى تعترض طريق الكفاح . إلى تراحم وتساند بين جميع القوى القومية .

التصنيع هو الطريق :

نظرت هيئة التحرير من زاوية مصرية بحثت إلى اقتصادنا فوجدته يتصف بضعف الإنتاج ، ووجدت أن ضعف الإنتاج هو السبب الأول فى ضآلة دخل الفرد وبالتالي ضآلة الدخل القومى برأيه .

وضآلة الدخل القومى أدت إلى العجز عن تكوين فائض فى المال لتوظيفه فى ميادين الإنتاج المتعددة .

وان النشاط القومى محدود ، وقاصر على الميدان الزراعى ، الذى يسير بدوره بخطى متعثرة وبأضعف الأساليب .

ولا بد من تقوية الإنتاج فى شتى فروعه .

وقد كان من أهم أسباب اصدار قانون الاصلاح الزراعى هو تحقيق الهدف الأول أى توجيه رؤوس الأموال إلى التصنيع .

وأما الهدف الثانى وهو تقوية الإنتاج فقد فشلت جميع الحلول السابقة لأنها كانت نوعا من التقليد الأعمى لاقتصاديات الغرب حتى التى يعدل عنها أنصارها خضوعاً لمقتضيات البيئة وملابسات التطور .

كما كانت لا تتبع خطة موضوعة بل كانت سياسة الارتجال هى الموجهة لكل نشاط فى الإنتاج .

ولذا كان لابد للحل الموفق أن يكون وليد دراسة عملية لمطالب الوطن وإمكانياته مع الاسترشاد بتجارب الأمم فى الشرق والغرب فى مراحل تطورها ليحقق اقتصادا يكفل أحسن تدبير لموارد الرزق للشعب المصرى ، ويلأئم خصائص البيئة المصرية وينسجم مع كيانه ومقوماتها .

وقد رسمت الهيئة الخطوط الرئيسية التي على أساسها يمكن خلق التعبئة الشعبية للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي وقد تتجه هذه الخطوات إلى :
وضع عناصر الإنتاج في صف واحد على قدم المساواة فلا فضل للمال على العمل ولا للعمل على المال .

وقد نظرت الهيئة إلى عنصر رأس المال من زاويتين :
فإنك رأس المال الذي يستغله النشاط الفردي والنشاط المشترك الذي يتولاه الأفراد أو الشركات ويكون الخافز عليه هو مجرد ابتغاء الربح . وهذا النوع من رأس المال يستحق كل تشجيع ومعاونة .
ولما كانت رؤوس الأموال في مصر واستثمارها في الزراعة والصناعة أو التجارة لم تتبع أية خطط موضوعية ، كما لم يشملها أى تنسيق أو تعاون فيما بينها .
فيجب أن تنظم رؤوس الأموال على اختلاف أوجه نشاطها في نظام موحد يضمن التعاون الكامل .

وحتى يمكن البدء في تنفيذ ذلك يجب أولاً تنظيم عنصر رأس المال الزراعى .
فعلى الرغم من أنه يكون النسبة العظمى من دخلنا القومى ولكنه لم يحقق أهدافه من حيث توفير الكفاية الذاتية للبلاد ، بزيادة الإنتاج وبإصلاح الأراضى البور ، وبشهر التصنيع الزراعى .

لذا يجب سرعة تكوين اتحاد للزراعة ، كاتحاد الصناعات واتحاد الغرف التجارية على أن يقسم إلى غرف زراعية مختلفة للقطان والقصب والأرز والقمح والصناعات الزراعية .

وعلى أن تتبع الاتحاد العام في القاهرة فروع بالأقاليم والمديريات .
فإذا ما اكتمل هذا العنصر الحيوى أمكن الوصول إلى خطة حكيمه دقيقة بعيدة المدى تشمل المشروعات القصيرة الأجل والبعيدة الأجل ، فتكون لجنة فنية من الخبراء العالمين ومن أعضاء كل اتحاد لتشرف على وضع الخطط لتنفيذ السياسة الزراعية أو الصناعية أو التجارية بما يحقق استقلالنا الاقتصادى ويمكن لهذه الاتحادات وضع مشروع للسنوات الخمس على غرار ماتضعه الحكومة .

وأن نجاح هذه العناصر الثلاثة سيثجع أصحاب رؤوس الأموال البعيدين بها عن الاستثمار على المساعدة فيما تعده هذه الاتحادات من مشروعات عظيمة .

وبهذا يزول ما يحيط برؤوس الأموال من ذعر أو قلق أو متاعب أو مشاكل .
وستترك الحرية الكاملة لكل صاحب مال لاستثمار أمواله كيفما شاء ، كما يجب الاستفادة من رؤوس الأموال الأجنبية لأنها ذات أثر فعال وخطير في اقتصادنا القومي فيجب تشجيعها وترك المجال لها في المشروعات الضخمة وخاصة أنها تجلب معها كفايات فنية عالمية .

ومما لا شك فيه أن التعاون هو أحد الحلول الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لمواجهة المجتمع المصرى وأمراضه .

وعلى الرغم من أن مصر قد اجتازت فترة طويلة في النظم التعاونية إلا أنها لم تصل إلى تحقيق نتائج مثمرة لأنها كانت ضعيفة في مبناها كما أنها استغلت في العهد البائد لصالح بعض الأفراد الذين جعلوا من الجمعيات التعاونية مصدراً للاستغلال على حساب المساهمين من صغار الزراع والعمال وغيرهم .

ان الطبقة الكادحة في مصر وهى الغالبية العظمى من الشعب ، سواء الزراع أو الصناع أو التجار ، فى أشد الحاجة إلى النظم التعاونية لتحقيق المنفعة لهم ولزيادة دخلهم ولمنع الوسطاء من استغلالهم .

لذا يجب أن تنتشر الجمعيات التعاونية والاتحادات التعاونية فى كل بلاد الجمهورية مدنها وقراها . وخاصة بعد صدور قانون الاصلاح الزراعى . كما يجب أن تقوم الحركة العمالية على دعامتين هما : الحركة التعاونية والحركة النقابية حتى تعم الفائدة جميع المواطنين ،

وأن يكون للتعاون بنوك قوية مقتدرة على التمويل لكل المشروعات التعاونية وجمعيات الاتجار بالجملة تفى بحاجيات الجمعيات المختلفة ووسائل ميسرة للبحث والدراسة كالجمعية الزراعية بالنسبة للجمعيات التعاونية والزراعية — لذا يجب أن تتحول هذه الجمعية من مزرعة خاصة لبعض الأفراد إلى مزرعة وحقل تجارب لجمهور المزارعين وصغارهم بصفة خاصة لأنهم أكثرهم حاجة إلى هذه المعاونة الفنية .

ان عنصر العمل هو أحد العناصر الأساسية للإنتاج ، فهو مماثل لرأس المال لتحقيق الأهداف الاقتصادية .

فلا يعتبر العمل سلعة أو تجارة بل وسيلة مشروعة للعامل لضمان حياة كريمة له ولعائلته .

والحركة العمالية في مصر في العهد البائد كانت مسرحاً لكل مفسد أو هدام . ولذا لم تنجح في يوم من الأيام إلا لمعاداة صاحب العمل أو لتقويض أركان الإنتاج أو العمل لصالح أشخاص بعيدين عن وسط العمال .

أما اليوم فيجب أن تشق الحركة العمالية طريقها باعتبارها أحد الأركان الأساسية لبناء صرح الوطن الاقتصادي . بالاخلاص لوطن والتعاون الكامل مع صاحب العمل لتأدية الواجبات كاملة وزيادة الإنتاج قبل المطالبة بالحقوق .

وليعلم العمال جميعاً أنه لا وجود ولا مكان لهم بدون أصحاب رؤوس الأموال العاملين في الإنتاج . ولهذا السبب الواقعي ضمت الهيئة الطرفيين المتكاملين في مجالس مشتركة في المناطق الصناعية .

فأي اتجاه مخالف لهذه المبادئ القومية سيكون أول العوامل الأساسية في امتناع رؤوس الأموال عن الاستثمار وهذا سيكون على حساب الوطن وحساب العمال أنفسهم ، فينقص الدخل القومي وتنتشر البطالة بين العمال ، وتنخفض أجورهم تبعاً لذلك .

والعمل لا يعني العمل اليدوي فقط ، بل العمل الفني والذهني وهو من أهم عناصر الإنتاج .

وهذا النوع من العمل يحتاج إلى عناية ورعاية - حتى نصل إلى كفاية فنية تسد حاجتنا ونحن في سبيل بناء نهضتنا الاقتصادية المستقبلية .

البر . . . :

لم يقتصر المشروع على دراسة العناصر السابقة وهي عناصر الإنتاج في الدولة ، بل أضاف عنصراً هاماً وهو عنصر البر ، ففيه أكبر إبراز للناحية الانسانية .

وهذا العنصر يتكفل بعلاج ما يصيب العناصر السابقة من جروح وآلام ويسد ما يطرأ عليها من ثغرات وإصلاح ما يعترها من خلل . فكأنه ملك من ملائكة الرحمة والإنقاذ يرفرف بجناحيه على العناصر الأخرى كي يشد أزرها ويقيها من عثراتها .

ولم يدفع الهيئة إلى إثارة بحث هذا العنصر إلا أن الجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية التي تبلغ عدة آلاف في مصر ، لا يشعر بوجودها المواطنون إلا في الأحوال التي تحتاج فيها إلى الأموال حينما يتشر المتطوعون بجمع المال .



رجال الثورة افتحوا بأنفسهم مراكز التحرير

كأن تعدد القوائين التي تنظم الجمعيات الخيرية وتعدد الجهات الحكومية التي تشرف عليها ، قد أدى إلى تضارب الأحكام وعدم إحكام الرقابة والإشراف ، سواء أكان ذلك في الناحية الفنية أو الناحية المالية .

ومن العجيب أن نرى هذه الجمعيات والمؤسسات المسجلة تبعاً لهذه القوانين تؤسس لتحقيق خمسة أو ستة أغراض !!

فإذا نظرنا إلى هذه الحالة من الناحية العملية لوجدنا أنها لا تحقق غرضاً واحداً منها وذلك لأنها توزع جهودها لتنفيذ الأغراض كلها أو لأنها عاجزة عن أدائها . ولم يدفعنا إلى إثارة هذا البحث في هذا المجال إلا إيماننا بأنه من أهم عوامل استقرار الحياة الاقتصادية .

والمشروع يقرر تجميع هذه الهيئات في دائرة واحدة وانسميها - بالاتحاد الخيري العام أو المركز العام - ويتفرع منه الإشراف الفني من جهة واحدة مسئولة والمنبع المالي الذي تركز فيه جميع إعانات الحكومة والتبرعات من أهل الخير واليا نصيب الخيري وما إلى ذلك من مصادر .

ثم توزع على الجمعيات المختلفة حسب نشاطها وحاجتها .
فإذا بدأنا في إعادة التنظيم ، فلتكن أغراض الجمعية أو المؤسسة كالآتي على سبيل المثال لا على سبيل الحصر بشرط أن تقوم كل جمعية بتنفيذ غرض واحد :

- جمعية رعاية مرضى السل وأسراهم .
- جمعية رعاية الأمومة والطفولة .
- جمعية رعاية الشيخوخة والعجز عن العمل .
- جمعية الإعانات العاجلة في الحريق والنكبات ودفن الموتى .
- جمعية رعاية مكفوفى البصر .
- جمعية إنشاء المستشفيات .
- جمعية المساعدات المادية والخدمة الاجتماعية .
- فإن إعادة تنظيم البر في مصر يوفر على الدولة مشروعات الضمان الاجتماعى . كما يعاون في إنشاء المستشفيات والملاجىء والمؤسسات .
- ويعاون أيضا في مختلف نواحي الخدمة الاجتماعية إذ يتحمل الشعب أعباء هذه الخدمات بمعاونة الجهات الحكومية المختصة معاونة فنية .

هذا هو نظام التعبئة الشعبية للإصلاح الاجتماعى والاقتصادى الذى تسعى هيئة التحرير عن طريقه إلى تغيير السياسة الاقتصادية والاستعمارية . والمساوىء التى سادت البلاد مدة طويلة ، ولم تجلب على سواد الشعب إلا الفقر والمرض والجهل .

وحتى تدب الحياة قوية فى هذا الجهاز ، فإن الهيئة تهيب بكل مواطن يجذب فى نفسه كفاية فى ناحية من نواحي الإنتاج أو الخدمة العامة أن يسارع بالتطوع للعمل فى بناء وطنه . هذا هو طريق الهيئة ، طريق التعارف والمحبة والوحدة بين جميع طبقات وطوائف الأمة ، لحل مشكلاتنا الاقتصادية والاجتماعية وقد قطعت الهيئة على نفسها عهداً بأن تنفذ هذه الخطة دون هوادة .

العلاج للعامل وأسرته

ومن المشروعات التى قامت الهيئة بدراستها وإعدادها ، علاج العامل وأسرته . وهدف الهيئة من هذا المشروع الجديد الضخم هو أن يحيا العامل حياة صحية كريمة بتوفير الكشف والعلاج له ولأسرته .

والاشتراك فى مؤسسة العلاج اختيارى لصاحب العمل والعمال ، ولن تزيد التزامات أصحاب الأعمال المالية نتيجة للاشتراك فى المؤسسة عما هو قائم قبل الاشتراك تنفيذاً للقوانين العالية المعمول بها الآن . بل إن الهدف هو علاج المرضى بالكامل . المشترك عنهم صاحب العمل والمشاركين لعائلاتهم بغض النظر عن الوضع الذى نص عليه القانون العمالى من كون العامل فى منشأة عدد عمالها أكثر من ٥٠٠ عامل أو أقل من ٥٠٠ أو حتى أقل من ١٠٠ عامل .

والعلاج يجب أن يشمل كل ما يحتاج له المريض من الإقامة بمستشفيات المؤسسة والعمليات الجراحية والإسعاف والتحاليل . . وفى جميع فروع الطب .

والعمال الذين يسمح لهم بالاشتراك مبدئياً فى المؤسسة لعلاج عائلاتهم هم الذين يعملون فى منشآت اشترك صاحبها فى المؤسسة الصحية العالية لهيئة التحرير لعلاج هؤلاء العمال . وقيمة الاشتراك الذى يدفعه العامل لعلاج عائلته هو نسبة مئوية عن الأجر ستحدد فيما بعد .

إن العمال الذين يعملون في مهنة أو منشأة لم يضع لها القانون أى التزام نحو صاحب العمل ، ينظر في أمر علاجهم فيما بعد . وكذلك العمال الحكوميون . وإذا قامت رقابة بالتزامات صاحب العمل يجوز لعمالها الانتفاع بالمشروع منذ بدايته .

والاشتراك في المؤسسة الصحية العمالية ، سواء كان المشترك صاحب العمل أو العامل ، سيكون بموجب تعاقد تلزم به إدارة المؤسسة تحمل كل المسئوليات التي ينص عليها القانون ، نتيجة قيامها بالخدمات الطبية ، وذلك بعد استكمال كل المقومات القانونية لمثل هذا التعاقد . وتكون مدة التعاقد سنوية ويجدد من تلقاء نفسه ما لم يطلب أحد الطرفين عدم تجديده ، وذلك بموجب خطاب مسجل قبل انتهاء مدة التعاقد بشهر على الأقل مع إبداء الأسباب .



افتتاح هيئة تحرير جديدة في مركز صفط تراب

والمؤسسة الصحية العمالية مستشفيات خاصة بها ، وكذلك عيادات خارجية . ويراعى في توزيع هذه الوحدات العلاجية المناطق التي فيها تكتل عمالي ، حتى يمكن توفير ساعات العمل من الضياع عند توجه العامل المريض إلى المؤسسة . علماً بأنه

سيراعى النظام القائم الان للمنشآت التى يحضر لها طبيب للكشف على عمالها ، والعمل على توفير ذلك بواسطة أطباء المؤسسة الصحية . ويخصص مستشفى لعائلات العمال من سيدات وأطفال فقط .

وسيوضع نظام خاص للأمراض الصدرية والحيات والجذام وغيره من أمراض معدية ، حتى يمكن للمرضى الحصول على العلاج كاملاً .

والعمال الذين لهم حق العلاج بالمؤسسة لاشتراك صاحب العمل لهم ، يستمر حقهم فى العلاج حتى بعد فصلهم من العمل بالتوفير أو خلافه ، حتى يمن الله عليهم بعمل آخر يسمح لهم بالاشتراك فى المؤسسة عن طريق صاحب العمل الجديد .

وقدعين مجلس إدارة أعلى للمؤسسة الصحية العمالية ، أعضاؤه لا يتقاضون أجراً . ومن أعضاء مجلس الإدارة الأعلى تكون اللجان الفرعية المختلفة اللازمة وهى : اللجنة المالية والاقتصادية . واللجنة الفنية (أطباء ، صيادلة وخلافه) . ولجنة الخدمات العامة . واللجنة القانونية . ولجنة الاقتراحات والشكاوى .

ويمثل أصحاب الأعمال والعمال والمصالح الحكومية التى لها اتصال مباشر فى مجلس الإدارة الأعلى . وتدار مستشفيات ووحدات المؤسسة الصحية العمالية بمجالس إدارة يكون لأصحاب الأعمال والعمال عضو يمثل كلا منها فى مجلس الإدارة خلاف الأعضاء الذين يرى مجلس الإدارة الأعلى أهمية عضويتهم فى هذه المجالس للمستشفيات والوحدات المختلفة .

وقد قسمت القاهرة إلى مناطق ، كل منطقة يشرف عليها مجلس إدارة منتخب من مجالس إدارة الوحدات الموجودة بالمنطقة . وقرارات جميع مجالس الإدارة سواء للوحدات والمستشفيات أو المناطق ، تعرض على مجلس الإدارة الأعلى ولا تصبح نافذة إلا بعد التصديق عليها من المجلس الأعلى . وإذا مضى عليها ٣٠ يوماً ولم يصل الرد من المجلس تعتبر هذه القرارات موافق عليها . وللمجلس الإدارة الأعلى الحق فى الاستعانة بخبرة من يراه لازماً . وكذلك له الحق فى تكوين أى لجان أخرى يرى تكوينها لصالح العمل . وله الحق فى التنازل لهذه اللجان عن كل أو بعض الحقوق الممنوحة له .

وتكون الجمعية العمومية على الوجه الآتى :

رجال الأعمال المشتركون لعالمهم فى المؤسسة الصحية والعالية . ورؤساء وسكرتيرى وأمناء صناديق النقابات العالية المشتركة نقاباتهم فى المؤسسة . ومندوبون عن عمال المنشآت المشتركة فى المؤسسة ولا تضمهم نقابات . وينتخب العمال هؤلاء المندوبين ويختار مجلس الإدارة الأعلى بأسمائهم بمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر قبل تاريخ عقد الجمعية العمومية . ويعرض مجلس الإدارة الأعلى على الجمعية العمومية ما قام به من أعمال خلال العام المنصرم . وإحصائيات العمل المختلفة والميزانية ومشروع الميزانية للسنة القادمة . والجمعية العمومية هى التى تختار طرف مجلس الإدارة الأعلى من الميزانية بعد الاطلاع على التقرير المقدم من المجلس . وتجتمع الجمعية العمومية لأول مرة بعد مضى سنة من ابتداء العمل بمستشفيات المؤسسة . ويعلن مجلس الإدارة الأعلى عن تاريخ ابتداء العمل . ويكون اجتماع الجمعية العمومية صحيحاً إذا ما حضره ثلث الأعضاء وإن لم يتوافر العدد ، فبعد ساعة من الميعاد المحدد يعتبر الاجتماع صحيحاً .



إحدى ندوات وموائد هيئة التحرير فى شهر رمضان

ويُنتخب كل مجلس إدارة — سواء كان مجلس إدارة أعلى أو مجلس إدارة المناطق أو مجالس إدارة الوحدات — مكتب مجلس من أعضائه يوكل له تنفيذ قرارات المجلس والقيام بالأعمال الفرعية التي يتطلبها تنفيذ هذه القرارات .

والمؤسسة الصحية العمالية تبدأ في القاهرة أولاً ثم تعمم في جميع أنحاء القطر مستقبلاً على مراحل .

وعند ما تبدأ المؤسسة العمل في غير القاهرة سيكون علاوة على ما تقدم مجلس إدارة آخر للمديرية أو المحافظة .

إن من الأهداف الأساسية للمؤسسة إجراء فحص طبي شامل لجميع العمال المشتركين . فالعامل المريض الذي يمكنه الحضور لمقر عمله سيكشف عليه بواسطة طبيب المؤسسة الصحية العمالية — سواء في عيادة المصنع التي كانت قائمة من قبل أو في حالة عدم وجودها ، وفي العيادة الموجودة بوحدة المؤسسة الصحية العمالية التي روعي قربها للمصنع توفيراً لساعات العمل . ويمنح الإجازة إذا كان في حاجة إليها ويعطى الدواء حسب مرضه بدون تحديد وحسب ما يراه الطبيب مهما كان ثمن الدواء . والعامل المريض الذي تجبره حالته المرضية على البقاء بالمنزل يتم الكشف عليه بمنزله بواسطة طبيب المؤسسة الصحية العمالية . ويعطى العلاج والإجازة اللازمة . وإذا احتاجت حالته المرضية إلى نقله للمستشفى يحول بخطاب من الطبيب إلى المستشفى وينقل بهربة إسعاف المؤسسة . والدواء يصرف من صيدلية المؤسسة سواء أكانت بالعيادة أو من صيدلية مستشفى المؤسسة ويصير تحويل المريض بموجب استمارة طبية كما يكون هناك سجل يحتفظ به طبيب العيادة أو المستشفى يدون فيه يومياً جميع هذه الاستمارات الطبية علاوة على تدوين أسماء الأدوية التي أعطيت للمريض وعند تحويله للمستشفى يذكر ذلك أيضاً .

وحيث أن القانون ينص على التأمين للعامل ضد الإصابات في العمل . والذي يجري الآن هو أن شركات التأمين ترسل هذه الحوادث لأطباء خصوصيين . وسوف يترك هذا نظام التأمين كما هو .

غير أنه سيعمل على أن تحل وحدات المؤسسة محل هؤلاء الأطباء الخصوصيين في العلاج .

وعائلة العامل التي يقبل عنها الاشتراك هم أفراد العائلة الذين يعولهم العامل فعلا، ويقدم عنهم بياناً معتمداً من المنشأة التي يعمل بها . ولا يستحق منهم إلا الأولاد والأخوة الأثلاث اللاتي لم يتزوجن والذكور الذين يقل سنهم عن واحد وعشرين سنة ميلادية كاملة ، ولا يتقاضون أجراً من أى عمل خارجي . أو العاجزون جسمانياً عن كسب عيشهم . والوالد الغير قادر على الكسب والوالدة الأرملة التي يعولها فعلا .
أما موارد المؤسسة فتتكون من :

اشتراكات صحية يدفعها العامل واشتراك صاحب العمل وصندوق الغرامات وإعانات حكومية وتبرعات .



جمال عبد الناصر في جولة من جولاته عند تأسيس هيئات التحرير

التعبئة الشعبية

أحسن قادة هيئة التحرير أن هدفا كبيرا لا بد أن تحققه الهيئة وأن الواجب الملقى على عاتقهم يقتضى عملاً متواصلاً ، والهدف الذي على الهيئة أن تبلغه ، هو إرشاد الأفراد

للنهوض بمجتمعهم نهوضاً شاملاً قوياً ، والقضاء على ما فيه من الضعف والتفكك والانحلال ، وإعداد مواطنين صالحين مؤمنين بربهم وقوميتهم وبأنفسهم .

أما الوسيلة إلى ذلك ، فهي قيام الهيئة بتهيئة الفرص للمواطنين للاجتماع والتشاور والكشف عن النقائص ورسم وسائل علاجها ، وذلك بتجنيد كل ما يملكه المواطنون من مواهب وقوى ملموسة ، واستغلال موارد البيئة لهذا الغرض ، ووضح المشروعات والبرامج الكفيلة بإحداث انقلاب فعلى فى حياة المواطنين حتى تأتى ثمرة الإصلاح الثورى كما أرادت مصر . وهذه معركة تعرف هيئة التحرير كم هى شاقة وعرة . تحتاج إلى عمل وجهد وصبر وتضحية ، وهى قبل هذا تقتضى أن يعمل كل مواطن على بلوغ هذه الأهداف لا هيئة التحرير وحدها .

وقد رأت الهيئة تنظيم حملة شعبية مركزية ومنسقة لمحو الأمية بين المواطنين فى أقصر وقت ممكن بالتعاون مع الهيئات والمؤسسات والجهات المختصة حكومية وأهلية ، وسوف لا تدع مكاناً — كنيسة كان أو مسجداً أو مدرسة — إلا وتشغله وتسخره فى هذا الغرض . ويرمى هذا المشروع الضخم الذى تضطلع بأعبائه الآن الهيئة إلى القضاء على الأمية فى مدى سنوات خمس ، ورفع المستوى الثقافى للشعب مثلاً فى عماله الزراعيين والصناعيين والتجارين بكافة الوسائل ، باسم مؤسسة التحرير للتربية الشعبية ، . . . ويهدف فى جملته إلى حشد جميع القوى والوسائل الشعبية بمعاونة الحكومة لتحقيق هذه الغاية ، فهو حركة شعبية تختلف فى إجراءاتها وفى آثارها عما قامت به الحكومة وحدها ، لأن من أهم مقومات نجاح أية حركة أن يشترك فيها الشعب نفسه بحافز من عنده ابتغاء رفع مستواه وإعلاء شأنه وشأن الأفراد والوطن .

وسوف تكون هذه المؤسسات مجالاً لإرساء الأسس ، وتحقيق الفوائد التى تعود على المواطنين بدراسات عامة وأخرى خاصة تشمل التعاون ومجالاته الاقتصادية للنتاج والمستهلك ، والنقابات وفوائدها ونظم تكوينها وعملها ، كما يشمل أسس استغلال أوقات الفراغ بما يعود على الفرد من فوائد مادية وصحية ومعنوية ، مع التدريب المهنى لزيادة الإنتاج أو لتحويل الصانع إلى صناعة جديدة بحسب احتياجات البيئة واحتياجات البلاد .

ولا تريد هيئة التحرير أن تنفرد وحدها بتنفيذ هذا المشروع ، نظراً لخطورته وتشعب أطرافه ، وهي لهذا قد اقترحت أن تتبع هذه المؤسسات المحاسن الدائم للخدمات وأن تكون تحت إشرافه وتوجيهه .

وتقدمت الهيئة باقتراح لتمويل المشروع من الأموال المصادرة من أفراد أسرة محمد على بأن يرصد مبدئياً مبلغ ٢٠٠.٠٠٠ جنيه كإعانة تكون بمثابة نواة للمشروع . على أن ترصد لهذه المؤسسة اعتمادات تعتبر رأس مال ثابت لها ، يدر دخلاً ثابتاً يكفي للصرف على جزء من أوجه نشاط هذه المؤسسة ، ويجعل منها هيئة قادرة على أن تنفذ برنامجها كاملاً دون أن تتعرض لنقص الموارد أو ضعف الإعانات . وذلك تمهيداً مع قرار المؤتمر المشترك بصرف الأموال المصادرة لصالح المشروعات الثقافية والصحية والاجتماعية ذات الطابع الشعبي .

وتقترح الهيئة نقل المراقبة العامة لمكافأة الأمية بوزارة المعارف مع اختصاصاتها والمبلغ المخصص لها في ميزانية الدولة ، إلى المجلس الدائم للخدمات الذي يخصص هذه الميزانية بدوره لمؤسسة التحرير للتربية الشعبية ، على أن تنقل جميع اختصاصات الجامعة الشعبية والمبلغ المخصص لها بميزانية الدولة ، إلى المجلس الدائم للخدمات الذي يخصصها بدوره لهذه المؤسسة .

وأن يعدل قانون مكافأة الأمية الصادر سنة ١٩٤٤ ، بحيث ينص فيه على أن تحصل نسبة ٣ في المائة المنصوص عنها في القانون سالف الذكر من الشركات والمحال التجارية بلا استثناء وبدون تحديد لعدد الأميين ، مع ملاحظة حد الإعفاء الذي نص عليه القانون العام وأن تحصل ضريبة ٣ في المائة المنصوص عنها في القانون سالف الذكر من أصحاب الأراضي الزراعية في كل ما زاد عن المائة جنيه الأولى من الأموال المقررة حتى يعطى لهذه الضريبة صفة الاستدامة (وليس لأربع سنوات كما نص في القانون القديم) إلى أن تحرر مصر نهائياً من هذه الوصمة المشيئة .

ويهدف المشروع إلى تعهد المواطنين الذين تخلفوا عن ركب التعليم بسبب أواخر بقصد تزويدهم بالقدر الواجب لهم من المعارف الضرورية ، مع تنمية قدرتهم العملية رفعا لمستوى حياتهم وتمكينهم من مسايرة نهضة البلاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

أما الأفراد الذين يتناولهم المشروع فهم : —
أولاً — طائفة المواطنين الأميين .

وهؤلاء تكافح أميتهم الهجائية على ثلاث مراحل . الأولى : مرحلة تعليم القراءة والكتابة . والثانية مرحلة الطلاقة وفيها تزداد مقدرة التلاميذ على القراءة والكتابة حتى يستطيعوها في يسمع حذق معنى ما يقرأون وما يكتبون . والثالثة مرحلة المتابعة : وفي هذه المرحلة يوضع أساس بسيط للثقافة الشعبية والتربية القومية ، ويعود الدارس على الاستمتاع بالقراءة والاستفادة منها ، وفي هذه المرحلة تنوع الكتب بحيث تسير النواحي الهامة في التربية الشعبية (كتب في المطالعة الصحية وأخرى في المطالعة الريفية وثالثة في المطالعة الاجتماعية . . الخ)

ثانياً — غير الأميين :

وهذه الطائفة التي كوفت أميتها الهجائية وحصلت على قسط لا بأس به من حذق القراءة والكتابة ومبادئ الحساب . تحتاج إلى مكافئة الامية الذهنية والفنية والمهنية وكل ما من شأنه أن يعين على تكوين المواطن الصالح للحياة في المجتمع الحديث .
وتتكون مناهج هذا الفريق من :

(١) - دراسات عامة تتناول :

- ١ — القدرة على التفكير والتعبير وزيادة المعرفة بأصول الحساب .
- ٢ — حذق مسائل الصحة الفردية والصحة الجماعية في المدن والريف .
- ٣ — طرق التغلب على المشاكل القائمة (مشاكل الأسرة ومشاكل المجتمع) .
- ٤ — معرفة البيئة المحلية وما يحيط بها .
- ٥ — معرفة الأقطار المحيطة بمصر وأقطار العالم بصفة عامة وعلاقتنا بهذه الأقطار .
- ٦ — الإلمام بتاريخ البلاد بصفة إجمالية ، وقضايا مصر والبلاد العربية .
- ٧ — الواجبات الوطنية العامة ،
- ٨ — التحرر من الخوف والأوهام والتقاليد البالية .
- ٩ — الاقتصاديات العامة وطرق تنمية الدخل الفردي والدخل القومي العام .

(ب) - دراسات خاصة (يختار منها الدارس ما يراه ضرورياً لحياته الخاصة) :

١ — في التعاونيات الزراعية والتجارية والصناعية .

٢ — في المسائل النقابية .

٣ — في التدريب المهني العملي (الزراعي والصناعي) .

وتستغرق هذه المرحلة في مجموعها ستة شهور .

وتباشر دراساتها في أوقات الفراغ في المبنى الخاص الذي يعد بكل الوسائل التي تمكن أفرادها من التحصيل .

ويتضمن المشروع أن تنشئ الهيئة معهداً في القاهرة لتخريج المشرفين والمعلمين يختار له أساتذة اخصائون في مكافحة الأمية والتربية الشعبية الشاملة ، يقومون بإعداد المشرفين والمعلمين من بين الطوائف الآتية :

١ — خريجي معاهد المعلمين الخاصة والعامة .

٢ — خريجي المدارس الصناعية والزراعية والتجارية .

٣ — التعاونيين والنقائين .

٤ — الحاذقين للمهن المختلفة .

وهؤلاء يدرسون :

١ — فن إدارة المركز التربوي الشعبي .

٢ — طرق مكافحة الأمية الهجائية .

٣ — الأصول الحسابية والحساب الزراعي والتجاري والصناعي .

٤ — مواد التاريخ والجغرافيا والتربية الوطنية والسياسية والاجتماعية .

٥ — التعاونيات الصناعية والتجارية والزراعية .

٦ — النقائيات .

٧ — الاقتصاديات العامة والخاصة .

٨ — طريق تدريس هذه المواد بالنسبة للصغار والكبار .

٩ — طرق استغلال أوقات الفراغ وإدارة النشاط الرياضي والاجتماعي .

منظمات الشباب

ظلت مصر تفتقر حتى عهد الثورة الى هيئة ترعى الشباب فى اوقات فراغه ، وتسلكه فى نظام وتجمعه حول عقيدة قومية وأهداف محددة وتربطه بشباب العالم ، وتهيئه للظهور بخير ما فيه من المزايا ليؤدى دوره الايجابى فى حركة البناء الجديدة باعتباره شباب الثورة الاصلاحية التى تمخضت عنها حركة التحرير .

من أجل هذا أقامت « منظمات الشباب المصرية » حركة تربوية شاملة توازر الجهود التى يبذلها المخلصون لخير الشباب ، وتدعما ، وتخلق فى محيط الشباب المصرى وجوها جديدة من النشاط لم تكن معروفة من قبل ، غايتها تأهيل الشباب تأهيلا عمليا للمشاركة فى حياة البلاد العامة ، عن بصر بمطالب البلاد العاجلة والآجلة ومعرفة بواجبات الشباب فى هذه الحياة .

ومنظمات الشباب المصرية فلسفة جديدة فى تربية الشباب المصرى تقوم على أساس من إتاحة الفرص أمام جميع طوائف الشباب لتتال حقا من العناية وتتقدم بوعى صادق وتسارع عن طواعية الى المشاركة فى أداء الواجبات . ومن هذا التفاعل بين حقوق الشباب وواجباته تتم الدورة الإصلاحية التى تنشدها البلاد من خلق جيل صالح يستجيب الى هوائف الوطن العليا وينهض فى ثقة وجدارة بحمل التبعات .

وتهدف منظمات الشباب الى :-

- ١ - تربية الشباب تربية رياضية تعالج الجسم والروح .
- ٢ - تربية فكرية توقظ الوعى وتنير الطريق .
- ٣ - تربية اجتماعية تجعل منه شباباً متعاوناً على خير المجموع .
- ٤ - تربية وطنية ليكرس الشباب جهوده لخدمة قضايا الوطن الداخلية وقضاياه الخارجية على السواء .
- ٥ - تربية عملية تهيئه للمشاركة الفعالة فى الخدمات الإصلاحية العامة وخدمات الإنشاء والتعمير .
- ٦ - اعداده للمشاركة بروحه العالية فى تخفيف الويلات الانسانية . ودعم السلام العالمى عن طريق ربطه بشباب العالم العربى وشباب العالم

الاسلامى ، وشباب العالم الغربى الذى يتقدر حرية الشعوب ويعترف بحق مصر فى الحياة الكريمة ومكانها الملحوظ بين الأمم الناهضة .

وبعد أن تبلورت فكرة المنظمات واتخذت شكلها النهائى وعرف الشباب المصرى كيف جنت عليه الرجعية والحزبية ، وكيف حطم الاستغلال عوده ولوث وجدانه ، وفقت وحدته تبين الشباب الرشد من الغى ، ووضح أمامه السبيل ، ولم يبق إلا أن ينطلق ليأخذ نصيبه مما هيأت له منظماته من صنوف الخدمات حتى اذا ما حلت مشاكه واستقرت نفسه ، شق طريقه الى العمل المخلص الجاد لوجه الله ووجه الوطن لا يطمع فى جزاء .

وتعد المنظمات فى رمل الاسكندرية معسكراً كبيراً يؤمه أعضاء المنظمات من كل أنحاء الجمهورية على أفواج ستة أو سبعة كل منها مكون من ١٠٠٠ عضو يمارسون الرياضة ويتدقفون فى أحص شئونهم وشئون الوطن ، ويمرنون على حياة الجماعة المتآلفة التى تستطيع بالصبر والعزم مغالبة الصعاب وخدمة الوطن فى شتى ميادين الإصلاح ، فى ظروف السلم ومجاهدة المستعمر فى صلابة المؤمن بحقه ، المتفانى فى سبيله فى ظروف الجهاد ، وتعد فى الوقت ذاته معسكرات أخرى فى رأس البر وعتاقة والقصير وغزة .

والى جانب كل معسكر للشباب يقوم « معسكر دراسى تدريبى » لإعداد الرواد الذين يناط بهم الإشراف على تربية الشباب ، وتتناول برامج العمل فى هذا المعسكر التدريبى دراسات لأحوال الشباب ومشاكله النفسية والاجتماعية ورسم خطط علاجه وبرامج رياضية ثقافية لانهارة الشباب وتنبيه وعيه وحفز همه الى العمل ، وبرامج فى الخدمة الاجتماعية وخدمات الإنشاء والتعمير .

وسوف يقوم الرواد بتجارب العمل فى المعسكر الصيفى الكبير حتى إذا فرغوا من تجاربهم بنجاح ، منح البعض « شارة رائد فريق » والآخر « شارة رائد منظمات » ، وفى الناحية الأولى يتخصص الرائد فى نوع أو نوعين من خدمات الشباب الرياضية والثقافية والاجتماعية وفى الناحية الثانية يتخصص الرائد فى طرق إدارة المنظمات ورسم سياستها ووضع برامجها والإشراف على التنفيذ فضلاً عن حذقه لناحية من نواحي نشاط المنظمات ،

ولدعم روح المحبة والإخاء بين الشباب المصري وشباب العروبة والإسلام تبدأ المنظمات برامجها في الرحلات الخارجية برحلة يلتقي فيها شباب مصر بشباب سورية ولبنان والأردن والعراق والمملكة السعودية وغيرهم في « لبنان » حيث يعقدون أول مؤتمر للشباب العربي للتداول فيما ينبغي القيام به من التعاون المشترك لمكافحة الاستعمار وخدمة القضايا العربية العامة والقضايا القومية الخاصة ، وستوجه الدعوة عاجلا الى منظمات الشباب العربية لشهود هذا المؤتمر الذي ينتظر عقده في « شتوره » في شهر أغسطس القادم .

ولكي يطلع شبابنا على حياة الشباب الأوروبي ويضع النواة الأولى لإحكام الصلة بينه وبين الشباب الغربي ترتب منظمات الشباب المصرية رحلة يزور فيها الشباب المصري منظمات الشباب في دول جنوب أوروبا — في يوجوسلافيا وإيطاليا وفرنسا وإسبانيا صيف هذا العام .

ويعد أعضاء المنظمات لهذه الزيارة إعدادا خاصا يجعل منهم « سفراء الشباب » في عهد التحرير الذين ينقلون معهم صورة صادقة عن مصر في عهد الثورة ، ويظهرون في الاختلاط بأقرانهم من الشباب الأوروبي بخير ما في الطبيعة المصرية الشابة من المواهب والعظمت .

وحتى تثمر الجهود ويتيأ الشباب لأداء الخدمات العامة ، ويحذق الشباب المثقف والشباب العامل أساليب الخدمة العملية ، يدرس الشباب في مراكز خدمته ومعسكراته ميكانيكا السيارات وقيادتها ، وطرق تسوية الأرض ، وتخطيط المشروعات ، وأساليب إقامة المنشآت الخفيفة بما تتطلبه من حذق في البناء والتجارة فضلا عن الإسعاف والوقاية وخدمات الأمن — وهيا للخدمة في الأحياء الوطنية والريف .

ومن المشروعات التي تعد لها العدة منذ الآن لإنشاء بيوت الشباب المصرية على غرار مثيلاتها في أوروبا ، أشبه ما تكون باستراحات ينزلها الشباب في رحلاته يجد فيها الراحة والخدمة مدة إقامته فيها . وستزود هذه البيوت بالأثاث الخفيف والخرائط والكتب ووسائل التسلية . وقد تم اتفاق مبدئي مع مصلحة السياحة المصرية على تعاون المنظمات مع هذه المصلحة على استحداث هذه البيوت وتجهيزها إلى إقامة أحدها في غابة كوم أو شيم ، وآخر على سفح المقطم حتى يتم تعميمها في المناطق ذات الطبيعة الجميلة في كل أنحاء الجمهورية .

وفي هذه البيوت يستضيف الشباب المصري شباب العروبة والشباب الغربي ويقدم له خدمات مماثلة لتلك الخدمات التي تقدم له في جولاته خارج البلاد .

وتتخذ الأبهة لإنشاء أول بيت من بيوت الطلبة الغرباء في القاهرة حلاً لمشاكل الشباب العادية ، وتيسيراً له في حياته الدراسية . وستوضع هذه البيوت تحت إشراف دقيق مستنير . وتكفل فيها الرعاية الاجتماعية والعلمية والصحية حتى يفرغ الطلاب منذ أول العام الدراسي إلى الدراسة والتحصيل في جو من الطمأنينة والاستقرار . وسوف يستفيد الشباب من مزايا هذه البيوت التي سوف تعم في الأماكن التي يكثر فيها تجمع الطلاب للدراسة مقابل نفقات ضئيلة . وسوف يعيشون فيها عيشة تعاونية يتغلبون بها على العسر المادي الذي يجابه بعض طوائف الطلاب .

المعاونات الدراسية :

ولم يفت هذه المنظمات أن ترتب للطلاب مجموعات دراسية تنهض بهم علمياً وتلحقهم بقافلة النجاح . وقد بدأت هذه المجموعات عملها فعلاً في كثير من المدارس استعداداً لاجتياز امتحانات نهاية العام .

ودلت تجربة صيف العام الماضي على جدوى هذا النوع من الخدمة ، كما دلت على روح عالية بدت من جانب الأساتذة المعلمين الذين أسهموا بجهود وطنية مشكورة في الأخذ بيد الطلاب الذين خانهم الحظ في امتحانات العام الماضي ، وهكذا قهرت العزيمة الوطنية أسباب الرسوب وحققَت للشباب أسباب النجاح .

الجهاز الإداري للنشاط بالمقر الرئيسي

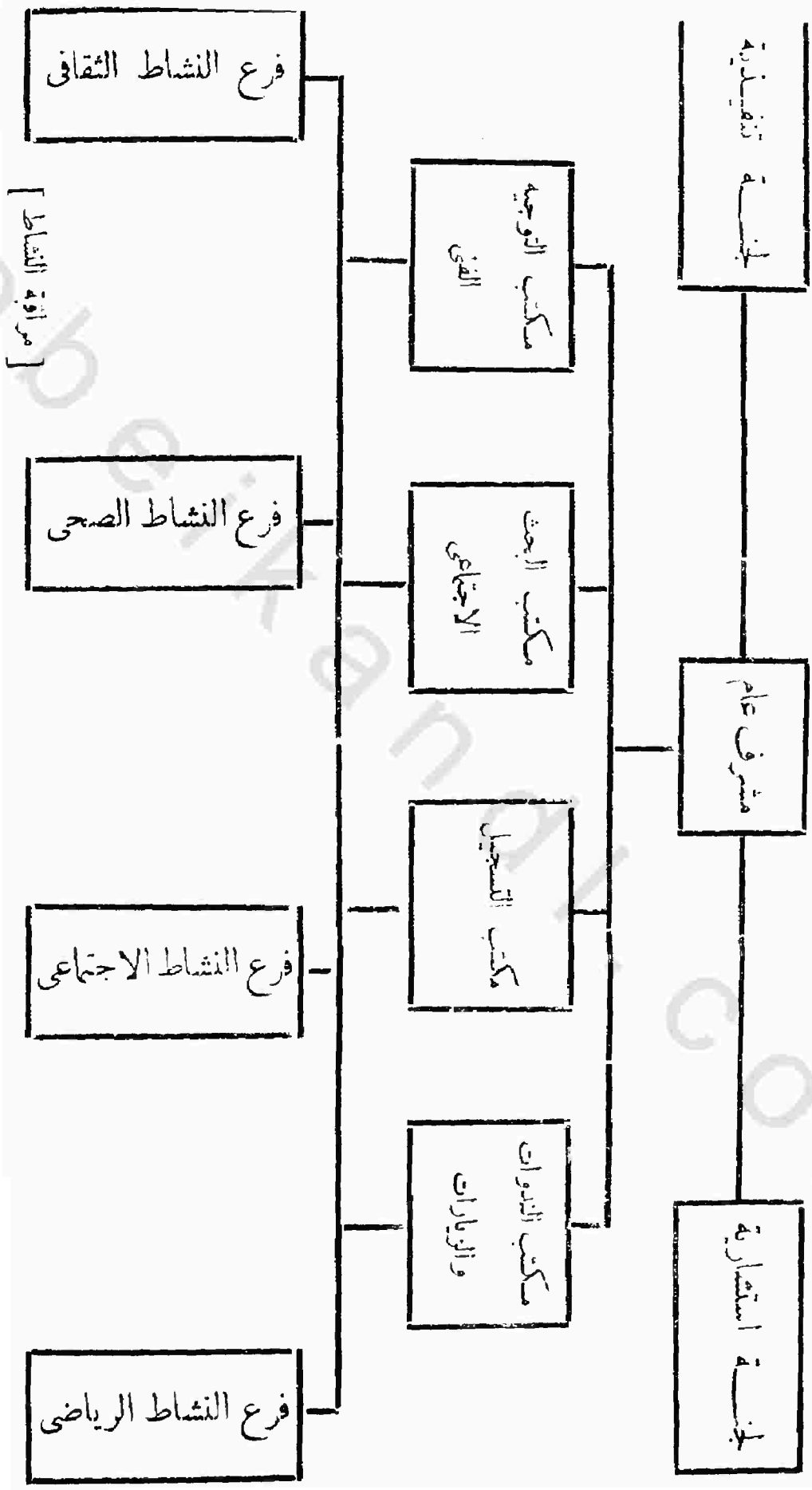
بعد أن استعرضنا أهداف النشاط ووسائله وسياسته يتعين أن نتناول الجهاز الإداري الذي يكفل تحقيق هذه الأهداف وتبني هذه السياسة وتوجيه نشاط الهيئات الوجهة المطلوبة .

ونظراً لإمكانيات الهيئة الحالية ومع مراعاة عدم الإخلال بالأغراض الرئيسية نضع فيما يلي تفصيلاً مبدئياً كحد أدنى للجهاز الذي يكفيه القيام بهذه المهمة :

أولاً — مكتب التوجيه الفني :

يشرف عليه أخصائي اجتماعي يعاونه كاتبان ، مهمته تلقي تقارير ومحاضر جلسات

الجهة الإدارية للنشاط لفرع هيئات التحسين



الهيئات الفرعية والمشروعات التي تتقدم بها ومقترحاتها والقيام بدراساتها وخصائصها وإبداء الرأي فيها وتزويد الهيئات الفرعية بالتوجيهات والإرشادات اللازمة .

وكذلك يقوم هذا المكتب باستخلاص الجهود والمشروعات المختلفة التي تقوم بها الهيئات الفرعية من واقع التقارير ومحاضر الجلسات الواردة إليه وتبويبها وإرسالها لمكتب التسجيل .

ثانياً — مكتب الزيارات والندوات :

يشرف عليه إخصائي اجتماعي يعاونه اثنان من المكتبة ، مهمته تنظيم الزيارات والندوات ووضع البرامج المختلفة واللوائح المنظمة وربطها بالمشروعات الاجتماعية وأوجه النشاط لهيئات الفروع واستغلالها لتحقيق بعض أو كل الأهداف المرسومة وتميئة الفروع للاستفادة من هذه الزيارات والندوات ، حتى تصبح منتجة وتؤتي ثمارها ولا يكون أثرها وقتياً يزول بانتهاء الزيارة أو الندوة .

ثالثاً — مكتب البحوث الاجتماعية :

يشرف عليه إخصائي اجتماعي يعاونه ثلاثة من المكتبة مهمته إجراء البحوث الاجتماعية المختلفة على الطبيعة ، وعمل حقول تجارب في مناطق مختلفة وجمع البيانات والاحصاءات الاجتماعية والحيوية ، ورسم ودراسة مشروعات اجتماعية ضرورية تثبت صلاحيتها ونجاحها والإشراف على تطبيقها بمعرفة هيئات التحرير الفرعية صاحبة الشأن ، والاتصال بالهيئات المختصة حسب الأحوال وتنظيم وسائل التعاون المشترك للقيام بتزويد مكتب التوجيه الفني والتسجيل بما يلزمه من بيانات وتقارير تدخل في اختصاصه .

رابعاً — مكتب التسجيل :

يشرف عليه إخصائي اجتماعي يعاونه كاتبان مهمته ، وضع أسس التسجيل واتباع النماذج والسجلات وتبويب النشاط ورصده وإعداد تقارير النجاح وتزويد قسم النشر والدعاية وأقسام وإدارات المقر الرئيسي بما يلزمها من بيانات عن نشاط الهيئات كما يتلقى منها البيانات المختلفة الخاصة بالنشاط المشترك ويتولى تبويبها وتسجيلها كما يتولى إعداد بيانات النشاط المعدة للنشر بالمجلة الدورية ويشارك في تنسيق البرامج .

خامساً — يتنوع من هذه المكاتب الأربعة طبقاً للرسم البياني المرفق أربعة وحدات تخصص كالتالي :

١ — فرع النشاط الاجتماعي : ويتخصص في نواحي النشاط الاجتماعي ويشرف عليه اخصائي اجتماعي .

٢ — فرع النشاط الصحي : ويتخصص في نواحي النشاط الصحي ويشرف عليه اخصائي طبي .

٣ — فرع النشاط الثقافي : ويتخصص في نواحي النشاط الثقافية ويشرف عليه أحد رجال الثقافة .

٤ — فرع النشاط الرياضي : ويتخصص في نواحي النشاط الرياضية ويشرف عليه أحد رجال الرياضة .

سادساً — لجنة تنفيذية :

تتكون من المشرف العام على النشاط ورؤساء المكاتب الأربعة والمشرفين على الوحدات الأربعة (بند خامساً) ومندوب عن إدارات المقر الرئيسي ذات الصلة بالمباشرة بأعمال النشاط .

وتجتمع هذه اللجنة دورياً كل ١٥ يوماً ومهمة هذه اللجنة دراسة الخطوات التي تمت والخطوات التالية والإعداد لها وتنسيق الجهود ليتولى كل التنفيذ فيما يخصه بعد الاتفاق على التفاصيل .

سابعاً — لجنة استشارية :

وهذه يختار أعضاؤها من نخبة من الاخصائيين والخبراء والعاملين في نواحي النشاط المختلفة وذلك استكمالاً لعناصر النجاح وضماناً للسير في الاتجاهات الصحيحة والاستفادة من الخبراء والكنائيات اللازمة .

وتجتمع هذه اللجنة بين الحين والآخر ، ويمثل بها مشرف عام النشاط ورؤساء المكاتب الأربعة سالفة الذكر ، ومهمتها رسم السياسة العامة ودراسة ما قد يحال إليها من أعمال أو مشروعات اجتماعية ، وإبداء الرأي فيها فضلاً عن النظر في أسس العمل ونظامه ووسائله .

الحرس الوطنى

ظل الشباب محروما من صفات الرجولة والجلد على الصمل المتنج ، والقدرة على المقاومة ، والرغبة فى المجازفة ، وذلك نتيجة التربية الرخوة التى أشاعها العهد الإقطاعى ورواسب السعوم التى نفثها المستعمر فى جسم المجتمع ، وما كانت تنسم به الجندية من ضروب الإذلال والمهانة ، واقتصارها على طبقة الفقراء الكادحين الذين ليس فى وسعهم أن يدفعوا قيمة البدل العسكرى .

وفى الثورات السابقة كان الخطباء يعلنون أعواد المنابر ، يدعون إلى البذل والتضحية ويحضون على الفداء ، فتمتلئ نفوس الشباب حماسة وينزعون إلى لون من ألوان الكفاح العملى ، واسكنهم لا يدرون ما يفعلون ، فيما أن ترد حماسهم إلى صدورهم وينكفون على أعقابهم ، وإما أن يعددوا إلى التخريب والتدمير فيحطمون مصابيح الشوارع ويقتلعون الأشجار ويقتالون الأبرياء . ويحسبون أن هذا اللون من الكفاح يرضى الوطنية .

فلما جاءت ثورة ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢ وتغلغلت مبادئها السامية فى أعماق النفوس وقضت على العهد الإقطاعى ، وأطاحت بالملكية العانية المستبدة ، استيقظت فى النفوس روح الكفاح العملى لتحطيم آخر قيد يعوق مصر عن الأخذ بنصيبها فى مضمار الحرية وهو الاستعمار ، وأن الألوان أن يكون للكنانة نظامها العسكرى الخاص الذى تستلهم فيه مقومات حياتها وطبيعتها وخصائص أفرادها وتقاليد أسلافها الأماجد ، ورفع الروح المعنوية . ونحو الأمية العسكرية .

وهكذا ولدت فكرة الحرس الوطنى . . .

فهو يأخذ بأيدي الشباب ، ويصبرهم بحق وطنهم عليهم ، ويرشدهم إلى الطريق القويم ، ويشيع الرجولة فى أبدانهم ، والعزة والكرامة فى نفوسهم ، ويخلق منهم أشبالا وأسودا ، يذودون عن عرينه . ويدربهم على استعمال الأسلحة الفتاكة التى سيخوضون

بها معركة التحرير ، تلك المعركة التي سيجرق وقودها المستعمر ، وتمزقه أسلحتها
الماضية إرباً .

والواقع أن الحرس الوطنى هو الحد الناصل بين الهزل والجد ، بين العمل المثمر
والهتاف الرخيص ، بين عهود الظلام والأثرة والنهريج السياسى ، وبين عهد النور
والتضحية الصامته والتربية الإستقلالية والوعى القومى الصحيح .

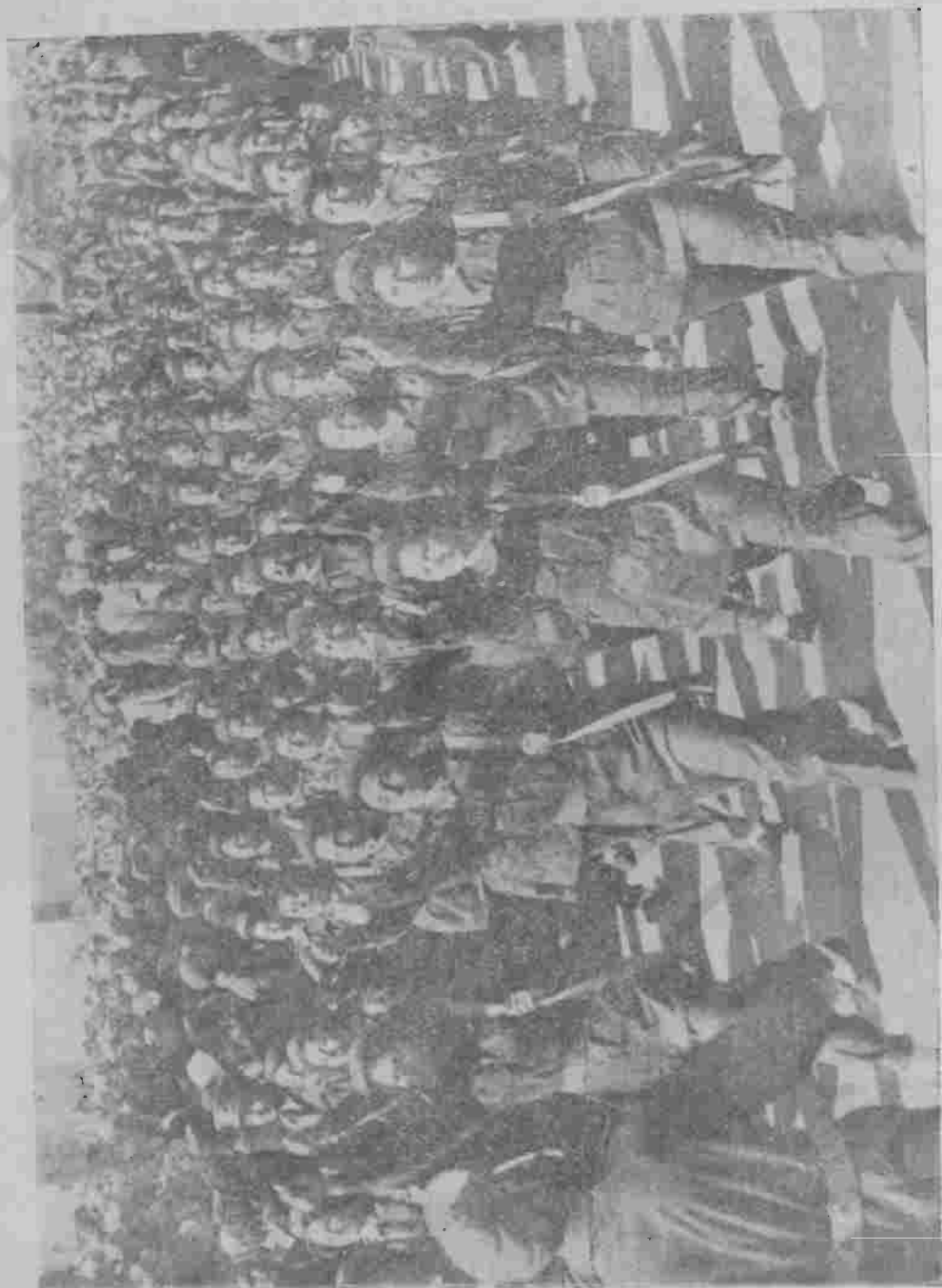
وقد لعب الحرس الوطنى دوراً هاماً فى تاريخ الشعوب التى ظفرت بحرياتها ،
وفى كفاحها الدامى المجيد ، والدفاع عن حرمة الوطن ، فأشباله بمثابة الجيش الثانى
المدرّب الذى يحمى ظهر الجيش المحارب ، فهم يشلون مقاسومة العدو ، ويعطلون
مواصلاته ، ويدمرون عتاده بطرقهم وأساليبهم السرية ، مشبعين بروح الفداية والبذل
والعطاء .

صدر قانون الحرس الوطنى فى ١٥ أكتوبر عام ١٩٥٣ وتحدث الصاع ١ . ح .
كمال الدين حسين عن الغرض من إنشائه فقال ، « ان الحرب فى عصر الذرة لم تعد بين
جيش وجيش ، بل إن الحرب اليوم صراع بين إرادة أمة وإرادة أمة . والأمم فى
الحروب الحديثة لانكمنى بتدريب جيوشها على القتال فى الميدان . بل تنظر كذلك إلى
الحياة خلف الميدان حيث توجد القوى المدربة القادرة على حماية ظهر الجيش ، وحيث
يستطيع الأهليون أنفسهم القيام بأعمال الدفاع المدنى ، ولقد وجدنا أنه لا بد من إعداد
هذه الكتائب الندائية التى انتشرت فى كل مكان من أنحاء البلاد ، ونظمه فى فرق
خاصة ، ووحدات خاصة ، وقيادات خاصة ، وتدريب جديد ، ليسهل تعبئة هذا الجيش
عند أول نداء . وهدف هذا الجيش الشعبى معاونة القوات المسلحة فى الدفاع عن أرض
الوطن بطريقة مبسطة لانكاف الدولة كثيراً من المال . بحيث يقوم كل إقليم أو منطقة
أو مصنع أو مؤسسة بنفسات الدفاع عن نفسه دفاعاً منظماً .

أما القانون الذى نحن بصده فإليك نصه :

- مادة ١ — ينشأ حرس وطنى يكون تابعاً لوزارة الحرية .
مادة ٢ — يتكون الحرس الوطنى من وحدات إقليمية يرأس كل منها قائد ويعين عددها
ومكانها بقرار من القائد العام للقوات المسلحة .
مادة ٣ — تشكل الوحدات الإقليمية للحرس الوطنى من متطوعين ، ويشترط فى المتطوع

متطوعات الحرس في استعراض عام وهذه هي المرة الأولى التي تسير فيها فتيات مصر في طابور عسكري



أن يكون مصرياً وألا يقل عمره عن ١٧ سنة ولا يزيد عن ٤٠ سنة وأن يكون لائقاً صحياً ، وأن يكون محمود السيرة ، حسن السمعة .

مادة ٤ — تقدم طلبات التطوع إلى قائد معسكر تدريب الحرس الوطنى فى المنطقة التى يقيم بها المتطوع ويصدر بقبول التطوع قرار من القائد المذكور بعد التحقق من توافر الشروط المنصوص عليها فى المادة السابقة .

مادة ٥ — يلتزم المتطوع بالخدمة فى الحرس الوطنى فى الفترات التى يستدعى فيها للتدريب العسكرى وبالقيام بالخدمات التى يطلب منه أدائها ويكون التطوع لمدة ستين يجوز تجديدها بناء على طلب المتطوع .

مادة ٦ — يدرّب المتطوع عسكرياً وفقاً للأنظام الذى يعينه القائد العام للقوات المسلحة بقرار منه يعود بعدها للقيام بأعماله العادية ثم يستدعى أفراد الحرس الوطنى سنوياً لمدة ١٥ يوماً للتدريب فى المعسكرات وفقاً للأنظام وفى المراعى التى يعينها القائد المذكور .

مادة ٧ — يكون تكليف أفراد الحرس الوطنى بأداء الخدمات المنصوص عليها فى المادة ٥ بأمر القائد العام للقوات المسلحة .

مادة ٨ — يخضع أفراد الحرس الوطنى فى المدة التى يقضونها فى التدريب وفى القيام بالخدمات المتقدمة للقوانين والأنظم العسكرية .

مادة ٩ — على الجهات الحكومية والشركات والهيئات والمؤسسات والأفراد الذين يستخدمون متطوعين فى الحرس الوطنى أن يحتفظوا لهم بوظائفهم وأعمالهم مدة خدمتهم العسكرية

وتتحمل هذه الجهات مرتبات رجال الحرس الوطنى وأجورهم خلال مدد التدريب العسكرى بشرط ألا تزيد عن خمسة عشر يوماً فى السنة .
وألا يتجاوز عدد الموظفين أو العمال الذين يستخدمون للقيام بالتدريب العسكرى من جهة واحدة وفى وقت واحد عن ١٠ ٪ من مجموع الموظفين أو العمال فإذا زادت المدة عن ذلك أو تجاوز العدد هذه النسبة تحملت الحكومة النفقات عن المدة أو العدد الزائد .

مادة ١٠ — تتحمل الحكومة أجور ومرتبات أفراد الحرس الوطنى خلال مدة قيامهم بالخدمات المتقدمة ، كما تتحمل نفقات سفرهم عند استدعائهم للتدريب العسكرى للقيام بالخدمات المذكورة .

مادة ١١ — يمنح أفراد الحرس الوطنى من غير الموظفين والعمال مكافآت شهرية عن مدة تدريبهم ومدة قيامهم بالخدمة وتحدد هذه المكافآت بقرار من القائد العام للقوات المسلحة .

مادة ١٢ — تقوم الحكومة بتعويض المصابين من أفراد الحرس الوطنى أو تعويض ذويهم عن الإصابات التى تلحقهم أثناء التدريب العسكرى أو القيام بالخدمات وبسببهما وتعين بقرار من مجلس الوزراء الأحكام والشروط الخاصة بهذا التعويض ومقداره .

مادة ١٣ — يعين القائد العام للقوات المسلحة الزى الخاص بأفراد الحرس الوطنى وشاراتهم المميزة كما يبين الحالات التى يجوز لهم فيها ارتداء الزى الرسمى وحمل الشارات الخاصة .

مادة ١٤ — على وزير الحربية تنفيذ هذا القانون وإصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ويعمل به من ١٤ أكتوبر سنة ١٩٥٣ .

صدر بقصر الجمهورية فى ١٦ صفر سنة ١٣٧٣ (٥) أكتوبر سنة ١٩٥٣ .

رئيس مجلس الوزراء

محمد نجيب (لواء أ . ح)

وما أن أذيمت نصوص هذا القانون حتى انهالت الطلبات من جميع طبقات الشعب الانضواء تحت لواء الحرس الوطنى ، وسرت روح الجندية فى نفوس الأفراد والجماعات يحدها أمل واحد هو مكافحة العدو الغاصب الذى يدنس بأقدامه أرضنا الطيبة .

ويقبل المتطوعون الذين تتوفر فيهم الشروط التى نص عليها القانون بعد استيفاء البيانات المدونة فى الاستمارة الخاصة بذلك ، وتبدأ مرحلة التدريب الأولى فى المعسكر الإبتدائى ، فى نطاق المنطقة المقيم فيها المتطوع .

وسيتلقى المتطوع خمسين طابوراً ، يضع بعدها الضابط المدرب تقريراً عنه يتضمن صلاحية المتطوع للأعمال البدائية ومدى استعداده للقيام بأعبائها . فإذا كان المتطوع ضعيف الاستعداد وجه للدفاع داخل الأقليم حيث تدعو الضرورة لذلك . أما المتطوع الصالح فيدرب تدريباً تكليلاً في معسكرات خاصة .

وتقوم المعسكرات الابتدائية ببث روح التدريب على فترتين ، في الصباح والمساء لمدة خمسة عشر يوماً ، يتلقى المتطوع في خلالها تعليماً أولياً داخل « الشكنة » وهو عبارة عن القيام بأعمال يسيرة مثل الوقوف على تركيب الأسلحة التي تستخدم في التدريب وطريقة السير العسكري ، وبعض التدريبات العسكرية الخفيفة ، ويخرج من هذا النطاق إلى التمرين على عمليات إطلاق النار وإصابة الهدف والتكتيك العنيف ، والقتال داخل المدن ، وطرق الدفاع عن النفس ، وحماية المنشآت العامة .

وهناك المعسكرات الخاصة التي تستقبل المتطوعين الذين أتموا فترة التدريب الأولى في المعسكرات الابتدائية . ويرغبون في الدفاع خارج الإقليم ، وهؤلاء يتلقون تدريبات خاصة تتم على مرحلتين في مدة خمسة عشر يوماً .

فالمرحلة الأولى هي مرحلة التدريب الانفرادي ويدرب المتطوع فيها على طريقة عبور الأنهار ، واقتناص الدبابات ، والزحف تحت الأسلاك الشائكة ، والمصارعة اليابانية ، وطرق الاشتباك مع العدو ، والدفاع عن النفس ، كما يدرب على استعمال الأسلحة الصغيرة كافة . وعلى الأسلحة الرشاشة والقنابل اليدوية وتجهيز عبوات النسف ثم يتلقى المتطوع تدريباً خاصاً على الجرى لمسافات طويلة حتى يصبح قادراً على العدو حوالى أربعة عشر كيلوا متراً دون توقف .

وأما المرحلة الثانية فهي مرحلة التدريب المشترك ، حيث يعمل المتطوعون جماعات ويقومون بعدة مشروعات في صورة معركة بالذخيرة الحية ، وتمثل هذه المرحلة جميع أنواع الأراضي سواء في الليل أو في النهار ، والتي يحتمل أن يصادفها الفدائي في حياته العملية أثناء القتال . كالهجوم على مطار بعدة مجموعات ، أو عملية تطهير المنازل ، واقتناص الدبابات ، والدفاع عن جنود المظلات ، وأعمال الخبايا ، واجتياز الموانع المائية .

وحرص العهد الجديد على أن يوفر للشباب القوة التي يتذرع بها للوصول إلى أهدافه من خلال التدريب العسكري والاعداد المتين ، فوجه عنايته إلى شباب الجامعات واهتم بإشاعة روح الرجولة والعزة والإباء في نفوسهم ، فأقيمت المعسكرات على نطاق واسع في الجامعات والمدارس ، وقسمت إلى مناطق متعددة ، فهناك منطقة الجيزة وتشمل معسكر كليات جامعة القاهرة . ومنطقة العباسية وتشمل معسكرات كليات جامعة إبراهيم والمعاهد العليا الواقعة في هذه المنطقة . ومنطقة الأزهر وتشمل معسكر كليات ومعاهد الأزهر والمدارس المجاورة لها . ومنطقة الاسكندرية وتشمل معسكر كليات جامعة الاسكندرية ومدارسها ومدارس دمنهور .

ويدرب الطلاب على جميع الأعمال الخاصة بالحرس الوطني ، كما يتلقى كل طالب حوالى خمسين طابوراً في مدة شهر ، ويستدعى الطلبة في أوقات الإجازات ، فاذا دعت الظروف إلى استدعائهم في غير هذه الأوقات أخطرت كلياتهم ومعاهدهم حتى يقوم أساتذتهم بإعطائهم دروساً إضافية فيما يفوتهم من برامجهم الدراسية . ويعنى أفراد الحرس الوطني في فترة التدريب الأولى بالجيش والتي تستغرق ستة أشهر ، كما تخضع هذه الفترة من مدة خدمتهم في الجيش العامل .

وفيما يتعلق بالمدارس الثانوية ، فتوجد في كل مدرسة كتيبة مكونة من مائتي طالب يطلق عليها « كتيبة التحرير » ، ويشرف عليها ضابط احتياطي من مدرسي المدرسة ، ويسمح للمدرسين بالانخراط في الكتيبة ، ولا يتقيد هؤلاء الطلاب بقوانين الحرس الوطني لعدم بلوغهم سن السابعة عشرة .

واقضى نظام الحرس الوطني وجود معسكرات خاصة بالتعبئة ، في وسعها أن تنهض بتعبئة عشرة آلاف مقاتل في وقت واحد ، ويتكون المعسكر من قائد وأركان حرب وضابط مخازن ، وهو مسئول عن كل ما يلزم لإيواء هذا العدد الضخم من المتطوعين .

هذا هو الحرس الوطني وهذه هي تشكيلاته التي ستقاوم المستعمر وتؤرقه وتذيقه الموت الزؤام ، بفضل مامرن أفرادها على ألوان الكفاح والنضال وما يضطرم في نفوسهم من التحفز إلى الطموح وتحرير ربة الوطن من إسار كل قيد يعوقه عن التقدم والخلاص



فائد الجناح عبد اللطيف البغدادى رئيس محكمة الثورة وعضو مجلس قيادة الثورة والبكباشى أنور السادات وقائد الاسراب حسن ابراهيم عضوا المحكمة ومجلس قيادة الثورة .

محكمة لصوص السياسة

ولد تاريخ مصر في رحاب محكمة الثورة ، فقبل أن تخرج هذه المحكمة إلى حيز الوجود ، كان تاريخنا عبارة عن صور باهتة مشوهة أقرب إلى الباطل منها إلى الحق ، وكان أفراد الشعب ينشأون ويشبون بين أكداس من الأكاذيب المنمقة والمفتريات الضالة ، أحاطتهم بها فئة من المشبوهين السياسيين استطاعوا في غفلة الزمن أن يصلوا إلى مكان الصدارة ، وأن يرغموا بعض الطوائف المخدوعة على عبادتهم وتقديس مكائهم . وكان الحكم في نظر هؤلاء القوم عبارة عن مغامرة لبعض الأشخاص الذين لا يملكون من فضيلة أو عبقرية سوى النفوذ الخرافي الذي يقودون به الصفوف قيادة عمياء .

وجاءت محكمة الثورة لتصحيح الأوضاع في تاريخ مصر الرسمي ، وتعيد الثروات التي اغتصبت من الشعب لصالح الشعب . فعرف المواطنون عن طريق محكمتها الرشيدة من هم المزورون والمرتشون ، والذين كانوا يبيعون ضمائرهم في السوق السياسية السوداء ، ومن هم أفراد العصابة التي كانت تتاجر بأقوات الشعب وتنتهك دماءه ، وتتقاذف بكراس الحكم فيما بينها كالكرة . من هم المنافقون والمتعلقون ، أصحاب الجاه الكاذب والمجد الزائف ، والمال المغتصب ، الذين مكثوا فاروق من الطافيان ، وزجوا بجيش مصر في حرب فلسطين ، وصلوا أفراد الشعب عذابا ، لارحة فيه ولا هواة ، وكانوا في طغيانهم يندفعون كالوحوش الضارية تحركهم غرائزهم المفترسة ، فمن إرهاب إلى إرهاب ، ومن سجن إلى تشريد ، إلى غير ذلك من أفانين الظلم والإفك والاستبداد .

ومن هم الذين أفسدوا الآداب والأخلاق ، وعللوا الناس الرياء والنفاق ، والوصولية والزلفى ، ونزلوا بالمعاني الوطنية السامية إلى الحضيض ، واستغلوا مرا كز الحكم للإثراء الفاحش وتكديس الثروات والتعالى على المحكومين ، وجر المغانم لهم ولذويهم ومن يتصل بهم من الصعاليك والمفاليك



اعوان الاستعمار يحاكمون علي ما اقترعوه من جرائم في حق مصر

لقد سجلت محكمة الثورة أولى المحاكمات السياسية من نوعها في مصر بل في الشرق بأسره وأزاحت الستار عن الكثير من الأسرار التاريخية التي كانت ستظل في طي الكتمان لا يعرفها على وجه التحقيق إلا ذووها وخزنتها وصانعوها ، تلك الأسرار التي تلقى الضوء لا على الثورة فحسب بل على تاريخنا القومي في غضون الثلاثين عاما الماضية ، فقد كشفت تلك المحاكمات عن شخصيات كان الشعب يتصورها على غير حقيقتها ، وحوادث ودقائق كانت مطوية في ثنايا الظلام والكتمان .

كيف كانت تجري المحاكمات السياسية ؟

عرفت مصر منذ عهد بعيد المحاكمات السياسية ، وكان الغرض منها الغلواء في التعصب وإشباع شهوة الانتقام أكثر منها لوجه العدالة أو صالح المجموع ، ولم تعرف هذه المحاكمات طابع التشريع الحديث من جمع عناصر الاتهام وتوفير الأدلة والادعاءات ، والمرافعات والقضاء والعدالة ، بل كانت سلطات التشريع والقضاء والتنفيذ مركزة جميعها في يد الحاكم وتصدر عنه حسبما يميله وجدانه أو وحيه ، وكانت هذه المحاكمات يفصل فيها بكلمة واحدة تصدر عن ولي الأمر وهي الإعدام بحد السيف أو الإغراق في النيل أو التعذيب البطيء إلى أن يلفظ المحكوم عليه أنفاسه .

ولعل أولى المحاكمات السياسية التي جرت في مصر هي محاكمة السيد محمد كريم حاكم النجف السكندري الذي هب يتماوم الغزاة من الفرنسيين فقبض عليه وحوكم أمام (ديوان عرفي) وحكم عليه بالإعدام وكان أول ضحية في الشرق على مذهب الإستعمار .

ثم محاكمة سليمان الحلبي ورفاقه الثلاثة ، فقد اغتال الحلبي قائد جيش الاحتلال الجنرال كليبر ليخلص المصريين من مظالمه ويرفع عن كواهلهم أثقال التكليف ، حكم عليه وعلى رفاقه بالإعدام وجرى التنفيذ بطريقة وحشية تتنافى والكرامة الإنسانية .

وجرت محاكمات أخرى في عصر محمد علي للتنكيل بخصومه وإشاعة أجواء من الإرهاب والذعر ، وفي طليعتها محاكمة لطيف باشا الذي اتهم بتدبير مؤامرة لخلع محمد علي .

وكان عصر اسماعيل من أظلم العصور التي مرت بمصر ، وكان (فنجان القهوة) الممزوج بالسّم هو الوسيلة الوحيدة التي يلجأ إليها للتخلص من خصومه السياسيين ،

أو تقيهم إلى أعلى النيل ، أو إغراقهم كما حدث في محاكمة وزير مالىته اسماعيل صديق المفتش .

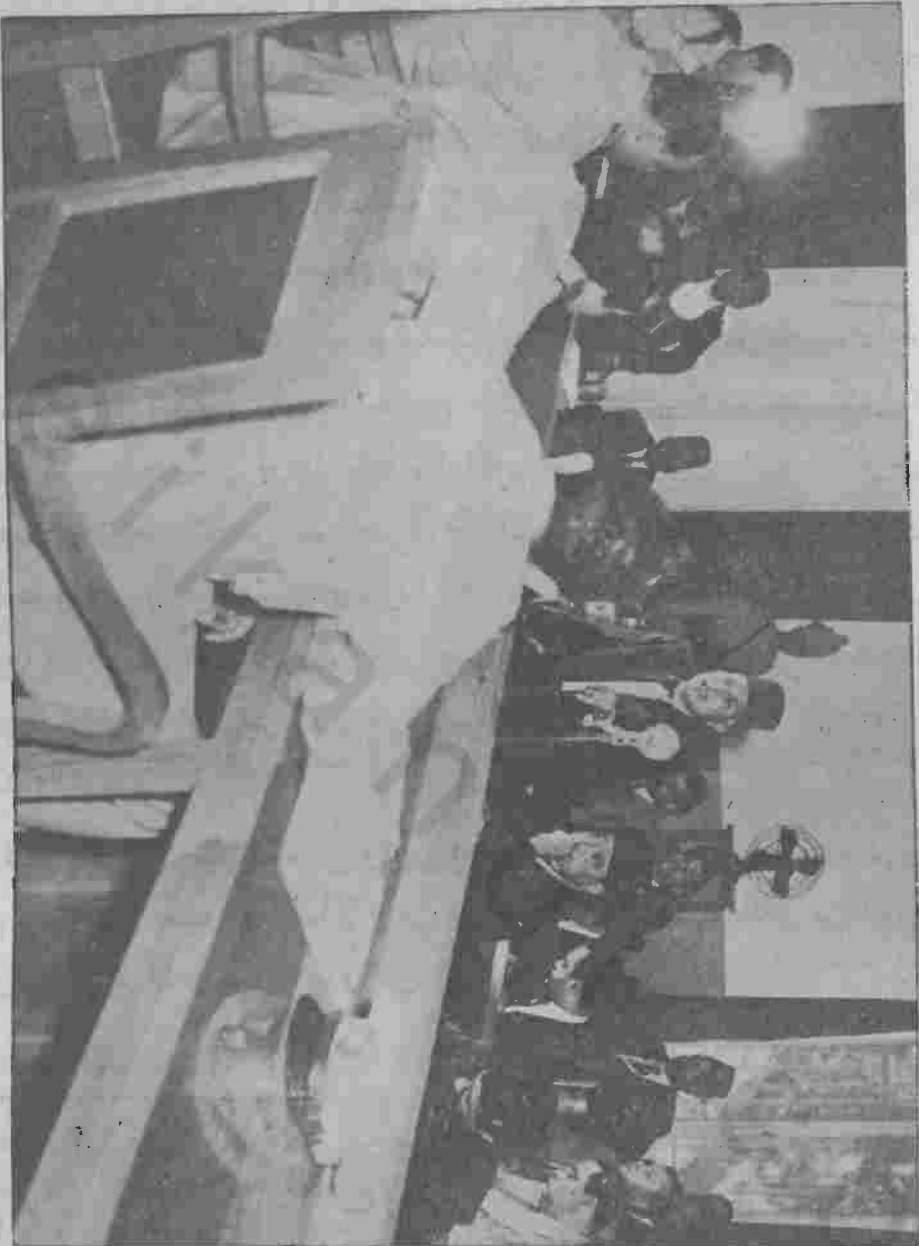
وقدم عرابى ورفاقه من زعماء الثورة إلى محكمة عسكرية لم يكن بين قضاتها مصرى واحد إلا بالإسم ، حوكموا لا لشيء سوى أنهم طالبوا بالحرية وناهضوا الإستبداد وذبوا عن حرمة العرض ودافعوا عن إخوانهم المواطنين .

وكان التحقيق يجرى معهم فى جو من الارهاب وتحت ستار من التهديد ، وبلغ من خسة الخديو توفيق أن كان يبعث إلى زعماء مصر بأجلاف الاتراك من بطائنه وخدمه يهددونهم فى السجن وينعتونهم بعبارات بذيئة ويسلبونهم ما معهم من نقود ومصاحف ، ثم انتهى الأمر بهم إلى الحكم عليهم بالإعدام فالتفى وصدورت ممتلكاتهم وحورب أبناؤهم فى أرزاقهم .

وحوكم فى أعتاب الثورة تسعة وعشرون ألف مواطن وصاروا من المغضوب عليهم أمام حكومة (الحضرة الفخيمة الخديوية) بسبب أنهم دافعوا عن مصر ببسالة فى وجه الطغيان وأمام التوات المعادية التى كان هدفها إبادة الشعب وتحطيم قواء الروحانية والمعنوية .

وجرت فى أيام الإحتلال البغيض سلسلة محاكمات سياسية ، نخص بالذكر منها محاكمة شهداء دنشواى أمام (المحكمة المخصوصة) التى أقامها المستعمر للنظر فيما يقع من المصريين من جنح أو جنائيات على ضباط وجنود جيش الإحتلال ، لأنهم دافعوا عن أرضهم الطيبة . وأصدرت المحكمة حكمها بالإعدام والسجن والجلد ، ونفذت الأحكام بطريقة وحشية إذ سيق المحكوم عليهم إلى ساحة التنفيذ وكانت تقع أمام بيوت ذويهم ، وقد طوقتها كتية من الفرسان الانجليز ، وصعد المحكوم عليهم بالإعدام إلى المشنقة بخطى ثابتة وجباه عالية وإيمان عميق بأن اللعنة سوف تحل قريبا على رؤوس المعتدين .

وفى غضون ثورة سنة ١٩١٩ حوكم أهالى العزيزية والبدرشين والشوبك أمام محكمة عسكرية بريطانية . وكانت المحاكمة فذة فى تاريخ الاستعمار ، فبعد أن أمروا الثوار بأن يحفروا قبورهم بأيديهم دفنواهم حتى أنصاف جسامهم ثم جرى التحقيق معهم على هذا الوضع الشاذ وأخيرا صدر الحكم عليهم بالإعدام رميا بالرصاص .



التم كامل الفارش يرد على بعض الإحصاءات القائمة عليه

وأنشأت القيادة البريطانية في العواصم والمدن عشرات من المحاكم العسكرية لمحاكمة كل مصري يهتف لوطنه وللحرية والاستقلال . فقبض على الألوف وأصدرت هذه المحاكم أحكاماً قاسية بالسجن والغرامة والإعدام ، يمكن أن نخص بالذكر منها محاكمة سكان بلدة دير مواس حيث قدم ٩١ شخصاً إلى المحاكمة ، من بينهم موظفون وطلبة وضباط بوليس . وشهدت هذه المحاكمة فظائع يندى لها جبين الإنسانية خجلاً ! إذ قضت بإعدام ٥١ شخصاً وبالأشغال الشاقة المؤبدة والسجن والجلد على الباقين .

هذا لون من ألوان المحاكمات السياسية التي كان الاحتلال يحاول أن يخضد بها شوكة الوطنية في نفوس المصريين فما خبا أوارها وما ازداد لها لطمها إلا اشتعالاً .

وجاءت وزارات كانت كل منها تصف نفسها بالوطنية والاخلاص لمصر ، ولكن في أثناء قيام هذه الوزارات التي تعاقبت على الحكم قدم إلى المحاكمة شبان ممن كانوا في غضون الحرب الأخيرة في أوروبا بتهمة « ارتكابهم جرائم تنطوي على خيانة الوطن ، أما خيانة الوطن هذه فتتضمن حسبها ورد في قائمة الاتهام ، في أنهم في غضون الحرب عمدوا إلى إذاعة بيانات وأخبار مقلقة ، ونشروا دعاية مثيرة ضد بريطانيا ، بأن أنشأوا ونشروا مقالات في صحف المحور ، وأدلوها من محطاتها الإذاعية بتصريحات يحملون فيها على بريطانيا حليفة مصر ، وينددون بسياساتها ويودون الهزيمة لها ويصفونها بالخنث في الوعود .

لقد انقضى ذلك العهد البغيض ولن يعود ، مضى بكل ما يحويه من مفاسد وشرور وآثام ، وأصبح الشعب هو الحاكم بأمره ، ومصدر السلطات ، يقتص من الخوة ولصوص الحكم الذين غرروا به وقادوه إلى الهاوية .

محكمة الثورة الأولى :

عندما استرد الشعب أول حق من حقوقه في إبان الثورة الوطنية الكبرى ، بقيادة الزعيم عرابي ، فكر الضباط الجراكسة في القيام بحركة انقلاب ، ودبروا فتنة في صفوف الجيش لأنهم لم يطبقوا أن يروا راية الشعب مرفوعة وكلته نافذة ، فقبض على المتآمرين وقدم منهم إلى المحاكمة ٤٨ ضابطاً من بينهم عثمان رفقي وزير الحربية الأسبق .

وكانت هذه المحاكمة هي الأولى من نوعها في تاريخ مصر ، إذ لم يسبق للشعب أن

مارس حقوقه في محاكمة الخوارج الذين كانوا يعدون أنفسهم « أساءاء » ويعتبرونه رعايا أو « فلاحين » .

وأصدرت المحكمة التاريخية أحكاما على أربعين من المتآمرين ضد سلامة الدولة ، منها النفي إلى أعلى النيل وتجريدهم من أوسمتهم ورتبهم العسكرية وطردهم من الخدمة . وأرسل الحكم إلى الخديو للتصديق عليه ، فكبر عليه أن يحاكم الشعب سداة الاستعمار ، وهرع إلى الباب العالي يستعديه على البارودي رئيس الوزارة وعلى عرابي وزير الحربية . ورأى قنصل انجلترا أن يتخذ من الحادث وسيلة لتنفيذ مآرب من مآربه الاستعمارية ، فطلب إلى الخديو تحت ستار العدالة والنخوة الإنسانية ألا يعتمد الحكم بحجة أنه انتقام سياسي . . . واستبطأ البارودي التصديق على الحكم ، فأقبل على الخديو يلومه على وقوفه موقف التردد والحيرة ، وأفهمه أن الوزارة غير ملزمة بإطاعة الباب العالي في مسألة داخلية هي من صميم السيادة ، وإذا حاولت الدولة العلية أن تحمي هؤلاء الخونة بإرسال وفد إلى مصر فسيمنع زوله بالقوة ، وتكون النتيجة نشوب ثورة ضد السلطان .

وإزاء إصرار زعماء الشعب على ممارسة حقوقهم التي خولها لهم الشرع والقانون في محاكمة « خونة الشعب » ، صدق على القرار بتجريد المتآمرين من رتبهم ونفيمهم ، ولكن الباب العالي احتضنهم واستقبلهم بحفاوة وأجرى عليهم روايتهم نفسها . هكذا كان يعمل الاستعمار — سواء كانت عثمانيا أو بريطانيا أو فرنسا — على حماية خونة الشعب من الشعب .

محكمة الثورة :

أعلن الصاغ صلاح سالم مولد محكمة الثورة في المؤتمر الشعبي الذي عقد في يوم ١٦ سبتمبر عام ١٩٥٣ فقال مخاطبا المواطنين :

« لم يحدث في تاريخ ثورة من الثورات أن احتكت للقضاء العادي في أمور حياتها ، فللقوانين العادية قيودها وحدودها ولا يمكن لقضاتها أن يتعدوا هذه القيود والحدود لأنها شرعت لظروف الحياة الطبيعية ، وإنني أجزم بأن كل من أجزم في حق هذه البلاد ، لو قدر له أن يقدم إلى أي قضاء عادي اعتذر في كثير من الجرائم التي نلسمها ونعيش فيها أن تثبت عليه . »

« وكفانا أخطاء في حق الثورة ، أننا ان كنا نملك التفريط في حق أنفسنا فلا يمكننا أن نفرط في حق الثورة ولا في حق هذا الشعب في أن يصل إلى الأهداف التي ثار من أجلها ، لذلك أعلن باسم مجلس الثورة تشكيل محكمة الثورة من بعض رجال مجلس الثورة وستنظر هذه المحكمة فوراً فيما يقدم إليها من متهمين بالعمل ضد مصلحة البلاد وضد كيان الثورة .

« وسيقوم مجلس الثورة مجتمعاً بتقديم أسماء المتهمين تباعاً إلى هذه المحكمة التي ستصدر أحكامها باسم مجلس الثورة . لقد اتخذنا هذا الإجراء لحمايتكم والمحافظة على وحدة صفوفكم في هذه المرحلة العصيبة التي يتقرر فيها مصير البلاد ولسكى لا يتمكن أى خائن أو مارق من العمل على انتكاس ثورتكم هذه كما انتكست ثورة سنة ١٩١٩ .»

وقال السيد رئيس الجمهورية في خطاب له في أسوان في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٣ :

« هل نكون قد تجنينا عليهم ، إذا أقنأنا لهم محاكم الغدر والثورة ، ليظهروا لكم على حقيقةتهم ، ولتعرفوا سر حرمانكم وجوعكم ، ولتدركوا لماذا لم تفتح المدارس لأولادكم والمستشفيات لمرضاكم ، ولماذا لم يدخل النور إلى بيوتكم ؟ ولماذا لم يسد العدل أفرادكم وجموعكم .

لندع الماضي فاجئت لأحدثكم عن الذين ظلموكم ، فسيؤولي القضاء حسابهم في الدنيا . ولهم في الآخرة حساب دقيق ، وإنما جئت لأحدثكم عن الحاضر والمستقبل .»

وفي اليوم السادس عشر من سبتمبر عام ١٩٥٣ أذيع أمر تأليف محكمة الثورة وهو :

بعد الاطلاع على المادة الثامنة من الدستور المؤقت تقرر ما يأتي :

مادة ١ — تشكل محكمة الثورة على الوجه الوارد بالأمر الصادر من مجلس قيادة

الثورة بتاريخ ١٣ سبتمبر سنة ١٩٥٣ من :

قائد جناح عبد اللطيف البغدادى عضو مجلس الثورة — رئيساً .

البكباشى أنور السادات عضو مجلس قيادة الثورة — عضواً .

قائد الأسراب حسن إبراهيم عضو مجلس قيادة الثورة — عضواً .

مادة ٢ — تختص هذه المحكمة بالنظر في الأفعال التي تعتبر خيانة للوطن أو ضد

سلامته في الداخل والخارج ، وكذلك الأفعال التي تعتبر موجهة ضد نظام الحكم

الحاضر أو ضد الأسس التي قامت عليها الثورة ، وبالنظر في الأفعال التي ساعدت على فساد الحكم ، وتمكين الاستعمار بالبلاد ، وكل ما كان من شأنه إفساد الحياة السياسية أو استغلال النفوذ دون مراعاة صالح الوطن سواء أكان ذلك بالتحايل على أحكام الدستور الذي كان قائماً أو غير ذلك من الوسائل ولو كانت قد وقعت قبل العمل بهذا الأمر .

كما تختص المحكمة بالنظر فيما يرى مجلس قيادة الثورة عرضه عليها من القضايا أياً كان نوعها حتى ولو كانت منظورة أمام المحاكم العادية أو غيرها من جهات التقاضي الأخرى ما ، لم يصدر فيها حكم ، وتعتبر هذه المحاكم أو الجهات متخلة عن القضية ، فتحال إلى محكمة الثورة بمجرد صدور الأمر من مجلس قيادة الثورة بذلك .

المادة ٣ — يعاقب على الأفعال التي تعرض على المحكمة بمقوبة الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو بالسجن أو بالحبس بالمدة التي تقدرها المحكمة ولها أن تقضى — فضلاً عن ذلك — على المتهم بتعويض الخزانة العامة يقابل ما أفاد من أفعال أو ضاع على الخزانة العامة بسببها .

كما يجوز للمحكمة أن تحكم بمصادرة أموال المتهم كلها أو بعضها إذا ما تبين لها أنها كانت نتيجة كسب غير مشروع .

وتقرر المحكمة الطريقة التي يتم بها تنفيذ الحكم .

المادة ٤ — ينشأ بمقر قيادة الثورة مكتب التحقيق والادعاء ، يلحق به نواب عسكريون وأعضاء من النيابة العامة يعينهم مجلس قيادة الثورة ، يتولون التحقيق ورفع الدعوى والادعاء بالجلسة في الأفعال التي تختص هذه المحكمة بنظرها ، ولهم حق الأمر بالقبض على المتهمين وحبسهم احتياطياً ولا يجوز المعارضة في هذا الأمر .

المادة ٥ — يخطر المتهم بالتهمة ويوم الجلسة بمعرفة المدعى قبل ميعادها بأربع وعشرين ساعة على الأقل .

ولا يجوز تأجيل القضية لأكثر من مرة واحدة ولمدة لا تزيد عن ٧٢ ساعة .

ويجب على المتهم أن يحضر بنفسه أمام المحكمة فإذا تخلف جاز القبض عليه وحبسه ، وله أن يتولى الدفاع بنفسه أمام المحكمة أو ينيب محامياً واحداً للدفاع عنه في جميع ما هو منسوب إليه .

المادة ٦ — تبدأ المحكمة بسؤال المتهم عن الأفعال المنسوبة إليه ثم تأخذ في سماع شهود الادعاء. إن كان هناك شهود ، ولها أن تسمع شهود النفي إذا رأت لذلك محلاً ثم تسمع مرافعة المدعى ودفاع المتهم .

ولها أن تتبع من الإجراءات غير ما سبق إذا ما رأت وجهاً لذلك . ولا يجوز المعارضة في هيئة المحكمة أو أحد أعضائها .

المادة ٧ — تجري المحاكمة أمام هذه المحكمة بطريقة علنية إلا إذا قررت جعل الجلسة سرية لأسباب تراها ، ويصدر الحكم ويتلى في جلسة علنية ، وذلك بعد التصديق عليه من مجلس قيادة الثورة الذي له تخفيف الحكم إلى الحد الذي يراه .

المادة ٨ — أحكام هذه المحكمة نهائية ولا تقبل الطعن بأية طريقة من الطرق أو أمام أية جهة من الجهات . وكذلك لا يجوز الطعن في إجراءات المحاكمة أو التنفيذ .

المادة ٩ — يعمل بهذا الأمر اعتباراً من تاريخ صدوره .

القاهرة في ٧ من محرم سنة ١٣٧٣ (١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٣) .

إمضاءات : أعضاء مجلس قيادة الثورة .

دروس وعظات :

وهكذا للمرة الأولى في تاريخ مصر يحاكم لصوص السياسة وخونة الشعب أمام محكمة الشعب ، بعد أن كان الأحرار وطلاب التحرير هم الذين يحاكمون أمام المحتلين وعباد المناصب وسدنة الاستعمار . . .

لقد أتاحت محاكمات محكمة الثورة للشعب أن يمارس حقوقه ، وللمواطنين أن يروا الخبايا ويقفوا على جوانب من الأسرار العليا التي كانت محجوبة عنهم وكانها في حرز ممكن .

كشفت هذه المحاكمات كيف كانت تؤلف الوزارات وراء الكواليس ، وكيف كان يقع الاختيار على رجال الحكم ، وتنمو الصداقات الحزبية وتعالج القضايا السياسية .

يكفى أن ترجع إلى ما أذيع من هذه المحاكمات لتقف على صور من الحكم في العهد البائد حين أراد أحد رؤساء الحكومات السابقة أن يتشبه بكافور الأخشيدى والحاكم بأمر الله . فأصلى الشعب ناراً وأطعمه الزقوم ، وحين سعى أحد مستشاري الملك

السابق إلى إفساد الحكم وأحال القصور الملكية إلى أوكار للعشق والإجرام . وكيف كان الملك السابق وبطائه يستثمون حلول المسائل العليا للدولة من طريق الكأس ومائدة الميسر وأحضان الراقصات . وإلى أى حد بلغت شهوة الخقد برئيس حزب سابق أن يستعدى مجلس الأمن على رئيس حكومته ، وهو يعرض قضية مصر على المجلس ، فزعم أن هذا الرجل الذى يكافح لإخراج المحتلين من أرض الوطن ، لا يمثل مصر فى شيء ! وانظر إلى محاكمة سائق سيارة الملك السابق حين كان يوفد فى مهام سياسية خطيرة إلى رؤساء الدول الأجنبية كأن الدولة خلت من الأكفاء الصالحين ، وإلى أحد الأمراء السابقين الذى بصر الشعب بفضائح ومخازى أسرة محمد على ، وإلى اخونة من أمثال أحمد عوض وصبرى كنج . إلى غيرهما من المجرمين فى حق الوطن الذين حسبوا أن قيام الثورة، معناه قيام وزارة من الوزارات البائدة التى تعاقبت على الحكم فى العهود الغابرة ، فقاموا ينهاضونها على الأساليب القديمة فى إسقاط الوزارات ، فانصلوا بأعداء الوطن وإمدادهم بمعلومات وأسرار تتعلق بسلامة البلاد .

لقد أيقظت محكمة الثورة الوعى القومى فى نفوس الأفراد والجماعات ، وحطمت الأصنام الفاقدة الحس والروح التى خدعت فيها بعض الطوائف وقدرتها زمناً ، لتخلص العقول من حالات الدعاية الكاذبة الجوفاء التى نشرها عباد الحكم حول أنفسهم ، ولتظهرهم على حقيقتهم العارية .

وصفوة القول أن محاكمات محكمة الثورة قضت على النفاق التاريخى الذى تغلغل إلى الأذهان وامتد إلى المؤلفات التى بين أيدي المواطنين، فظهرت هذه المحاكمات تاريخ مصر من الشوائب التى كانت عالقة به وأصبح فى وسع المؤرخ أن يدون أسفاره على نحو صحيح .

السياسة المالية والإقتصادية

سارت الحكومة على نهج جديد في وضع الميزانية العامة للدولة . قوامه الفصل التام بين الأعمال العادية والمشروعات الإنتاجية ، فقامت سياسة هذا العهد على معالجة اختلال الميزانية الذي ورثناه عن العهود البائدة ، والقضاء على سياسة التبذير والإسراف ومظاهر الترف ، والإتفاق بدون حساب من غير دراسة ولا تمحيص ، مع الضغط على المصروفات وإشاعة روح التقشف ، وأضيفت إلى ميزانية الدولة العادية ، ميزانية خاصة بالتنمية الزراعية والصناعية والتعدين وتوليد الطاقة الكهربائية وزيادة استنباط البترول إلى جانب تكريره وتيسير نقله ، وتدير المال اللازم لميزانية الإنتاج عن طريق عقد القروض حتى يتسنى في الوقت ذاته تجميع المدخرات وتوجيه رؤوس الأموال صوب النواحي الإنتاجية المثمرة .

ووفقاً لهذه السياسة صدر قانون استثمار رؤوس الأموال الأجنبية في البلاد مع منح التسهيلات والضمانات الكافية ، فضلاً عما تسعى إليه الحكومة من تعديل قانون الشركات فيما يختص بمساهمة الأموال الأجنبية والفنيين والخبراء الأجانب فيها .

ووفقاً لهذه السياسة أيضاً نظمت الحكومة إقامة الأجانب ، فجعلت لهم حق الإقامة الطويلة بغير تعقيد . وكل تلك التنظيمات الجديدة إنما تبرغ عن عقيدة واحدة هي أن مشكلاتنا الاقتصادية أصبحت أسرع حلاً بالتعاون مع البلاد الصديقة ورؤوس أموال أفرادها .

والدخل القومي يقدر بحوالى ٧٠٠ مليون جنيه سنوياً وعلى هذا الأساس فإن المبلغ الذى يمكن لمصر أن تدخره سنوياً يتراوح بين ٤٠ و ٧٠ مليون جنيه .
فاذا أخذنا فى الاعتبار أن مشروعاً واحداً من مشروعاتنا الكبرى ، وهو مشروع السد العالى تقدر تكاليفه بحوالى ٢٥٠ مليون جنيه ، وأن هناك عدة مشروعات هامة إلى جانب هذا المشروع تتكلف حوالى ٢٥٠ مليون جنيه أيضاً ، فأننا فى حاجة إلى

ما يقرب من ٥٠٠ مليون جنيه لتحقيق المشروعات المختلفة اللازمة لخلق نهضة حيوية كبيرة في مصر . ومن هذا يتضح جلياً أنه إذا أردنا تحقيق هذه النهضة سريعاً حتى تغلب على المشاكل الناتجة من زيادة عدد السكان وانخفاض مستوى المعيشة وقلة الانتاج ، فإن مدخراتنا لن تكفي لتمويل هذه المشروعات ، ولا مفر إذن من الالتجاء إلى رأس المال الأجنبي ، فإذا أتانا هذا المال من أية دولة لا يخشى منها أى استثمار أو تدخل في شئوننا السياسية الدولية ، فإننا أول من يرحب بهذا المال .

وفي سبيل ذلك أنشأت الحكومة لجنة للاستثمارات الأجنبية . وعدلت قانون المناجم ، وهذه القوانين كفيلة بحماية المستثمر من تجميد رأس المال . وسجلت سياسة الحكومة القطنية نجاحاً ملحوظاً ...

والقطن يحتل المركز الرئيسى في حياتنا الاقتصادية ، ولذلك عمدت الحكومة إلى تأمين هذا المحصول وإعادة الثقة به في الخارج ، فقررت مواصلة إغلاق بورصة العقود وقيام لجنة القطن المضرة بشراء كل ما يعرض عليها ، بعد أن تم الربط بين أسعار كل من المحصولين المصرى والأمريكى .

واتخذت إجراءات أخرى لتشجيع تصدير القطن ، فعمدت الكثير من الاتفاقات التجارية وأنشأت حسابات حق الاستيراد مما يساعد على زيادة التصدير ، فإذا أضفنا إلى ذلك كله خفض المساحة المنزرعة قطناً من مليونى فدان في موسم ٥٢ / ١٩٥٣ إلى ١٣٠٠.٠٠٠ فدان في الموسم الحالى مما ترتب عليه هبوط الناتج من ٩٩٢٢٠٢٤٠ قنطار إلى ٦١٢٠.٠٠٠ قنطار ، خلصنا إلى أن هذه الاجراءات جميعها كفيلة بتسهيل تضريف محصول القطن في الموسم الحالى .

وعمدت الحكومة أيضاً إلى زيادة أسعار شراء القطن للموسم الجديد ، وذلك بسبب أن أسعار البيع الحالية تحقق أرباحاً للدولة ، ولا تود الحكومة أن تستأثر بها . وبدلاً من توزيع هذه الأرباح المنتظرة في شهور الصيف مع ما يصاحب هذا التوزيع من صعوبات وغبن بعض المزارعين مما لا يمكن تجنبه ، فقد رأت الحكومة أن يصل إلى أيدي المزارعين الثمن الذى يقدر للمحصول أن يباع به أو ما يقرب منه ، علاوة على أن في هذا رفعاً للحد الأدنى لأسعار القطن في البلاد للموسم الجديد . فزيد سعر

الأساس للأشعوني من ٥ إلى ١٢ ونصف في المائة . وللكرنك من ٣٠٪ إلى ٤٠٪ فوق أسعار بورصة نيويورك لرتبة الجود .

وتدل جميع التقديرات على أن الحكومة مطمئنة إلى سلامة مركز القطن الإحصائي فقد بلغت فضلة الأعوام السابقة المخزونة لدى لجنة القطن في أول هذا الموسم حوالي ثلاثة مليون قنطار لم يبق منها شيء ، هذا بخلاف ما يبيع من المحصول هذا العام . وكانت الأسعار على وجه العموم مجزية فإن ما يدخل البلاد من العملات الأجنبية مقابل قنطار من الكرنك من الرتب العليا يعادل حوالي ١٩ جنيها بما في ذلك المصاريف والضرائب المختلفة .

وقد أدى اختلال الميزان التجاري في سنوات ١٩٥٠ و ١٩٥١ و ١٩٥٢ إلى استنزاف أرصدتنا من العملات الأجنبية . وبلغ العجز في ذلك الميزان في تلك السنوات ٣٨ مليون و ٣٩ مليون ، و ٧١ مليون جنيها على التوالي ، وهذا العجز أثر من آثار السياسة القطنية الارتجالية في ذلك الحين ، إذ تدخلت الحكومة في سوق القطن وابتاعت كميات منه بأسعار مصطنعة تعلو على مستوى الأسعار العالمية .

ولما لم يكن من المستطاع تصدير كل محصول القطن بتلك الأسعار المرتفعة ، فقد بقيت منه فضلة كبيرة . وبذلك قلت حصيلتنا من العملات الأجنبية ، على حين بقي تيار الاستيراد ومدفوعات العملات الأجنبية مستمراً نتيجة لاستمرار المواطنين في الاتفاق بما حصلوا عليه من أثمان عالية لاختطائهم .

هكذا بقي رصيدنا من النقد الأجنبي يستنزف حتى كان يونية سنة ١٩٥٢ حين شح رصيد مصر من الإسترليني وجرت محاولات للحد من المدفوعات الأجنبية و انتهت هذه المحاولات بتعميم نظام تراخيص الاستيراد في أكتوبر سنة ١٩٥٢ .

وأصبح من الضروري حينئذ العمل على تلافى أسباب الخلل ، حتى نستعيد التوازن المفقود وذلك بزيادة الصادرات ، بالإضافة إلى تقليل الواردات ، لتزيد حصيلتنا من النقد الأجنبي ، ولانقلل من مدى استنزافه . وقد سعينا إلى تصريف محصول القطن وتصريف جزء من المخزون منه من الأعوام السابقة ، فبدأت محادثات مالية مع عدد من البلاد لعقد اتفاقات دفع معها ، كما قرر نظام جديد هو نظام حسابات حق الاستيراد بالإسترليني والدولار .

وفي سنة ١٩٥٣ عقدت اتفاقات دفع جديدة مع هولندا - اليونان - جمهورية
المانيا الديمقراطية - بلجيكا - النمسا - الهند - أسبانيا - تركيا - اتحاد الجمهوريات
السوفيتية الاشتراكية واليابان .

وقد أبى كل من هذه الاتفاقات على المصلحة المشتركة . مصلحة مضر في بيع
قطنها ومصلحة كل من تلك البلاد في تصريف منتجاتها التي عز عليها تصديرها إلى مصر
بعد فرض نظام تراخيص الإستيراد . وقد كان إعفاء السلع المستوردة من القيود
مرهونا بتصدير ما يقابلها من الصادرات المصرية وبخاصة القطن الذي اعتبر الوسيلة
النهائية لسد أثمان الواردات في ظل اتفاقات الدفع التي عقدت في العام الماضي .

أما نظام حسابات حق الاستيراد ، فيتلخص في أن كل من يصدر بضاعة يحصل
مقابلها على استرلينيات أو دولارات يكون له الحق في أن يستعمل نسبة مما حصله في
استيراد بضاعة إلى مصر ، كما أن له أن ينزل عن هذا الحق لغيره . ولما كان النقد
الأجنبي الممنوح حقا للاستيراد أقل مما هو مطلوب منه لأغراض الاستيراد ، فقد تمكن
المصدرون من أن يبيعوا حقهم بعلاوة إلى المستوردين ، وتتحصر هذه العملية عن
ربح للمصدر يمكنه من أن يبيع ما يصدره بسعر أقل من السعر العادي . ويعوض
المصدر ما ينزل عنه لعملائه في الخارج بما يحصل عليه من المستوردين في الداخل .
وبذلك تمكن المصدرون في مصر من منافسة من كانوا يتوسطون في بيع قطننا ويحرمونا
من ثمن بيعه بالاسترليني أو بالدولار . هؤلاء الوسطاء كانوا يشترون القطن المصري
بعملات بلادهم ثم يعيدون بيعه بخضم إلى بلاد أخرى مقابل استرلينيات أو دولارات .
وقد قضى نظام حسابات حق الاستيراد أو كاد يقضى على عمليات الوساطة وصرنا
نحصل على ما يدفع ثمننا للأقطان المصرية بالأسترليني أو الدولار بدلا مما كان يحدث
من أيلولة بعض حصة هاتين العملتين إلى بلاد أخرى . . وفوق ذلك فإن تصدير
القطن بخضم قد يسر لنا أن نستعيد عملاءنا من الغزاليين الذين كانوا قد انصرفوا عن
استهلاك القطن المصري على أثر الاضطراب الذي أصاب سوقه .

وقد بلغت سياستنا ما استهدفه من زيادة تصريف القطن وزيادة رصيدنا من
الاسترليني الحر ، وبلغ رصيدنا من الاسترليني في نهاية عام ١٩٥٣ نحو ٢٣ مليون

جنيه منها حوالى ٩ ملايين من الجنيهات مقيدة فى حسابات حق الاستيراد ، هذا على حين أنه فى الربع الأخير من سنة ١٩٥٢ لم يقتصر الأمر على نقاد رصيدنا من الاسترليني الحر ، بل اضطرتنا برغم ما بذلناه من جهد للحد من المدفوعات بالاسترليني ، لأن نشترى ٤ ملايين من الجنيهات دفعنا ثمنها دولارات لتواجه بها ما لم يكن هناك بد من مواجهته من المدفوعات الجارية .

وهكذا بلغنا ما كنا ننشده من إعادة التوازن إلى ميزان مدفوعاتنا .

وليس من شك فى أن الإحصاءات الخاصة بالأسهر الأخيرة تدل على نقص فى مقدار النقد المتداول بالقياس إلى ما كان عليه فى الفترة الماثلة من السنوات السابقة . . وذلك أمر طبيعى ورد فعل لازم للتضخم الذى صاحب قيام الحرب الكورية والارتفاع الكبير فى أسعار القطن سنى ١٩٥٠ و ١٩٥١ وإذ عادت الأسعار الداخلية للقطن إلى المستوى الطبيعى الذى يتناسب وأسعار الأقطان الماثلة فقد نقص مقدار الائتمان اللازم لتمويل المحصول فى مراحله المختلفة . ومن جهة أخرى كان من أثر عجز الميزان الحسابى الذى يمثل الزيادة فى مجموع الواردات والمدفوعات الخارجية الأخرى ، أن نقص رقم التداول النقدى نقصا ملحوظا .

غير أنه ليس هناك ما يدل على قصور النقد المتداول عن مقابلة الاحتياجات الطبيعية للصناعة والتجارة . . وقد أسهمت الحكومة فى زيادة الائتمان المصرفى لبعض الطبقات فوضعت تحت تصرف البنك الصناعى مليوناً من الجنيهات لتحقيق الأغراض التى يهدف إليها ، كما وضعت تحت تصرف بنك التسليف الزراعى اثني عشر مليوناً من الجنيهات لتمويل مشتريات الحكومة من القمح ، كما وضعت تحت تصرف الجمعيات التعاونية لبناء المساكن مليوناً من الجنيهات . . هذا إلى القروض التى منحتها لشركات الفنادق لإعادة بناء الفنادق وإعدادها لموسم السياحة القادم .

وتوحي ميزانيات بنوك المقاصة عن سنة ١٩٥٣ بشعور من الاستقرار والثبات بل وتشعر بتحسّن الحال إذ بلغت قيمة الكمبيالات المخصوصة ١١,٢ مليوناً من الجنيهات يقابلها ٩,٣ مليوناً من العام الماضى ، وكانت هناك زيادة ظاهرة فى قيمة القروض الممنوحة بالضمان الشخصى وبضمان كمبيالات .

وكان السبب الرئيس لزيادة الضرائب الجمركية مؤخرا ، هو الرغبة في الحد من الاستيراد لموازنة الميزان الحسابي ، وكان من الطبيعي أن تصيب القيود بوجه خاص السلع الكيالية التي تقتنيها الطبقات ذات الدخل المرتفع كأدوات الزينة والمنسوجات الحريرية والمأكولات المحفوظة والسلع التي تنتج محليا ، ويمكن التوسع في إنتاجها لزيادة تشغيل العمال وحتى لا نستورد من الخارج ما يمكن إنتاجه محليا على نطاق واسع . وتلك سياسة الدول في الوقت الحاضر إذ تضع اعتبارات العمل في المكان الأول حتى ولو استلزم الأمر فرض بعض التضحيات على الخزانة وعلى الشعب .

ولو أن رصيدنا من العملات الأجنبية يكفي لتغطية كل الأغراض المهمة لما وضعنا أى قيد على السفر للخارج . ولكن الاسراف الذي حدث في الماضي في أرصدة العملات الأجنبية والتبذير في الإنفاق في الخارج دعانا منذ بداية الثورة إلى قصر تحويل العملات الأجنبية للمسافرين على الأغراض الضرورية كالتعليم والعلاج وعقد الصفقات التجارية والترويج للمنتجات المصرية . وقد بلغ ما حول للنفقات السفر للخارج في سنة ١٩٥١ أكثر من ٩ ملايين جنيه ، وبلغ المحول في سنة ١٩٥٢ أكثر من ٦ ملايين جنيه إذ حل موسم الاصطياف قبل أن تبدأ الثورة . أما في سنة ١٩٥٣ فلم تتعد المبالغ المحولة للسفر ٢٧٧ مليون جنيه حولت كلها للأغراض الضرورية .

والقيود التي توضع في سبيل المسافرين ليست غرضا في ذاتها ، وانما كنا نود لو كانت أرصدتنا من العملات الأجنبية تفيض على ما يكفي منها الأغراض الضرورية وتسمح بإباحة تحويل أية مبالغ معقولة لكل من يرغب في السفر .

وهناك بعض الأصناف التي يستهلكها عامة الشعب كالمنسوجات القطنية والصابون اخضعت للرسوم الجمركية الإضافية ، مع أنه من المفروض أن السلع الكيالية هي التي كانت مقصودة بمثل هذه الرسوم .

وقد حدث مراسيم زيادة الرسوم الجمركية ، البواعث على تلك الزيادة وقررت أن المصلحة العامة تقتضي بالتيسير على الواردات الضرورية وأن تضيق مدى التيسير كلما قلت أهمية السلع المستوردة ، ومعياري الأهمية هنا هو إمكان الاستغناء عن الاستيراد سواء كان هذا الاستغناء سببه أن السلعة كيالية أو ترفيه ، أم كان سببه أنه يمكن إحلال مثيل لها من المصنوعات الوطنية محلها .

بهذا يمكن أن نغير من عناصر تجارة وارداتنا تغييراً يجعلها أدنى إلى تلبية مطالب هذا الدور الجديد من أدوار تطور الإقتصاد المصرى ، وذلك بالترغيب عن استيراد كل ما يمكن أن نكون فى غنى عنه سواء كان سلعاً كالمالية أم سلعاً تنتج مثلاً لها . وبهذا يمكننا أن نجمع رصيـداً من النقد الأجنبي ، يمكننا أن نلجأ إليه فى استيراد الآلات ومعدات الصناعة وما عداها مما تستلزمه مشروعات إعادة بنى مصر الإقتصادى .

وفى ما يلى بيان بأوجه النشاط المختلفة فى مصالح وإدارات وزارة المالية والإقتصاد ، وهى العصب الحى فى جهاز الدولة .

القطن .

إن مصلحة القطن هى الجهة المختصة بالإشراف التام على محصول مصر الرئيسى فى مراحلـه المختلفة ابتداء من مرحلة جنيه وهى بحكم اختصاصاتها المحددة تتوخى فى سياستها رعاية مصلحة المنتج . وضمان سعر مجز له . كما ترعى فى الوقت ذاته مصلحة المشتغلين فى تجارته واستهلاكه فى الداخل ، وباعتبار محصول القطن المحصول الأول فى البلاد والعنصر الرئيسى فى الحصول على العملات الأجنبية التى يتوقف عليها كيان الإقتصاد القومى فى البلاد فإنها تعمل جاهدة على تشجيع تصريفه فى الخارج بكافة وسائل الاقتناع والترغيب سواء بنشر مزايا الأقطان المصرية لدى الغزاليـن فى الخارج عن طريق إيفاد إخصائىين فى هذا الشأن أو بتشجيع مستهلكى الأقطان المصرية بالمساهمة المالية فى الدعاية التى يقومون بها بقصد استمرار مأخوذاتهم من أقطاننا وفتح أسواق جديدة له .

وهى بسبيل تطبيق هذه الأهداف تستصدر التشريعات والقوانين التى تساعد فى القيام بواجباتها ، كما تسهم فى الوقت ذاته بالدفاع عن محصول مصر الرئيسى فى المؤتمرات والاجتماعات الدولية المختصة ببحث مسائل القطن .

وقد استدعى نشاطها منذ إعلان النظام الجمهورى إلى استصدار التشريعات الموضحة بعد :

- ١ - القانون ٢٩٦ لسنة ١٩٥٣ بقيام الحكومة بشراء وبيع محصول قطن موسم ١٩٥٤ / ٥٣ بأسعار مجزية للنتج وتمشية مع الأسعار السائدة فى العالم .

٢ — قرار وزارى فى ١٢ أغسطس سنة ١٩٥٣ رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٣ بتوزيع الربح الناتج عن عملية شراء وبيع محصول القطن بنسبة ٧٥ ٪ للنتجين و ٢٥ ٪ لصندوق موازنة الأسعار .

٣ — قرار مجلس الوزراء فى ٢ سبتمبر عام ١٩٥٣ بضمان الحكومة للبنك الأهلى بتغطية قروض المكتب المضرى لاختبار الرطوبة فى حدود مبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه مساهمة منها فى إنشاء مصنع اختبارات التيلة والغزل بالاسكندرية دعاية وبعثا للثقة فى الخارج للأقطان المصرية .

٤ — مرسوم ٣٠ نوفمبر عام ١٩٥٣ باعتماد اللائحة العامة الجديدة لبورصة مينا البصل تتفق مع التطورات الحديثة .

٥ — مرسوم ٥ ديسمبر سنة ١٩٥٣ بالسماح للجنة القطن المصرية بإقراض لجنة بورصة العقود مبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه لإعانة السمسرة والوسطاء والمياومين ببورصة العقود بسبب تعطيل العمل بها .

٦ — قرار مجلس الوزراء فى ٢ ديسمبر سنة ١٩٥٣ باعتماد مبلغ ١٠٠٠٠٠ من ميزانية لجنة القطن المصرية ووضعه تحت تصرف وزارة الزراعة لعملية انتقاء بذور تقاوى الأشمونى .

٧ — قرار مجلس الوزراء فى ٧ يناير سنة ١٩٥٤ باستمرار قيام الحكومة بعملية شراء وبيع القطن للحصول موسم ٥٤ / ١٩٥٥ رغبة فى بث عامل الثقة والاستقرار فى سوق القطن فى الداخل والخارج .

٨ — الشروع فى استصدار قانون جديد لمراقبة أصناف القطن ومنع خلطه بدلا من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٣٤ بسد أوجه النقص فى القانون القديم .

مؤتمرات ولجان القطن الدولية

١ — الاشتراك فى اجتماع لجنة اتحاد الغزاليين الدولية الذى عقد فى كوبنهاجن فى الفترة من ٢٧ — ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٥٣ لمناقشة المسائل المتعلقة بالقطن المصرى والاتصال بنقابة صناعة الغزل الفرنسية لتعرف ما تبدله من الجهود للدعاية للأقطان المصرية والمنسوجات المستخرجة منها .

٢ — الإشتراك في اجتماع الدورة الثانية للاجتماع الثاني عشر للجنة القطن الاستشارية الدولية الذي عقد في مدينة واشنطن في الفترة من ٢ — ١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٣ لمناقشة مشروع عقد اتفاق دولي لتوزيع القطن على نمط اتفاقية القمح .

الشئون المالية والاقتصادية

وقد أدخلت عدة تعديلات على بعض اللوائح والنظم والقوانين المتعلقة بالشئون المالية والاقتصادية ، وفيما يلي بيان بأهم هذه المشروعات :

أولاً — فيما يختص بالعلاقات الداخلية :

١ — البنك الصناعي

بتاريخ ١٨ أبريل سنة ١٩٤٩ صدر مرسوم بتأسيس البنك الصناعي برأس مال قدره ١٥ مليون جنيه لغرض النهوض بالصناعة المصرية وذلك بالإشتراك في إنشاء وتدعيم المؤسسات الصناعية وإمدادها بالمواد الخام والأدوات اللازمة لها أو بغير ذلك من وسائل المساعدة بضمان عيني أو شخصي ومنح السلف لهذه المؤسسات لآجال قصيرة أو متوسطة أو طويلة لإنشاء صناعات جديدة أو مكملات لصناعات قائمة .

ولما كانت سياسة البنك الجديدة تهدف إلى التوسع في عملياته سواء أكان ذلك من ناحية المساهمة المباشرة أو غير المباشرة في دعم المشروعات الصناعية المصرية .

ولما كانت سياسة حكومة الشعب تتجه إلى تشجيع وتنمية الصناعات المصرية بكافة الطرق . ولم تكن موارد البنك تكفي بوضعها لمواجهة التوسع المطلوب ، فقد استصدرت الوزارة في ديسمبر سنة ١٩٥٣ القانون رقم ٦٣٥ لسنة ١٩٥٣ في شأن ضمان الحكومة للبنك الصناعي لدى البنك الأهلي المصري لمنحه سلفة في حدود مليون جنيه لمدة سنة قابلة للتجديد للتوسع في عملياته الخاصة بدعم المشروعات الصناعية المصرية .

٢ — صندوق التوفير

كان صندوق التوفير التابع لمصلحة البريد يدفع فائدة بواقع ١ ٪ سنوياً على الأموال المودعة لديه . ونظراً لما تبين من أن صناديق التوفير بالبنوك تدفع فائدة على الأموال المودعة لديها تتراوح ما بين ١ ٪ و ٢ ٪ وإلى ما تبين أيضاً في الوقت ذاته

عن انخفاض رصيد المبالغ المودعة بصندوق توفير البريد واتجاه هذا الرصيد إلى النقصان بصفة مستمرة على حين أن رصيد المبالغ المودعة بصناديق توفير البنوك يتجه إلى الزيادة والنظر إلى كفاية أرباح استثمارات صندوق التوفير لمواجهة رفع سعر الفائدة . فقد ووفق على رفع سعر الفائدة عن المبالغ المودعة بصندوق توفير البريد إلى ٢ ٪ وذلك حتى تنتعش أسعار الفائدة التي يدفعها الصندوق مع أسعار الفائدة السوقية وما يترتب على ذلك من تشجيع الادخار الذي هو من أهم دعائم النهضة المرتقبة .

٣ - البنك العقاري الزراعى المصرى

تقدمت وزارة الشؤون الاجتماعية بمشروع لإقامة مساكن للطبقة المتوسطة بوساطة الجمعيات التعاونية لبناء المساكن ، واقترحت هذه الجمعيات قروضاََ لآجال طويلة بفائدة معتدلة حتى تتمكن من تأدية رسالتها .

وقد بحثت وزارة المالية هذا المشروع ورأت أنه يؤدي إلى تخفيف أزمة المساكن وتهيئة المسكن الملائم للمواطنين وتوفير العمل للطبقة العاملة ومكافحة البطالة . وارتأت أن يعهد إلى البنك العقاري الزراعى المصرى بإقراض الجمعيات التعاونية لبناء المساكن علاوة على العمليات التي يقوم بها . وعلى أن يقوم البنك بهذه العملية بما تخصصه له الحكومة من اعتمادات وما يرخص له بعبئته من قروض أو إصداره من سندات وفقا للشروط والأوضاع التي يحددها مجلس الوزراء بناء على ما يعرضه وزير المالية .

وتنفيذاً لذلك صدر في ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٥٣ مرسوم بإضافة بند جديد إلى المادة الثانية من المرسوم الصادر في ٢٩ يوليو سنة ١٩٤١ بتنظيم وإدارة البنك العقاري الزراعى المصرى بالتخصيص للبنك في إقراض الجمعيات التعاونية لبناء المساكن .

ولما كان تمويل هذه العملية ، يتطلب توفير المال اللازم للبنك وهو ما لم يمكن تديره من موارده العادية . فقد استصدرت الوزارة القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٣ في شأن ضمان الحكومة للبنك المذكور لدى البنك الأهلى المصرى لمنحه سلطنة في حدود مبالغ مليون ونصف المليون من الجنيهات لتمويل عملية إقراض الجمعيات التعاونية لبناء المساكن .

٤ - خطابات الضمان

ولما كانت الحكومة فى سبيل تنفيذ مشروعاتها الإنتاجية الكبرى ، كما أن سياسة

الوزارة ، تيسير الائتمان بحيث يساير النهضة المرتقبة . ونظراً لما ترتب على توجيه الائتمان الحكومي إلى النواحي الإنتاجية من ازدياد الحاجة إلى وسائل الائتمان . فقد عملت الوزارة على التيسير على البنوك المعتمدة لإصدار كمالات لصالح الحكومة وذلك برفع الحدود القصوى المخصص بها للبنوك لإصدار الكفالات في حدودها .

ولا يخفى ما يترتب على هذا من ازدياد مقدرة البنوك على زيادة الائتمان بالنظر إلى الدور الذي تلعبه خطابات الضمان بالنسبة إلى قبولها بدلا من التأمينات النقدية التي تدفع بوساطة الموردين أو المتعهدين أو قبولها عن ضرائب مستحقة بحيث تضمن البنوك الممولين في دفع هذه الضرائب وما إلى ذلك من الأغراض التي تحمل فيها خطابات الضمان محل الدفع النقدي .

ثانياً — فيما يختص بالعلاقات الخارجية :

١ — الميزان التجاري

كان الميزان التجاري في آخر يونيو سنة ١٩٥٣ به عجز مقداره ٧١١ مليون جنيه مقابل عجز قدره ٤٤٠ مليون جنيه في النصف الأول من سنة ١٩٥٢ ولقد بلغ العجز في النصف الثاني من سنة ١٩٥٣ — ٣٠٣٠ مليون جنيه مقابل ٢٧٤ مليون جنيه في نفس الفترة من عام ١٩٥٢ .

وبذلك يكون إجمالي العجز في الميزان التجاري في سنة ١٩٥٣ — ٣٧٤ مليون جنيه مقابل ٧١٤ مليون جنيه في سنة ١٩٥٢ .

وعلى الرغم من هبوط قيمة الواردات من ١٠٥٦ مليون جنيه في النصف الثاني من سنة ١٩٥٢ إلى ٩٣١ مليون جنيه في النصف الثاني من سنة ١٩٥٣ إلا أن قيمة الصادرات هبطت بنسبة أكبر ، فبعد أن كانت ٧٨٢ مليون جنيه في النصف الثاني من سنة ١٩٥٢ إلى ٦٣٨ مليون جنيه في النصف الثاني من سنة ١٩٥٣ ويرجع سبب ذلك إلى انخفاض كمية وقيمة القطن المصدر في النصف الثاني من سنة ١٩٥٣ عن المستوى الذي كانت عليه في نفس الفترة من سنة ١٩٥٢ .

وفيما يلي بيان إحصائي عن حركة الميزان التجاري في ستي ١٩٥٢ و ١٩٥٣

صادرات
قطر بضائع أخرى (١) جملة الصادرات (١) الواردات الفرق
(بآلاف الجنيهات)

١٩٥٢			
النصف الأول	٥٧٢٣٨٣	٩٢٥٥١	٦٦٢٩٣٤
النصف الثاني	٦٩٢٠٣١	٩٢١٥١	٧٨٢١٨٢
المجموع	١٢٦٤٤١٤	١٨٢٧٠٢	١٤٥٥١١٦
١٩٥٣			
النصف الأول	٦٣٣٣٩٠	١١٢٠٨١	٧٤٥٤٧١
النصف الثاني	٥٢٢٩٥٨	٩٢١١٦	٦٣٢٨٧٤
المجموع	١١٥٦٣٤٨	٢٠٢٩٩٧	١٣٧٣٣٤٥

(١) هذه الأرقام تشمل المعاد تصديره .

٢ - الميزان الحسابي

أظهر الميزان الحسابي في النصف الثاني من سنة ١٩٥٣ عجزاً يقدر بنحو ١٧٢٣ مليون جنيه مقابل عجز مقداره ٢٤٢٥ مليون جنيه في نفس الفترة من سنة ١٩٥٢ وإذا أخذنا سنة ١٩٥٣ كوحدة نجد أن العجز في ميزان المدفوعات بلغ نحو ١٥ مليون جنيه مقابل ٥٥ مليون جنيه في سنة ١٩٥٢ حسب البيان الآتي :

مليون جنيه			
النصف الأول	النصف الثاني	المجموع	
٣٩٥ —	٢٤٢٥ —	٥٥ —	
٢٣ —	١٧٢٣ —	١٥ —	

٣ - أرصدة العملات الأجنبية

في آخر سنة ١٩٥٣ مقارناً بآخر سنة ١٩٥٢

٥٣ / ١٢ / ٢٦	٥٢ / ١٢ / ٢٧
--------------	--------------

١٩٠١	٦٠٣	حساب الأسترليني رقم ١
١٦٣٠٩	١٧٣٠٧	حساب الأسترليني رقم ٢
٦٠٠٦	٦٠٠٦	ذهب
١١٠٦	٢٠٠٦	دولارات (بما فيها الدولارات الكندية)
١٠٠٣	١٠٠٩	عملات أخرى
٢٦٥٠٥	٢٧٢٠٣	المجموع

٤ - الاتفاقات التجارية واتفاقات الدفع

عقدت مصر حتى أول يوليو سنة ١٩٥٣ تسعة عشر اتفاقا ماليا وتجاريا وبيانها كالآتي :

ألمانيا الغربية - إيطاليا - بلغاريا - بولنده - تشيكوسلوفاكيا - سويسرا
فرنسا - لبنان - المجر - المملكة العربية السعودية - يوغوسلافيا - هولنده
ألمانيا الشرقية - اليونان - بلجيكا - ليبيا - باكستان - الأردن - سوريا
وكان الأساس في عقد هذه الاتفاقات الثنائية والتوسع فيها ما يأتي :

- تيسير وسائل الدفع بين مصر وهذه البلدان .
 - المساعدة في تضريف القطن المصري وسائر المنتجات الأخرى .
 - تيسير حصول مصر على الواردات الضرورية التي تحتاج إليها .
- واستمرارا في هذه السياسة عقدت مصر اتفاقات مع البلاد الآتية :
- النمسا - الهند - ألبانيا - روسيا - تركيا - اليابان - رومانيا .
- وتتضح الأهمية النسبية لهذه المنطقة في البيانات الآتية :
- ١ - بالنسبة للواردات : (بالمليون جنيه)

إجمالي قيمة الواردات	الواردات من بلاد	النسبة المئوية	الاتفاقات
١٩٥٢	٢١٦٠٥	١٤٠٣	٤٢٠٦ %
١٩٥٣	١٧٤٠٥	٩٠٠٢	٥١٠٧ %

ب — بالنسبة للصادرات : (بالمليون جنيه)

إجمالي الصادرات	الصادرات إلى	النسبة المئوية	بلاد الاتفاقات
١٩٥٢	١٤٥٠١	١٠٥٠٧	٧٢٠٨
١٩٥٣	١٣٧٠٣	٩٧٠٢	٧٠٠٨

نظام التصدير والاستيراد

عند نشوب الحرب العالمية الثانية لجأت الحكومة إلى اتخاذ عدة إجراءات محافظة على تموين البلاد بالمواد الغذائية والسلع الضرورية — وكان ضمن هذه الإجراءات استصدار المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٣٩ الخاص بمنع تصدير المنتجات والبضائع إلا بترخيص خاص من وزير المالية .

وكانت وزارة المالية تسمح بتصدير الأصناف التي ترى إمكان تصديرها وفقاً لمقتضيات المصلحة العامة وعلى ضوء ما يثبت من وجود فائض منها عن حاجة الاستهلاك المحلي ، وذلك بموجب تراخيص تصدرها المراقبة العامة للتصدير .

ولما انتهت الحرب تقرر إباحة تصدير بعض الأصناف دون التقييد بحصة وهي التي ثبت بصفة قاطعة عدم حاجة البلاد إليها ، والبعض الآخر في حدود حصة باعتبارها فائضة عن حاجة الاستهلاك المحلي وذلك مقابل سداد القيمة إما بعملة البلد المصدر إليه أو بالعملات النادرة ، واستمر الحال كذلك إلى قيام الجمهورية .

ولما كان هذا العهد يهدف إلى انعاش الحالة الإقتصادية والنهوض بالصناعات المحلية وفتح أسواق جديدة لتصريف المنتجات المضربة عن طريق تشجيع تجارة الصادر ، فقد قامت وزارة المالية بإعادة النظر في النظام العام والقواعد المتبعة في تصدير كثير من السلع بغية تخفيف القيود المفروضة على تجارة الصادر وذلك تشجيعاً للمصدرين وحفزاً لهم على مضاعفة جهودهم لزيادة تصريف المنتجات المضربة في الأسواق الخارجية حتى يتسنى الوصول إلى موازنة الميزان التجاري وزيادة أرصدتنا من العملات الأجنبية التي كانت البلاد في أمس الحاجة إليها . وتتلخص التعديلات التي أدخلت على النظم القديمة فيما يلي :

أولاً — إلغاء قيود العملة المفروضة على تجارة الصادر من حيث وجوب اقتضاء قيمة بعض السلع المصدرة بعملة معينة كالดอลลาร์ أو الجنيه الاسترليني أو المارك الألماني . وبذلك أصبح في الامكان تسديد قيمة جميع ما يصدر من المحاصيل والمنتجات المصرية إلى الخارج اعتباراً من أول سبتمبر ١٩٥٣ بعملة البلد المصدر اليه بشرط أن تكون من العملات المقبولة لدى الادارة العامة للرقابة على عمليات النقد الأجنبي ، وكان ذلك نتيجة لسياسة التوسع في عقد الاتفاقات التجارية التي قامت الحكومة بإبرامها مع غالبية الدول . وعملاً على تشجيع المصدرين على التصدير ومواجهة المنافسة الخارجية من جهة ، وحفزهم على جلب العملات النادرة من جهة أخرى ، رأت وزارة المالية أن يكون لمصدرى جميع أنواع السلع المصرية في حالة تسديد قيمتها بالدولار أو الجنيه الاسترليني أو المارك الألماني ، الانتفاع بنظام حسابات حق الاستيراد .

ثانياً — إلغاء نظام المزايدات الذي كان يتمضى بإجراء مزايدات عند تصدير بعض السلع التي يكون الفائض منها المخصص للتصدير محدوداً ، والاقبال عليها في الأسواق الخارجية شديداً لغرض الحصول على أعلا الأسعار في الأسواق الخارجية ، وقضيه على السلع المملوكة للحكومة أو التي لها حق الاستيلاء عليها ، وقد كان الدافع إلى الإلغاء هو تبسيط إجراءات التصدير خاصة بعد أن كثرت المعروض من تلك السلع في الأسواق الخارجية ، وتوخى لمساعدة المصدرين على منافسة مصدرى الدول المنتجة لمثل هذه الأصناف والتي لا يفرض على تصديرها أية قيود .

ثالثاً — إعفاء تصدير معظم السلع والمنتجات المحلية وغيرها مما ثبت توافرها في السوق المحلية من قيد الحصول على تراخيص من المراقبة العامة للتصدير وبذلك أصبح تصديرها مباحاً عن طريق مصلحة الجمارك رأساً .

أما المنتجات والسلع التجارية التي يكون الفائض منها محدوداً فإنه يسمح بتصديرها في حدود حصص تحددها الجهات الحكومية المختصة على ضوء الفائض منها عن حاجة البلاد ، وذلك عن طريق مصلحة الجمارك أو بموجب تراخيص من المراقبة العامة للتصدير . وفيما يتعلق بالمنتجات أو السلع التي ثبت أنها تملك تموين البلاد أو لها صلة بالمجهود الحربي أو الأغراض المدنية ، فلا يرخص بتصديرها إلا بعد الرجوع إلى الجهات المختصة والتأكد من إمكان الاستغناء عنها .

رابعاً — كما قرر مجلس الوزراء في ١١ فبراير ١٩٥٤ إطلاق تصدير الأصناف الاتي بيانها عن طريق مصلحة الجمارك دون أى تقييد :

الأغذية المحفوظة — سماد السوبر فوسفات — الألكسجين والاستيلين — زيت البوية — البوية الدائرة — الجريد وأقنص الجريد — الخوص الخام — حبال ودوبارة السيزال — المياه الغازية — المشغولات الفضية وحجر الفيروز المنتج محلياً — قش المكائن — ثاني أكسيد الكربون — حامض الكاوردريك — خردة الألمونيوم المتخلفة من الطائرات — الاسفنج — البضائع التي من أصل أجنبي ويراد إعادة تصديرها — الخضرو الفاكهة غير الشعبية والخضرو الفاكهة عموماً للبلاد العربية اعتباراً من أول مايو ١٩٥٤ ،

خامساً — والمراقبة بصدد إحالة ما بقي من الأصناف التي ترخص بتصديرها في حدود حصص كالمولاس والكحول وكسر وقرب ورماد الفحم الحيواني والقرون إلى مصلحة الجمارك .

سادساً — على أثر نشوب حرب فلسطين وما تقرر من مقاطعة إسرائيل ، وضع نظام القصد منه مكافحة التهريب إليها . وقد تنازلته عدة تعديلات آخرها بتاريخ ١٧ / ١٠ / ١٩٥٣ بحيث يتلخص في إلزام المصدر بإيداع تأمين مالى أو خطاب ضمان بما يعادل ربع قيمة البضاعة التي يخشى من تهريبها إلى إسرائيل وذلك بالنسبة للبضائع المصدرة إلى بلاد حوض البحر الأبيض المتوسط أو الشرق الأوسط . لا يرد إلا بعد أن يقدم المصدر شهادة من جمر ك الوصول مصدق عليها من القنصل المصرى المختص تثبت وصول البضاعة وسحبها إلى داخلية البلاد بعد تسديد الرسوم الجمركية المستحقة عليها . أما إذا كان للتصدير إلى غير هاتين المنطقتين فيمكنه بأخذ تعهد كتابي بتقديم شهادة جمر ك الوصول سالف الذكر في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الشحن وإلا أدرج اسمه في القائمة السوداء وحرم من مزاولة عمليات التصدير .

إلا أنه في الحالات التي يقوى فيها الشك من احتمال التهريب إلى إسرائيل ، فيحصل التأمين بما يوازي كامل قيمة البضاعة المصدرة .

وفضلاً عما تقدم تخطر وزارة الخارجية بكافة البيانات التفصيلية عن الصادرات التي يخشى من تهريبها إلى إسرائيل ، وذلك لكي تصدر التعليمات اللازمة إلى ممثلها

الدبلوماسيين والتجارين في الخارج لمراقبة وصول البضاعة إلى مقصدها الموضح بالترخيص ومتابعة تصريفها هناك .

وإزاء ما تبين أخيراً من وفرة الإنتاج العالمى من مختلف السلع ، وحتى لا ينصرف المستوردون في الخارج عن السوق المضرة إلى أسواق أخرى لا تكتنف نظام تجارتها الخارجية مثل هذه الاجراءات فقد تقرر تشجيعاً للتصدير وتبسيطاً لاجراءاته إخراج بعض الأصناف التي تبين أنه ليس ثمة خشية من تسربها إلى إسرائيل لوفرة ما تنتجه منها إسرائيل والدول الأخرى .

وبالنسبة للمؤسسات والشركات الكبرى فقد تقرر الاكتفاء بأخذ تعهد كتابى عليها بتقديم شهادة جمرک الوصول عند تصدير منتجاتها وذلك بدلا من إيداع التأمين نظراً لما لهذه الشركات من مكانة وسمعة تجارية تحملانها على الوفاء بتعهداتها ولأن الجزاء الأدبى الذى يتمثل في إدراجها في القائمة السوداء وحرمانها من مزاولة عمليات التصدير أجدى بكثير من الجزاء المادى الذى يتمثل في مصادرة التأمين إذا لم تقدم الشهادة المطلوبة .

وبما تقدم يتبين مدى التعديلات التى أدخلتها وزارة المالية والاقتصاد على نظام التصدير في عهد الجمهورية مما أدى إلى تحسن ملموس في الميزان التجارى ، كما أن الوزارة دائبة العمل على اتخاذ الخطوات اللازمة للتخلص من بقية القيود كلما تراءى لها أن في الغائها عدم مساس بمصالح البلاد الاقتصادية وبذلك يمكن الرجوع بتجارة الصادر إلى الحالة الطبيعية التى كانت عليها قبل الحرب العالمية الأخيرة .

أما مراقبة الاستيراد فيمكن تلخيص نشاطها فيما يلى :

١ - فى خلال سنة ١٩٥٢ اتضح لوزارة المالية والاقتصاد أن الميزان التجارى فى كثير من الدول ليس فى صالح مصر ، وأن ترك الاستيراد حراً يؤدى حتماً إلى استيراد كميات من الكماليات أكثر من الضروريات ، وذلك لزيادة نسبة الربح فى الأولى عن الأخرى . وأن هناك كميات كبيرة من القطن يكاد يتعذر تصريفها بسبب محاربة إنجلترا لمصر اقتصادياً ، وأن الموجود لديها من العملات الأجنبية قد تضاعف إلى درجة تدعو إلى الاشفاق ، وأن قيمة الجنيه المصرى دولياً تكاد تكون منعدمة .

لهذا اتخذت التدابير الآتية .

أ - فى ٧ / ١٠ / ١٩٥٣ أخضعت جميع الواردات لنظام الترخيص واقتصرت الإستيراد على الضروريات الملحة .

ب - وفى ١٥ / ١٢ / ١٩٥٢ أعلن عن البلاد التى بينها وبين مصر اتفاقات دفع، والتى يمكن أن نستورد منها ما نشاء من منتجاتها طبقا لنصوص هذه الاتفاقيات. وهى فرنسا وإيطاليا وسويسرا وبولندا ويوغوسلافيا وبلغاريا والمجر والمانيا الغربية وتشيكوسلوفاكيا ولبنان والمملكة العربية السعودية كما أعلن عن الأصناف التى يمكن أن نستوردها من الأخرى عن طريق حساب التصدير وعمما يمكن استيراده بطريق المبادلة (نظام ٥٠ ٪)

ج - ومنذ هذا التاريخ إلى الآن أبرمت معاهدات تجارية واتفاقات دفع بين مصر والدول الآتية : هولندا والمانيا الشرقية واليونان وبلجيكا والتمسا والهند وليبيا واسبانيا وروسيا وتركيا واليابان .

د - وفى مارس سنة ١٩٥٣ ابتدع نظام حق الاستيراد ، وبموجبه تشتري الوزارة ٢٥ ٪ من العملة الأجنبية الناجمة عن بيع القطن بالعملة المصرية وتسمح المصدر ببيع باقى حصيلة بيع القطن للمستوردين الراغبين فى استيراد سلع من البلاد المذكورة بقائمة حساب التصدير من بلاد غير التى بينها وبين مصر اتفاق دفع .

هـ - فى أغسطس سنة ١٩٥٣ طبق هذا النظام على المانيا الغربية وكانت نتيجة هذه التدابير وتنفيذ المراقبة العامة للاستيراد لها بكل دقة وأمانة ، أن أصبح الميزان التجارى فى صالح مصر مع كثير من الدول وأن يبيع أغلب القطن إلى الدول التى أبرمت معها اتفاقات تجارية وأن أصبح معظم ما يستورد هو من السلع الرأسمالية والمواد الأولية والأغذية والأقشة الشعبية وأن زاد الموجود لدى الوزارة من العملات الأجنبية زيادة تدعو إلى الإعجاب وأن ارتفعت قيمة النقد المصرى فى الخارج ارتفاعا يدعو إلى الفخر .

والآن وقد استنفدت تلك التدابير الغرض من إجرائها ، فإن المشروعات المستقبلية التى تختص بهذه المراقبة تميل إلى تخفيف قيود الاستيراد بالتدرج .

الضرائب

نظراً لما للضرائب من أثر واضح فعال في الإقتصاد القومي وتغلغل هذا الأثر في كيان البلاد حتى ليمتد إلى حياة الأفراد والجماعات ...

لذلك كانت مصلحة الضرائب في طليعة المرافق التي بادرت الثورة — منذ فجرها — بالتموض بها . فصدرت بعض التشريعات المنظمة لها ووضعت مروض التنفيذ ولما يمض شهر واحد على قيام الثورة . وما انتضى العام الأول حتى كانت يد الإصلاح قد أحاطت بمعظم نواحي المصلحة وتفتت إلى أعماقها .

وقد كان طبعياً أن يبادر العهد الحاضر — منذ البداية — بتوجيه بالغ عنايته إلى هذا الجهاز الذي يهيم على الضرائب المباشرة بكافة أنواعها وذلك لأن هذا النوع من الضرائب يعتبر بحق أهم أنواع الضرائب لعدالتها من جهة ، ولإمكان اعتمادها المالية العامة عليها من جهة أخرى .

وقد تناول هذا الإصلاح الناحيتين التشريعية والتنفيذية ، فمن ناحية التشريع صدرت عدة تشريعات لعلاج ما في النصوص القائمة من قصور أو غموض ، أو لسد ثغرات ظهرت في الأحكام الضريبية القائمة ، ومن ناحية التنفيذ أعيد النظر في جهاز الإدارة التنفيذية لكي يتسنى لها التموض بأعبائها على أكمل وجه وفي أسرع وقت . فكان من أبرز نتائج هذه الإصلاحات أن زادت حصيلة الضرائب زيادة محسوسة كما يتبين من الكشف المرفق .

ونظرة واحدة إلى وفرة التشريعات التي صدرت خلال العام الأول للعهد الجمهوري تلقى ضوءاً ساطعاً على الجهود الضخمة التي بذلت في هذا السبيل .

وكانت التشريعات التي صدرت تستهدف أولاً وقبل كل شيء ، إما تحقيق العدالة في تحمل الأعباء العامة كفرض ضريبة التركات وزيادة فئات الضرائب الأخرى في شرائحها العليا . وإما التيسير على الممولين وحسم الخلافات في تفسير بعض مواد قوانين الضرائب ، وإما ضبط وإحكام جباية الضرائب .

أما التشريعات التي صدرت في السنة الثانية ، فمقد كان طابعها الغالب هو تدعيم

الاقتصاد القومى واجتذاب رموس الأموال الأجنبية لاستثمارها فى إنشاء صناعات جديدة أو توسيع صناعات قائمة .

ويمكن تقسيم التشريعات التى صدرت منذ إعلان الجمهورية من حيث الغرض منها إلى تشريعات لتدعيم الاقتصاد القومى واجتذاب رموس الأموال الأجنبية لاستثمارها فى إنشاء صناعات جديدة أو توسيع صناعات قائمة ، وأخرى للتيسير على الممولين وحنم الخلافات فى تفسير بعض مواد القانون .

أولا — تشريعات لتدعيم الاقتصاد القومى وتنميته :

(١) إعفاء شركات الأموال من الضرائب لمدة مختلفة فى حالة قيامها باستغلال أوجه

نشاط معينة :

صدر القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٣ بتقرير أحوال جديدة للإعفاء من أداء الضريبة بقصد تدعيم الاقتصاد القومى وتنميته . وقد حدد هذا القانون الضريبة التى يتناولها الإعفاء كما قصر الإعفاء على شركات الأموال وحدها وهى الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسم لأنها أقدر من غيرها على تحقيق الأغراض التى استهدفها القانون . وكذلك قصر الإعفاء على تلك الشركات التى تمارس أوجه نشاط معينة — عدت على سبيل الحصر — وهى صناعة التعدين والقوى المحركة والفنادق واستصلاح الأراضى البور وهى أنواع النشاط التى تحتاج إليها البلاد فى الوقت الحاضر .

(٢) إعفاء الفنيين والخبراء الأجانب المقيمين فى مصر من الضريبة العامة على

الإيراد بالنسبة لأيراداتهم الناتجة من مصادر خارج مصر :

صدر القانون رقم ٤٢٤ لسنة ١٩٥٣ بإضافة بند جديد إلى المادة الرابعة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ الخاصة بالإعفاءات . وبمقتضى النص المستحدث يعنى هؤلاء الفنيون والخبراء الأجانب من الضريبة المقررة بهذا القانون بالنسبة لأيراداتهم الناتجة من مصادر خارج مصر بشرط أن يكون استخدامهم بناء على طلب الحكومة أو إحدى الهيئات العامة أو الخاصة أو الأفراد .

والغرض من تقرير هذا الإعفاء هو تشجيعهم على القدوم إلى مصر والإقامة بها للائتماع بخبرتهم فى خلق صناعات جديدة أو النهوض بالصناعات القائمة .

(٣) إعفاء شركات الطيران الأجنبية من الضرائب بشرط المعاملة بالمثل :

صدر القانون رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٥٣ بالترخيص لمجلس الوزراء في إعفاء شركات الطيران الأجنبية التي تعمل في مصر من الضرائب التي تستحق على أرباح نشاطها في مصر ، بشرط المعاملة بالمثل . وذلك بقصد تشجيع القائمة منها على الإبقاء على نشاطها في مصر واجتذاب شركات أخرى جديدة للعمل في مصر .

(٤) إعفاء المنشآت التجارية والصناعية في المناطق الحرة من ضريبة الأرباح

التجارية والصناعية :

تشجيعا لنمو الشركات الأجنبية التي تعمل حاليا في مصر للتوسع في أعمالها الصناعية والتجارية عن طريق زيادة رأس مالها الأجنبي المستثمر في مصر ، لمواجهة الصناعات الكبيرة المرغوب إدخالها إلى البلاد عن طريق المناطق الحرة ، وكذلك لاجتذاب شركات أجنبية جديدة للعمل في مصر ، تقرر إعفاء المنشآت التجارية والصناعية المضربة والأجنبية القائمة في المناطق الحرة من الضرائب المستحقة على أرباحها الناتجة من مبيعاتها في الخارج .

ثانياً — تشريعات للتيسير على الممولين :

(١) قبول الأوراق المالية غير المضمونة من الحكومة في تسديد ضريبة التركات:

كان القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ الخاص بتقرير رسم الأيلولة على التركات يجيز في المادة ٤ منه أداء هذه الرسوم من سندات الحكومة أو السندات التي تضمناها الحكومة دون غيرها .

ورغبة في توظيف الأموال المدخرة وتشجيع استثمارها في الأوراق المالية وتيسيرا على الورثة صدر القانون رقم ٤١٧ لسنة ١٩٥٣ بتعديل المادة ٤ سالفة الذكر ، وأجاز الوفاء بما يوجد في التركة من الأوراق المالية الأخرى المضربة والأجنبية والمقبولة في التسعيرة الرسمية بإحدى البورصات المضربة بشرط ألا يزيد الأداء بها على ما يعادل نصف الرسم المستحق .

(٢) تبسيط الاجراءات وتقصير مواعيد التقاضى :

تتجه مصلحة الضرائب إلى بذل وافر جهدها للأجهزة على جميع الحالات المتأخرة حتى تستقر الأوضاع الاقتصادية . وقد قطعت شوطا بعيدا نحو إنجاز الحالات المتأخرة

وذلك بصدر المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ الذي جعل تقدير أرباح سنة ١٩٤٧ أساسا لتقدير الأرباح عن السنوات التالية لها حتى سنة ١٩٥١ وبذا أصبح في مقدور المصلحة الربط على الممولين عن تلك السنوات جميعها في وقت واحد .

وتمشيا مع هذا الاتجاه اقتضى الحال أن تقصر المواعيد في إجراءات التقاض المتعلّمة بالمنازعات الضريبية . ولما كانت الإجراءات المتبعة حاليا أمام المحاكم والمواعيد التي يحكم غالبيتها قانون المرافعات قد أدت إلى تعطيل المنازعات الضريبية ، بالمحاكم وقتا طويلا يتعارض مع ما يجب أن تتسم به تلك الإجراءات الضرائبية من السرعة حتى يتحدد موقف كل ممول في أقصر وقت مستطاع ، لذا اقتضى الأمر استصدار تشريع بإضافة مادة جديدة إلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تحدد مواعيد خاصة استثناء من قانون المرافعات ، وذلك فيما يختص بتقديم الطعون وإعلانها وإيداع المستندات وتقديم الدفاع وأعمال الخبرة وتأجيل الجلسات حتى تنتهي المحكمة المعروض أمامها النزاع من الفصل فيه في وقت قصير بقواعد يحكمها قانون الضرائب .

وقد روعى عند وضع هذه القواعد الجديدة دراسة هذه المواعيد وجعلها مناسبة مع الامكانيات العملية لكل من الممول والمصلحة والمحكمة ، من حيث تقديم الطعون وإعلانها وإيداع المستندات والمذكرات والرد عليها ، وكذا من حيث الفصل في الدعوى لكي يتحقق الغرض المقصود منها ، وذلك بإنهاء النزاع في أسرع وقت مع عدم الإخلال بحق الممول أو المصلحة في استيفاء الدفاع عن وجهة نظر كل منهما ومع إعطاء المحكمة فرصة كافية للفصل في الدعوى .

وتحقيقا لهذا الغرض صدر القانون رقم ٤٧٠ لسنة ١٩٥٣ ، ونظرا لأهميته البالغة نورد فيما يلي موجزا بالمواعيد التي حددها .

نص القانون على أن يقدم الطاعن طاعنه عند تقديم صحيفته إلى قلم الكتاب ، وإلا كان الطعن باطلا وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها بإبطاله ، وقد ألزم الطاعن في خمسة عشر يوما التالية لتقديم صحيفة الطعن ، أن يعان صورة منها إلى جميع الخصوم الذين وجه اليهم الطعن وإلا كان باطلا وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها بإبطاله ، وعلى قلم المحضرين أن يسلم قلم كتاب المحكمة المختصة صورة صحيفة الطعن المعلنة في اليوم التالي لإعلانها على الأكثر .

كما ألزم القانون مصلحة الضرائب خلال خمسة وأربعين يوما من تقديم صحيفة الطعن إيداع ملف لجنة الطعن وملف الممول الفردي الخاصين بموضوع الطعن قلم المحكمة المختصة .

كما أوجب على الطاعن خلال ستين يوما من تاريخ تقديمه صحيفة الطعن إيداع قلم كتاب المحكمة المختصة مذكرة بشرح أسباب طعنه والمستندات المؤيدة له ، وإلا فلا يجوز قبولها بعد انقضاء هذا الميعاد ، وألزم المطعون عليه أن يودع قلم كتاب المحكمة خلال خمسة عشر يوما التالية لنهاية المدة السابقة مذكرة مشفوعة بالمستندات التي يرى تقديمها ، فإن فعل كان على الطاعن في ميعاد خمسة عشر يوما من انقضاء الموعد المذكور أن يودع قلم كتاب المحكمة مذكرة مشفوعة بالمستندات التي يرى تقديمها ، والمطعون عليه أن يودع خلال خمسة عشر يوما أخرى مذكرة بملاحظاته على الرد مشفوعا بما يرى تقديمه من المستندات .

ويتبين مما سبق أن الشارع حدد أجلا أقصاه ١٠٥ يوم لتقوم خلالها مصلحة الضرائب بإيداع ملف الطعن والملف الفردي إلى قلم كتاب المحكمة ولتبادل المذكرات والمستندات من كل من الطاعن والمطعون عليه .

وبعد انقضاء المواعيد المذكورة أو إذا لم يودع المطعون عليه مذكرة بدفاعه في ميعاد خمسة عشر يوما المخول له ، يحدد رئيس المحكمة خلال ثلاثة أيام الجلسة التي ينظر فيها الطعن وعلى ألا يتجاوز تاريخها خمسة عشر يوما . فإذا وقع هذا التاريخ في شهر يوليو أو أغسطس حدد يوم الجلسة خلال شهر سبتمبر ، ولا يجوز تأجيل نظر الطعن إلا لمرة واحدة ولسبب طارئ . لم يكن في الامكان أبداؤه من قبل ، ولا يجوز أن تزيد مدة التأجيل على مدة أربعة أسابيع ، وإذا قضت المحكمة بنذب خير فلا يجوز أن يزيد الأجل الذي حدد لإيداع الأمانة على خمسة عشر يوما ، أو أن يزيد الأجل الذي يحدد لإيداع تقرير الخبير على تسعين يوما ، كما لا يجوز تأجيل نظر الدعوى بعد إيداع التقرير إلا مرة واحدة ، ولا أن تزيد مدة التأجيل على أربعة أسابيع تقدم خلالها ملاحظات الخصوم على تقرير الخبير مشفوعة بالمستندات التي يرون تقديمها .

وبما تقدم يتضح أنه بعد نهاية المدة التي أقصاها ١٠٥ يوم المحددة لتقديم مصلحة الضرائب لملف الطعن والملف الفردي إلى قلم كتاب المحكمة وتبادل المذكرات من كل

من الطاعن والمطعون عليه ، هناك مدة أخرى أقصاها ١٦١ يوما لتحديد الجلسة وللتأجيل ولتقديم تقرير الخبير والرد عليه . ويصدر الحكم في الدعوى بعد المدينين المذكورتين على الأكثر وقدرها ٢٦٦ يوما يضاف إليها فترة العطلة القضائية وهي على الأكثر ثلاثة شهور ، أى أن الحكم يصدر في فترة أقصاها حوالى ٣٠٠ يوم . وفى هذا علاج حاسم لسرعة الفصل فى الدعاوى المنظورة أمام القضاء .

٣ — فض المنازعات بين المصلحة والممولين عن طريق التحكيم :

نظراً إلى أن القانون رقم ٤٨٠ لسنة ١٩٥٣ الخاص بتقصير المواعيد وتبسيط الإجراءات التقاضى يقتصر أثره على القضايا التى تنشأ اعتباراً من أول أكتوبر سنة ١٩٥٣ تاريخ العمل بالقانون المذكور .

ولما كان هناك كثير من المنازعات قائمة بين الممولين والحكومة ، وقد يطول أمد الفصل فيها إذا ما اتبعت فيها إجراءات التقاضى العادية فقد رأتى إجازة التحكيم فى المنازعات بين الدولة والغير وصدر بذلك القانون رقم ٣٩٨ لسنة ١٩٥٣ . وقد نص فيه على أن يكون الاتفاق على التحكيم بمشارطة كتابية خاصة يحدد فيها موضوع النزاع وأسماء المحكمين وأجل الحكم ولا تصبح المشارطة ملزمة إلا بعد التصديق عليها من مجلس الوزراء ، ولا يقل عدد المحكمين فى هذه المنازعات عن ثلاثة يختار كل طرف محكماً أو محكمين ويرأس المحكمين أحد رجال القضاء العاملين يعينه مجلس القضاء الأعلى ، ويكون الحكم الصادر نهائياً واجب النفاذ ، ولا يجوز الطعن فيه بأى طريق من طرق الطعن العادية أو غير العادية كما لا يجوز طلب بطلانه ، هذا وقد نص فى القانون على أن يعمل به لمدة ستة شهور من تاريخ نشره فى ١٥ / ٨ / ١٩٥٣ .

وسيكون لهذا القانون أثر كبير فى فض منازعات الممولين الراغبين فى إنهايتها عن طريق التحكيم وفى هذا ما يحقق الاستقرار لهم وللخزانة على السواء .

ثالثاً — تشريعات قصد بها حسم الخلافات فى تفسير بعض نصوص قوانين الضرائب :

(١) صدر القانون رقم ٤٨٨ لسنة ١٩٥٣ محدد تاريخ العمل بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ الصادر بزيادة رسم الايلولة على التركات وجعله ٥ نوغبر سنة ١٩٥١ وهو نفس التاريخ الذى يحمله عدد الوقائع المنشور به القانون المذكور .

(٢) كما صدر القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٤ باستبدال فقرة جديدة بالفترة الأخيرة من المادة ٢٠ من القانون رقم ٩٩ لسنة ٤٩ من مقتضاها أن يتخذ الحكم الصادر فى الطعن فى قرار اللجنة فى عنصر الأرباح التجارية أو فى عنصر المهن غير التجارية أساساً لتعديل ربط الضريبة العامة دون حاجة إلى الطعن بالنسبة لها عن ذلك العنصر .

الاصلاحيات فى الجهاز الادارى :

نظراً لاتساع نطاق العمل بالمصلحة بحيث أصبح أضعاف ما كان عليه وقت إنشائها فقد نبتت فكرة إعادة تنظيمها من الناحية الإدارية ورئى تحريرها من قيود المركزية والعمل على تركيز السلطات فى المأمورية بقدر الإمكان .

ورغبة فى النهوض بالمصلحة وتنظيم جهازها الإدارى تقرر تقسيم كل مأمورية من مأمورياتها التى تضم عدداً كبيراً من الممولين إلى مأموريتين لما تبين أنه من المتعذر على مأمور أول واحد أن يشرف إشرافاً كاملاً على أعماله الواسعة .

من أجل ذلك أنشئت ثلاث عشرة مأمورية جديدة وصدر بتحديد مقارها واختصاصها القرار الوزارى رقم ١٣٠ لسنة ١٩٥٣ .

وقد اتجه رأى أيضاً إلى فصل عملية ربط الضريبة عن عملية تحصيلها ضماناً لحسن سير العمل فى العمليتين .

ومن أجل ذلك أنشئت مراقبة جديدة للإشراف على عملية الربط وأخرى للإشراف على عملية التحصيل ، وبذلك يمكن أن تسير العمليتان جنباً إلى جنب دون ارتباك فى العمل .

إدخال النظام الإحصائى الآلى :

بعد صدور القانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٣ الذى يكفل ضبط وتنظيم عملية حصر الممولين ، اتخذت الإجراءات اللازمة لإنشاء نظام إحصائى دقيق طبقاً لأحدث النظم المستعملة فى الخارج ، وهو النظام الإحصائى الآلى الذى يهيئ لها الوصول إلى البيانات

التي تحتاج إليها أولاً بأول بحيث يمكن في أي وقت تعرف المركز الدوري أو اليومي لحركة الربط والتحصيل وبيان الضرائب المدفوعة والمقسطة والاقساط الباقية ، وكذلك إنشاء سجل أبجدي عام للممولين للحد من التهرب من الضرائب المستحقة ، وكذلك إنشاء حسابات شخصية لكل ممول تشمل كافة أنواع الضرائب التي يخضع لها ومقدار ما يربط عليه بكل منها سنة فسنة والمسدد والباقي .

وقد وافق مجلس الوزراء على إدخال هذا النظام في المصلحة وأدرج في الميزانية الأخيرة الاعتماد اللازم لذلك . وتم التعاقد فعلاً مع إحدى الشركات العالمية لتوريد الماكينات وتم تركيبها كما تم تدريب الموظفين اللازمين لهذا الغرض لدى الشركة .

حصيلة الضرائب :

كان من أبرز نتائج الإصلاحات التشريعية والإدارية التي تمت وما صاحب ذلك من طمأنينة واستقرار أن زادت حصيلة الضرائب زيادة لم يسبق لها مثيل في تاريخ المصلحة منذ إنشائها في سنة ١٩٣٩ وفيما يلي جدول مقارنة لخصيلة الضرائب :

السنة المالية	المحصل	السنة المالية	المحصل
٣٩/٣٨	٨٤١٢١٣	٤٧/٤٨ عشرة شهور	١٣٢٦٣٤٤٥
٤٠/٣٩	٢٧٨٩٠٥٠	٤٨/٤٩	٢٠١٤٤٦٧٥
٤١/٤٠	٢٧٣٨٢٥٨	٤٩/٥٠	١٨٩٧٧٩٢٧
٤٢/٤١	٤٧٥٥٠٢٠	٥٠/٥١	٢٠٢٢٦٣٦٣
٤٣/٤٢	١٢٦٦١٢٢٣	مارس/يولية سنة ٥١	٨٨٦٠٣٦٤
٤٤/٤٣	١٥٩١٢٤٢٨	٥١/٥٢	٢٧٧٢٩٢١٠
٤٥/٤٤	١٥٧٧٨٦٩٤	٥٢/٥٣	٢٩٧٢٥٦٢٨
٤٦/٤٥	١٧٢٧٨٩٦٧	من ١ يولية سنة ٩٥٣	
٤٧/٤٦	١٥٨٥٢١٢٧	إلى آخر ديسمبر ٩٥٣	١١٤٢٤٦٣٢
		المجموع	٢٣٨٩٥٩٢٢٤

ويتبين من ذلك أن مجموع ما حصلته المصلحة من الضرائب منذ إنشائها حتى نهاية سنة ١٩٥٣ بلغ ٢٣٨،٩٥٩،٢٢٤ جنهما اختصت منها السنة المالية ٥٣/٥٢ وحدهما

بايرادات بلغت ٢٩٩٧٢٥٠٦٢٨ وهو رقم لم تحققه المصلحة من قبل . أما عن إيرادات المدة من ١٩٥٣/٧/١ الى ١٩٥٣/١٢/٣١ فقد بلغت ١١٤٣٤٦٣٢ جنهما وهو رقم قياسي يبشر باطراد زيادة الحصيلة هذا العام .

الأموال المقررة

صدرت مجموعة من القوانين والاصلاحات والمشروعات نجملها فيما يلي :

١ - القانون رقم ٣٧٠ في ٢٢ / ٧ / ١٩٥٣ الخاص بتخفيف الضريبة عن صغار ملاك الأراضي الزراعية ، والقرار الوزاري رقم ١٤٦ في ٩ نوفمبر ١٩٥٣ بتنفيذ أحكام هذا القانون قد ألغى جميع القوانين السابقة له الخاصة بتخفيف الضريبة وأهم ميزاته أنه :

١ - أعفى صغار الممولين الذين لا يملكون إلا تكليفاً واحداً لا تزيد أمواله السنوية على عشرين جنهما من تقديم اقرارات التخفيف في كل سنة كما كانت تقضى بذلك القوانين السابقة ، ويبلغ عدد هؤلاء الممولين حوالي مليونين ونصف مليون مولاً ، وأصبح التخفيف الآن عملاً بالقانون الجديد يعمل لهم تلقائياً ويخصم في حساباتهم دون أن يكلفوا بتقديم أى اقرار .

ب - قصر القانون تقديم الإقرارات على من يملكون أكثر من تكليف واحد وهم من القلة بمكان كبير .

ج - بسط هذا القانون الاجراءات الخاصة بالاعفاء والتخفيف وأحاط صغار الممولين بجميع أنحاء الجمهورية بالرعاية الواجبة ، إذ رفع عن كواهل الممولين - كما رفع عن الموظفين - أعباء لا ضرورة لها في سبيل تطبيقه وفي سبيل الانتفاع به ، كما وفر مبالغ طائلة كانت تنفق سنوياً في طبع مئات الألوف من اقرارات التخفيف وحفاظها .

٢ - القانون رقم ٤٤٨ الصادر بتاريخ ١٧ سبتمبر ١٩٥٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ الخاص بضريبة الملاهي :

أعفى هذا القانون المعارض وحفلات الألعاب الرياضية بجميع أنواعها من ضريبة الملاهي بشرط ألا يتخللها أو يعقباها أى نوع من أنواع الملاهي الأخرى وذلك تشجيعاً لإقامة المعارض وانتشار الرياضة ، كما سوى بين جميع دور اللهو ومحال الفرجة في

الخضوع لفئة واحدة من الضريبة مما بسط اجراءاتها ، وكان القانون المعدل يفرض على بعضها ضريبة مضاعفة .

٣ — القانون رقم ٤٤٩ الصادر بتاريخ ١٧ سبتمبر ١٩٥٣ بشأن تنظيم مدرسة المحصلين والصياف :

تضمن هذا القانون تشريعات خاصة بمدرسة المحصلين والصياف وخريجها استثناء من أحكام قانون التوظيف مما كان له أثر ظاهر في الإقبال على هذه المدرسة . . إذ بلغ عدد طلبتها في سنة ١٩٥٣ : ٢٧٥ طالباً بما يساوي أكثر من ثلاثة أمثال عددهم في السنوات الماضية ، وبذلك يتيسر شغل الخلوات التي كانت تزداد من سنة إلى أخرى في وظائف الصياف والمحصلين والتي كان متعذراً شغلها قبل صدور هذا القانون بسبب قلة الإقبال على هذه المدرسة ، ولهذا الأمر أثره في تعزيز أداة التحصيل وهي أقوى الدعائم التي تستند إليها موارد الدولة المالية .

٤ — القانون رقم ٤٥٥ الصادر بتاريخ ٢٨ سبتمبر ١٩٥٣ :

صحح هذا القانون خطأ مادياً وقع في المادة الرابعة من القانون رقم ٣٧٠ لسنة ١٩٥٣ الخاص بتخفيف الضريبة عن صغار ملاك الأراضي الزراعية .

٥ — القانون رقم ٤٦٣ الصادر بتاريخ ٢٨ سبتمبر ١٩٥٣

أكسب هذا القانون المواطنين حقوقاً لم تكن موجودة في القانون المعدل إذ أجاز رفع الضريبة عن الأطينان البور التي يتضح من معاينتها أنه لم تسبق زراعتها وتكون إما محرومة من وسائل الري والصرف أو محتاجة إلى اصلاحات ومصرفات جسيمة ، كما ساوى في المعاملة أطينان الرزقة التابعة لوزارة الأوقاف مع باقي الأراضي المماثلة لها بأن أخضعها للضريبة وقد كانت هذه الأراضي معفاة من الضريبة بحكم القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩

وجعل القانون المذكور إعادة ربط الضريبة على الأراضي التالفة من أول يناير التالى لتاريخ ثبوت اصلاحها حتى لا يضار أصحابها بسبب ربط الضريبة عليهم من يناير السابق لتاريخ المعاينة كما كان الحال في القانون المعدل، وذلك تشجيعاً لملاكها على استصلاح تلك الأراضي واستغلالها .

٦ — اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٧٣ الصادر بتاريخ ٢٦ فبراير ١٩٥٣ الخاص بطرح النهر وأكله .

صدرت هذه اللائحة بتاريخ ٢٨ سبتمبر ١٩٥٣ وأعقبها تعليمات تكميلية اعتمدت من وزارة المالية والاقتصاد بتاريخ ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥٣ ، وأهم ميزات هذا القانون ولائحته التنفيذية :

(١) صرح بتسليم طرح النهر الداخلى كردون البنادر المربوطة بالعوائد لأرباب الأكل بنفس البلد وكان محرماً تسليمه فى القانون السابق بل كان القانون السابق يبيع هذا الطرح للغير ، وهذا عمل لا يتفق والعدالة إذ أن أرباب الأكل بالمدينة أولى باستلام نصيبهم من الطرح الحادث بها بدلاً من بيعه وحرمانهم منه .

(٢) أوجب اعتبار محور النهر بحسب طبيعته سنوياً حداً فاصلاً بين البلاد الواقعة شرق النيل والبلاد الواقعة غربيه ، وكان القانون الملغى يجعل هذا المحور بحسب الوارد بخرائط مساحة فك الزمام ، وقد نشأ عن ذلك وجود سواحل واقعة - بحسب طبيعتها الحالية - على أحد ضفتى النيل مع أنها مرسومة على الخرائط فى الضفة الأخرى فتتبع بحكم القانون لها وتحرم البلد المقابلة لها من الوصول لمياه النهر بما كان مثار نزاع مستمر .

(٣) أجاز تعويض أرباب أكل النهر باحدى ضفتى النيل من أى بلد من بلاد الجمهورية إذا استمروا خمس سنوات دون تعويض كامل بشرط أن يكون الطرح المراد استلامه فائضاً عن حاجة الناحية الواقع بها والناحيتين المجاورتين لها من قبلى وبحرى - وكان القانون الملغى يحرم التعويض من احدى ضفتى النهر لأرباب الأكل بالضفة الأخرى مهما طال مدت عدم التعويض .

(٤) حرم بيع طرح النهر الذى يحدث فى أى وقت ، وكان القانون الملغى يقضى ببيع الطرح الذى يعضى على ظهوره أكثر من خمس سنوات بعد تعويض أرباب الأكل من ناحية ، والناحيتين المجاورتين تعويضاً كاملاً . فإذا حدث أكل نهر يحرم أصحابه من التعويض ويبيع الطرح المجاور لهم لغيرهم أو لهم أنفسهم بالثمن .

٧ — القانون رقم ٥٨٠ الصادر بتاريخ ٣٠ نوفمبر ١٩٥٣ :

أخضع هذا القانون دور التمثيل التي تقام بها حفلات الأوبرا والأوبريت والباليه والمسرحيات التمثيلية لنصف الضريبة المقررة على الملاهي الأخرى باعتبار هذه المسرحيات والتمثيلات تساعد على تثقيف الشعب من جهة ولأنها تلاقى منافسة شديدة من الأفلام السينمائية من جهة أخرى — الأمر الذي رأت معه الدولة تشجيع المضى في إقامة الحفلات التمثيلية للفوائد الكبيرة التي تعود على الشعب منها .

٨ — القانون رقم ٥٨٩ الصادر بتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٩٥٣ بإعادة تقدير عوائد أبنية مدينة الإسماعيلية .

٩ — القانون رقم ٥٩٧ في ٥ ديسمبر ١٩٥٣ :

صدر هذا القانون بفتح اعتماد إضافي بميزانية مصلحة الأموال المقررة لسنة ١٩٥٤/٥٣ قدره ٤٢٠٠٠ جنيه وذلك لتعزيز وظائفها وتنسيق درجاتها ، وهذا التعزيز سيكون له أثر طيب في إيرادات الخزنة العامة من المستحقات الأميرية وغيرها الموكول إلى هذه المصلحة تحصيلها والتي تقدر بنحو ٤٤ مليوناً من الجنيهات سنوياً .

١٠ — القانون رقم ٦٤٦ في ٢٦ ديسمبر ١٩٥٣ :

جعل هذا القانون مدة تقادم الضرائب والرسوم خمس سنوات ، بدلا من ثلاث ، وبذلك حفظ حق الحكومة في الضرائب والرسوم التي كانت عرضة للسقوط في نهاية ديسمبر ١٩٥٣ لمدة سنتين آخرين ، كما أحاط تلك المستحقات بسياج من الضمانات تقطع مدة التقادم . وأعطى للمولين في الوقت نفسه من الضمانات ما يكفل عدم سقوط حقهم في استرداد ما يكونون قد دفعوه بغير وجه حق .

١١ — القانون رقم ٥٦ في ٤ فبراير ١٩٥٤ :

ساوى هذا القانون بين دافعي ضريبة عوائد المباني في مختلف المدن بأن جعل هذه الضريبة بواقع ١٠ ٪ من صافي الأرباح — وقد كانت طبقاً للأمر العالى الصادر بتاريخ ١٣ مارس ١٨٨٤ بواقع ٨٣ ٪ في جميع المدن ما عدا القاهرة فكانت بواقع ١٠ ٪ وهذه النسبة تعادل النسبة المقررة لضريبة الأراضي الزراعية إذا ماروعى عامل الاستهلاك في المباني . وقضى بنخصم ٢٠ ٪ من الأرباح السنوى مقابل الصيانة وما يصرفه المالك

من مبالغ على ملكه لا يحملها للسكان ، وسيكون هذا الخصم عاما يستفيد منه المالك الكبير والمالك الصغير على السواء . كما نص على رفع حد الاعفاء للمباني إلى ما تبلغ قيمته التجارية ١٨ جنياً في السنة بدلا من ٥ جنيات فقط طبقاً لما كان ينص عليه الأمر العالي الملغى ، وذلك مساهمة من الحكومة في مساعدة صغار الملاك . وعلى تمثيل سكان كل مدينة في مجلس المراجعة المنوط به النظر في شكاوى الاستئناف التي تقدم من المولين بهذه المدينة ليكون بحث شكاوى كل مدينة والفصل فيها أقرب إلى العدل مما لو اشترك في بحثها والفصل فيها أعضاء مدينة أخرى . بعكس ما كان عليه القانون القديم . فقد كان الأعضاء في مجلس المراجعة من عاصمة المديرية يفصلون في شكاوى جميع سكان المدن والبلاد الواقعة في دائرتها .

وقضى القانون الجديد أيضاً بأن مايستجد من المباني خلال فترة التقدير العام - وهي ثماني سنوات - ينتهي تقديره وربط ضريبته بانتهاء فترة التقدير العام فلا يكون لكل مبنى مستجد فترة تقدير قدرها ثماني سنوات كما كان الحال في القانون القديم . وبذلك أصبح التقدير العام للضريبة في كل المدن شاملاً لجميع عقاراتها وخاضعاً كله لظروف اقتصادية واحدة ووجاهات نظر واحدة وللجان تقدير منسقة تحت إشراف واحد وفي وقت واحد فلا تفاوت القيم في عقارات كل مدينة باختلاف العوامل الاقتصادية ووجاهات النظر .

كذلك أعفى القانون الجديد بنصر صريح أملاك الجمعيات والهيئات الخيرية والاجتماعية والأندية الرياضية وفقاً للقانون من أداء الضريبة طالما كانت أملاكها غير مستغلة ومستعمله لنشاطها الخيري أو الاجتماعي أو الرياضي تشجيعاً لها على أداء رسالتها للشعب كاملاً .

الأملاك الحكومية

وفي مصلحة الأملاك تمت سلسلة من المشروعات التي تعود بالنفع على الفلاح ومنها :

(١) منطقة إصلاح الساموني :

سبق أن تخصصت بمقتضى قرار من مجلس الوزراء في ٢١ / ١ / ١٩٥١ مساحة قدرها ٣١٥٠ فداناً من أملاك الحكومة الخصوصية بالساموني بتفتيش بـلقاس مما

تشرف عليها هذه المصلحة — للتوزيع على الفلاحين المعدمين الذين يقع عليهم الإختيار من مناطق الجمهورية الأكثر ازدهاراً بالسكان — مع إقامة مساكن صحية لكل عائلته وكافة المنشآت الصحية والتعليمية ، وقد تم في شهر أغسطس من عام ١٩٥٣ إقامة قريتين نموذجيتين تشملان على الوحدات الآتية : القرية الشرقية وتحتوى على ٣٣٦ منزلاً للفلاحين ، ١٠ منازل للصناع و ٥ منازل للوظفين ومسجد ومدرسة ومكتب بريد ومغاسل وحمامات ومخازن ودكاكين ، القرية الغربية — وتحتوى على ٣١٠ منازل للفلاحين وبها مصلى وحمامات ومغاسل ودكاكين وتكلفت هذه الأعمال مبلغ ٢٧٥٠٠٠ جنيه ، وستشرع المصلحة في العام الحالى في تمهيد شوارع هاتين القريتين ، وتنسيق الموقع وإنشاء محطة لترشيح وتعقيم مياه الشرب في حدود مبلغ ٤٢٠٠٠ جنيه . وستوزع أراضى هذه المنطقة بواقع خمسة أفدنة لكل أسرة مع منزل وماشية .

(٢) منطقة لإصلاح ادكو :

وتمشياً مع سياسته التوسع في زيادة رقعة الأراضى الزراعية والإكثار من الملكيات تقرر تجفيف وإصلاح مساحة قدرها ثلاثة آلاف فدان من أملاك الدولة في بحيرة ادكو . وقد تقرر توزيع ثلث هذه المساحة على الفلاحين المعدمين ، والثلث للاستبدال العقارى لمعاشات الموظفين والباقي على خريجي المعاهد الزراعية . رفى اكتوبر عام ١٩٥٣ تمت بها بعض أعمال الأتربة وإنشاء محطتين للصرف تكلفت ٣٥٠٠ جنيه وسيتم خلال العام الحالى استكمال المباني والأعمال الترابية الناقصة بهذه المنطقة بما يتكلف ١٠٢٠٠ جنيه ، وبذلك يتم إعداد المنطقة لاستقبال المياه للرى والزراعة .

(٣) منطقة السويس :

سبق أن وقع الإختيار على مساحة قدرها ٤٥٠ فداناً تقريباً من أملاك الحكومة الخصوصية التى تشرف عليها هذه المصلحة بالقرب من مدينة السويس ، وهى أرض كانت مغمورة بمياه البحر . وذلك بقصد زراعتها بالخضر لتغذية المدينة بها — وقد تمت أخيراً أعمال الأتربة اللازمة ومأوى محطة الصرف والمباني اللازمة لسكن عمال محطة الصرف وستقوم المصلحة بحرث الأرض وغمرها بالمياه هذا العام .

على أنه قد اتجه الرأى الى أفضلية تخصيص هذه المساحة لتوزيعها ملكيات صغيرة

وتقوم وزارة الشؤون الإجتماعية ببحث أصلح المشروعات الإجتماعية التي تتفق وحالة المواطنين في المنطقة لتقرير طريقة التوزيع .

٤) وفي الفترة من يونيه ١٩٥٣ عاونت المصلحة في الأبحاث الخاصة ببيع ٣٠٠٠٠٠ فدان من أملاك الحكومة البور في نهاية النوبارية بمديرية البحيرة لتخصيصها لزراعة وصناعة البنجر بمعرفة شركة مصرية تسهم الحكومة في رأس مالها بجزء من ثمن الأرض التي فقدت اجمالاً بمبلغ ٧٥٠٠٠٠٠ جنيه تدفع منه الشركة ٥٠٠٠٠٠ جنيه والباقي تسهم به الحكومة في رأس المال . كما عاونت المصلحة في المدة نفسها في الأبحاث المتعلقة بتخصيص حوالي ٢٠٠٠٠ فدان من أملاك الحكومة المستصلحة والبور بمربوط وايس لمشروعات الإصلاح الريفي عن طريق الهيئة المصرية الأمريكية للإصلاح الريفي وتم إعداد جميع الأبحاث الخاصة بذلك وتسلمت هذه المنطقة للهيئة المذكورة في الشهر الحالي .

وفي الأبحاث التي رقي القيام بها لبيع أراضي الحكومة البور التي تتوفر لها مشروعات الري والصرف في القريب للشركات بقصد الإصلاح وإعادة بيعها بمعرفتها مقسمة إلى وحدات صغيرة ومتوسطة في مدى فترة محدودة من الوقت ، وذلك مساهمة في زيادة رقعة الأرض المنزرعة والإكثار من الملكيات . وفي تطبيق تشريعات الإصلاح الزراعي فيما يختص بأملاك الحكومة الخصوصية التي يستأجرها الأفراد . وفي مشروع المساكن الشعبية ، فقامت بتقدير وتسليم الأراضي التي طلبتها مصلحة المساكن الشعبية في جهتي حلبيه الزيتون وإمبابه — كما أنها بسبيل تسليم أراضي أخرى بحلوان وحليه الزيتون والعباسية لهذا الغرض .

وتقرر أيضاً تخصيص جزء من أراضي الحكومة بجهتي حلبيه الزيتون وأسطبل عنتر بمصر القديمة للبيع فيهما للجمعيات التعاونية لبناء المساكن ، ويجرى تحديد المساحة التي ستخصص لكل جمعية بهاتين الجهتين بالاتحاد مع وزارة الشؤون الإجتماعية .

المساحة

منذ إعلان الجمهورية ومصلحة المساحة تسهم في القيام بما يعهد إليها من الأعمال الفنية التي تلقى على عاتقها وتبذل كل مجهود في سبيل تنفيذها بالدقة والسرعة . وقد نظمت إدارتها وعدلت تكوينها بالوضع الذي يتمشى مع النهضة المباركة وهي جارية في تنفيذ الأعمال الموضحة بعد :

أولا - الإصلاح الزراعي

تقوم مصلحة المساحة بتنفيذ تطبيق القانون رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ ، ومنذ أن تلقت قرار اللجنة العليا للإصلاح الزراعي بأسماء من ينطبق عليهم هذا القانون راجعت الخرائط المساحية على الطبيعة حتى تكون صورة صادقة منها تسترشد بها لجان الاستيلاء وتستعين بها لجان فحص الأراضي البور ولجان التقسيم والتوزيع .

وقام مندوبو المصلحة بالاشتراك مع اللجان المختصة وتم الاستيلاء على مسطح قدره ١٩١٠٠٠ فدان لغاية يناير ١٩٥٤ وهي تشترك مع اللجان المختصة لاستلام ما ستقرره اللجنة العليا للإصلاح الزراعي .

وتجهز المصلحة خرائط وشفافات المناطق المطلوب توزيعها طبقا لبرنامج اللجنة العليا لدراسة طرق الري والصرف والمرور وتبيان المنافع العامة قبل اجراء عملية التقسيم التي تنفذ على الطبيعة بوضع علامات حديدية عليها ، وقد تم توزيع ١٨٠٠٠ فداناً في ٢٣ يولييه ١٩٥٣ بتفاتيش دميرة والزعفران ومعنيا كما جرى توزيع المسطحات في التواريخ الموضحة بهذا طبقا لبرنامج اللجنة العليا للإصلاح الزراعي :

المسطح	ميعاد التوزيع	اسم الناحية أو شهر الزراعة
٥١٣٧	١٥ مارس ١٩٥٤	التوفيقية والمعمل والملقة ودسونس وصيره (مركز كفر الدوار بحيرة) والفاروقيه (مركز بليس شرقيه)
٥٨٠٨	٥ ابريل ١٩٥٤	سيف الدين (مركز فارسكور دقهلية) كفور العرب (مركز طلخا غربية) بلتاج (مركز قطور غربية)
٤٦٩٦	١٥ ابريل ١٩٥٤	فارسكور (مركز فارسكور دقهلية) . الابشيط . سنديس (المحلة الكبرى غربية)
٥٤٠٧	٢٥ ابريل ١٩٥٤	مطاي (مركز مطاي المنيا) قلو صنا . اليهو . اطسا (مركز سمالوط - المنيا)

المسطح	ميعاد التوزيع	اسم الناحية أو شهر الزراعة
٤٩٩١	أول مايو ١٩٥٤	صبيح (هيا شرقية) طوخ . القرا موصل (أبو كبير شرقية)
٤٧٢٦	يونيه ١٩٥٤	البرجايه . تله . زهرة البرجايه . الحواصليه . بنى أحمد . منشاء الحواصليه . ريده (مركز المنيا) منسافيس (مركز ابو قرقاص المنيا)
٥٢٣٢	يونيه ١٩٥٤	الكردي (قلين غربية) الكوم الطويل . سريوه الكبرى . سريوه الصغرى . دويدار . المنشية . طارق ولى . أم ستم . الجرايدة . أبو شريف (مركز يلا غربية)
٤٠٧٧	يونيه ١٩٥٤	الجبلايه (مركز يلا غربية) الفريديه ومحمد على حسن (مركز هيا شرقية) إيتاى البارود (بحيره) كنج عثمان (كفر الدوار بحيره)
١٥٢٠٤	يوليه ١٩٥٤	شبرا هور (أجا دقهليه) طرائس البحر (مركز المنصوره دقهليه)
٥٥٢٨٨	المجموع	

٢ — مديرية التحرير:

تم تحديد ورصد مشروع ترعة التحرير الرئيسية بطول ٥٠ كيلومترا وتثبيت
الروبيرات على طول الترعة ، ورثى احتياطيا للتوسع فى هذه المديرية إعداد خرائط
بمقياس ١ / ٢٥٠٠٠ لمساحة ٦٠٠ كيلومتر مربع واعداد ميزانية شبكية لها وطلبت
مؤسسة مديرية التحرير خرائط كستورية بمقياس ١ / ١٠٠٠٠ لمساحة قدرها ١٠٠٠٠
فدان بحجة علقام وبدى العمل فيها فعلا .

٣ — مشروع التوسع الزراعى غربى الفيوم:

اعدت ٣٢ لوحة كستورية بمقياس ١ / ١٠٠٠٠ لمنطقة التوسع الزراعى خارج
الزمام غربى مديرية الفيوم وتم اعداد ٤٣ كيلومترا ميزانية دقيقة وكذلك اعداد ١٥٥٠

كيلومترا طوليا ميزانية شبكية ، كما تم تعيين المناطق المطلوب تحليل تربتها في ٢٥٩ موقعا على خرائط بمقياس ١/١٠٠٠٠٠ مسطحها ١٢٠ كيلومترا مربعا ونسبت لماندوب اللجنة المصرية الأمريكية لاصلاح الريف .

٤ - مشروع السد العالي

أ - أعدت ١٠ خرائط بمقياس ١/٥٠٠٠ مينا عليها خطوط الكنتور للمنطقة الواقعة جنوب خزان أسوان الحالي وطبعت في خريطين بعد أن تبين عليها نقط الجهات .

ب - طلب المكتب الفني للقوات المسلحة إنشاء شبكة مثلثات في منطقة أبحاث السد العالي المقترح على النيل بين أسوان وحلفا في مسافة طولها ٣٨٠ كيلومترا تقريبا تمهيدا لإعداد خرائط لهذا المشروع بوسائل المساحة الجوية بمقياس ١/٢٥٠٠٠ و ١/١٠٠٠٠٠ مسطح ١٧٠٠٠ كيلومترا مربعا وقد أسقطت نقط المثلثات بهذه المنطقة على ٢٦ لوحة مطبوعة بمقياس ١/١٠٠٠٠٠٠ و ٦ لوح بمقياس ١/٢٥٠٠٠٠ ، ٥ لوحات مطبوعة بمقياس ١/٥٠٠٠٠٠٠ وذلك لأعمال الغيط .

وتم اعداد ٢١٣ كيلومترا طوليا ميزانية درجة أولى و ٤٤٢ كيلومترا طوليا ميزانية درجة ثالثة وذلك لايجاد مناسب النقط اللازمة لخرائط ١/١٠٠٠٠٠ و تم عمل حساب جميع هذه الأرصاد وتعيين الاحداثيات الجغرافية والاحداثيات الكيلومترية والارتفاعات لنقط المثلثات ودرنت في كشوف .

كما تم إسقاط نقط المثلثات جميعها من واقع أحداتياتها على شفافات بمقياس ١/٥٠٠٠٠٠٠ ويجرى العمل الان في إعداد وإرسال تلك الكشوف إلى وزارة الأشغال العمومية مرفقا بها الشفافات ومينا عليها شبكة المثلثات التي تم إنشاؤها .

٥ - مشروع إغاثة وتشغيل اللاجئين العرب شرق قناة السويس بسينا .

طلب المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى اعداد خرائط كستورية بمقياس ١/٢٥٠٠٠ للمنطقة المنتخبة لإسكان اللاجئين العرب بشبه جزيرة سينا شرق قناة السويس . وبدى بأعمال الغيط وتم تثبيت الروبيرات وعمل ٢٧٠ كلومترا ميزانية دقيقة وتم تحديد خط كنتور ١٥ متر المسافة ١٠٠ كيلومترا كما أعدت ميزانية شبكية لمسطح ٢٠ كيلومترا مربعا تقريبا وتم أيضاً استكشاف وبناء ورصد ٣٠ نقطة مثلثات

تم عمل حسابها وتعيين إحداثياتها وأسقطت على خرائط بمقياس ١:٢٥٠٠٠ وأرسلت للغيظ لرفع المعالم الطبوغرافية والروبيرات والعلامات الحديدية تمهيدا لتحشية فقط الميزانية وتبيان خطوط الكنتور عليها وما زال العمل مستمرا بها .

٦ — مشروع وادى النطرون :

طلب المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى اعداد خرائط لمنطقة وادى النطرون وتم العمل لمسطح ٤٥٠ كيلومترا مربعا عمل لها ٣ خرائط كتورية بمقياس ١:٢٥٠٠٠ وتمت جميع أعمال الغيظ اللازمة لها ، كما طلب اعداد خرائط ١:٥٠٠٠ لأربع مزارع فى نفس المنطقة وقد تم تحديدها ورصدها وجارى إسقاطها على الخرائط لرفعها وتبيان فقط الميزانية وخطوط الكنتور عليها .

٧ — إعداد خرائط طبوغرافية بوسائل المساحة الجوية :

طلب المجلس الدائم أيضا اعداد خرائط كتورية بمقياس ١:٢٥٠٠٠ و ١:١٠٠٠٠٠ حسب ما تسمح به حالة الطبيعة بالصحراء الشرقية تمشيا مع السياسة التعدينية بوساطة المساحة الجوية وسيبدأ العمل فى وضع الروابط الأرضية بالطبيعة وهى نقط المثلاث ثم يقوم السلاح الجوى بتصوير المناطق المطلوبة وموافقنا بالصور الفوتوغرافية لتجهيز الخرائط الطبوغرافية اللازمة لأغراض البحث عن الثروة المعدنية بالصحراء الشرقية .

وستكون هذه الخرائط با كورة إنتاج قنم المساحة الجوية الذى تم إنشاؤه بهذه المصلحة لرسم الخرائط اللازمة لمشروعات التنمية الاقتصادية ، والقصد من إنشاء هذا القسم هو الاسراع فى إخراج الخرائط المساحية وخفض نفقاتها ويعتبر هذا القسم الأول من نوعه فى مصر .

٨ — مناطق مطلوب رفعها لصحراء سيناء :

تقوم المصلحة بناء على طلب المساحة العسكرية بإخراج بعض الخرائط بمقياس ١:٢٥٠٠٠٠ لشبه جزيرة سيناء وقد تم رفع ٢٢٤ كيلومترا مربعا ولا زال العمل مستمرا .

٩ — طريق الاسماعيلية العريش :-

طلبت المساحة العسكرية وضع روييرات على طريق الاسماعيلية العريش واعداد ميزانية وقطاع طولى لمحور الطريق وجانيه لمسافة ١٠ متر من المحور على كل جانب. وقد تم العمل المطلوب للطريق المذكور وطوله ٢٤٢٥ كيلو مترا كما تم تثبيت روييرات على الطريق ما بين هذا الطريق الصحراوى وعين الجديرات وعمل ٦٥ كيلو مترا ميزانية دقيقة وقطاع طولى من عين القسيمة إلى عين الجديرات لمسافة ٧ كيلو مترات .

١٠ — طريق القنطرة شرق — الشط :

بناء على طلب المساحة العسكرية يجرى العمل الآن فى رفع طريق القنطرة شرق - الشط بالطبيعة وتبيناه على خرائط بمقياس ١/٢٥٠٠٠ وعددها ١٣ خريطة تم تجهيزها لهذا الغرض .

١١ — ميزانية موقع طاية الرمل بسيدى بشر :

بناء على طلب قيادة المنطقة الشمالية بالاسكندرية تم اعداد ميزانية لأراضى فضاء عددها ٩٠ قطعة أرض متفرقة حول موقع طاية الرمل بسيدى بشر بالاسكندرية وقد بنيت المناسب على ٩ لوحة بمقياس ١/٥٠٠

١٢ — المساكن الشعبية :

اعداد ميزانية وتحديد الأراضى التى تم اختيارها لإقامة مساكن شعبية عليها بجهة الحلبية والزيتون وحلوان وامباية ومصر القديمة والدقى .

١٣ — ميزانية شبكية بمطار القاهرة الدولى :

بناء على طلب مصلحة الطيران المدنى يجرى العمل فى اعداد ميزانية شبكية للمنطقة التى على امتداد الممر ٣٤/١٦ من الناحية الجنوبية لمطار القاهرة الدولى ورسمها على خرائط ١/٢٥٠٠ وتم تحديد المنطقة كما تم عمل ٥ كيلو مترا مربعا ميزانية شبكية

١٤ — تحديد محطة استقبال لاسلكية ومكتب تفراف لاسلكى بمحجر الطور :

بناء على طلب مصلحة السكك الحديدية تم تحديد وحساب المسطح اللازم للموقع

المذكور وتبين على خرائط بمقياس ١/١٠٠٠٠ وأرسلت المحاضر والخرائط لهذه العملية للجهات المختصة :

١٥ — إعداد خرائط كتشورية لمنطقة اللقيطة :

طلبت وزارة الزراعة تحديد ورفع منطقة اللقيطة الواقعة عند ملتقى طريقي قنا — الأقصر والقصر والباليق مساحتها ٣٠٠٠٠ فدان تقريبا على خرائط مساحية بمقياس ١/١٠٠٠٠ .

١٦ — أعمال مختلفة :

(أ) تم تجهيز ٥١ خريطة بمقياس ١/١٠٠٠٠٠ مسقوطة عليها نقط المنشآت للشواطيء المصرية بناء على طلب السلاح الجوى .

(ب) وتجهيز ٢ ملف بمقياس ١/٢٠٠ لمصانع الذخيرة .

(ج) وتجهيز ٥ خرائط بمقياس ١/٥٠٠٠٠٠ لأعمال مباحث البترول بناء على طلب مصلحة المناجم لشئون الوقود .

(د) وعمل حساب نتائج وتقويم الحكومة سنة ١٩٥٤ .

١٧ — مؤسسة أبنية التعليم :

اشتركت المصلحة مع وزارة المعارف فى مشروع مؤسسة أبنية التعليم من حيث اختيار مواقع أبنية ٣٠٠٠ مدرسة تمهيدا لتحديد ونزع ملكيتها فى مدى عشر سنوات بمعدل ٣٠٠ مدرسة فى السنة .

١٨ — أعمال الشهر العقارى (التسجيل) :

بجانب هذا العمل تقوم المكاتب المساحية البالغ عددها ٨٦ مكباً فرعياً فى المراكز والمحافظات بمراجعة بيانات العقارات موضوع الطلبات التى ترد من الشهر العقارى فتبحث من الناحية الهندسية مع تطبيق مستندات التملك على الطبيعة وتحديد هذه العقارات بعلامات ، وبعد شهر هذه المحررات تدخل كافة التغييرات على الخرائط الأصلية وتدون باستمارات خاصة وقدمت فى الستة أشهر الأخيرة من سنة ١٩٥٣ ما مقداره ١١١٦١٩ طلباً .

١٩ — أعمال مشروعات نزع الملكية :

تلقى المصلحة من الوزارات والمصالح المختلفة رسومات معتمدة منها لإنشاء أو توسيع أو تعديل مشروعات فتقوم المصلحة بتحديداتها وتجهيز خرائط عنها وتأمين هذه الأراضي وتحرير العقود وصرف التعويضات لأربابها وتجهيز إجراءات المرسوم بنزع الملكية وقد تم في الستة أشهر الأخيرة من سنة ١٩٥٣ — ١٩٥٤ نحو ٢١٣٣٥ عقداً وصرفت المبالغ المستحقة لأربابها وهي ٥٨٢٥٩٠ جنيهاً .

ولما صدر القانون رقم ٦٤ سنة ١٩٥٤ بفتح اعتماد إضافي في ميزانية وزارة الأشغال بمبلغ ٢٠٥٥٠٠ جنيه شاملاً تعويضات أراضي ناحية توماس وعافية وأراضي ناحية عثية ببلاد النوبة وتعليق قيمة هذا الاعتماد بالأمانات على ذمة مصلحة المساحة . أوفدت المصلحة موظفيها ابتداء من أول فبراير ١٩٥٤ لصرف التعويضات لأربابها ولازال العمل مستمرا حتى الآن .

٢٠ — أعمال مساحة المدن والبنادر :

(أ) تقوم المصلحة بإنشاء خرائط مقياس ١/٥٠٠ للمدن والبنادر بناء على طلب مصلحة البلديات والمجالس ويبين عليها المنازل والمنافع العامة والمرافق على اختلافها لتكون مرجعا للجمهور وتتفع بها المصالح الحكومية كالتنظيم والأماك والشهر العقاري والكهرباء والمجارى وغيرها ، وجارى العمل بالبنادر الآتية . بندر الابراهيمية . بندر هيبيا — — بندر دسوة — مدينة الاسكندرية — منطقة سيدى بشر — ضاحية الدخيلة — تقسيم أراضى الأوقاف بمنطقة فيكتوريا .

وفي مدينة القاهرة يجرى العمل لمنطقة الزيتون والحلية . وكذلك الجيزة والدقى . ومنطقة شارع الاهرام .

وفي الوجه القبلى يجرى العمل ببندر بيا . القوصية ، الواسطة . أبو تيج . أبونوب .

(ب) كما تقوم بتعيين حدود عوائد أملاك للمدن والبنادر وإعداد خرائط لاستصدار المراسيم اللازمة عنها لتحصيل الضرائب وتم من ذلك فى المدة من أول يونية ١٩٥٣ إلى ديسمبر سنة ١٩٥٣ فى البنادر : قلوب الابراهيمية — أبو المطامير بنى مزار — المحرص — ديروط المحطة — منشأة السنطة . وجارى تعيين حدود عوائد ٢٧ بندر أخرى .

(ج) إنشاء دفاتر لما يتم من خرائط البنادر والمدن ويبين به بيانات التكليف ووضع اليد ومسطح العقار وأوصافه ومشملاته — ويجرى العمل في نحو باقى الدفاتر لشيخات قسم عابدين — الموسكى — الازبكية — الدرب الأحمر — بولاق — السيدة زينب — شبرا الخيمة .

٢١ — أعمال الرسم والطباعة :

- ١ — إخراج وطبع خرائط ومطبوعات لتنفيذ قانون الاصلاح الزراعى .
- ٢ — طبع رسومات متعددة عن نماذج أبنية التعليم وتجميعها وحجبها داخل غلافات بشكل البومات لادماجها مع المواصفات التى ستطرح فى مناقصات تنفيذ القانون رقم ٣٤٣ سنة ١٩٥٢ الخاص بانشاء مؤسسة أبنية التعليم .
- ٣ — إخراج وطبع سندات تنفيذ القانون رقم ٣٥٠ سنة ١٩٥٢ فى شأن إصدار قرض لأداء ثمن الاراضى المستولى عليها طبقا لقانون الاصلاح الزراعى .
- ٤ — إعداد وطبع خرائط كتورية بالألوان لمباحث السد العالى .
- ٥ — إعداد خرائط للتوسع الزراعى بمديرية الفيوم .
- ٦ — إعداد خرائط لمشروع تنمية دخل الفلاح عن طريق الإنتاج الحيوانى .
- ٧ — إخراج طبعة جديدة من طوابع البريد والأوراق البريدية وأذونات البريد الداخلية .
- ٨ — إخراج طبعة جديدة من أوراق العملة الرسمية من فئتي خمسة وعشرة قروش .
- ٩ — وضع تصميمات مختلفة للعملات الجديدة من الفضة والبرونز والنيكل .
- ١٠ — إخراج وتكوين ورسم وطبع خرائط شبه جزيرة سيناء بمقياس ١/٢٥٠٠٠ من عمل قسم المساحة العسكرية .

صندوق التأمين والادخار

صدر المرسوم بقانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء صندوق للتأمين للمثبتين وغير المثبتين وآخر للادخار والمعاشات لغير المثبتين من موظفى الدولة المربوطة مرتباتهم على

وظائف دائمة أو مؤقتة ضمن الباب الأول من الميزانية العامة للدولة أو الميزانيات الأخرى التي حددتها المادة الأولى منه على أن ينفذ اعتباراً من أول فبراير سنة ١٩٥٣ وقد استهدفت الحكومة فيما اتخذته من اجراء باصدار هذا التشريع أن توفر للموظفين الطمأنينة على مستقبلهم بتدبير أمر معاشهم ومعاش أسرهم بعد تركهم الخدمة أوفى حالة الوفاة أو العجز الصحي عن العمل .

كما أمكن بهذا التشريع تحديد مسؤولية الحكومة المالية قبل موظفيها في نطاق معين الأمر الذي لم يكن من سبيل إلى تحقيقه في نظام المعاشات وتحقيق وفر كبير نتيجة استثمار أموال الصناديق .

ولما كان هذا النظام قد اقتصر على فئات الموظفين المدنيين دون غيرهم من طوائف الموظفين الآخرين كالعسكريين ورجال القضاء والنيابة ومجلس الدولة وهيئات التدريس بالجامعات وغيرهم من الطوائف التي كانت مستثناة من إيقاف التثبيت وتنفع بنظم معينة ، فمدرأت الحكومة وجوب المساواة بين طوائف الموظفين في المعاملة .

فصدر القانون رقم ٣٣١ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون سالف الذكر ، بحيث يعمم تطبيق نظام التأمين والإدخار بين جميع موظفي الدولة المدنيين والعسكريين وبذلك أوقف نظام التثبيت بالنسبة لمن لم يثبت من مختلف الطوائف التي كانت مستثناة من إيقاف التثبيت فتخلصت بذلك الحكومة من الإزدیاد المطرد في اعباء الميزانية الذي أوجده نظام المعاشات .

ومن مقتضى هذا التشريع ألا يحصل الموظف المستقيل على المبالغ التي تؤديها الخزانة لحسابه بصندوق الإدخار إلا إذا كان قد مضى على اشتراكه بالصندوق ٢٥ سنة أو تجاوز سن الخمسين . إلا أنه عندما رأت الحكومة التيسير على الموظفين في اعتزال الخدمة مع صرف مرتب سنتين بالنسبة لمن ينتفع بهذا التيسير رضى أنه أصبح لزاماً تعديل هذا النظام بتقصير المدة التي حددها القانون لاستقالة الموظف مع حصوله على الحصة التي أذنتها له الخزانة العامة بصندوق الادخار فجعلت ١٥ سنة بدلاً من ٢٥ سنة . ولما كان اشتراك الموظف بصندوق الادخار عن مدة خدمته السابقة على أول فبراير سنة ١٩٥٣ اختيارياً فقد روعي النص في المرسوم بقانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٢ على

تحديد فترة معينة يبدى الموظف فيها الرغبة فى الاشتراك بهذا الصندوق ، بما يتفق ومقدرته المالية وأعباءه العائلية . وقد حددت هذه الفترة بسنة تبدأ من أول فبراير سنة ١٩٥٣ تاريخ بدء العمل بهذا النظام وتنتهى فى آخر يناير سنة ١٩٥٤ .

وقد اقتضى الأمر حرصا على صالح الموظفين مد فترة الاختيار ستة أشهر تنتهى فى آخر يوليو سنة ١٩٥٤ وتعديل نظام أداء الاشتراكات عن مدد الخدمة السابقة بحيث تتلائم وحالة الموظف المالية والمدة الباقية له فى الخدمة وصدر بذلك القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٥٤ .

ولم جانب قيام الصندوق بالأغراض التى أنشئ من أجلها فإنه يقوم بأغراض أخرى ذات أهمية بالغة فى مساعدة الحكومة فى تدعيم الاقتصاد القومى ، فقام بتمويل بعض المشروعات الإنتاجية أو بمنح قروض لهذا الغرض بضمان الحكومة . وقد بلغت أموال الصناديق المستثمرة حتى ١٥ مارس سنة ١٩٥٤ ، حوالى ثلاثة ملايين ونصف مليون من الجنيهات .

وقرر مجلس إدارة الصناديق فى مارس سنة ١٩٥٣ ، اخضاع فئات جديدة من الموظفين لهذا النظام بحيث تشمل موظفى الباب الثالث كما تشمل موظفى الدرجات الشخصية الذين يخضعون بمرتباتهم على وظائف خارج هيئة العمال فكفل بذلك حقوق سائر موظفى الدولة .

ورغبة فى تعميم نظام التأمين والادخار على جميع المستخدمين والعمال فى الحكومة أو خارجها أعد مشروع بقانون بإنشاء صندوق للتأمين وآخر للادخار لموظفى المجالس البلدية والقروية ومجالس المديرىات ، مشروع آخر بإنشاء صندوق للتأمين وآخر للادخار لمستخدمى الحكومة الخارجين عن هيئة العمال وعمال الحكومة الدائمين كما فرغ من إعداد البحوث الخاصة بتطبيق نظام التأمين والادخار على عمال وموظفى المؤسسات التجارية والصناعية الخاضعين لأحكام قانون عقد العمل الفردى . وتتخذ الآن الاجراءات لإخراج هذه المشروعات إلى حيز التنفيذ .

الإحصاء والتعداد

كانت مصلحة الإحصاء والتعداد وما زالت ، تشعر بالنقص الذى يشوب الكثير من إحصائياتها ، وقد وضع ذلك للباحثين منذ زمن طويل وزاد وضوحه على مر الأيام مع الزيادة المطردة فى عدد الباحثين أفرادا وهيئات وطالما نادى المصلحة فى الماضى بوجوب تدعيمها وإعطائها ما تستحقه من عناية الدولة إلا أن صيحاتها ذهبت سدى إلى أن أقبل العهد الجديد بمشروعاته التى تعتمد أول ما تعتمد على الإحصائيات فى رسم السياسة الانشائية العامة وتلجس أوجه النقص المغيب الذى يتطلب علاجاً سريعاً حاسماً ، لتقوم النهضة على أسس متينة . وفيما يلي ملخص وجيز لحركة التحسين فى الإحصاءات التى تقوم بها الإدارات الفنية :

إدارة الإحصاءات التجارية :

تقرر إضافة بعض البيانات على شهادات الاجراءات الجمركية يمكن تتبع الترخيصات المصدرة والبضائع المستوردة بموجبها ، كما عدلت بعض بنود نشرة التجارة الخارجية بما يتفق ورغبات الهيئات الحكومية وهيئة الأمم المتحدة بحيث تسهل المقارنات الدولية ووضع نظام دقيق بديء العمل به من أول العام الحالى على أساس البطاقات بحيث يمكن حصر السياح الوافدين على مصر . ولضمان تزويد المهتمين بإحصاء السيارات والعربات بالمعلومات التى يرغبون الحصول عليها صممت استمارة بالاشتراك مع إدارة التعبئة بالجيش ووزارة الداخلية وسيبدأ العمل بها هذا العام .

إدارة الإحصاءات الحيوية . -

وضعت اللجنة الأهلية للإحصاءات الصحية والحيوية - التى أعيد تكوينها - نظاماً يكفل دقة وشمول البيانات التى تصل مصلحة الإحصاء . وقد أدخل تعديل على النشرات الصحية التى تصدرها (أسبوعية - ربع سنوية - سنوية) الغرض منها توفير الوقت والجهد والمال ويجرى فى الوقت الحاضر عمل الترتيبات اللازمة لإعداد إحصاء عن المرضى والأمراض بالمستشفيات كما تعمل المصلحة بالاشتراك مع وزارة الصحة على جمع ونشر إحصاءات الدرن الرئوى وبعض الأمراض المعدية وتفكر

حاليا في إصدار نشرة سنوية للقطن بأجمعه تتضمن عدد السكان التقديرى والوفيات والزواج والطلاق بغرض الوقوف على حركة السكان وإبراز أوجه النقص الذى يمكن أن تبرزه هذه الاحصاءات .

إدارة الإحصاءات الاجتماعية :

وانشئ قسم للاستعلامات مهمته تزويد الباحثين والهيئات بما يطلبونه من بيانات لاستخدامها في بحوثهم وقد أضيف إلى كتاب الإحصاء السنوى العام بيانات تتناول الآلات البخارية والمستشفيات وجميعات الاسعاف والملاحة والداخلية ويدرس مشروع أخذ إحصاء يتناول الجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية التى نظمها القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٥ وآخر عن الكتب وفقا لتوصية هيئة اليونسكو .

إدارة الإحصاءات الزراعية:

يجرى الآن تبويب نتائج التعداد الزراعى لعام ١٩٤٩ كما بدىء فى جمع بيانات عن الجرارات وأنواعها وقوتها وعمرها . وستصدر نشرة سنوية خاصة بإحصاءات القطن وأخرى عن الانتاج الحيوانى يتناول الانتاج والتصدير والمذبوحات والبيض واللبن ، وثالثة عن الأسمدة الكيماوية وأربعة عن الخضر والفاكهة والصناعات المرتبطة بها:

إدارة الإحصاءات الصناعية:

شكلت لجنة فى يوليو الماضى ووافقت على ما سبق أن اتخذ من خطوات بشأن إعداد إحصاء سنوى للانتاج الصناعى إلى جانب ما جرت على اتباعه من أخذ إحصاء كل ثلاث سنوات وقد بدىء فى جمع بياناته طبقا للاستمارة المعدلة ابتداء من شهر أغسطس سنة ١٩٥٣ - وقد أوشكت المصلحة على الفراغ من استخراج نتائجها وستقوم بنشره فى أقرب فرصة . وتناول هذا الإحصاء نشاط المؤسسات الصناعية (عدا التى تعمل فى البناء والتشييد) خلال عام ١٩٥٢ ، وروعى فيه أن يكون شاملا لجميع المؤسسات التى توظف عشرة عمال أو أكثر دون سواها .

وقامت المصلحة بأخذ إحصائية الأجور وساعات العمل والتوظيف عن الأسبوع الأول من شهر يوليو سنة ١٩٥٣ على أساس استبعاد المؤسسات التى توظف أقل من

عشرة عمال . وأوشك على الإتهاء من استخراج النتائج ستنشر قريباً .
وتقوم المصلحة حالياً بعمل الترتيبات اللازمة للبدء في أخذ بيانات إحصائية عن
التوظيف والأجور عن الأسبوع الأول من يناير سنة ١٩٥٤ كما تقوم بدراسة احتمال
استخدام عينة تكون مثالية على قدر الامكان بدلا من التعداد الشامل ابتداء من
يوليوسنة ١٩٥٤ وبذلك توفر وقتا ومالا وتخصص جهودها للحصول على البيانات
الدقيقة التي تصور حقيقة الظواهر موضع الاحصاء .

أما إحصائية الموظفين فقد اشتركت المصلحة مع ديوان الموظفين في إعادة دراسة
وتصميم الاستثمارات التي تستخدم في جمع البيانات بحيث تخدم أغراض الديوان في وضع
الخطوط الرئيسية التي تتبعها الحكومة في شأنهم على أسس متينة سليمة ، تضمن للموظفين
الاطمئنان الى مستقبلهم بحيث يتفرغون للعمل المنتج .

وأنشئ قسم لإحصاء العمل والبطالة وتم فعلا وضع الأسس الأولية بين المصلحة
ومصلحة العمل (مراقبة القوى العاملة) التي تضمن ورود الاستثمارات في مواعيد
محددة واستخراج البيانات التي تههم وزارة الشؤون الاجتماعية والباحثين الاجتماعيين وغيرهم .

ادارة الاحصاءات الاقتصادية :

بحثت اللجنة الفنية بالمصلحة في أولى جلساتها بتاريخ ١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٣ الرقم
القياسي لنفقة المعيشة والرقم القياسي لأسعار الجملة اللذين تقوم المصلحة بنشرهما للنظر
في الأسس التي يبنى عليها كل منهما تمهيدا لادخال التعديلات اللازمة التي تكفل لهما
تأدية رسالتهما على أفضل وجه وكونت لذلك الغرض لجتين فرعيتين لدراسة الأسس
الجديدة التي يبنى عليها كل منهما .

كما تقوم بإعداد الدراسات والترتيبات اللازمة لقياس الدخل القومي المصري على
فترات منتظمة لاستعمالها في أغراض رسم السياسة العامة للشروعات الانتاجية .
وكذلك دراسة احصاء الشركات لوضع البيانات التي تقوم بنشرها تلك الشركات
عن مركزها المالي على أسس واحدة .

الرقابة المالية

عندما وضع النظام الدستوري للدولة في سنة ١٩٢٣ كان طبعياً أن يدور التفكير في إنشاء رقابة على ميزانية الدولة تتبع السلطة التشريعية وذلك أسوة بالنظم المتبعة في معظم الدول . بيد أن المشروع طوى مع الزمن ولم ينفذ إلا بعد نشوب الحرب العالمية الثانية التي كان من أثرها زيادة النفقات العامة في كل الدول زيادة بالغة مما أفضى إلى الإفراط في فرض الضرائب والرسوم وإتقال كاهل المواطنين بالتزامات مالية متنوعة وبديهي أنه كلما زادت الالعباء المالية وثقلت وطأتها على المواطنين اشتد اهتمامهم بالتحقق من سلامة الإجراءات الخاصة بحماية الأموال العامة وكيفية انفاقها . ولذلك لم يكن ثمة بد من أن تفكر الدولة جدياً في خلق هذه الرقابة المالية للتثبت من تحصيل إيراداتها . ومن اتفاقها في الأوجه التي خصصتها لها السلطة التشريعية . وما أن حل صيف عام ١٩٤٢ حتى أعلن نبأ مولد هيئة المراقبة وأطلق عليها اسم (ديوان المحاسبة) وقد ظل الديوان منذ إنشائه يضطلع باعباء الرقابة ويرفع تقريراً سنوياً إلى السلطة التشريعية يبسط فيه ما يسفر عنه فحصه وتفقيشه على حساب ختامى الدولة وحسابات الجهات ذات الميزانيات الملحقه بالميزانية العامة ومجالس المديريات والمجالس البلدية والمحلية القروية . وكل هيئة أخرى تخرج لها الحكومة عن جزء من مال الدولة إما بطريق الاعانة أو غرض الاستثمار .

وهكذا أصبح ديوان المحاسبة عين السلطة التشريعية الساهرة على مراقبة شئون الدولة المالية .

وقد كانت سياسة الديوان دائماً ترمى إلى إرساء قواعد الميزانية والسياسة المالية الرشيدة على أسس مالية صحيحة شعارها الرغبة في المعاونة الصادقة مع المسؤولين في الوزارات والمصالح .

بيد أن الديوان ظل منذ إنشائه يعمل ويكدح في أرض وعرة زهاء عشر سنوات كاملة وكان ينوء في تقاريره إلى البرلمان عاماً بعد عام بما يلزمه من كثرة باللغة من المخالفات المالية التي يرتكبها الآمرون بالصرف أو الجباية في شتى الوزارات والمصالح .

وما يشاهده من ذبوع روح التقصير والتهاون لدى طائفة كثيرة العدد من الموظفين الذين أتمنوا على إدارة الأموال العامة .

وقد طال العهد بهذه الحالة حتى ظن البعض أنه لا عاصم لهم من الجزاء إذا ما أحلوا لأنفسهم الباطل ، وإذا ما أخلوا بالقوانين والأنظمة الموضوعة . فكانوا يبدسون حمايتهم على مرتكبي المخالفات المالية أو يحاولون ما وسعهم الجهد تبرأتهم حتى بلغ من أمر المصالح أنه مع تسليمها بوقوع المخالفة لم تكن ترد في القول بأنه لا مسئولية على أحد . استمر الحال على هذا المنوال إلى أن جاء يوم ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢ فدخلت البلاد في طور جديد من الوعي القومي . إذ اتجهت أهداف الحركة إلى تطهير البلاد من الفساد والضرب على يد كل من تحدته نفسه بتعطيل دولاب العمل المفروض قيامه على النظام والتعاون وكل من يرتكب من التصرفات ما يعرض حقوق الدولة المالية للضياع أو يكون فيه مساس بمصالحها المالية .

وبما يستحق الذكر في هذا المقام أنه كان لمجهود الديوان وتقارير مفتشيه أثر كبير في إظهار كثير من المخالفات المالية الجسيمة التي عرضت على لجان التطهير ومحكمة الغدر ومحكمة الثورة . وهكذا أسهم الديوان مساهمة فعالة في حركة التطهير التي كانت فاتحة الخير في عهد الجمهورية .

وفي ٤ أغسطس سنة ١٩٥٢ صدر القانون رقم ١٣٢ بإنشاء هيئة تأديبية مستقلة بالديوان تختص بمحاكمة المسؤولين عن المخالفات المالية فكان هذا التشريع باكورة تعاون ديوان المحاسبة والحكومة في عهد الجمهورية .

وعندما انشئ ديوان المحاسبة في عام ١٩٤٢ وأنيط به أمر الرقابة المالية رثى أن تقتصر مهمته على (المراجعة بعد الصرف) وهذا اللون من الرقابة وإن كان له أثر بعيد في الحد من المخالفات والأخطاء إلا أنه بحكم طبيعته لا يحول دون وقوعها إذ أنه لا يتناول عمليتي الارتباط والصرف إلا بعد حدوثها ، وبعد أن تكون الاجراءات الخاصة بهما قد تمت فعلا وغاية ما تستطيعه تلك المراجعة هو الكشف عن المخالفات أو الأخطاء بعد وقوعها والدعوة الى مؤاخذة المسؤولين عنها . وقد دلت التحريات على أن هذه المراجعة قاصرة عن بلوغ الغاية المنشودة منها ولذلك ظلت الأخطاء والمخالفات المالية شائعة في كثير من الوزارات والمصالح برغم إنشاء الديوان وامتلاء تقاريره السنوية بالعدد العديد منها .

وقد بذلت عدة محاولات لتلافي النقص الذى يتخلل نظام المراجعة بعد الصرف
بما أدى الى صدور عدة قرارات وقوانين مكملة لقانون ديوان المحاسبة كان أهمها قانون
ضبط الرقابة على تنفيذ الميزانية والمرسوم بقانون الخاص بإنشاء مجلس تأديبي لمحاسبة
الموظفين المسؤولين عن المخالفات المالية .

ومع هذا فإن شكوى الديوان من تكرار المخالفات لم تنقطع أبداً مما اضطر الرؤساء
المتعاقبين إلى التفكير فى تعديل النظام المتبع فى الرقابة تعديلاً يحول دون وقوع هذه
الآخطاء . فقد نوه أحد رؤساء الديوان السابقين بهذه الحقيقة فى تقرير الديوان عن حساب
ختامى الحكومة للسنة المالية ١٩٤٧ - ١٩٤٨ بقوله : وقد كان أول ما اتجه إليه
التفكير فى هذا الصدد - أى علاجاً لموضوع الاسراف فى فتح الاعتمادات الإضافية -
إدخال نظام الرقابة قبل الصرف على النحو المتبع قبل الحرب الأخيرة فى بلجيكا وفى
إيطاليا أو على النحو المتبع فى النظام الانجليزى .

كما قال الرئيس الأسبق للديوان فى تقريره عن حساب ختامى الحكومة للسنة المالية
١٩٤٩ - ١٩٥٠ : وإذا كان التقرير المقدم إلى البرلمان فيما يلى كاشفاً بدوره عن تكرار
وقوع كثير من المخالفات التى كانت محل الملاحظة فى التقارير الماضية فإن للتصريح له
بعض العذر فى أن يتساءل عما إذا كانت التجربة المصرية لنظام المحاسبة على أساس
المراقبة بعد الصرف قد أسفرت عن النجاح المنشود ، وعما إذا لم يكن الأولى العدول
عنها إلى نظام المراقبة قبل الصرف .

كل ذلك وتمشياً مع حركة الإصلاح التى يضطلع بها العهد الحاضر ، دعا إلى أن
ينصرف التفكير جدياً إلى إعادة النظر فى نظام الرقابة المالية بغية الوصول إلى احكام
تلك الرقابة وسد ما بها من الثغرات .

ولذلك عنى ديوان المحاسبة يبحث الأمر بالاشتراك مع وزارة المالية بعد أن أقر
مجلس الوزراء الموضوع من حيث المبدأ . وتألقت لجنة مشتركة من موظفى وزارة
المالية والاقتصاد وديوان المحاسبة لدراسة الأنظمة والأوضاع الكفيلة بتحقيق
التشريعات اللازمة تمهيداً لقيام ديوان المحاسبة بمهمة الرقابة قبل الصرف إلى جانب
وظيفته فى المراجعة بعد الصرف وذلك على منوال ما يجرى عليه العمل فى بعض الدول
الأخرى .

وقد استعانت اللجنة بدراسة الأنظمة والأوضاع المعمول بها في كثير من الدول وقطعت شوطاً كبيراً في مهمتها .

وهكذا تقوم سياسة الديوان في عهد الجمهورية على تثبيت دعائم الرقابة المالية وفرضها على كافة الجهات دون استثناء مستهدفة في ذلك المصلحة العامة . فإن العهد الجديد الذي أطاح بالملكية وحارب الفساد في كل ميادينه قد ساوى بين كل الجهات في إخضاعها لرقابة الديوان حتى يطمئن إلى أن أموال الدولة لا تبعثر هباءً وإلى أن قوانين الميزانية تلقى الاحترام عند تنفيذها .

وقد لمس ديوان المحاسبة أثر تلك المبادئ الخلقية السامية التي نادى بها العهد الجديد ومدى تغلغلها في النفوس مما دعا إلى شعور الموظفين بواجبهم وبضرورة تعاونهم معه حتى قلت المخالفات التي كان يصادفها في أثناء قيامه بعملية المراجعة أو التفتيش إلى درجة محسوسة ، ولم تعد الوزارات والمصالح تملك في الرد على مكاتبه كما كان الحال قبلاً . ولذلك فنحن نستبشر خيراً بهذا التطور الذي سيكون خير معوان لديوان المحاسبة على أداء رسالته على الوجه الأكمل في سبيل المصلحة العامة .



السياسة التجارية والصناعية والتمويلية

كان من جراء الظروف الاقتصادية التي تمر بها مصر ، أن صار الدور الذي تقوم به وزارة التجارة والصناعة ووزارة التمويل يزداد أهمية يوماً بعد يوم ، لعلاقته المباشرة بالاقتصاد القومي .

ونجارة مصر الخارجية تتأثر دائماً بما تتأثر به التجارة العالمية ، فقد بلغت الأوج في سنة ١٩٥١ أسوة بالنشاط الذي طرأ على التبادل التجاري بين الدول المختلفة ، وأصابها بعض الفتور في سنة ١٩٥٢ كما حدث للتجارة العالمية عموماً نتيجة لهبوط أسعار المواد الخام ووفرة المخزون من البضائع .

وقد زادت قيمة واردات مصر على قيمة صادراتها في سنة ١٩٥٢ بمبلغ ٦٦٠٥ مليون جنيه مصرية تقريباً ، وهذا عجز كبير ترتب على هبوط أسعار القطن الخام هبوطاً محسوساً في تلك السنة فقد صدرنا خلالها ١٨٣٧٢.٦٠ قنطاراً قيمتها ١٦٤٠١ مليون جنيه مصرية تقريباً ، غير أنه يلاحظ أن ذلك العجز الذي سجله الميزان التجاري في سنة ١٩٥٢ قد انعكس في سنة ١٩٥٣ ، إذ اتضح من الإحصاءات الجمركية أنه في خلال الستة أشهر الأولى من هذه السنة بلغت قيمة واردات مصر ١٧٠.١٣٩٦٧٩٠٠ جنيهها . وبلغت قيمة صادراتها ٨٦٤.٣٥٢٠٥٩٠٠ جنيهها ، وبلغت قيمة إعادة الصادرات في المدة نفسها ١٠٠.٩٠٥٦.٠٠٠ جنيهها ، أي أن العجز في الميدان التجاري في إبان المدة المذكورة بلغ ٥٥١.٢٥٠.٧٠٠ جنيهها فقط ، ومعنى ذلك أنه : إذا سارت تجارة مصر الخارجية على هذه الوتيرة فإن العجز في الميزان التجاري لمصر في غضون عام ١٩٥٣ هو ١٨ مليون جنيه مصرية فقط أي حوالى ربع العجز الذي سجلته سنة ١٩٥٢ .

وهذا التحسن الظاهر في الميزان يرجع إلى السياسة التي اتبعتها مصر أخيراً حيال تجارتها الخارجية من حيث عقد اتفاقات تجارية ، واتفاقات دفع مع كثير من البلاد بقصد

تصريف محصول مصر الرئيسى - القطن - فى أسواق تلك البلاد وتسهيل عملية التبادل بين مصر وبينها ، والحد من الواردات بقدر الإمكان خصوصاً فيما يتعلق بالكماليات والسلع التى يمكن إنتاجها فى مصر ثم العمل على زيادة الصادرات كى يمكن الوصول إلى تعديل الميزان التجارى بما يحقق مصلحة البلاد .

التجارة الخارجية

منذ إعلان الجمهورية قامت « إدارة الشؤون التجارية » ، يبحث حالة التجارة الخارجية بصفة عامة وخاصة فيما يتعلق بالاستيراد والتصدير وحماية الصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية ، كما قامت يبحث الإتفاقات التجارية وتقديم الإقتراحات اللازمة عن عقد إتفاقات تجارية مع الدول التجارية .

١ - التصدير والاستيراد :

تقوم الإدارة يبحث طلبات التصدير والاستيراد التى تقدم إلى الوزارة أو تحال إليها من وزارة المالية لاستطلاع رأى الجهات المختصة ، ثم مناقشة هذه الآراء على ضوء صالح الاقتصاد القومى ، مع الاسترشاد بما تضعه اللجنة التنفيذية للاستيراد والتصدير من مبادئ وقواعد عامة .

وتسهيلاً لأجراءات التصدير ، تقرر السماح بتصدير المصنوعات المعدنية المحلية إلى الخارج ، عن طريق مصلحة الجمارك رأساً فيما عدا المصنوعات النحاسية المحلية ، فانه يبت فيها بعد عرضها على اللجنة المشتركة المشكلة بهذه الوزارة والمثلة فيها كل من وزارتى الحرية والأشغال .

كما تقرر أخيراً عدم السماح بتصدير خردة الحديد و المعادن الأخرى التى يمكن استخدامها فى المصانع المحلية .

ولما كان من أهم أهداف الثورة السعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية ، بتشجيع تصدير المنتجات المحلية مع الحد من استيراد الكماليات بقدر الإمكان ، وبالتالى تعادل الميزان التجارى ، فقد قامت الوزارة تمشياً مع سياسة الثورة بالعمل على تسهيل إجراءات التصدير ، وذلك بالاستغناء عن نظام التصدير بالمزايدات فيما عدا السلع المملوكة للحكومة

أو التي يكون لها حق الاستيلاء عليها . كما تقرر إلغاء قيود العملة المفروضة على تجارة الصادر من حيث وجوب اقتضاء قيمة بعض البضائع المصدرة بعملة صعبة وبذلك أصبح في الإمكان تسديد قيمة جميع ما يصدر إلى الخارج اعتباراً من أول سبتمبر سنة ١٩٥٣ بعملة البلد المصدر إليه بشرط أن تكون من العملات المقبولة لدى الإدارة العامة للرقابة على عمليات النقد الإجنبي . ويستتبع ذلك أن يكون لمصدرى جميع أنواع البضائع في حالة تسديد قيمتها بالعملات السابق الإشارة إليها — الحق في الإلتفاع بنظام حساب إستحقاقات الإستيراد .

٢ — الرسوم الجمركية :

وتقوم الإدارة ببحث جميع مما يتعلق بالرسوم الجمركية ومدى أثرها على النشاط التجارى والاقتصادى والصناعى ودراسة طلبات حماية الصناعة المحلية وعرض النتيجة على لجنة التعريف الجمركية بالوزارة للبت فيها والتوصية بما تراه وإبلاغ وزارة المالية بذلك للعرض على لجنة التعريف الجمركية بها .

٣ — الاتفاقات التجارية :

وكذلك يبحث حالة الأسواق الخارجية على ضوء ما يرد إليها من تقارير من ممثليها التجاريين بالخارج ودراسة التجارة الخارجية على وجه العموم مع إعداد البيانات والدراسات التمهيدية التي تستلزمها مفاوضات عقد الاتفاقات التجارية بين مصر والبلاد الأجنبية .

وقد أخذت مصر بمبدأ عقد اتفاقات تجارية ثنائية مع الدول الأجنبية على أساس أن تكون مدة الإلتفاق سنة تتجدد من تلقاء نفسها لمدة سنوية أخرى ما لم يخطر أحد الطرفين المتعاقدين الطرف الآخر بخلاف ذلك قبل انتهاء الإلتفاق بمدة أقصاها ثلاثة شهور وأهم المبادئ التي تناولتها هذه الإلتفاقات أن تكون مدة الإلتفاق سنة مع وضع حد أقصى لمديونية كل من الطرفين المتعاقدين كما ألحق في كل اتفاق جداول للسلع التي التي يمكن تبادلها بين البلدين هذا بخلاف التفاصيل التي اقتضتها حالة كل دولة .

وقامت الحكومة في عهدها الجديد بالتوسع في عقد الإلتفاقات التجارية نظراً لأهميتها في التنمية الاقتصادية ولتلافى العجز في ميزان مصر التجارى وتمتاز هذه

الإتفاقات بالأخذ بنظام استعمال الجنيه المصرى فى إجراء المدفوعات بين مصر والدول الأجنبية . وأهم الإتفاقات التى عقدت هى :

إتفاق دفع بين مصر وإيطاليا نص على أنه إذا زاد الرصيد المدين عن ١٥٠٠.٠٠٠ ر. ١ جنيه فإن اللجنة المختلطة التى تشكل بمعرفة الحكومتين تعمل لإعادة التوازن فى المدفوعات . وتجديد الإتفاق التجارى بين مصر وبولونيا نص على أنه إذا زاد رصيد المديونية عن ٣٥٠.٠٠٠ جنيه مصرى فتسوى الزيادة بالجنيهات المصرية .

وتجدد الإتفاق التجارى وإتفاق الدفع بين مصر والهند على أن يدفع الجانب الهندى ٦٠ ٪ من ثمن الصادرات المصرية إلى الهند بالجنيه الإسترلينى ويدفع ٤٠ ٪ . بالروبيات الهندية بمقد أقصى ١٠٠ مليون روبية هندية . وما يزيد عن ذلك يدفع بالجنيه الإسترلينى . وقد أزال الإتفاق التحديد الخاص بكمية السلع — التى يصح تبادلها — أو قيمتها ، ونص على إصدار رخص إستيراد الجوت الهندى بكمية لا تقل عن ٥٠٠٠ طن سنوياً .

وتعهدت الحكومة الفرنسية عند تجديد الإتفاق التجارى مع مصر بأن تمنح تراخيص إستيراد للمنتجات المصرية خلاف القطن فى حدود أربعة ملايين جنيه .

وعقدت مصر مع النمسا إتفاق تجارى وآخر للدفع نص على موافقة الطرفين على أعمال المقايضة كما نص على أن تتم المدفوعات بين البلدين بالجنيه المصرى ولم يلحق بهذا الإتفاق قوائم بالسلع الصادرة رغبة فى ترك الإستيراد والتصدير حراً فى حدود النظم السارية فى كل من البلدين .

وعقدت مصر مع بلجيكا اتفاق دفع حدد فيه سعر الجنيه المصرى على أساس المعروض والمطلوب منه ، أى على أساس حركة تبادل البضائع بين البلدين ، كما نص الاتفاق على أساس تسديد ثمن ٤٠ ٪ من واردات مصر من بلجيكا بالفرنك البلجيكي و ٦٠ ٪ بالجنيه المصرى .

ونظراً لأن الميزان التجارى الذى عقد ظل فى صالح تركيا فقد نص فى الاتفاق التجارى معها على أن تقوم تركيا بشراء الأسمنت من مصر بدلاً من إسرائيل . كما وعدت تركيا بزيادة شراء الغزل المصرى .

وعقدت مصر إتفاق تجارى مع اليابان نص على إلغاء الرسم الاضافى وقدره ٤ ٪ الذى كانت تفرضه مصر على الوارد من المنسوجات القطنية والحريرية حيث أن اليابان دخلت منطقة الدولار الأمريكى وأصبحت لاتتبع طريقة تخفيض العملة لغزو الأسواق الخارجية ، وبذلك أصبح فى وسع مصر أن تصدر إلى اليابان القطن الشعر والأرز والمنجنيز والفوسفات والملح ، كما يمكنها أن تفيد من خبرة اليابانيين فى صناعة النسيج لإنشاء مصانع تقوم بإنتاج منسوجات رخيصة ، كما يمكن إنشاء صناعات أخرى بالاشتراك مع اليابان كصناعة الصينى والسفن التجارية .

وعقدت مصر مع الاتحاد السوفيتى اتفاق تجارى لتسهيل حركة التبادل بين البلدين .

وأسفرت المباحثات التى أجراها وزراء المالية والاقتصاد لدول الجامعة العربية فى بيروت عن عقد اتفاقين بين دول الجامعة الأول لتسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية . والثانى بشأن تسديد مدفوعات المعاملات التجارية وانتقال رموس الأموال بين دول الجامعة العربية .

من كل هذا نرى أن حكومة الشعب لم تدخر وسعاً فى تحقيق التنمية الاقتصادية . إما بعقد اتفاقات تجارية ثنائية أو بتشجيع تصدير المنتجات المحلية مع الحد من استيراد الكماليات . وقد أصبح فى الامكان تسديد قيمة جميع ما يصدر إلى الخارج اعتباراً من أول سبتمبر سنة ١٩٥٣ بعملة البلد المصدر إليه بشرط أن تكون من العملات المقبولة لدى الإدارة العامة للنقد .

٤ — إشتراك الوزارة فى بعثات تجارية أوفدت للخارج .

أوفدت الحكومة عدة بعثات تجارية لدول أوروبا وآسيا لتنظيم علاقاتنا التجارية مع هذه الدول وفتح أسواق تجارية جديدة وقد اشتركت وزارة التجارة فى إحدى هذه البعثات وهى البعثة التجارية إلى الهند والباكستان .

وهناك مشروعات فى دور التنفيذ منها :

١ — تسهيل عمليات التصدير إلى الخارج بوجه عام وذلك بالسماح بتصدير السلع والمنتجات المحلية ومن ضمنها الخضر والفاكهة والزهور التى تفيض عن حاجة

الاستهلاك المحلى مع تبسيط إجراءات التصدير بوجه عام وإلغاء قيود العملة المفروضة على تجارة الصادر .

٢ — تسهيل إجراءات تصدير الصابون الى الخارج وبالأخص الناتج من زيوت مستوردة .

٣ — تخفيض الرسوم الجركية على الآلات والمواد الأولية المستخدمة فى تصنيع البلاد والمستوردة من الخارج والعمل على رفع الرسوم الجركية على الكماليات ومواد الترف بغية الحد من إستيراد هذه الأصناف من الخارج .

٤ — التوسع فى عقد اتفاقات تجارية مع الدول الأجنبية نظراً لأهميتها فى تنمية الاقتصاد القومى .

التجارة الداخلية

تقوم الإدارة بمراقبة السوق المحلى من ناحية توافر السلع الضرورية للإستهلاك والعمل على توفيرها وإيجاد التوازن بين العرض والطلب وترقب عن كشب مدى التطور فى أسعار المنتجات المحلية وتقف كذلك على مدى تنفيذ القرارات والتشريعات الخاصة بشئون التسعير والتي توضع لحماية المستهلك وتنظم عملية الإبتجار ، وهى فى سبيل ذلك يقوم مفتشوها بتفقد حالة الأسواق المختلفة فى جهات الجمهورية وتضع التقارير الدورية التى تبين الحالة فى الأسواق ثم تتصل بالجهات المختصة للعمل على منع كل مخالفة وإزالة أسبابها كما لاتدخر وسعاً فى التنبيه إلى العمل على توفير السلع التى يكون عليها الطلب شديداً فى المواسم الدورية المختلفة .

ورغبة فى إيجاد أساس سليم لحركة الصادر من المحاصيل المضرية تقوم الإدارة بدراسة الفائض من الحاصلات المصرية والسلع المختلفة وذلك بالرجوع إلى الإحصائيات والبيانات الخاصة بالإنتاج والإستهلاك حتى يتبين ما إذا كان هناك فائض لتوصى بتصديره بما لايمس حاجة الإستهلاك المحلى .

وتتصل الإدارة بالجمارك للوقوف على مدى كميات الوارد من البضائع وإعداد الاحصائيات اللازمة من ناحية الكمية والتكاليف الفعلية التى تتخذ أساساً فى الغالب فى

تحديد أسعار البيع ثم تراقب أسعارها في السوق المحلية حتى لا تتعدى الأسعار الحد المناسب .

وتشارك الادارة في لجان العطاءات الحكومية التي يطلب اشترك الوزارة فيها وهي تقدم في ذلك مالىها من بيانات عن الكميات والأسعار كما تبذل المجهود اللازم في تدبير بعض السلع اللازمة للمصالح الحكومية مع بيان الأسعار المناسبة لها .

وتقوم الادارة كذلك بدراسة وبحث شكاوى التجار سواء أكانت مقدمة من تجار ضد تجار آخرين أو من المستهلكين ضد التجار ، وهي تعمل على إزالة أسبابها جميعاً وتوجههم إلى ما فيه مصلحتهم ، وفي ذلك ما يوفر عليهم الخلافات والدخول في منازعات تكون نتيجةها في الغالب اتفاق مصاييف بدون جدوى وضياغ الوقت ، بلا فائدة .

كما تراجع فواتير المشتريات الحكومية بأن تطلب بعض المصالح الحكومية معرفة السعر المناسب الذي تشتري به سلعة من السلع فتقوم الادارة بالاطلاع على المستندات الأصلية والأوراق الخاصة بتكاليف إنتاجها أو استيرادها لمعرفة السعر المناسب الذي يجب أن يدفع ثمناً لها وتخطر به الجهة المختصة ، وقد كان من جراء مجهود الادارة في هذا الشأن توفير مبالغ طائلة لمختلف المصالح الحكومية .

وبما أنه يوجد بالسوق نوعان من السلع ، سلع منتجة محلياً وأخرى مستوردة ، فإن الادارة تحرص في كلتا الحالتين على مراقبة تداول هذه السلع بالسوق دون ان تنجبه وجهة غير سليمة . فكثيراً ما قامت الادارة باتخاذ الاجراءات اللازمة عن طريق الانصال بمصلحة الجمارك لايقاف تصدير بعض السلع (كالأسمنت) حتى تبين أنها لن تصدر إلى جهة أخرى غير التي صرح بالتصدير لها . كما انها ترقب حالة السلع المستوردة فتعمل على محاربة التجار البشعيين الذين يعملون على اخفائها أو إعادة تصديرها أو رفع أسعارها بدون مبرر .

وتقوم الادارة بمراقبة نشاط بعض التجار والبيوت التجارية التي يطلب إليها مراقبتهم ودراسة موقفهم التجارى خصوصاً في الأعوام الأخيرة وذلك منعاً لآية محاولة تهريب الأموال إلى الخارج .

التصدير

تعنى الوزارة بتشجيع الصادر من الحاصلات الزراعية والعمل على تنويعها . وفتح أسواق جديدة لها وتتبع حالة تصرفها وإجراء البحوث والتجارب الفنية لحفظ هذه الحاصلات ، سواء أكان ذلك بطريقة التبريد أو بغيرها من الطرق ، بغية الوصول إلى أفضل وسائل الحفظ وأنسب العبوات وأحسن طرق التعبئة التي يمكن اتباعها ، ضمانا لوصول الحاصلات المصدرة إلى البلدان المستوردة سليمة وبحالة مرضية ، وقد أعدت لهذا الغرض خمس غرف للتبريد بدرجات حرارة مختلفة بقسم التجارب الكائن بسوق الجملة للخضر والفاكهة بروض الفرج . وتقوم الإدارة بإرشاد المصدرين إلى خطوات الإعداد والتعبئة والنقل والشحن طبقاً للأصول الفنية المتبعة في البلاد المصدرة الأخرى . ويتبع هذه الإدارة داران لتعبئة الفاكهة والخضر إحداها بينها والأخرى بالفيوم لاستخدامهما في أغراض التصدير .

وعمل على رواج الحاصلات المصدرة في الأسواق الأجنبية ، وحفظاً على سمعتها وبتأ للطمأنينة في نفوس المستوردين ، فقد وضع القانون رقم ٦٢ الخاص بمراقبة صادرات الحاصلات الزراعية والقرارات المنفذة له ، للأصناف الواردة بالجدول الملحق بهذا القانون .

وتقوم الوزارة بتنفيذ القانون المذكور والقرارات المشار إليها ، وذلك بفحص جميع رسائل الأصناف المصدرة طبقاً للشروط والمواصفات الموضوعة لها بمكاتب مراقبة الصادرات بالاسكندرية وبورسعيد والسويس والقاهرة ودمياط والقنطرة . كما أنها تشرف على تسويق محصول البصل وتنظيم بيعه بالجملة ، عملاً على حفظ حقوق المنتجين ومنع سبيل التلاعب . وقد وضعت قرارات وزارية خاصة بتنظيم تجارة الجملة للحاصلات الزراعية ، وهي تتضمن الشروط الكفيلة بتنظيم هذا الإشراف ويقوم بتنفيذ ذلك مكتب سوق البصل بالقبارى .

١ - تطبيق نظام المراقبة على جميع الصادرات المصرية

لما كان قانون مراقبة الصادرات الحالي رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٠ قاصراً على الحاصلات الزراعية ، ولا يتعداها إلى غيرها من المواد الطبيعية والسلع الصناعية . فقد اقتضى

الأمر تعديل القانون المذكور بما يمكن الحكومة من فرض الرقابة على الصادرات من أى نوع لتحقيق الغرض ذاته الذى شرع من أجله القانون بالنسبة للحاصلات الزراعية . كما رأت الوزارة أيضاً تسهيل بعض إجراءات القيد بسجل المصدرين والنص على توقيع عقوبة على كل من يضع بيانات على طرود رسائل حاصلات أو منتجات أجنبية تفيد أنها مصرية ، وذلك قبل تصديرها . وكذلك توقيع عقوبة على كل من نشر أو تسبب فى نشر بيانات سواء فى الداخل أو الخارج ، تسبب إلى سمعة الصادرات المصرية . لهذا أعد مشروع قانون عام لتطبيقه على جميع الصادرات المصرية ، سواء كانت مواد طبيعية أو حاصلات زراعية أو حيوانية أو منتجاتها أو من السلع الصناعية وغيرها من المواد ويتضمن المشروع أيضاً التعديلات السالف ذكرها وقد أحيل إلى مصلحة التشريع التجارى لاتخاذ الاجراءات التشريعية اللازمة لاستصداره .

٢ — إخضاع بعض الحاصلات الزراعية المصرية لقانون مراقبة الصادرات

نظراً لأن قانون مراقبة صادرات الحاصلات الزراعية الحالى رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٠ يقتصر على أصناف المحاصيل الزراعية ، وهى البصل والبيض والبرتقال واليوسفي والنانج والثوم والأرز والكتان والبصل المجفف ، فقد أضيف إلى هذه الأصناف رجبى الكون بموجب القرار الوزارى رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن مراقبة الصادرات . وقامت الوزارة بالاشراف على الصادر من الأصناف التى تخضع لقانون المراقبة سالف الذكر ، وبلغت الكميات التى صدرت منها كالاتى : —

الصادر من أول	الصادر من أول	إجمالى الصادر	ملاحظات
الموسم حتى	حتى		
١٩٥٣/٦/١٧	٥٣/١٢/٣١	٥٢/٦/١٨	
طن	طن	طن	
١١٢٢٤٥٩	٧١٦٠٠١	١١٩٤٠٦٠	البصل الطازج
٨٥٢٠١	١٢٧٣—	٢١٢٥٠	البصل المجفف
١١٨٩٠٨	٤٢٧٠٨	١٦١٧٠٦	الثوم
—	١٦٨٢٠٨	١٦٨٢٠٨	الكتان
—	١٧٠٠٤	١٧٠٠٤	الأرز
			طن
			منها ٣٢٤٠٢٥
			من الموسم السابق

وتراعى الوزارة تطبيق نظام المراقبة على بعض أصناف المحاصيل الزراعية الأخرى ، التى تفيض عن حاجة استهلاك البلاد ، وذلك بناء على قرارات اللجنة الزراعية العليا للتموين ، وهى البطاطس والبلح المجفف والموز وكذا الخناء والنعناع . وتراقب هذه الاصناف طبقاً للشروط والمواصفات الموضوعة . وقد صدر من هذه الاصناف الكميات الآتية :-

الاصناف	الصادر من ٥٣/٦/١٨		ملاحظات
	حتى ٥٣/١٢/٣١	إجمالي الصادر حتى ٥٣/١٢/٣١	
بطاطس	١٠٣٩٥٥	١٠٣٩٥٥	طن منها ٥٥٠ رطل من الموسم السابق
البلح المجفف	١٠٠٠	١٠٠٠	
الخناء	٢٣٩٠٠	٢٣٩٠٠	طن منها ١٧ رطل من الموسم السابق

٣ - التوسع فى تصدير مختلف الحاصلات الزراعية المصرية :

وتنفيذا للسياسة التى تنتهجها الحكومة فى الوقت الحاضر ، نحو التوسع فى تصدير مختلف الحاصلات الزراعية ومن بينها الخضر والفاكهة والأزهار والنباتات الطبية وغيرها عملاً على زيادة صادرات مصر إلى البلاد الأجنبية حتى يكون الميزان التجارى فى صالحها فقد وافقت اللجنة الوزارية العليا للتموين على وضع سياسة ثابتة للتوسع فى زراعة الخضر لغرض التصدير والتموين وهى :-

أ - تصدير خضر تنتج من مساحات خصيصاً لهذه الغاية ولا تؤثر على مساحات القمح .

ب - يتقدم كل من يرغب فى تصدير خضر بطلب لوزارة الزراعة يبين فيه الأصناف التى يرغب فى زراعتها للتصدير وكمياتها ومساحتها ومواقعها والجهة التى تصدر إليها ، على شرط ألا تقل المساحة المرغوب التصدير منها عن عشرة أفدنة لكل صنف من أصناف الخضر .

ج - تعين وزارة الزراعة المساحة المطلوب زراعتها ، فإذا ما ثبت أن المالك لم يسبق له زراعة هذه المساحة بالخضر المذكورة في السنة السابقة ، أى قام بزراعة هذه الاصناف من الخضر خصيصاً لغرض التصدير علاوة على المعتاد زراعته منها سنوياً يعطى الترخيص بتصدير ٥٠٪ من ناتج محصول هذه المساحة المنزعة حسب تقرير مصلحة البساتين ، وبشرط أن يتم التصدير في الميعاد الذى تقترحه المصلحة المذكورة .

وسيستفيد الاستهلاك المحلى بالثمار النقضه المتخلفة عن التصدير والتي تقدر بنحو ٥٠٪ وبناء على هذه السياسة فقد تم وضع الشروط والمواصفات الخاصة بمراقبة بعض أصناف الخضر بالاشتراك مع وزارة الزراعة الأصناف الآتية : الطماطم والفاصوليا والبسلة والخرشوف .

وفىما يلى المساحات التى زرعت من هذه الأصناف خصيصاً للتصدير والكميات التى سمح بتصديرها وما صدر منها فى المدة من ٥٣/٦/١٨ إلى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٣ .

الكميات التى صدرت منها	الكميات التى سمح بتصديرها	المساحة المنزرعة بالفدان	الصنف
كيلو طن	كيلو طن		
٢٤٩ ١٠٨	٣٠٤٥ ٠٠٠	٦٦٣	طماطم
٠٠٠ ٥	١٤ ٠٠٠	١١	فاصوليا خضراء
٨٣٥ ٠	١١ ٠٠٠	١١	بسلة خضراء
—	٢٦ ٠٠٠	١٣	خرشوف

٤ - وضع سياسة ثابتة لتصدير الموز :

كانت السياسة العامة للتصدير هى أن تقرر اللجنة الوزارية العليا للتموين خصيصاً لتصدير أصناف الحاصلات الزراعية بعد معرفة الناتج فعلاً وتقدير الكمية اللازمة

للاستهلاك المحلي ، والباقي بعد ذلك يعتبر فائضاً ويخصص جزء منه للتصدير . وكثيراً ما كانت اللجنة تأخر في تقرير الحصة المخصصة للتصدير لشواني وزارة الزراعة في إعداد إحصائية المساحة المزروعة والنتائج الفعلية من المحصول ، مما كان سبباً في تفويت الفرصة على المصدرين للتصدير في وقت مبكر قبل ظهور محاصيل البلاد المنتجة الأخرى وبالأسعار المجزية .

ولتلافي ذلك قررت اللجنة وضع سياسة ثابتة لتصدير الموز كآلاتي :

(أ) يسمح بتصدير ١٠٠٠ طن من الموز سنوياً ابتداء من شهر ديسمبر كل عام .

(ب) عندما يتم تصدير هذه الكمية يمكن النظر في تصدير كميات أخرى على ضوء المركز الإحصائي للمحصول .

هذا علاوة على ما سبق وضعه من السياسة الثابتة لكل من البطاطس والبصل والثوم .

هـ — تصدير البذور العطرية :

تمشياً مع السياسة الجديدة التي تهدف إلى التوسع في تصدير الحاصلات الزراعية فقد سمح بتخصيص حصة من البذور العطرية للتصدير للخارج مقدارها .

طن من الكزبرة	١٥٠
دالينسون	١٥
دالشم	٣

وقامت الوزارة بالاشتراك مع وزارة الزراعة في وضع شروط ومواصفات لهذه الأصناف . وصدر من هذه الكميات حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٣ ، ٧٥٠ كيلو جراماً من الينسون فقط .

٦ -- مشروع إنشاء صوامع ومخازن للغلال :

رأت مصلحة التجارة أن البلاد في حاجة قصوى إلى تحسين وتنظيم أساليب تخزين الحبوب سواء أكانت مستوردة من الخارج أو من الإنتاج المحلي . فقامت بدراسة مشروع إنشاء صوامع ومخازن للغلال للحفاظ عليها باعتبارها دعامة الغذاء القومي . وقد تضاعف الاهتمام بضرورة إنشائها نظراً لما تبينته من قلة إنتاج الحبوب بوجه عام

والقمح بوجه خاص في العالم ، مما أدى إلى صعوبة الحصول عليها أحيانا لتهاافت الدول على شرائها ، وإلى تزايد عدد السكان المستمر مع إبقاء إنتاج الحبوب بها على ما هو عليه وبالتالي لضرورة الاستمرار في استيراد كميات منها من الخارج ، مع شدة الحاجة إلى توفير كميات احتياطية منها وتخزينها كإجراء للدفاع المدني علاوة على ما للصوامع والمخازن الحديثة من مزايا في تقليل الخسائر الجسيمة التي تقع سنوياً من إصابة الحبوب بسبب سوء عملية التخزين التي قدرت للقمح بنسبة لا تقل عن ٥٦ ٪. فإذا ما أضيفت إلى هذه الخسائر ما تخسره البلاد بالنسبة لأنواع الحبوب الأخرى كالأرز والذرة وأنواع البقول وغيرها ، لتبين بوضوح ضخامة الخسائر المادية الفعلية التي تتحملها البلاد بسبب سوء عملية تخزين الحاصلات التي تعتبر حتى الآن في حالة بدائية وقد سبقتنا إلى تحسينها وتنظيمها كثير من الدول التي لم تبلغ بعد مستوى نهضتنا الزراعية والاقتصادية .

وقد استقر الرأي على إنشاء تلك الصوامع في كل من القاهرة والاسكندرية والوجه البحري ومصر الوسطى ، باعتبارها تمثل أهم مناطق الاستيراد والانتاج والاستهلاك . أما في مصر العليا فيكتفى بإنشاء مخازن عادية مستوفاة ، وذلك لعدم تعرض الحبوب في هذه المنطقة للإصابة بالحشرات أو التلف بسبب الظروف الجوية ، بعكس الحالة في الدلتا ومصر الوسطى . كما يكتفى بإنشاء مخازن مستوفاة في السويس لاستقبال ما يرد إليها من الحبوب وغيرها وتخزينها إلى حين نقلها إلى داخل البلاد :

وبعد أن فرغت المصلحة من دراسة الموضوع ، رأت أن يحال المشروع إلى المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي ليستكمل دراسته من النواحي الفنية الأخرى .

٧ — إنشاء سوق لتجارة البصل بالجملة ببور سعيد :

نظراً لأن محصول البصل يعتبر من أهم المحاصيل التي تصدر إلى الخارج ، إذ أنه يقع في المرتبة الثانية بعد محصول القطن ، فقد سبق أن أنشأت المصلحة سوقاً للجملة لتجارته بالقبارى بالاسكندرية لتنظيم التعامل بين المنتجين والمصدرين لتسهيل تصريفه في الأسواق الخارجية .

ولما كانت كميات كبيرة من محصول البصل تصدر إلى الخارج عن طريق ميناء بورسعيد ، فلتيسير حصول المصدرين على ما يلزم لهم من البصل بأسعار مناسبة لتصديره اتجه التفكير إلى إنشاء سوق لتجارة البصل ببورسعيد أسوة بالاسكندرية . ووقع الاختيار على قطعة من الأرض يجرى إعدادها لإنشاء سوق عليها .

٨ — إنشاء سوق لتجارة الجلود الخام بمنطقة المدايح :

قامت المصلحة بدراسة موضوع إنشاء سوق لتجاره الجلود الخام بمنطقة المدايح لتحسين هذه الصناعة الحديثة وتشجيعها وحمايتها من المنافسة الخارجية والعمل على تنظيم تجارتها على أسس صحيحة من الناحية الفنية ، التي تتعلق بتنظيم تجارة الجلود والإشراف على التعامل فيها .

وقد قدرت التكاليف اللازمة لتنفيذ هذا المشروع بمبلغ ٧٠ ألف جنيه وأدرج هذا المبلغ في الميزانية .

وبالنسبة إلى إعداد وضع الشروط والمواصفات الخاصة بالبطاطس والطماطم بالاشتراك مع وزارة الزراعة - وذلك لأنه تصدر منها سنوياً كميات كبيرة على نطاق تجارى ، فستتخذ قريباً الاجراءات اللازمة لاستصدار القرارات الوزارية الخاصين بمراقبة صادرات هذين الصنفين .

ولما كانت وزارة الزراعة تتولى فحص البذور المعدة للتقاوى عند تصديرها ، فقد أعد مشروع قرار بالاتفاق بين وزارة الزراعة لمراقبة صادرات هذه البذور تنفيذاً للقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٠ الخاص بمراقبة صادرات الحاصلات الزراعية ، وستتخذ الاجراءات التشريعية اللازمة لاستصداره :

وبناء على السياسة الثابتة للتوسع في زراعة الخضر للتصدير ، فان وزارة الزراعة وافقت على السماح بتصدير كميات من أصناف الخضر المختلفة . وحيث أن الشهور المقبلة تعتبر أنسب فترة للتصدير بالنسبة لبرودة الطقس ، فينتظر تصدير الكميات التي سمح بتصديرها خلال هذه الفترة .

الغرف التجارية

نظراً لما تتطلبه النهضة الحاضرة من قيام كل مواطن بتدعيم الاقتصاد القومى حتى يمكن بناء المجتمع المصرى على أسس ثابتة وطيدة ، فقد طلب إلى الغرف التجارية أن تقوم فوراً بدراسات تجارية واقتصادية لما فيه مصلحة الاقليم والوطن .

وفعلا قامت الغرف جميعها بتقديم مقترحاتها بعد دراسة وافية شاملة لجميع النواحي الاقتصادية ، وأرسلت هذه المقترحات والدراسات إلى جهة الاختصاص كل فيما يخصه وأهمها :

١ - تشجيع استثمار الأموال الأجنبية عن طريق السماح بخروج جانب من الأرباح واشتراك العنصر الأجنبى فى المشروعات الاقتصادية .

٢ - تعديل نظام رخص الاستيراد ونظام اشتراط الدفع بعملة خاصة ورفع القيود المفروضة على بعض الصادرات المصرية .

٣ - تشديد الرقابة على الجمارك والبنوك والهيئات الدبلوماسية للقضاء على تهريب الأموال للخارج .

٤ - إعادة النظر فى جميع المعاهدات التجارية .

٥ - إنشاء المناطق الحرة .

٦ - إفساح السبيل فى وجه الفنين الأجانب ومنحهم إقامة طويلة .

٧ - تعديل السياسة التعليمية بالتوسع فى إنشاء المدارس الصناعية العملية والفنية المتوسطة .

٨ - استصلاح الأرض البور والصحراوية باستخدام المياه الجوفية الموجودة بالصحارى والاستعانة بالاختراعات الميكانيكية .

٩ - العمل على تعمير الواحات بتسهيل وسائل المواصلات ، وقد أخذ بمعظمها

وأهم المشروعات الإصلاحية التى قامت الإدارة بدراستها وتنفيذها بالاشتراك مع

الغرف التجارية :

أولاً — عقد مؤتمر عام للغرف التجارية المصرية والعربية في بيروت ، لدراسة النظم المالية والتجارية والنقل لتسهيل التعامل بين الدول وتخفيف الحواجز الجمركية وتشجيع حركة السياحة بينها ، وكان هذا المؤتمر نواة لاجتماع مؤتمر وزراء المالية والاقتصاد بالدول العربية .

ثانياً — رغبة في نشر قوانين التسعيرة الجبرية ومعاونة الحكومة في مهمتها ، قامت الإدارة مع الغرف التجارية بفتح الاعتمادات اللازمة في ميزانيات جميع الغرف لنشر القوانين والمنشورات والتعليقات التي تصدرها وزارة التموين على جميع التجار ليقوموا بواجبهم نحو وطنهم ومواطنيهم .

ثالثاً — توطيدا للعلاقات التجارية والاقتصادية بين مصر وغيرها من البلاد الشقيقة ، قامت الادارة بالاشتراك مع الغرف التجارية .

١ — باعادة تنظيم المعرض الدائم للصناعات والمنتجات المصرية بحجة .

ب — إنشاء المعارض الخارجية ، مؤقتة ودائمة لإيجاد سوق جديدة لنا وتثبيت الثقة التجارية وتوسيع الصرف التجارى بين هذه البلاد ومصر .

ح — بحث موضوع إنشاء معرض دائم بالخرطوم .

د — إرسال بعثات تجارية للخارج على نفقة الغرف لدراسة الأسواق التجارية بهذه البلاد .

رابعاً — أسهمت الغرف التجارية في تعميم الأسواق التجارية في عواصم المحافظات والمديريات ، لما لهذا المشروع الحيوى من أثر فعال في استقرار الاسعار وإفادة التجار والمتعاملين على حد سواء .

وتحقيقاً لهذا الغرض يجرى إنشاء أول سوق للخضر والفاكهة بالاسكندرية وبورسعيد ، ودراسة إنشاء أسواق مماثلة في باقى الجهات الأخرى .

خامساً — على أثر تعدد شكاوى التجار من قانون الضرائب رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أدخل عليه من تعديلات خاصة بمنع التهرب الضرائبى ، عقدت الادارة بالغرفة التجارية بالقاهرة بالاشتراك مع جميع أعضاء الغرف ورجال الأعمال والاقتصاد ومدير الضرائب مؤتمراً للتباحث فى هذا الموضوع الهام ، وكان من نتيجة البحث أن وافقت مصلحة الضرائب على أنه يجب على المصلحة أن تثبت التحايل ولا يترك أمر الانبات على الممول

سادساً — تنفيذ الرغبة السيد رئيس الجمهورية التي أبداهاء عند اجتماعه برجال المال والأعمال بالغرفة التجارية بالقاهرة ، بضرورة الاستعانة بأراء حضراتهم في بحث مختلف الشؤون ذات الصلة بالاقتصاد القومي ، تكونت لجنة بالغرفة التجارية المصرية بالقاهرة من رجال المال والأعمال تحت إشراف الوزارة ، لتكون حلقة الاتصال بين مصالح الحكومة ورجال المال والاقتصاد أطلق عليها لجنة الاتصال الاقتصادية .

ومن أهم أغراضها توحيد الجهود في دراسة كافة الشؤون الاقتصادية التي تمس الأحوال المالية والصناعية والتعاونية في البلاد ، بالاتصال مع الجهات الحكومية المسؤولة وتقديم مقترحاتها في كل شأن يتصل بالمصلحة العامة .

ومن أهم المشروعات المطروحة للبحث والدراسة لتنفيذها خلال السنوات القادمة :
أولاً : إصدار قانون الإتحاد العام للغرف التجارية للعناية بالشؤون التجارية العامة وتوحيد جهود الغرف في هذا السبيل لمثلها لدى السلطات العامة والهيئات الدولية ، وتنظيم اشتراك الغرف في المؤتمرات الدولية الاقتصادية والمعارض داخلية كانت أو خارجية .

ثانياً : دراسة مشروع إنشاء مدارس للتعليم التجاري الفني (التوجيه المهني) تساعد على تخريج شبان وشابات من البائعين بالمحال التجارية أو من يقيمون بتنسيق واجهات المحال التجارية ، من المصريين لأن هذه الأعمال أغلبها في أيدي الأجانب .
ثالثاً : دراسة استثمار احتياطي الغرف التجارية الحر وقدره ٢٥٠.٠٠٠ جنيه في المشروعات التي تعود بالفائدة على الاقتصاد القومي .

رابعاً : إعادة النظر في تعديل بعض مواد القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الخاص بالغرف التجارية ولائحته العامة لما ظهر في بعض مواد من صعوبة عند التطبيق العملي وذلك للنهوض بالغرف لتساير العهد الجديد .

خامساً : نظراً للمازى العديدة والنوائد الجمة في إنشاء أسواق دولية ، رأت غرفة الاسكندرية دراسة إنشاء سوق دولية بالاسكندرية لما وجدته من فائدة تعود على التجار من تعرض منتجاتها المحلية والتعرف على مدى ما وصلت إليه مصنوعات الخارج والاستفادة من الابتكارات الحديثة في الصناعات الأجنبية .

وقد أعدت الغرفة التجارية بالإسكندرية مشروعاً يهدف إلى إنشاء معرض دائم في الخرطوم يتولى الدعاية للمصنوعات المصرية ، ويكون معداً للعرض والبيع ليتعود المستهلك السوداني استعمال هذه المصنوعات ، كما يكون من مهة المشرفين على هذا المعرض الاتصال بالمستوردين السودانيين ، وتزويدهم بالمعلومات الصحيحة عن السوق المصرية وبالتالي تزويد المستوردين في مصر بالمعلومات الدقيقة عن السوق السودانية .

كما اقترح إنشاء غرفة تجارية مصرية بالخرطوم تقوم بجمع المعلومات والاحصاءات الخاصة بالتجارة والصناعة في السودان ، وأن يقوم بنك التسليف الزراعي والتعاوني بافتتاح فرع له في السودان .

السواحل والأسواق

استجابت إدارة السراجل والأسواق لنداء الإصلاح في عهد الجمهورية ، فقامت بتنفيذ عدة مشروعات سيكون لها أثر عميق في نمو الانتاج القومي ، ومنها : إيجار وصيانة سوق الجملة للخضر والفاكهة بروض الفرج ، وتسكينة ساحل المحمودية ، وتحويل ١٦ مظلة بسوق الجملة إلى محال تجارية .

ويجرى العمل على تعميم أسواق الجملة للحاصلات الزراعية في المحافظات والمديريات وذلك لتركيز التعامل وتنظيمه وتنشيطه ، وتدرس الادارة مشروع إقامة سوق الجملة للخضر والفاكهة بالاشتراك مع وزارة الأوقاف والغرفة التجارية بالإسكندرية . وقامت وزارة الأوقاف ببنائه على قطعة أرض من أملاكها تبلغ مساحتها ١٣ فدانا بمنطقة النزهة ، ويانتظر افتتاحه قريباً .

وكذلك درست إنشاء سوق لتجارة الجملة في البصل والثوم والليمون والزيتون بساحل أثر النبي بالتاهرة لعدم كفاية السوق الحالية لشمال القاهرة ، وقدمت التصميمات الخاصة بإنشاء هذه السوق .

ولما كانت الجلود من أهم المنتجات الحيوانية التي نجحت صناعاتها في البلاد ، وعملاً على تدعيم هذه الصناعة وتنظيمها في العهد الحاضر ، فقد تمت دراسة مشروع إنشاء سوق لتجارة الجلود الخام بالقاهرة ، ووقع الاختيار على قطعة أرض بمصر القديمة بجوار معهد تجارب الجلود وقدرت التكاليف بمبلغ سبعين ألف جنيه .

التبادل التجارى

أصدرت هذه الادارة تقريراً عن تجارة مصر الخارجية وزعت نسخه على هيئات التمثيل الدبلوماسية فى الخارج وعلى الهيئات التجارية المحلية . كما أنها تعد دليلاً تجارياً يشمل على أسماء وعناوين أهم المؤسسات والبيوت التجارية المشغلة بالتصدير والاستيراد ، وسيوزع الدليل على هيئات التمثيل الدبلوماسية فى الخارج وعلى الهيئات التجارية والصناعية المحلية والأجنبية وذلك عملاً على توثيق صلات التعارف التجارى بين الأوساط التجارية المختلفة فى مصر والدول الأجنبية .

التشريع التجارى

إن أهم قانون استصدرته الادارة منذ إعلان الجمهورية هو القانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ فى شأن الدفاتر التجارية ، والذي يهدف إلى إلزام التجار الذين فى مستوى معين بمسك دفاتر تجارية منتظمة وفرض عقوبات رادعة على التجار الذين لا يمكن هذه الدفاتر بانتظام ، وذلك كي يستطيع التاجر الوقوف على حقيقة مركزه التجارى والمالى من واقع دفتاره ويتسنى للدولة ربط الضرائب المقررة على التاجر بالرجوع إلى دفتاره المنتظمة . وهناك مشروعات قوانين محل بحث الادارة وهى : -

- ١ - مشروع قانون خاص بتنظيم رسو المراكب فى السواحل النهرية .
- ٢ - مشروع قانون خاص بتنظيم الأقرض على رهون .
- ٣ - مشروع قانون خاص بمراقبة الصادرات .
- ٤ - مشروع قانون خاص بتنظيم استيراد العدد والالات القديمة المستعملة .

وتهدف سياسة الادارة إلى سد مواطن النقص فى القانون التجارى باستصدار التشريعات التجارية التى يتطلبها التنظيم القانونى للنشاط التجارى والصناعى وفق ما تقتضيه النهضة الاقتصادية للبلاد .

ثانياً - إدارة مكافحة الغش التجارى

تختص بإعداد مشروعات القوانين والمراسيم والقرارات الخاصة بمكافحة الغش التجارى والبيانات التجارية وتطبيقها وتنفيذها . كما تقوم عن طريق مفتشيها بتنفيذ القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية . والقانون

رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع الغش والتدليس التجارى والمراسيم والقرارات الوزارية التى تستصدرها بالاستناد اليها . والتحقيق فى جرائم الغش التجارى والبيانات التجارية وتزوير وتقليد العلامات التجارية وذلك على الوجه الآتى :

١ — التفتيش الدورى أو المناسجىء على المحال التجارية والصناعية وأخذ عينات من البضائع وإرسالها لمعامل التحليل المختصة للتأكد من سلامتها وخلوها من الغش ، أو للتحقيق من مطابقتها للبيانات الموضوعه عليها .

٢ — تحرير محاضر بالمخالفات التى تظهر من التحليل او من التفتيش تمهيداً لتقديم التجار المخالفين للمحاكمة وتنفيذ أحكام المصادرة التى تصدر فى القضايا .

٣ — تحقيق الشكاوى التى ترد بشأن تقليد أو تزوير العلامات التجارية أو عن غش البضائع المعروضة فى السوق .

٤ — معاينة البضائع التى تخضع عنها مصلحة الجمارك عند ورودها من الخارج للتحقق من توافر البيانات الواجب وضعها عليها .

وهناك مشروعات مراسيم خاصة بتنظيم صناعة وتجارة بعض المنتجات المحلية تبعتها الادارة تمهيداً لاستصدارها وهى : —

١ — مشروع مرسوم بتنظيم تجارة آلات ضبط الوقت ، وصناعة وتجارة المواد الغذائية المخلوطة ، وتجارة الشاى ، وصناعة وتجارة المنتجات المحفوظة من الطماطم ، وصناعة وتجارة الزيوت والدهون المعدة للطعام ، وصناعة وتجارة النشا ومسحوق الخبز والخيرة . وتنظيم تجارة الأحذية ، وتنظيم صناعة وتجارة الورنيش والبويات والزيوت الخاصة بالدهان ، وتنظيم صناعة وتجارة كبريت الاشتعال ، وتنظيم صناعة وتجارة السجائر والدخان ، وتنظيم صناعة وتجارة المشروبات الروحية ، وتنظيم صناعة وتجارة الثوم ، وتنظيم صناعة وتجارة البصل المجفف ، وتنظيم صناعة وتجارة الخضروات المحفوظة ، وتنظيم صناعة وتجارة المياه الغازية ، وتنظيم صناعة وتجارة العسل الاسود ، وتنظيم صناعة وتجارة الاشربة السكرية ، وتنظيم صناعة وتجارة المربات ، وتنظيم صناعة وتجارة الارز ، وتنظيم صناعة وتجارة الكاكاو ومنتجاته ، وتنظيم صناعة وتجارة المنتجات الصوفية ومرسوم بايجاد بيان مصدر الحلوى ، ومرسوم بتنظيم تجارة اللببات الكهربية .

وترى سياسة الادارة إلى مكافحة الغش التجارى فى كافة صوره وأنواعه مما يحقق سلامة المعاملات ، ويرفع مستوى الانتاج المصرى ويحفظ سمعته فى الأسواق المحلية والتجارية .

المعارض

لعل من أهم المشروعات التى تنهض بها مراقبة التصميمات والمعارض فى الوقت الحاضر ، القيام بوضع مشروع لتنظيم إقامة المعارض . وقد اقتضاها ذلك القيام ببحث شامل مقارنة لجميع التشريعات التى وضعت فى الخارج سواء بواسطة الحكومات أو المؤسسات والهيئات المختلفة لإقامة المعارض والأسواق حتى يوضع هذا المشروع على أساس سليم يتفق واحتياجات البلاد ، ويكون دستوراً تهتدى به المراقبة فى نواحى الإصلاح التى تعزم القيام بها .

وقد تلقت المراقبة بالفعل بعض هذه التشريعات من دول كثيرة وعلى الأخص من كل من فرنسا وإيطاليا وأسبانيا وهى بصدد دراستها دراسة كاملة لأقتباس ما يصلح منها فى مصر وقد شكلت لجنة خاصة للقيام بهذه الدراسة ولاشك أن وضع مشروع لتنظيم إقامة المعارض له أهمية خاصة فى تحديد سياسة الوزارة وأهدافها من إقامة المعارض مسترشدة بأحدث ما تقوم به البلاد الأجنبية فى هذه النواحى . وسيسهم بطريقة فعالة منتجة فى النهوض برسالة المعارض والدعاية للنتجات المصرية على أوسع مدى فى الأسواق الخارجيه والداخليه مما يرفع من شأن البلاد ويتيح الفرصة فى الأخذ بكل جديد نافع ، ومسايرة حركة التطور فى الميادين الاقتصادية والتجارية والصناعية فى البلدان الاجنبية .

وما هو جدير بالذكر أنه قد لوحظ فى الوقت الحالى أن دولاً وهيئات عديدة من مختلف أنحاء العالم كالألمانيا الشرقية وأسبانيا وبلغاريا وتشيكوسلوفاكيا وغيرها تهافت على إقامة معارض وأسواق لها فى مصر . ومن المؤكد أن وضع مشروع تنظيم إقامة المعارض فى مصر سيتيح الفرصة للوزارة فى التحرر من الروتين الحكومى الذى طالما عاق سرعة البت فى كل ما يتعلق بالمعارض ووقف حجرة عثرة فى سبيل الاكثار من إقامة الاسواق والمعارض

الصناعة

اتجهت مصر في عهدها الجديد نحو التصنيع وإنشاء صناعات جديدة متنوعة أكبر عدد ممكن من الأيدي العاملة ، واستغلال موارد البلاد وموادها الأولية ، ولهذا السبب قام رجال العهد الحاضر بدراسة استقصائية للإمكانيات الصناعية ، وهذه الدراسة تؤدي إلى تحديد الصناعات التي تكون جديرة بالتشجيع والدعم والتوسع .

وترمي سياسة التصنيع إلى زيادة قيمة المنتجات الزراعية ، وإدخال العمليات الصناعية عليها . إذ أن تصدير حاصلات مصنوعة يدر على الدخل القومي أكثر مما لو صدرت كخامات ، وانضرب المثل بالفرق بين تصدير القطن الخام وبين تصديره مغزولاً ، فإن الغزل في هذه الحالة يباع بثمن أكبر ، فضلاً عن أنه يساعد على تنمية صناعة الغزل وفتح مجال الأيدي العاملة .

والناحية الثانية التي ترمي إليها سياسة التصنيع ، هي تنمية الموارد وتقديم التسهيلات الضرورية للتصنيع ، كتسهيل الاجراءات التي لا بد لرجال الصناعة من اتخاذها لإنشاء مصانع ، كالحصول عن الرخص وما إليها .

والناحية الثالثة هي تقليل الاعتماد على السلع المستوردة التي نستطيع أن ننتجها اقتصادياً في مصر ، وتتصل بهذه ناحية رابعة ، وهي تشجيع تقدم صناعات سلع الإستهلاك ، سواء أكان ذلك بقصد استهلاكها في السوق المحلية أم لغرض تصديرها إلى الأسواق الخارجية التي في وسعها أن تكسبها .

وتقوم الحكومة بإطلاع الشعب على المميزات والفوائد التي يحققها التصنيع ، لخلق وعي صناعي يكفل تعاضيد الشعب وبخاصة طبقات العمال لبرامج التصنيع ، فإن خفض تكاليف الإنتاج ، وإن كان أمراً ضرورياً لنجاح الصناعة ، إلا أنه لا يتجه إلى خفض أجر العامل .

كذلك تعمل الحكومة على تشجيع المستثمرين المصريين ، بتوجيه الإدخار القومي إلى الصناعة ، بعد أن كان يتجه إلى الأراضي الزراعية . وكان قانون الإصلاح الزراعي

من الخطوات التي اتخذتها الحكومة في هذا الصدد ، كما أن قانوني الشركات والاستثمار خطوتان ناجحتان .

والحكومة صادقة الرغبة في تحسين ظروف الاستثمار لتجذب إلى مصر المال الأجنبي الذي سيساعد على ظهور فرص جديدة للعمل ، وهي من أجل ذلك تتخذ من الاجراءات ما يكفل تشجيع قيام المشروعات الإنتاجية التي تشتد الحاجة إلى قيامها ، كما أن ورود أموال من الخارج بقصد الاستثمار مما يشجع على ظهور رموس الأموال المحلية والاقدام على توظيفها .

وقد بدأت المنافسة بين بلدان الشرق الأوسط بقصد القبض على ناصية الزعامة الصناعية ، فقابلت مصر هذا التحدي بخلق جو يشجع المستثمر على إنشاء مشروعات جديدة وغزو أسواق جديدة . وعملت الحكومة على ما فيه الكفاية لتشجيع رموس الأموال الأجنبية ، بتعديل قوانين الاستثمار والشركات بحيث يجوز تصدير المال بعد خمس سنوات من تاريخ تسجيل المشروع وبحيث تعفى الشركات الجديدة من القيود التي كانت تحدد نسبة المصريين في رأس المال وفي مجلس الإدارة .

أما الموارد الرئيسية التي يتطلبها التطور الصناعي ، فإن الأراضي الزراعية ، تتيح الفرص للصناعات القائمة على الموارد الزراعية ومصادر الاسماك ، وخلق فرص صناعات تقوم على الثروة البحرية والحيوانية وموارد الوقود والقوى والمواصلات ، والعمل والإدارة والمهارة الفنية مما يساعد على نجاح هذه الصناعات وما يضاف إليها من صناعات أخرى تقوم على الخامات المعدنية .

وتوافر اليوم فرص النجاح لصناعات هامة مثل : مصنع لورق الكتابة والطباعة يستخدم على مجال واسع المادة الأولية الموجودة في البلاد ، التوسع في صناعة القطن لانتاج القتل الرفيعة وبكر الخياطة . التوسع في صناعة أكياس الجوت . كما أن صناعة الأطعمة المحفوظة تحتاج إلى إدخال كثير من التحسين عليها . ومن ذلك أيضاً التوسع في عمليات حفظ الفواكه والخضر ، وتجفيف البصل والثوم ، وخزن الغلال على نظام الصوامع ، تحسين عمليات استخراج الزيوت من بذرة القطن . صناعات علف الحيوان وقيامها على أساس علمي بقصد تحسين إنتاج المواشي والدواجن وحيوانات الألبان ، قيام مصنع للألبان المعقمة ، استغلال مصائد الاسماك على أوجه صحيحة .

ولا يزال المجال متسعاً لزيادة إنتاج الأسمدة و طاقة تكرير البترول ، وحين يتم مشروع إنتاج الحديد والصلب سيتبع ذلك قيام الصناعات المعدنية بمختلف أنواعها ، وسوف تنتج مصر قريباً الآنية الصينية والخزفية ، والزجاج وإطارات السيارات والمكينات الصغيرة والمعدات والأجهزة المعدنية والحديدية والصناعات الكيماوية والمبيدات الحشرية .

وتبذل الحكومة قصارى جهدها لتشجيع السياحة لأنها تمد البلاد بالعملة الأجنبية واتخذت تدابير فعالة في هذا الشأن ، كما يجرى اتوسع في تشجيع تصدير المصنوعات اليدوية ، وإنتاج الأفلام السينمائية وتصديرها إلى البلاد العربية والإسلامية . هذه هي الصورة العامة للإمكانيات الصناعية التي تعمل حكومة الثورة على إبرازها وهي بقدر ما تبشر بحسن النتائج ، تكشف عن معالم الطريق وعن الجهود التي تبذل لبلوغ هذه الغاية .

الثروة المعدنية

إن سياسة الحكومة في عهد الجمهورية ترمي إلى الكشف عن الثروة المعدنية واستغلالها باعتبارها من أهم العوامل المؤدية إلى النهوض بالاقتصاد القومي وكفالة العيش للمواطنين ، ومنذ أن بدأ هذا العهد والحكومة لا تألو جهداً في دراسة كافة الوسائل التي تحقق هذا الغرض .

كان قانون المناجم والمحاجر رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ محل اعتراض من الهيئات المختلفة المعنية بصناعة التعدين ، فبدأت الحكومة في التفكير في تعديله ، ولكن برغم ما بذل لتغييره لم ير التعديل سيّله إلى الظهور حتى جاءت الثورة ونفذت هذا التعديل فألغت قانون المناجم رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ وسنت القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ بدلاً منه ، ابتداء من ١٩ فبراير سنة ١٩٥٣ ، واعتبر هذا التعديل خطوة أولى في هذا السبيل .

ولم تكف الحكومة بذلك ، بل إنها دأبت السعي والتجديد في هذا المضمار فشكّلت لجنة تعديل هذا القانون الجديد ولما يمض عليه إلا القليل من الزمن ، بل وتعديل

جميع القوانين التي لها مساس بالكشف عن الثروة المعدنية واستغلالها مثل قوانين الرخص وعقد العمل الفردي والجنسية والإقامة الخ .

وتعنى الحكومة بتسهيل الحصول على تراخيص الكشف والبحث والاستغلال وذلك بالقضاء على الروتين العتيق والقصد في الإجراءات الادارية إلى أقصى حد .

ونظراً لوجود ثروة مصر المعدنية في الصحراء ، رأت الحكومة ضرورة إيجاد السبل لولوج فياها وقفارها والنفاز إليها فأولت تعيد المسالك الرئيسية في الصحراء عنايتها ، ووضعت ضمن برامج إنشاء الطرق اعتمادات لشق الطرق في الصحراء .

كما تدرس الحكومة تطبيق العلوم والفنون الحديثة لاكتشاف المناطق التي يوجد بها الماء بالصحراء توطئة لدق آبار المياه ، لتوفر لرواد هذه المناطق الصحراوية من الباحثين عن المعادن وغيرهم عنصراً هاماً من عناصر العيش والحياة .

وتنظر الحكومة في تخفيض الرسوم المقررة على نقل خامات المعادن بوساطة السكك الحديدية ، وكذلك تخفيض الرسوم على السيارات التي تعمل في المناطق الصحراوية . وقد اتخذت خطوة طيبة - ستتلوها خطوات - في تعزيز أداتها الفنية للكشف عن المعادن ، فزادت عدد بعثاتها الموسمية التي تقوم بعمل المساحة الجيولوجية التفصيلية ، كما زادت عدد بعثاتها التي تباشر الأبحاث التعدينية ، وستزود هذه البعثات بالأجهزة اللازمة للتعلمق في البحث للحصول على بيانات وافية عن إمكانيات ماقد يكتشف من خامات معدنية .

ولم تكتف الحكومة بذلك ، بل إنها تدرس أحدث الوسائل للكشف عن خامات معدنية هامة لها خواص معينة في مساحات كبيرة وفي وقت قصير ، وذلك باستعمال الطائرات التي تحمل أجهزة خاصة لمسح المناطق التي تحلق فوقها بالنسبة لهذه الخامات . وقد وضعت الحكومة برنامجاً للأبحاث الجيولوجية والتعدينية وهو الآن في دور التنفيذ ، ذلك أنها أفردت لهذه الأبحاث ١٠٠.٠٠٠ جنيه في ميزانية مجلس الإنتاج للإتفاق على هذه البعثات .

المساحة الجيولوجية :

وقد قامت سبع بعثات جيولوجية للعمل بالصحراء الشرقية ، وأعطيت لكل بعثة مساحة معينة لبحثها من الناحية الجيولوجية ، وهذه البعثات تباشر الآن مهامها في الصحراء .

الابحاث التعدينية:

أوفدت بعثتان إلى منطقة حماطة بالصحراء الشرقية لبحث هذه المنطقة من الوجهة التعدينية ، كما أوفدت بعثة استطلاعية إلى شبه جزيرة سيناء لبحث منطقة جنوب خط عرض ٢٩ ، وفي الوقت نفسه للقيام برحلات استكشافية إلى المناطق التعدينية القديمة لجمع معلومات أولية مؤكدة عن إمكانيات هذه المناطق .

أبحاث الذهب :

تقوم الآن بعثة ميكانيكية للبحث عن الذهب ، ومهمتها التأكد من استمرار العروق القديمة سواء كانت للعملاء أو الشركات وأخذ العينات منها بقصد معرفة صلاحيتها للتوسع والاستغلال مستقبلا .

المعامل :

يقوم قسم الأبحاث التعدينية بتجهيز معمل للتحليل والتجارب بالقاهرة ، لتحليل العينات التي تحصل عليها البعثات من المناطق المختلفة ، وإجراء التجارب عليها لمعرفة أصح الطرق لمعالجتها وتركيزها وصهرها .

كما يقوم قسم أبحاث الذهب بتزويد وحدة مرسى علم بالصحراء الشرقية بالمعدات والآلات اللازمة لإجراء تجارب على جميع الخامات من ذهب وغيره .

محاجر أبي زعبل :

كما تتخذ العدة لزيادة كفاءة محاجر الحكومة للبازلت بأبي زعبل إلى ثلاثة أمثالها وتقوم مصلحة الميكانيكا والكهرباء الآن نياية عن مصلحة المناجم والمحاجر باستكمال الكسارات الجديدة وإعدادها للعمل .

البترو

كانت مصر إلى عام ١٩٣٨ تنتج من البترول حوالى نصف مليون طن ، وتستورد ٢٠٠,٠٠٠ طن من البترول المكرر ، ثم زاد الإنتاج المحلى فى عامى ٥٢ و ١٩٥٣ حتى أصبح يزيد على المليونى طن سنويا ، كما زاد الاستيراد إلى أكثر من مليون طن من النوع المكرر ، ومن ذلك يتبين أن الاستهلاك المحلى من المواد البترولية قد زاد زيادة كبيرة خلال السنوات الست الأخيرة .

ونحن الآن نسير فى طريق التصنيع ، وهذا معناه زيادة الاستهلاك فى المواد البترولية زيادة مطردة ، وذلك يقتضى أن توضع سياسة مصر البترولية على أساس الإنتاج المحلى وقد ظهرت عدة منازعات حول الإنتاج المحلى الذى أصبح الاستمرار فيه غير مضر للشركات ، ووجدت الحكومة نفسها أمام مشكلة عويصة هى مشكلة التسعير الجبرى ، وأرادت أن تعالجها لى تواجه ارتفاع أسعار البترول المستورد ، وكانت المشكلة فى حقيقتها قسمين ، قسم خاص بالتسعيرة ومشكلته وقتية ، وقسم خاص بزيادة الإنتاج ومشكلته دائمة وأساسية .

أما مشكلة زيادة الإنتاج فهى تقتضى جعل السوق المصرية سوقا مغرية لى يقبل المستثمرون على البحث عن موارد جديدة منه ، مع تقديم كثير من التسهيلات للشركات القائمة باستغلال الموارد المالية منه لى تزيد نشاطها فى أعمال البحث والتنقيب وخاصة أن لكل منها فروعا فى دول العالم كافة .

وقد نفذت الحكومة الشق الأول من السياسة الأولى وعملت على خفض أسعار البترول المنتج محليا فأنصرفت جميع الشركات عن البحث عنه فى مصر ، وانخفض الإنتاج منه بنسبة ٢٥ فى المائة ، ولذلك كان على الحكومة أن تعمل على تشجيع الشركات على البحث عن البترول ، مع التفاوض عن المشكلة الوقتية وهى مشكلة التسعيرة الجبرية ، لأن هذه المشكلة ستحل بالتبعية بعد زيادة الإنتاج .

وعلى أساس هذه السياسة تم الاتفاق بين الحكومة وشركات البترول على نظام جديد يقوم على أساس تقسيم الآبار الحالية إلى قسمين : أحدهما قدره ٢٥ فى المائة من الإنتاج

ويخضع للنهايات القصوى للأسعار المنصوص عليها في اتفاقية عام ١٩١٣ التي تقضى بإيجاد حد أقصى لسعر الكيروسين وسعر المازوت . أما القسم الثاني فقدرة ٧٥ في المائة من الإنتاج ويبيع بأقل سعر عالمي . وهذا الاتفاق يعد كسبا للحكومة وهو مربح كذلك للشركات ، فبالنسبة للحكومة فإن الثمن الذي سيدفع للبترول هو الثمن نفسه الذي تدفعه الحكومة الآن لتستورد هذا البترول من الخارج ، وفي حالة إنتاج هذا البترول في مصر فستقاضى الحكومة عنه أتاوة قدرها ٢٠ في المائة من الإنتاج في المتوسط ، كما أن لها الحق في شراء نسبة ٢٠ في المائة أخرى من هذا الإنتاج بتخفيض عن الأسعار العالمية قدره ١٠ في المائة هذا إلى أن الحكومة تأخذ ١٧ في المائة كضريبة إنتاج وأرباح ، وضريبة كسب عمل عن موظفي الشركة ، فضلا عما يحققه ذلك من تشغيل الأيدي العاملة وما توفره من العملة الصعبة التي تدفعها ثمنًا للمستورد من البترول . وما تفيده من استغلال ثروة كبيرة تكمن الآن في باطن الصحراء . وأما بالنسبة للشركات فإنه يهدف إلى تشجيعها على الإنتاج ويحفزها على القيام بأعمال البحث والتنقيب ، وسوف يصل إنتاج مصر في خلال السنوات الثلاث القادمة إلى درجة تكفيها مؤونة استيراد البترول من الخارج ، كما أنه من المنتظر أن يزيد إنتاج البترول إلى ٣٠ مليون طن سنوياً .

ولما كانت السياسة البترولية لجمهورية مصر تقوم على أساس أن مصر جزء من سوق عالمية واسعة تجتذب رموس الأموال لاستثمار البترول ، فقد ووفق على عدة عروض للبحث عن منابع البترول في الصحراوين الشرقية والغربية ومنطقة سيناء ومنها :

أولاً — البحث عن البترول واستغلاله :

تقدمت شركة كونورادا الأمريكية بطلب امتياز للبحث عن البترول واستغلاله في الصحراء الغربية في منطقة تحد شمالاً بساحل البحر الأبيض المتوسط وغرباً بالحدود الليبية المصرية وشرقاً بخط طول ٣٠ شرق ، وجنوباً بخط عرض ٢٨ .

ثانياً — البحث عن الفحم :

تقدم ريتشارد أولتمان للحصول على ترخيص بالبحث عن الفحم في منطقة تقع جنوب شرق الأقصر ، وتقدر مساحتها بنحو مائة كيلو متر مربع والحكومة بصدد فحص هذا الموضوع تمهيداً لاتخاذ اللازم نحوه .

ثالثاً — مشروع خط الأنابيب :

قامت مصلحة الوقود بتجهيز المواصفات الخاصة بخط أنابيب القاهرة — السويس قبل أن يوكل أمره إلى مجلس تنمية الإنتاج القومى ، وما زالت المصلحة تتعاون مع المجلس فى كل ما يعرض لهذا المشروع من مسائل .

كما قامت بدراسة مشروع خط الأنابيب المزمع مده بين سفاجة ووادى النيل .

رابعاً — التخزين :

وضع مشروع كامل للتخزين يكفى حاجة البلاد لمدة ثلاثة شهور من المواد البترولية مع وضع المواصفات الفنية والتقديرات المالية اللازمة لكل جزء من هذا المشروع ، وذلك لضمان احتياجات كل إقليم وتأمين الصناعة والزراعة والمواصلات فيه .

خامساً — إقامة صناعات جديدة :

كما وضع تصميم كامل لجهاز التلوين الذى كان فى النية إقامته لاستخراج الكيماويات من البترول حتى يتسنى للبلاد أن تقي بحاجتها من المواد اللازمة لأغراض الدفاع والأغراض الصحية .

سادساً — تنظيم الاستيراد وتقليل أسعاره :

العمل على توفير استيراد ما تحتاجه البلاد من المواد البترولية بأرخص الأسعار الممكنة مع ضمان المصادر الجديدة للاستيراد ، وقد قامت فى سبيل ذلك بمفاوضات كثيرة مع هيئات محلية وأجنبية وهى بسبيل الحصول على عروض موفقة .

الصناعات الميكانيكية

وفىما يلى بيان بمشروعات مصلحة الصناعة :

١ — ينفذ فى الوقت الحالى مشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان ويعمل فيه الآن ٥٠٠٠ عامل وستكون قوة مولداته حوالى ٢٦٠.٠٠٠ كيلوات ويستخدم ٢٢٠.٠٠٠ كيلوات منها لإنتاج ٣٧٠ ألف طن من سماد تترات النشادر الذى سيقام له

مصنع بأسوان و٤٠ ألف كيلوات لإدارة محطات طلبات للرى منشأة فى مديرتى قنا وأسوان .

٢ — درست مصلحة الصناعة مشروع إنشاء مصنع للبطاريات ، وأحالت كافة البيانات والعطاءات إلى المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى تمهيداً للفحص واختيار أنسب العروض .

وكذلك الإشراف على مصنع الكابلات بما يوفر على البلاد مليون جنيه سنوياً . ويبدأ إنتاجه فى غضون عام ١٩٥٤ ، وقد عيت الشركات العالمية للمساهمة فى هذا المشروع .

٣ — التعاون مع إدارة المصانع الحربية لتشغيل هذه المصانع للإنتاج الحربى أولاً ثم لتغطية ما يمكن من الاستهلاك المدنى ، وذلك بأموال خاصة تضاف إلى ما أنفقته الحكومة فى شراء المعدات والآلات اللازمة .

٤ — تنظيم صناعة وتجارة الحديد ، وذلك لتنسيق إنتاج المصانع الحربية المنتجة للحديد من الخردة الموجودة فى البلاد وإنهاضها لى يتضائل المستورد إلى أدنى حد وتخفيض تكاليف الإنتاج بقدر المستطاع .

صناعة الغزل والنسيج :

١ — إصدار قانون دعم صناعة الغزل والمنسوجات القطنية رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٣ .

٢ — الاشتراك فى دراسة إنشاء مشروع لصناعة نسيج الجوت محلياً .

٣ — تشجيع انتشار صناعة السجاى المحلية .

٤ — تشجيع تربية الأغنام واختيار الأنواع الممتازة لتمشى مع ما طرأ على صناعة الصوف المحلية ولتنى حاجة البلاد من الخامات .

٥ — تربية حود القز وحل الشرائق .

٦ — تعديل مواصفات الأقمشة التى تحتاجها الهيئات الحكومية بما يتمشى مع ما وصلت إليه الصناعة على الوفاء بحاجة الطلب ، وقد تم فعلاً فحص مواصفات الأقمشة الصوفية والبطاطين المطلوبة للتموات المسلحة .

الصناعات الكيماوية :

١ — تدرس مصلحة الصناعة مشروعاً يرمى إلى التوسع في زراعة أشجار الخروع لإنتاج زيت الخروع بالقدر اللازم لسد حاجة الاستهلاك المحلي ولاستخدامه في أغراض صناعية أخرى .

٢ — وتشترك مع وزارة المالية لوضع مواصفات جديدة لمشتريات الحكومة من أنواع الورق المختلفة بما يلائم الطرق الصناعية الحديثة .

٣ — وتسهم مع مجلس الانتاج القومى فى دراسة حالة صناعة الزيوت المحلية تمهيداً لوضع سياسة ثابتة لاستقرار هذه الصناعة .

٤ — دراسة صناعة زيت رجبى الكون المتخلف من ضرب الارز توطئة لتشجيع قيام تلك الصناعة .

٥ — معاينة جميع معاصر الزيوت لتقدير قدرتها الاستهلاكية من بذرة القطن وذلك تمهيداً لتوزيع المحصول عليها طبقاً للأسس التى اقترحتها المصلحة وأقرتها وزارة القومين .

٦ — دراسة العروض المقدمة من الشركات لإقامة مصنع لقطع غيار السيارات ، بما يوفر للبلاذ جانباً كبيراً من العملات الصعبة . والاشراف على تنفيذ المشروع الخاص بمصنع د.د.د.ت. ، لإنتاج ٧٠٠ طن تكفى حاجة البلاذ من هذه المادة . ثم دراسة مشروع لإقامة مصنع الورق لإنتاج ما يقرب من ٣٥٠٠ طن سنوياً من ورق الكتابة والصحف من المخلفات الزراعية .

الصناعات الغذائية :

١ — البحث فى إقامة مصنع لحفظ الأسماك والجمبرى بمنطقة البحر الأحمر .

٢ — إقامة صناعة جديدة وهى استخراج السكر من البنجر بما يبلغ انتاجه ٥٠٠٠ طن تزداد إلى ١٠٠٠٠ طن بعد عشر سنوات ويحتاج المصنع إلى حوالى مليون جنيه .

الصناعات الجسدية :

١ — وضع مواصفات جديدة على أساس التحليل الكيماوى للجلود والأحذية اللازمة للقوات المسلحة ومختلف المصالح الحكومية

(٢) وضع مواصفات عامة على أساس التحليل الكيماوى لجميع أصناف الجلود المحلية ، وكذلك مواصفات الأحذية لمكاخة الغش التجارى ، واستصدار قانون بتنظيم هذه الصناعة ورفع مستوى الانتاج المحلى .

(٣) إنشاء قسم تجارب لصناعة الفراء مزود بالالات الحديثة بمعهد تجارب الجلود للعمل على نشر هذه الصناعة .

(٤) إدخال قسم تجارب لصناعة القفازات بمعهد تجارب الجلود .

الثروة الحيوانية :

(١) أعدت مصلحة الصناعة مشروع قانون جديد لتنظيم مهنة سلخ الجلود داخل المجازر وقد عرض على غرفة صناعة الجلود وعلى الجهات الحكومية التى يهمها الأمر لإبداء ملاحظاتها عليه تمهيداً لاستصداره ، وهذا التشريع الجديد يهد الطريق إلى انتاج جلود سليمة صالحة للصناعة .

(٢) إعداد مشروع بقانون يحتم جز الأغنام قبل ذبحها نظراً للتفاوت الكبير بين الصوف المجزوز والصوف الناتج بعد ذبح الحيوانات والمنخفض القيمة صناعياً .

(٣) تدريب السلاخين بمجزر القاهرة على استعمال آلة سلخ الجلود الكهربائية تمهيداً لتعميم استعمالها لمحافظة على الجلود عند سلخها ومنعاً من إتلافها باستعمال السكين العادية .

(٤) استصدار تشريع بمنع نفخ المذبوحات قبل سلخها لمحافظة على الجلود ومنعاً للغش فى اللحوم .

مشروعات أخرى :

(١) تعديل القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٧ بشأن انضمام المؤسسات الصناعية إلى الغرف الصناعية .

(٢) وضع تشريع صحى تسهم فيه مصلحة الصناعة بالاشتراك مع لجان وضع قانون لمنح الرخص للحال الخاصة والمصانع .

(٣) تحسين الملاحة النهرية . بالاشتراك فى اللجان الخاصة بالملاحة بوزارة المواصلات لتنسيق هذا النوع من النقل النهري الرخيص الذى يعتمد عليه أثناء الأزمات والحروب .

الملكية الصناعية

إن الأخذ بنظام « العلامة الوطنية » وسيلة من وسائل دعم الصناعة ونهضتها ، ذلك أن من شأن هذه العلامة تحسين إنتاج السلعة ، وتيسير بيعها ، وخفض تكاليفها .

وقد وضع مشروع قانون في هذا الشأن ووافق عليه مجلس الدولة ورئي تأجيل استصداره إلى أن يتم وضع لائحته التنفيذية وتدابير الاعتمادات اللازمة لتنفيذه .

وتقوم الوزارة بالاتفاق مع اتحاد الصناعات المصرية بتحديد السلع المحلية التي يمكن إخضاعها للعلامة الوطنية ووضع مواصفات لكل سلعة منها .

وتقوم الوزارة بإعداد مشروع يرمي إلى إباحة رهن العدد والآلات رهناً تأمينياً تبقى معه تلك العدد والآلات في حيازة المصنع وذلك تمشياً مع سياسة التوسع في التسليف الصناعي خاصة وأن القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ الخاص ببيع المحال التجارية ورهونها لا يسرى على العدد والآلات منفردة ، وإنما يسرى على المحل التجاري كوحدة قانونية لا تتجزأ .

الدمغ والموازين

إن إدارة الدمغ والموازين تتكون من :

(١) إدارة دمغ المصوغات . (٢) إدارة الموازين والمكاييل . (٣) إدارة التفتيش على المصوغات .

١ - إدارة دمغ المصوغات :

يرجع تاريخ إنشاء هذه الإدارة إلى عهد بعيد — وقد صدر أول قانون لدمغ المصوغات في عام ١٢٦٣ هجرية وهي تظلم الآن بتنفيذ أحكام القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٤٦ الذي يهدف إلى حماية مشتري المصوغات والحلى الذهبية والفضية من أساليب الغش والزيف وتحديد عبارات هذه المصوغات . ولإدارة المذكورة فروع بالأسكندرية وطنطا وبني سويف والمنصورة والزقازيق وأسيوط وقنا .

وتقوم الإدارة بخدمات فنية مختلفة أهمها فحص ودمغ المصوغات الذهبية والفضية وأغلبها حلى يستعملها الجمهور للزينة وبقصد الادخار ويتمضى القانون رقم ١٩ لسنة

١٩١٦ المعدل بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٤٦ القائم بأنه لا يجوز بيع المصوغات أو عرضها للبيع أو حيازتها بقصد البيع في جميع أنحاء جمهورية مصر ، ما لم تكن مدموغة بالدمغات الحكومية وإلا تعرض أصحابها للعقوبات المنصوص عنها بذلك القانون — كما فرضت عقوبة شديدة على مرتكبي الغش في المصوغات بعد دمجها وعلى ذلك فمن المحتم على الصانع أن يرسل مشغولاته لأحد أقلام الدمغة مصحوبة بقرار منه عن عيارها وهو في حالة الذهب إما ٢٣٥ فيراط أو ٢١٨ فيراط أو ١٨٠ فيراط أو ١٤٠ فيراطاً أو ١٢٠ فيراطاً. أما الفضة فعياراتها ٩٠ و ٨٠ و ٦٠ جزءاً من المائة ، وبعد التحقق بالطرق الفنية من أن نتيجة الفحص تطابق العيار الموضح بالإقرار ترسم المصوغات بعلامة الدمغة .

وعلامات الدمغة للذهب هي العيار بالقيراط بأرقام عربية يعلوه حرف أو حرفان للدلالة على قلم الدمغة الذي دمغت فيه المصوغات .

وشارة الدمغة الحكومية التي ترمز إلى معدن الذهب هي رسم طائر . أما علامة التاريخ وهي أحد الحروف الأبجدية العربية فيدل على السنة التي دمغ خلالها المصوغ والحرف المستعمل للسنة الحالية هو حرف « ز » .

وعيار الفضة بنسبة المائة بأرقام عربية يعلوه رمز القلم الذي دمغت فيه المشغولات وشارة الدمغة الحكومية وهي رسم ورقة اللواتس بعد أن كانت على شكل قط حتى أوائل سنة ١٩٥١ .

أما علامة التاريخ فهي ذاتها كما في حالة الذهب .

والرسوم التي تحصلها إدارة دمغ المصوغات وفروعها هي طبق ما ورد بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٤٦ وهي ١٠ مليات عن كل درهم من الذهب أو كسوره وواحد ملين من كل درهم من الفضة أو كسوره .

ورسوم فحص ودمغ السبائك الذهبية أو الفضية أو المخلوطة من هذين المعدنين لها نظام خاص ، والرسوم المحصلة نظير فحص ودمغ المصوغات في زيادة مضطردة بسبب كثرة عدد كميات المصوغات التي يقدمها تجار الذهب والفضة للفحص والدمغ . وقد كان متوسط تلك الرسوم حتى عام ٤٤ - ١٩٤٥ لا يتجاوز ٣٠ ألفاً من الجنيهات سنوياً وقد أخذ في الارتفاع حتى بلغ في العام الماضي زهاء المائة جنيه .

أما المشغولات الذهبية والفضية التي قدمت للفحص إلى الدار في غضون العام الماضي فقد بلغت ما زنته ٦٢٤٧٣٤٦ درهما من المصوغات الذهبية و ١١٢٤٦٧٦١ درهما من المشغولات الفضية ، وبلغت الرسوم المتحصلة ٧٥٠٥٤٦ جنياً .

ومن الأعمال التي تضطلع بها إدارة دمع المصوغات ، الرقابة على المستورد من المصوغات والتحقق من أنها مدموغة بدمغات إحدى الدول المعترف بدمغاتها ، والادارة جادة في سبيل طلب معاملة الدمغات المصرية على المصوغات المصنوعة بمصر والمصدرة للخارج معاملة المثل .

ولقد تبين من المخابرات التي دارت بين المصلحة والجهات الأخرى ، أن معظم الدول الأجنبية ليست على استعداد لقبول مبدأ المعاملة بالمثل في صدد الدمغات المصرية ولذلك رأت وجوب دمع جميع المصوغات المستوردة من الخارج .

وتقوم المصلحة بتحقيق صحة الدمغات المصرية والأجنبية لمن يطلب ذلك سواء من المصالح الحكومية أو من الجمهور بدون مقابل ، وكذلك مراجعة أوزان المصوغات المشتراة أو المباعة كما تضطلع بتوريد ما يلزم الوزارات والمصالح الحكومية من معادن ثمينة وأحجار كريمة . وتقوم أيضاً بمهمة فحص وتقدير أثمان مضبوطات القضايا من ذهبية وفضية وغيرها من المعادن والأحجار الكريمة ، وتبيع تلك المضبوطات لحساب الجهات الحكومية التي تبعث بها كالحاكم والنيابات وأقسام البوليس وغيرها .

وتؤدي لمصلحة الجمارك خدمات فنية مستمرة ، وذلك بفحص وتقدير أثمان مضبوطات قضايا التهريب الجمركية ثم التصرف فيها بالبيع لحساب الجمارك أولاً بأول .

دار سك النقود المعدنية :

لما اشتدت أزمة النقود المعدنية بمصر سنة ١٩٤١ وأصبحت الصعوبة في التعامل على أشدها ، قامت إدارة دمع المصوغات بالعمل على تفريغ هذه الضائقة فتولت سك عدة ملايين من القطع ذات القرشين فقطت بذلك على هذه الحالة . وقد تبنت فكرة إنشاء دار مصرية لسك النقود تكفي البلاد حاجتها من المسكوكات ، فلا تتعرض مستقبلاً لمثل هذه الهزات العنيفة التي عانت منها البلاد في السنين الأولى من الحرب العالمية الثانية بسبب اعتمادها على دور السك في الخارج .

وتقدمت هذه الإدارة باقتراح إنشاء دار لسك النقود حتى تستكمل البلاد نهضتها وتكون في غنى عن البلاد الأخرى . وقد لقي هذا الاقتراح ترحيباً وتشجيعاً وعهد إلى المصلحة اتخاذ الاجراءات الكفيلة بإخراج هذا الاقتراح إلى حيز التنفيذ فقامت بإعداد الشروط والمواصفات الفنية وطرحت في مناقصة عالمية ورسا العطاء على الشركة التي تقدمت بأقل العطاءات والمستكملة لجميع الشروط والمواصفات المطلوبة ، مع أحدث الماكينات وأدقها ضماناً لأن تكون الآلات من أحدث طراز بما تجهز به دور السك الهامة في الخارج وأوفدت بعض الفنيين لزيارة بعض دور السك الأوربية ومعاينة الآلات والأجهزة المستعملة بها قبل البت نهائياً في العطاءات .

وقد صدر قرار وزاري بتشكيل لجنة عليا للإشراف على المشروع وكل ما يتصل به من نواحي تنظيم وإدارة وحسن سير العمل بالدار . وتفرع من هذه اللجنة هيئة تنفيذية مهمتها تنفيذ ما تصدره اللجنة العليا من قرارات مع دراسة المواضيع التي تتصل بهذا المشروع حتى ينتظم العمل بالدار ، وكذلك الإشراف على توريد الآلات والماكينات والتحقق من مطابقتها للمواصفات الواردة بالعقد المبرم مع الشركة صاحبة العطاء .

وقد اعتمد للمشروع مبلغ ١٢٠.٠٠٠ جنيه للماكينات والأدوات علاوة على مبلغ ٨٠.٠٠٠ جنيه لمبنى الدار الذي تبين أنه لا يكفي ، فرفع إلى ١٦٠.٠٠٠ جنيه .

وقامت مصلحة المباني بتشديد المبنى المخصص للمصنع على قطعة الأرض التي وقع عليها الاختيار بالعباسية الشرقية ويبلغ مسطحها ٣٠٠٠٠ متر مربع وقد جاء هذا الاختيار بعد معاینات متوالية لعدة قطع مختلفة تبين أن بعضها لا يمكن الاستغناء عنها لحاجة الوزارات والمصالح الأخرى إليها ، والآخر ليس مناسباً من ناحية صلاحيته للبناء وسهولة الوصول إليه .

وقد تم بناء مصنع الدار وتركيب الماكينات والآلات بمختلف أنواعها ، وسيكون في طاقة هذه الدار سك العملات الآتية سنوياً :

١ — نصف مليون قطعة ذهبية من فئة الخمسة جنيهات والجنيه ونصف الجنيه والريال .

٢ — مليون ونصف مليون قطعة فضية من فئة الريال، والعشرة قروش والخمسة قروش والقرشين .

٣ — عشرين مليون قطعة من معدن النيكل والبرونز أو الألمنيوم من فئة العشرة مليات والخمسة مليات والمليمين .

٤ — خمسة ملايين قطعة من معدن البرونز من فئة المليم الواحد .

على أنه في الامكان زيادة الكميات المذكورة لإمداد البلاد الأجنبية المجاورة بحاجتها من النقود المعدنية ، كما ستكون قادرة على أية منافسة تأتياها من دور السك في البلاد الأخرى اعتمادا على ما هو متوقع من قلة التكاليف .

وتم إعداد قسم فني خاص لفحص البلاتين والتحقق من عياراته نظير رسوم تتناسب مع خطورة عمليات فحص هذا المعدن الثمين .

كما أنشئ قسم فني لفحص كنيسة تراب الصياغ واستخلاص المعادن الثمينة منها كالذهب والبلاتين والفضة وقد اضطر تجار الصاغة إزاء اقتتار المصلحة إلى هذا القسم إلى تصدير كميات كبيرة جداً من أتربة محالهم للمصانع بالخارج لاستخلاص ما تحويها من معادن ثمينه ، وذلك بعد الحصول على التصريح اللازم بالتصدير . وإذا توافر لدى إدارة دمغ المصوغات الأجهزة والمواد الكيميائية التي تتطلبها عمليات الاستخلاص ، أمكن القيام بها محلياً وبأيدٍ مصرية فضلاً عما يترتب على اضطلاع هذه الإدارة بهذا العمل الفني الخطير من تحصيل رسوم عنها قد تصل لحوالى ٤٠٠٠٠ جنيه سنوياً

ادارة الموازين والمكاييل :

كان إنشاء ادارة الموازين والمكاييل بصفة عملية عام ١٩١٣ وتلى ذلك صدور القانون الخاص بها برقم ٩ لسنة ١٩١٤ ثم توالى تعديله الى أن صدر القانون الحالى رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥١ وأهم ما يهدف اليه هو جعل النظام المترى أساساً لوحدات الوزن والمكييل والقياس في جميع أنحاء الجمهورية ، على أن يتم هذا خلال مدة خمس سنوات من وقت نشره بالجريدة الرسمية .

وتختص هذه الإدارة بمراقبة آلات الوزن والكيل والقياس في جميع أنحاء البلاد تنفيذاً للقانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥١ الذي يبين الوحدات المعتمدة قانونية وقضت أحكامه بالألا تستعمل آلات للوزن والكيل والقياس الا اذا كانت قانونية ومضبوطة ومدموغة . كما حتم على القباين والوزانين الذين يتومنون بوزن المحاصيل الرئيسية للبلاد كالقطن وبوزن المصوغات الذهبية والفضية بوجوب الحصول على رخصة من الإدارة المذكورة بمزاولة هذه الحرفة ، وذلك بعد جوازهم الامتحان الذي تعقده الإدارة لغرض التحقق من صلاحية طالبي الرخص .

وقد استصدرت المصلحة قرارين وزاريين لتنفيذ القانون المشار اليه ، أحدهما يبين الاشتراطات الفنية التي يجب توافرها في آلات الوزن والقياس والكيل قبل معايرتها . أما القرار الثاني فينظم حرفة القباينة العمومية من حيث الشروط الواجب توافرها في طالب الرخصة ومواد الامتحان التي يجب أن يؤديها للتحقق من كفاءته في المهنة ونظام أوزان السلع وقيدتها بالدفاتر الخاصة ، وفئات أجور الوزن وشروط تجديد الرخصة سنوياً . ويقوم مفتشو هذه الإدارة بتنفيذ القوانين الآتية علاوة على أعمالهم :

- ١ - القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالبيانات والعلامات التجارية فيما يختص منه بمطابقة وزن وقياس وكيل . والبيان التجاري المدون عليها .
- ب - القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع الغش والتدليس فيما يختص بمن يخدع أو يشرع في أن يخدع المتعاقد معه بانقاص وزن أو مقاس أو كيل باستعمال موازين أو مقاييس أو مكاييل مغشوشة أو أية طريقة أخرى من شأنها إحداث ذلك .

ويقوم المفتشون التابعون لهذه الإدارة بالمحافظات والمديريات بالتفتيش على آلات الوزن والقياس والكيل المعدة للتعامل بالمحال التجارية الموجودة بالمدن والقرى والأسواق العمومية والخصوصية ومع الباعة المتجولين وضبط ما يوجد منها مخالفاً لقانون الموازين أو القوانين الموضحة أعلاه .

والتفتيش على أعمال القباين العموميين والوزانين بالمدن والقرى والأسواق ومحال الأقطان والحلقات والشون وغيرها وتحرير المحاضر للمخالفين . ومعايرة

الآلات التي تضبط أثناء التفتيش وإعداد التقارير والمحاضر الخاصة بها . وفحص واختبار الموازين والسلع والمقاييس والمكاييل التي يقدمها الجمهور ودمغ الصحيح منها .

ومعايرة آلات الوزن والقياس والكيل بوزارات الحكومة وفروعها وإعداد التقارير اللازمة عنها ، مع الإشراف على أعمال ضبط الموازين بإدارة السواحل والأسواق الذين يقومون بإصلاح وضبط الموازين المستعملة بالأسواق التجارية التابعة للإدارة المذكورة . ثم امتحان وزاني إدارة السواحل والأسواق ، والقيام بالأعمال الكتابية المتعددة المتعلقة باستلام الآلات التي يقدمها الجمهور للدمغ ، وتحصيل الرسوم وقيدتها بالدفاتر وتوريد المتحصلات وقيد المضبوطات ومسك دفاتر العهدة على ما يستلزمه العمل من مكاتبات .

وتقوم إدارة الموازين والمكاييل بتوريد آلات الوزن والقياس والكيل لجميع مصالح الحكومة وتضع المواصفات الفنية والاشتراطات الواجب توافرها في كل نوع منها . كما تقوم بالتوصية لدى المصانع في الخارج على ما لا يمكن توريده منها محلياً ، كما أنها تقوم باختبارها وفحصها قبل التوريد .

وتتبع هذه الإدارة ورشة لإصلاح وصيانة جميع آلات الوزن والقياس والكيل لوزارات الحكومة ومصالحها وفروعها . كما أنها تتدب الميكانيكيين للجهات التي يتعذر نقل موازينها للورشة لإصلاحها . كما أنشئ قسم خاص بإصلاح الموازين المصادرة التي كانت تباع خرقة بالمزاد ، لتغذية المصالح بها وقت تعذر استيراد الموازين من الخارج .

وتحتفظ هذه الإدارة بمجموعة من الموازين والمكاييل والمقاييس الدقيقة من الدرجة الأولى ذات شهادات اختبار دولية ، وذلك لمراجعة الموازين والمكاييل والمقاييس المستعملة في تفتيش الموازين والمكاييل بالمحافظات والمديريات بصفة دورية للتحقق من صحتها .

والإدارة بسبيل إنشاء قسم خاص لفحص عدادات السيارات والمياه والغاز بالتفتيش التابعة لها ودمغها ، إذ أن هذه الأجهزة خاضعة لأحكام القانون رقم ٢٢٩ لسنة

١٩٥١ من حيث وجوب اختبارها ودمغها نظير دفع الرسوم المقررة عنها بالقانون . ويستلزم الأمر - لمواجهة هذا العمل الجديد - أن ينشأ قسم يختص باختبار وفحص تلك العدادات ، وقد بدىء بفحص ودمغ عدادات سيارات الأجرة بالقاهرة والاسكندرية .

مصلحة الكيمياء

تعتبر دار مصلحة الكيمياء بحق ، المركز الرئيسى للنشاط الكيماوى فى الدولة . ففضلا عن الخدمات التى تؤديها يوميا عدد غير قليل من كيميائى مصانع الذخيرة والمصانع الحربية المختلفة ، فتتضح المجال لهم وتمدهم بأجهزتها وأدواتها وكيميائياتها إلى جانب خبرة رجالها . وكذلك يقصدها الفنيون من دار سك النقود فيجدون كل معونة ومساعدة وتشجيع ، هذا إلى جانب ما تقوم به من فتح قاعاتها للرحبة للمحاضرات الكيميائية من مختلف الهيئات وخاصة الجمعية الكيميائية المصرية ، حيث يجتمع بها أعضاؤها مرة كل أسبوعين يحاضرون ويتباحثون فى الموضوعات الكيميائية المختلفة من صناعية وثقافية وزراعية .

ولا تزال المصلحة دائبة على اتباع سياستها من حيث الإشراف على المشتريات الحكومية وفحصها وتطبيق بنود التعريفية الجمركية على البضائع الواردة من الخارج ، وتنفيذ تشريعات الدخان والكحول بأنواعها ، وكذلك مراسيم قمع الغش والتدليس ، كما تقوم بإعداد المواصفات الخاصة بمشتريات الحكومة وتوحيدها .

وإلى جانب الفحص والتحليل تقوم بالاشتراك فى اللجان الفنية المختلفة فى مختلف الوزارات والمصالح الحكومية ، ومحاولة تزييف النقود بتحليل العملة المزيفة وأدوات التزييف ، وتحليل العينات التى ترد إليها من مجلس الانتاج القومى ، وهى باكورة تبشر بالخير وتم عن المجهود الجبار والافق الواسع الذى يمتد إليه اختصاص هذا المجلس القومى .

التموين

إن الغرض الاساسى من قيام وزارة التموين ، هو العمل على توفير المواد الضرورية سواء فى ذلك المواد اللازمة للاستهلاك المباشر أو المواد الإنتاجية التى تحتاجها فى الأغراض الصناعية والزراعية ، وقد تطلب القيام بهذا العبء أن انتهت السياسة التموينية إلى اتباع وسائل متعددة وطرق مختلفة تبعاً لما تقضى به الضرورة وبما يتناسب والظروف المحيطة بالسلعة سواء من الناحية الإنتاجية أو الاستهلاكية ومدى كفايتها لحاجة الطلب عليها ، وكانت أهم الوسائل التى انتهجت لتخفيف هذه السياسة ، تحديد أسعار تداول السلع على اختلافها وخاصة الضرورية منها ، والاستيلاء على بعضها وتوزيعها بين المواطنين أو الهيئات أو المصانع التى فى حاجة إليها ، طبقاً لنظام يحقق عدالة التوزيع ، والمحافظة على الاقتصاد القومى . ثم استيراد بعض السلع الغذائية الهامة ومراقبة حركة الصادرات من المواد المنتجة محلياً ، هذا إلى جانب القيام بدراسات مختلفه لحالة السوق والسلع وبحث تكاليف إنتاجها وأسعار تداولها رغبة فى وضع المقترحات المناسبة لتوفيرها فى الأسواق بأسعار معتدلة .

ومنذ أعلنت الجمهورية والسياسة التموينية متجهة إلى تخفيف هذه القيود قدر الامكان إيماناً منها بأن العودة إلى السوق الحرة خير ضمان للاستقرار التجارى والاقتصادى بالبلاد ، ولذلك قامت الوزارة ببحث حالات السلع على اختلافها كما شكلت اللجان الفنية المختلفة لبحث وسائل زيادة إنتاج الحضر وتنمية الثروة الحيوانية .

الخبر :

فى مقدمة ما عمدت إليه الحكومة أخيراً إصدارها قانون المساحات الدنيا الواجب زراعتها قحاً فى كل منطقة ، وقدرت هذه النسبة بثلاثين فى المائة من المساحة فى شمال الدلتا وأربعين فى المائة فى بقية الجهات . وكذلك قررت زيادة سعر القمح الذى يستولى عليه من المحصول المحلى من ثلاثة جنيهاً إلى خمسة جنيهاً للإردب ، كما أعلنت استعدادها لشراء الفائض لدى المزارعين بعد ذلك بأربعة جنيهاً ونصف جنيه للإردب .

وبدأت البلاد تجني ثمرات هذه السياسة الجديدة بما تحقق من زيادة محصول القمح من ٧٢٦٠٠٠٠ إردب في العام الماضي إلى ٩٥١٨٠٠٠ إردب . الأمر الذي سيجرب عليه حتماً نقص كميات القمح التي يتعين استيرادها من الخارج لتكملة حاجة الاستهلاك . وقد وضع ان السخاء في الأسعار قد أسفر عن زيادة كان لها أثرها في الحد من الاستيراد وتوفير العملة الأجنبية . أما مسألة إلغاء الحيازة فسألة مرهونة بالسياسة المالية والتمويلية بوجه عام .

وكانت وزارة التموين تحظر نقل القمح بغير ترخيص ، أما الإتجار فيه فقد كان ممنوعاً ، ونتيجة لزيادة الإنتاج هذا العام أبيع النقل بدون ترخيص وأجيز الاتجار فيه رغبة في العودة بالأسواق إلى الحالة الطبيعية لهذا المحصول . على أنه خشية التحكم في الأسعار ، تقرر أن تقوم وزارة التموين باستلام كل ما يعرض عليها بالسعر الرسمي وفي الوقت ذاته قررت بيع القمح للمستهلكين من السوق بالسعر الرسمي ذاته .

وكذلك رثى عدم استبعاد السن الأبيض والأحمر من الرغيف اللذين ثبت عملياً أنهما غنيان بمادة الفيتامين ، وقد كان استبعاد السن الأبيض والأحمر يكلف الخزانة العامة خسارة قدرها ثلاثة ملايين من الجنيهات سنوياً .

وبهذه السياسة أمكن تعميم الرخاء للوطنين جميعاً ، كما أمكن توفير بعض المال لاستثماره في مشاريع أخرى .

الأرز :

استولت الحكومة هذا العام على نحو ٩٠ ألف ضريبة من الأرز لمواجهة الطلب حتى لا تتكرر أزمة الأرز . وقد رصد جزء منها للتصدير وهو بالقدر الذي لا يؤثر في الاستهلاك المحلي ، ثم إن الحكومة عيّنت بتشجيع إنتاج الماكرونة وخفض أسعارها حتى تجعل منها بديلاً عن الأرز . أما العائد من العملات الأجنبية ومن أرباح التصدير فسيستخدم في تمويل المشروعات الإنتاجية على نحو يكفل كل الخير للبلاد .

الدقيق :

كانت الحكومة في الماضي تستورد الدقيق الفاخر بصنفة مستمرة ، إلا أنها عهدت

إلى بعض المطاحن المحلية باستخراجه ، وبذلك خففت العبء عن كاهل الميزانية وأفسحت المجال للمطاحن المحلية والأيدى العاملة .

السكر :

كانت هذه المادة توزع بالبطاقات للاستهلاك المنزلى بكميات متفاوتة حسب الحالة الاجتماعية لكل عائلة ، كما كان توزيعها للأغراض الصناعية بموجب حصص محددة لكل مصنع أو محل عام .

وقد اتخذت الوزارة بموافقة لجنة لتموين العليا القرارات الآتية :

١ — يوزع السكر للاستهلاك العائلي لجميع المستهلكين على أساس نصف أقة لكل فرد شهرياً بسعر تسعة قروش للأقة .

٢ — طرح كميات إضافية فى السوق الحرة ليستطيع أى مستهلك الحصول على حاجته الإضافية فوق مقرر بطاقته بلا قيد أو شرط ، بسعر يزيد قليلاً عن سعر سكر البطاقة .

٣ — وضع تحت تصرف المصانع والمحال العامة وما فى حكمها كميات كافية من السكر تشتري منها ماينى حاجتها بسعر الكميات الإضافية ، على أن تلغى مقررات المصانع والمحال العامة والقيود الخاصة بها .

٤ — العمل على استيراد كميات كافية من السكر لتنفيذ النظام سالف الذكر .

اللحوم :

تمكنت الوزارة فى الفترة التى تلت ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ من تسعير الماشية الحية وتذليل الصعوبات التى كانت قائمة فى سبيل ذلك فأصبح سعر الماشية محدداً بما يتناسب مع الأسعار المحددة للحومها ، وبالتالي لم تعد هناك أية شكوى من تعذر تسعير اللحوم طالما أن تجارها يستطيعون شراء الماشية الحية بالسعر المحدد . كما أن تسعيرة اللحوم قد خفضت تخفيضاً جعلها أقرب إلى متناول جميع أفراد الشعب مع بقاء السعر كافياً لتغطية مصاريف الترية والربح المجزئ .

ومن جهة أخرى فإن وزارة التموين قد اتخذت التدابير الكفيلة لتشجيع استيراد

الماشية والأغنام لتكملة حاجة الاستهلاك . وهناك وسائل أخرى تدرسها الوزارة حالياً مع ممثلى الوزارات الأخرى المختصة ، ومجلس الانتاج القومى ومربى الماشية لتشجيع على التربية وصيانة الثروة الحيوانية بالبلاد .

المنسوجات :

رأى المسئولون ضرورة تدعيم صناعة الغزل والمنسوجات ، فصدر المرسوم بقانون رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٣ فى مايو سنة ١٩٥٣ بإنشاء هيئة اعتبارية لدى اتحاد الصناعات تسمى « صندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات القطنية » ويكون من أهم أغراض الصندوق :

- ١ — تشجيع تصريف الغزل والمنسوجات القطنية فى الأسواق الداخلية والخارجية .
 - ٢ — ما يقتضيه دعم صناعة الغزل والمنسوجات القطنية من بحوث فنية تجرى عند الاقتضاء ، بالاشتراك مع الهيئات العلمية والفنية المختصة ، وإنشاء معامل ومعاهد أبحاث ، ومراكز تدريب لرفع المستوى الفنى والمهنى لهذه الصناعة .
 - ٣ — اقراض المصانع لتمكينها من توجيه إنتاجها بما يتمشى ومقتضيات التصدير .
- وقد كان لإنشاء هذا الصندوق فضل كبير على صناعة الغزل والمنسوجات .
- هذا جانب من أهداف السياسة التموينية فى عهد الثورة — وتلك هى رسالة وزارة التموين — فى سبيل الشعب الحر الأبدى .



السياسة الزراعية

يرتكز الاقتصاد القومي في مصر على الزراعة ، فما يقرب من ثلثي رأس المال الأهل مستثمر في الأرض الزراعية وما عليها من منشآت وماشية وأدوات . ويمثل المشتغلون بالزراعة ومن يعملونهم ٧٠ ٪ من مجموع السكان كما أن ٣٧ ٪ من الدخل الأهل راجع إلى الإنتاج الزراعي علاوة على أثرها المباشر في شتى نواحي النشاط الاقتصادي الأخرى ، فهي في التجارة تمثل ٩٤ ٪ من قيمة الصادرات إلى الخارج وفي الصناعة يعمل نحو ٧٠ ٪ من عدد المصانع على أساس تحويل المنتجات الزراعية المحلية .

ولكن برغم الأهمية القصوى للزراعة في الاقتصاد القومي ، ما زالت كفايتها الإنتاجية بالقياس إلى القوى العاملة أو غلة الأرض ، دون المستوى الواجب ، فالفلاح في مصر لا ينتج إلا ما يكاد يكفي ثلاثة أفراد ، في حين أن الفلاح البريطاني ينتج الكفاية لثمانية . وغلة الفدان من القمح في مصر تبلغ ٧٠ ٪ من غلة هولندا و ٨٠ ٪ في بريطانيا ومن الأرض ٧٥ ٪ في إسبانيا و ٨٠ ٪ في إيطاليا بجانب الفقد الكبير الناجم عن فتك الحشرات والآفات بما يقارب ١٠ ٪ من هذا الإنتاج بصفة عامة ، فضلا عن تخلف الحيوان الزراعي من حيث الكفاية الإنتاجية والتعرض للأوبئة .

وتستهدف السياسة الزراعية إلى استغلال مصادر الثروة الزراعية إستغلالا كاملا يحقق مستوى كريما من العيش لأكثر عدد من السكان . وتقوم هذه السياسة على أسس إنتاجية تشمل زيادة الكفاية الإنتاجية ، ورفع مستوى التغذية ، وتوسيع نطاق حاصلات التصدير ، وتحسين نظام تسويق الحاصلات وتدعيم التصنيع الزراعي ، وعلى أسس تنظيمية تشمل البحث العلمي ونظام اللامركزية والإرشاد والحملات .

زيادة الكفاية الإنتاجية :

ويمكن زيادة الكفاية الإنتاجية في الزراعة بتعميم استخدام البذور المنتخبة سواء

كانت نباتية أو حيوانية على أوسع نطاق ممكن ، بحيث تصل إلى كافة الزراع في جميع أنحاء البلاد ، على أن تختار لكل منطقة أكثر السلالات ملائمة لها من حيث إنتاج أو قدر غلة ومقاومة للأمراض والآفات ، وحتى يتسنى للإمكانات الوراثية التي في البذرة أن تنطلق على صورة إنتاج عال كما يجب أن تتوفر لها البيئة الصالحة وذلك بالعمل على تحليل الأراضي في جميع نواحي البلاد ، وخاصة ما كان منها ضعيف الإنتاج والكشف عن أسباب هذا الضعف ووسائل علاجه. وعلى ضوء هذا التحليل ترسم سياسة ثابتة للتسميد وفق طبيعة الأرض ومطالب النبات الغذائية ، مع كفالة حصول النبات على حاجته المثل من المياه دون زيادة أو نقصان ، وفي المواعيد المناسبة لينمو له النمو الكامل وذلك بدراسة المقتبسات المائية لكل محصول دراسة تفصيلية وتحديد كمية المياه التي يسمح بها لكل زارع ، ودراسة الماء الأرضي وأثره على نمو النباتات وغلتها للتحقق من خير أنواع الصرف وأنسب الأعماق وأقل النفقات . كما يجب الارتفاع بأساليب خدمة الأرض وزراعتها عن الطرق البدائية الحالية ، وإبادة الحشائش وفقاً لنتائج البحث العلمي . ويشمل توفير البيئة الصالحة للحيوان الزراعي أيضاً بدراسة مناطق مصر المختلفة من حيث توافر العلف الأخضر بأنواعه على مدار السنة ، وتوافر بقايا الحاصلات التي تصلح غذاء له وخلو المنطقة من الطفيليات والأمراض الضارة ، ودرجة احتمال الحيوان للظروف الجوية المتباينة .

ومن أركان زيادة الكفاية الإنتاجية تعقب أسباب الفقد نتيجة ما يصيب النبات والحيوان الزراعي من آفات وأمراض ، والقضاء عليها في كافة صورها ومراحلها بتوفير المناعة الطبيعية الموروثة عن طريق السلالات المنتخبة ، وتركيزها في المناطق التي تكفل استمرار هذه المناعة ، ومقاومة الآفات الحشرية والطفيلية والفطرية على أساس إبادتها دون الاكتفاء بالعلاج الجزئي ، والبحث عن مكامن الأمراض ومصادر العدوى وتجريد حملات سريعة للقضاء عليها باستخدام أحدث الأساليب وأشدّها أثراً .

ولئن أدى رفع غلة الفدان وزيادة الإنتاج ومنع الفقد بطريق غير مباشر إلى خفض نفقات الإنتاج ، فإنه يمكن تحقيق ذلك أيضاً بالتوسع باستعمال الآلات الزراعية لإعفاء الحيوان الزراعي من العمل وتخصيصه للإنتاج وخفض أثمان الأسمدة المستوردة

والمنتجة محلياً ، وحماية الزراع من أسباب الغش أو المغالاة في الأسعار ، وإعداد شبكة من الطرق الصالحة لربط مراكز الإنتاج بأسواق الاستهلاك .

رفع مستوى التغذية .

إن مستوى التغذية بين المواطنين على درجة كبيرة من التدهور ، وقد انخفض ما يخص الفرد من المواد الغذائية من ٣٦٢ كيلو جراماً سنوياً في الفترة الواقعة بين عامي ٤٦/٤٩ إلى ٣٤٤ كيلو جراماً في عام ١٩٥٠ ، ولا ينال الفلاح بصفة عامة كفايته من الغذاء إذ ينال من الثمرات ما يقل عن الحد الأدنى بنحو ٢٠ ٪ مع ما هو مطالب به من الجهد الجثماني اليومي في أعمال الحقل ، فضلاً عن عدم توافر عناصر الغذاء كالبروتينات والمواد المعدنية والفيتامينات في غذاء الشرب . فالمصري يكاد يكون محروماً من البروتين وعلى الأخص البروتين الحيواني ، ونصيبه من الخضار والفاكهة ضئيل إذا ما قورن بنصيب الفرد في البلاد التي يرتفع فيها المستوى الغذائي .

وتزرع مصر نسبة عالية من أراضيها حبوباً مع أن ذلك لا يتفق مع الأوضاع الاقتصادية السليمة التي تقضى باستغلال الأرض على خير الوجوه ، وإنتاج أكثر الحاصلات من ناحية قيمتها الحرارية . ففدان الأرز والبطاطس ينتج أربعة ملايين وحدة حرارية بينما لا ينتج فدان القمح سوى ٢٢ مليون وحدة .

وعلاج مشكلة التغذية يتطلب بجانب العمل على زيادة إنتاجية الأرض النظر في نسبة توزيع المساحات المزروعة من كل محصول وتعديل الدورة الزراعية وفق الحاصلات الغذائية ، وعلى ضوء القيمة الغذائية لإنتاج الفدان مع العمل على زيادة المساحة المزروعة من الخضار والفاكهة وبحيث تنتشر في شتى المناطق وزيادة الإنتاج الحيواني على أساس عدم إمكان تحويل الأراضي الزراعية إلى زراعة العلف إلا برفع إنتاج الوحدة الحيوانية والرجوع بتربية الحيوان إلى الغرض الأصلي منها دون استغلال الحيوان في العمل ، واستخدام الآلات الميكانيكية في أداء الأعمال الحقلية المطلوبة وتتناول مشكلة التغذية إعداد البلاد للكفاية الذاتية من المواد الغذائية على أسس اقتصادية سليمة بأن ينهض الإنتاج الزراعي وقت السلم على أسس إنتاج الحاصلات التي يمكن تسويقها في الخارج بأسعار عالية ، أو الحاصلات التي يكون إنتاجها مساهراً

لاقتصاديات البلاد بأسعار تقل عن مثيلاتها في الأسواق الأجنبية واستيراد الحاصلات التي تنخفض أثمانها في تلك الأسواق عن تكاليف الإنتاج المحلي ، فيكون هدف الإنتاج منافسة السوق الخارجية على دعائم اقتصادية سليمة تحقق للاقتصاد الأهلي أكبر دخل ممكن تحت الظروف العالمية والمحلية الجارية ، وترتفع بغذاء الشعب إلى أعلى مستوى مع إمكان توجيه الإنتاج وقت الحرب أو عند ارتفاع أسعار الاستيراد من الخارج بحيث تبلغ البلاد حد الكفاية الذاتية في هذه الظروف .

توسيع نطاق حاصلات التصدير :

ان اعتماد الاقتصاد القومي على محصول واحد هو القطن الذي يخضع لعوامل خارجية لا يمكن التحكم فيها أو التكهن عنها ، وتقلبات عنيفة في الأسعار تؤدي إلى عدم استقرار الدخل الزراعي واضطراب الميزان التجاري .

ولا يتسنى علاج هذا الوضع إلا بإعداد حاصلات أخرى للتصدير وأولها الفاكهة والخضر . فالصادرات العالمية من الفاكهة والخضر في زيادة مطردة منذ الحرب الأخيرة والطلب عليها في ازدياد سنة بعد أخرى ، ومصر من بين دول البحر الأبيض المتوسط لا تشترك في التصدير إلى الأسواق الأوروبية بنصيب يذكر من هذه الحاصلات بالرغم مما تتميز به ظروفها الزراعية من انتظام الري وخصوبة التربة واعتدال المناخ على مدار السنة مما يهيئ للحاصلات المصرية فرصة سبق في النزول إلى الأسواق العالمية مبكرة عن كثير من البلاد مثل إيطاليا وإسبانيا وفرنسا وتركيا واليونان مما يتيح للإنتاج المصري سوقاً لا منافسة فيها ويمكن إعداد حاصلات أخرى للتصدير بجانب الخضر والفاكهة كالأزهار المقطوفة والبنات العظرية والنباتية وغيرها .

ويجدر المبادرة بدراسة الأسواق التي يحتمل أن تكون مجالا اقتصادياً لتصريف هذه الحاصلات من حيث مطالب هذه الأسواق والأوقات التي يشتد فيها الطلب على تلك الأنواع والمواصفات المطلوبة مع إنشاء مراكز عصرية في أهم مناطق الإنتاج والتصدير ، تكون مجهزة بأحدث وسائل التخزين والتهيئة والتعبئة والإشراف على عمليات التصدير وإعداد أداة فعالة لاستقبال الصادرات في الأسواق الخارجية

والترويج لها وتصريفها والاتصال بالتجار في الخارج لتنظيم الإنتاج المحلي بما يكفل الوفاء بطلباتهم ووضع النظم الكفيلة بالنهوض بوسائل النقل السريع من مراكز الإنتاج ومحطات التعبئة وموانئ التصدير ، بإنشاء الطرق الزراعية وتوفير عربات النقل المناسبة والبواخر التي تحمل المنتجات إلى أسواق الاستهلاك دون الإضرار بصفاتها .
تحسين نظم تسويق الحاصلات :

يجب أن يرادف العمل على زيادة الإنتاج الزراعي ، العناية بتصريفه على أكمل وجه مستطاع . فهناك فروق شاسعة بين ما يحصل عليه الزارع ثمناً لمنتجاته الحقيقية والحيوانية وبين ما يتقاضاه التجار من المستهلكين ثمناً لهذا الإنتاج .

ونظراً لكثرة عدد صغار الزراع وقلة إنتاجهم الفردي ، بما لا يسمح لهم بالتمتع عند بيع حاصلاتهم بقوة في الممارسة ، توازن مع قوة كبار التجار وزيادة تكاليف عمليات الفرز والتدريج والتعبئة والنقل والبيع للإنتاج الصغير ، وجب تجميع الإنتاج وتسويقه جماعياً وإجراء كافة العمليات مما يؤدي إلى خفض النفقات والبيع بربح مجز . فالسياسة التسويقية الفعالة يجب أن تستهدف الحد من تعدد الوسطاء بين المنتجين والمستهلكين وخفض نفقات التسويق ومنع الفقد في الإنتاج ، حتى يتم تسويقه وتنظيم الأسواق الريفية والمركزية وزيادة الإشراف الحكومي عليها وتنظيم تدفق السلع إليها .

والوسائل المؤدية إلى تحقيق هذه الأهداف ، هي العمل على تجميع الإنتاج الصغير في مناطق إنتاجه ، وتسويقها جماعياً عن طريق الجمعيات التعاونية الزراعية ، وقيام هذه الجمعيات بالخدمات التي يقوم بها الوسطاء من التجار ، وتوفير وسائل النقل الحديثة لنقل الإنتاج إلى الأسواق ، ووضع المعايير والمواصفات لمختلف المنتجات لايجاد أساس واحد يمكن التعامل عليه ، وإنشاء أسواق منظمة تحت الإشراف الحكومي يلحق بها أماكن صالحة للتخزين ، وإيجاد هيئات لإحكام المزايدة في الأسواق الكبيرة وللبت في المنازعات المتعلقة بتعبير المنتجات مع توحيد الموازين والمكاييل والعبوات وتعيينها بالنسبة لشتى الحاصلات . ويجب أن يكون للحكومة مندوبون في الأسواق المحلية الرئيسية لتقصي أحوال السوق وأنيابته وإذاعتها ، وحركة التعامل فيه .

وبجانب هذه الوسائل في الداخل تحدد دراسة الأسواق الخارجية والدعاية الواسعة

النطاق فيها الحاصلات التصدير المصرية، وتدعيم مركزها في الأسواق الخارجية وإرشاد المصدرين لخير طرق إعداد الحاصلات وتعبئتها وشحنها .

تدعيم التصنيع الزراعى :

إن ضغط السكان المتزايد وازدحام الريف وهبوط مستوى الدخل وانتشار التعطل فيه ، يستدعى بذل أقصى الجهود للسير قدماً نحو تصنيع البلاد . ويتيح التقدم الزراعى الفرصة بما يوفره من مواد أولية تستطيع الصناعة أن تعتمد عليها فى توسعها كما انه يخلق أنواعاً من الطلب تستدعى قيام صناعات كثيرة مثل إنتاج الأسمدة والآلات الزراعية وصناعة المستحضرات الطبية لعلاج الحيوان ووقايتة وصناعة مواد الأعلاف فضلاً عن نشر الصناعات الزراعية كعامل الألبان ومصانع الجلود والزيوت النباتية والمسلى الصناعى والحلوى وغيرها .

وستظل الصناعة المصرية إلى وقت طويل معتمدة على السوق المحلى فى تصريف منتجاتها . ويتوقف مستوى الاستهلاك المحلى الى حد بعيد على قوة الزراع الشرائية فارتفاع مستوى الدخل لديهم يؤدى الى ازدهار الصناعة ، كما أن التقدم الصناعى فى الوقت نفسه توقف سرعته وإمكانياته على تطور الصناعة ، لأن وجود الصناعات يمتص الفائض من الإنتاج الزراعى ويعمل على تحسين أسعاره وتجويد صفاته وتركيز إنتاجه والإفادة من مخلفاته ، فتشجيع الصناعات الزراعية ونشرها فى صميم الريف هدف أساسى من أهداف السياسة الزراعية . ولقيام التصنيع على أساس اقتصادى ، مستقل ، يجدر دراسة الوضع الحالى للصناعات القائمة من حيث مدى توافر المواد الخام اللازمة لها ، والظروف المحيطة بها ، ووسائل النهوض بها ولذلك يمكن تحديد أنواع الصناعات الواجب تدعيمها وتشجيعها مع دراسة مستوى الكفاية الانتاجية فى هذه الصناعات ، ليكون أساساً للعمل على تعزيز ما يمكن النهوض بكفايته الانتاجية منها مع قيام الصناعات التى يرجى ازدهارها على أسس عصرية اقتصادية فكثير من مضارب الأرز ومعاصر الزيتون ومطاحن الحبوب غير مستكاملة لمستلزمات الصناعة الفنية والإنتاج الاقتصادى ، ثم القضاء على تبعثر المؤسسات الصناعية فى وحدات صغيرة قليلة الإنتاج باهظة النفقات

والعمل على تأسيس الصناعات في وحدات إنتاجية كبيرة ، تتوافر فيها الآلات العصرية والادارة الفنية وانشاء صناعات محلية للنتجات الحيوية التي لا تستغنى البلاد عنها ، والتي تستورد منتجاتها من الخارج في الوقت الحاضر ، والتي حين يتعذر استيرادها في أوقات الحروب تصيب الجهاز الاقتصادي للبلاد ، كصناعة الاسمنت التجارية والمبيدات الحشرية والفطرية ، ومبيدات الحشائش وبعض العقاقير والأدوية الهامة ، مع خلق صناعات يدوية عائلية في شتى مناطق القطر ونشرها بما يلائم ظروف كل منطقة من حيث توافر الخامات واستعداد الأهالي وخبرتهم . ويجدر العمل على إنشاء الصناعات التي تقوم على المتخلفات النباتية والحيوانية . فالمتخلفات الناشئة عن كثير من الصناعات الزراعية ، مثل صناعة السكر وعصر البذور ومتخلفات السباخانات وقش الحاصلات الزراعية ، تقوم عليه صناعات ناجحة مثل صناعة الورق وصناعة الأسمدة العضوية وصناعة الكحول والصناعات الكيماوية .

وينبغي تصريف المواد الخام في صورة مصنوعة ، قابلة للتسويق عن طريق تصنيعها تصنيعاً كاملاً أو جزئياً . فيجدر مثلاً تحويل أغلب إنتاج البلاد من القطن إلى خيوط غزل صالحة للتصدير ، وغزل الكتان بدلاً من الألياف . فكل ذلك يساعد على نشاط الصناعات المحلية ويفتح المجال أمام استخدام الأيدي العاملة ويعود بالربح على المنتج ويؤدي إلى الرخاء العام .

ويقتضى تحقيق هذه الأهداف ، وضع مشروعات محددة المعالم والتفاصيل متضمنة الميزانيات الخاصة بتكاليفها وإيراداتها المتوقعة ، مع بيان طرق تمويل هذه المشروعات ووسائل تنفيذها وخطواته ، وتحديد المدة التي تتطلبها مراحل التنفيذ مع تتبع نتائجها تبعاً منظماً يستهدف دراسة ما قطعه من تقدم ومداه وتدارك نواحي النقص فيها .

البحث العلمي :

لن تقوم للإنتاج الزراعي قائمة الا على أساس من العلم الواسع والبحث المتواصل والتجربة الدقيقة . وتحتم ظروف البلاد من ضيق الموارد وتكاثر السكان

استغلال هذه الموارد الى أقصى حد ، ولذلك يجدر أن توفر الدولة للبحث العلمي والباحثين ، كل معونة مادية وأدبية ، والعمل على توجيه البحث الى المشكلات التي تمس الإقتصاد القومي مع اتصال رجال البحث بالمحيط الانشائي والانتاجي للوقوف على مشكلاته ودراسة أسبابها ، وأحسن الطرق لحلها . فلا يكون رجال البحث في الزراعة مثلاً بمعزل عن الريف وبيئته ، ويجب ألا يعتبر البحث منتهياً الا بعد تطبيقه على أوسع نطاق بحيث يظهر أثره في رفع الانتاج العام . وينبغي أن يكون مقدار العون المادي وعدد الباحثين متناسباً مع نوع المشكل المراد بحته وأهميته ، حتى لا تضيق الجمود الفردية بسبب تعدد نواحيه أو القصور في تحويل بحوثه . والاتصال الدائب مع البحوث الجارية في البلاد المتقدمة - خصوصاً تلك التي تتشابه مشكلاتها مع ما نواجهه - يساعد الى حد كبير في حل المشكلات المحلية . فلا بد من إيفاد البعث العلمية على أساس حاجة البلاد ، والاتصال المستمر بمراكز البحث الخارجية عن طريق الرحلات ، والزيارات العلمية ، والمؤتمرات ، وحلقات البحث وغيرها .

اللامركزية :

ولتنفيذ السياسة الموضوعة في الريف لدى جميع الزراع ، يجدر أن يكون العمل على أساس من نظام اللامركزية . فالزراعة طابع البلاد جميعها ، ولا يتسنى خدمة الريف كله عن طريق المقر الرئيسي بالعاصمة . فن الملائم تمثيل وزارة الزراعة في كل إقليم بمختلف نواحي البحث والنشاط ، بما يناسب طبيعة الاقليم وظروفه الزراعيه . فيكون هناك معمل لبحوث التربة وآخر لتحليل الأغذية المحلية ، ومحطة لتعميم استعمال التقاوى المنتقاه ، ومركز لتحسين سلالات الحيوان الزراعي ، ومركز لوقايته ، ووحدة لإبادة الحشرات والأمراض التي تقتك بالمزروعات ومركز إرشاد زراعي .

ولما كانت الوحدات الزراعية تحقق بعض أغراض نظام اللامركزية ، فيجب أن تكون مستوعبة كافة هذه الخدمات في المناطق التي ينتهي تقسيم القطر إليها

كما أن اتباع نظام اللامركزية ، يضمن سرعة تنفيذ البرامج ودقته وتحررها من النظم الضيقة القائمة .

الإرشاد :

إن ما تستهدفه الحكومة من النهوض بأساليب الزراعة والعمل على رخاء الريف يتطلب تكوين وعي زراعى بين المشتغلين بالزراعة والمنتسبين إليها والمتعلقين بها عن طريق ارشاد الزراع وتدريبهم بدلا عن رهبة القوانين الزراعية والعقوبات .

ويجب أن يكون الإرشاد الزراعى شاملا ، يعين الزراع على تفهم مشاكلهم ويساعدهم على حلها ويطلع بالطابع الاقليمى ويقوم به زراعيون متخصصون لهم من الخبرة والدراية والإلمام بأحوال كل منطقة ما يجعل منهم أداة فعالة فى رفع مستوى الزراعة فى مناطق عملهم ويكونون على اتصال دائم برجال البحث والدراسة لإبلاغ آخر نتائج البحث الى الزراع .

وسينض الإرشاد الزراعى على أساس جديد يتاح فيه للزراع التعبير عن آرائهم وإبداء رغباتهم والاشتراك فى شئونهم ، ويعنى فيه ببحث مشاكلهم الحقيقية وكيفية التغلب عليها بطرق عملية . ولن يقتصر الإرشاد الزراعى على إلغاء البيانات دون استخدام الطرق الفعالة لإقناع الزراع ، كالايضاح العملى بالوسائل المختلفة .

فالساسة الزراعية فى عهد الجمهورية تأخذ فى اعتبارها كافة الفرص التى تتيحها الزراعة ، وتعمل على زيادة الكفاية الانتاجية ، وتنويع الانتاج الزراعى ، وإدخال حاصلات تساعد على رفع مستوى التغذية وزيادة التصدير ، كما يدخل فى اعتبارها التحويل الصناعى كعامل هام فى رفع الكفاية الانتاجية فى الزراعة وإيجاد التوازن بين أسعار الحاصلات الزراعية والمنتجات الصناعية . وسوف يودى الى حسن استغلال الطاقة البشرية وامتصاص الفائض من الأيدى العاملة فى الريف وتفتح أبواب الرزق لمن يستغنى عنهم من العمال . نتيجة منافسة الآلات فى المدن والريف ومجال العمل أمام خريجي المعاهد والجامعات ، من زراعيين ومهندسين وتجارين وترتفع القدرة الشرائية للسكان جميعهم ويزيد الدخل الأهل وينتشر الرخاء .

التقاوى المنتقاة

ماكانت وزارة الزراعة — وهى المنوطة بأهم أركان وسائل الاقتصاد الأهل — لتتخلف عن الركب أو تنأى برسالتها عن التجاوب مع النهضة الشاملة التى نشرت ظلالها على البلاد . وجرت فى كل ناحية من نواحي بعضا مشروعات كبيرة لاستغلال مواردها ، وبراج واسعة لتنسيقها بغير تضارب ، وتنفيذها بغير سوف . وهى لها المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى .

وقد أعدت الوزارة عدة مشروعات أخذت طريقها إلى التنفيذ أو هى فى سبيل الاقرار توطئة لتنفيذها ، وترمى جميعها إلى زيادة الإنتاج الزراعى بشطريه : النباتى والحيوانى وفيما يلى بيان هذه المشروعات : —

١ — تعميم تقاوى القمح المنتقاه .

تقدمت الوزارة بمشروع ينفذ خلال ثلاث سنوات لتعميم تقاوى القمح المنتقاه كوسيلة لرفع إنتاجه ، واقترحت إعداد هذه التقاوى على الوجه التالى :

١ — توفير السلالات الحديثة من أصناف القمح وفيرة الغلة ، بكثارتها على نطاق واسع ونشرها فى أقصر وقت .

٢ — تدبير الكميات اللازمة من التقاوى بإعداد ٢٠٠ ألف إردب تكفى لزراعة ٤٠٠ ألف فدان فى السنة الأولى . و ٥٠٠ ألف إردب تكفى لزراعة مليون فدان فى السنة الثانية و ٨٠٠ ألف إردب تكفى لزراعة جميع المساحة فى السنة الثالثة .

وطلبت اعتماداً قدره ١٠١٧٠.٠٠٠ جنيه يرد منه إلى الخزانة العامة ما يقدر بنحو ١٠٠٧١٠.٠٠٠ جنيه مقابل بيع التقاوى التى رأتى توزيعها على الزراع بسعر يعادل سعر القمح التجارى تقريباً ، فتحمل الحكومة فقط الفرق بين سعر شراء التقاوى من المنتج وبيعها للزراع بسعر يقارب التجارى ، وقد رما تتحملة الحكومة بمبلغ ٤٩ ألف جنيه .

٣ — توزيع أصناف القمح بما يضمن تركيز إنتاجها فى المناطق الملائمة لها فى الوجهين البحرى والقبلى ، وبما يكفل نشر الأصناف المقاومة للصدأ فى المناطق الموجودة بها .

٤ — استعمال الكيماويات في استئصال الحشائش ، وقد طلبت ٨٩٠٠ جنيه لشراء خمسين عنارة بواقع خمس عنارات لكل مركز من عشرة مراكز اقترحت إنشاءها بالوجهين القبلي والبحري بصفة تعريضية .

وقد أقر المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي هذا المشروع بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٧ يناير ١٩٥٣ ووافق عليه مجلس الوزراء بتاريخ ١١ فبراير سنة ١٩٥٣ .

وتمشياً مع السياسة العامة التي تهدف إلى رفع مستوى إنتاج القمح في أقرب وقت عملت الوزارة على زيادة كميات التقاوى المنتقاء ، التي يمكن استعمالها في هذا العام فوفقت إلى لإعداد ٢١ و ٨٩٦ إردباً أخرى زيادة عن الكمية التي حددها المشروع للعام الأول من التنفيذ وهي ٢٠٠ ألف إردب وانفقت مع بنك التسليف الزراعي والتعاوني على القيام بتحويل عملية شرائها دون تقاضي أية فوائد عنها . ووافق مجلس الوزراء بتاريخ أول أكتوبر سنة ١٩٥٣ على اعتماد مبلغ ٤٠ ألف جنيه لتغطية فروق الأسعار وفقاً لسياسة البيع للزراع بأسعار منخفضة ، فضلاً عن ١١ و ١٠٢ إردب أمكن تديرها من مزارع الوزارة وأصبحت جملة ما أمكن تديره هو ٢٩٢ و ٩٩٨ إردباً من تقاوى القمح المنتقاء ، كما قامت الوزارة بتخصيص ١٩٥ و ٢٦٦ إردباً منها لتنفيذ القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٤٦ الخاص بتعميم التقاوى المنتقاء في تسعة عشر مركزاً وهي مراكز : بلقاس وشربين وفارسكور وميت غمر ودكرنس بمديرية الدقهلية . وبيل وكفر الشيخ بمديرية الفؤادية . وبليس ومنيا القمح وأبو كبير بمديرية الشرقية . والصف بمديرية الجيزة . وأبشواي بمديرية الفيوم . وأبنوب وأسيوط ومنفلوط بمديرية أسيوط . وسوهاج وطها وطهطا والمراغة بمديرية جرجا . وقد تم توزيع هذه الكميات جميعها عن طريق شون بنك التسليف الزراعي والتعاوني ، كما قامت الوزارة بتوزيع ٢٦ و ١٧٠ إردباً على عملائها . ولما كانت جملة تقاوى القمح المنتقاء التي جرى توزيعها على الزراع في حدود ٣٠٠ ألف إردب تزرع نحو ٦٠٠ ألف فدان ، أي ثلث المساحة القمحية في البلاد وكانت الأصناف التي جرى توزيعها تزيد غلتها عن الأصناف المحلية بنحو ١٥ ٪ — ٢٠ ٪ من المحصول الناتج ، فإن الزيادة المنتظرة تبلغ هذه النسبة في محصول عام ٩٥٤/٩٥٣ في مناطق التنفيذ وتبلغ الزيادة العامة في محصول البلاد هذه النسبة أيضاً في آخر مراحل التنفيذ في عام الموسم الزراعي ١٩٥٥/١٩٥٦ .

وقد سارت الوزارة قدما في رش مساحات مزروعة قحاً لمقاومة الحشائش بالمبيدات الكيماوية بلغت جملتها ٣.٣٨ فداناً منها ٣٤٨ في مديرية البحيرة و ٢٣٦ بمديرية الغربية و ١٠٥٦ بالفوايدة و ٤١٥ بالدقهلية و ٣١٨ بالشرقية و ٥٠ بحرجا و ٦٦ يدنى سويف .
وعملا على الاحتفاظ بمستوى نقاوة التقاوى ، نهضت الوزارة بزراعة السلالات والنويات والنواهاات من أصناف القمح الممتازة الداخلة في المشروع لمواجهة التوسع في زراعتها .

٢ — إكثار تقاوى الذرة الهجين :

أثبتت التجارب أن استعمال حبوب الذرة المهجنة تعطى أوفر غلة طبقاً لنظرية التضخم الهجينى فى الجيل الأول . ونظراً لعدم إمكان استعمال المحصول الناتج من الجيل الأول فى الزراعة لما يصيبه من تدهور فى الغلة نتيجة انغزال الصفات ، فقد اقتضى استعمال تقاوى جديدة فى كل موسم زراعة . وتحتاج البلاد قرابة ٢٥٠ ألف إردب من التقاوى لزراعة مرتب الذرة الشامية النيلية فى جميع أنحاء البلاد وإنتاج هذه التقاوى محلياً ، وعدم الالتجاء إلى البلاد المنتجة لاستيرادها ، مرده إلى زيادة النفقات .

والمشروع الجديد يقضى بالتدرج فى إنتاج هذه التقاوى سنة بعد أخرى حتى يمكن زراعة جميع المرتب ، وبذا نصل إلى الإنتاج الكامل . ويتطلب تنفيذ المشروع ثلاث خطوات رئيسية ،

١ — برنامج التربية : ويتخلص فى إنتاج سلالات نقية جديدة من الأصناف المحلية والمستوردة ، وإجراء الاختبارات على السلالات النقية المختلفة . ثم تكوين الهجن الفردية واختيار أوفرها محصولاً وتعميم وإجراء التجارب فى الجهات المختلفة ، ومقارنة الهجن المستنبطة محلياً بالهجن المستوردة مع إجراء البحوث الفنية المتعلقة بالإنتاج ومقاومة الأمراض والحشرات .

٢ — برنامج إكثار السلالات النقية وإنتاج الهجن الفردية ، ويشمل إكثار السلالات النقية الداخلة فى تكوين الهجن المزدوجة ، وتقضى باستيراد تقاوى من عدة سلالات أمريكية نقية تقدر بنحو ٣٤٢٠ رطلاً فى عام ١٩٥٣ و ٣٠٠٠ رطل فى عام

١٩٥٤ و ١٠٠٠ رطل في عام ١٩٥٥ ويحل الانتاج المحلي محل المستورد ابتداء من عام ١٩٥٦ .

٣ — برنامج إنتاج وتوزيع الهجن المزدوجة ويشمل البدء في الإنتاج المحلي من الهجن المزدوجة عام ١٩٥٣ ويقتضى استيراد ٦٤ إردباً من تقاوى الهجن الفردية ينتظر أن تنتج نحو ٥٠٠٠ إردب تكون معدة للتوزيع عام ١٩٥٤ وتكفي زراعة نحو ٣٥ ألف فدان .

وقد أقر المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي هذا المشروع بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢ فبراير ١٩٥٣ وأحاله إلى مجلس الوزراء فوافق عليه بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٨ فبراير سنة ١٩٥٣ . ويجرى تنفيذه بالاتفاق مع برنامج المساعدات الفنية الأميركية .

٣ — تعميم تقاوى الأرز المتقدمة:

يحتل الأرز مكاناً هاماً بين الحاصلات الاقتصادية . وفي السنوات التي يسمح الإيراد المائي بالتوسع في زراعته ، يصدر الفائض منه عن حاجة الاستهلاك المحلي إلى الخارج ويكون مصدراً للعملة الصعبة اللازمة لاستيراد الآلات والمهمات التي تتطلبها شتى الصناعات .

ولقد عيّنت وزارة الزراعة بالعمل على زيادة إنتاج الأرز باستنباط الأصناف الممتازة من حيث وفرة الغلة وجودة الصفات ومقاومة الأمراض والآفات ، وتحسين الوسائل الزراعية التي تتناول المحصول من بدء زراعته إلى تمام نضجه . وقد حالفها التوفيق في استنباط بعض الأصناف التي تفوقت بصفة قاطعة على الأصناف المحلية في تجاربها في جميع مناطق الأرز ، كما تفوقت عندما أكرثت في مزارع الوزارة في مساحات واسعة على المتوسط العام في المنطقة المزروعة بها بما لا يقل عن ٢٠ ٪/ مادعا الوزارة إلى التقدم بهذا المشروع لتعميم زراعة هذه الأصناف وإحلالها تدريجياً محل الأصناف المتداولة بحيث يتم تعميم زراعتها في جميع المناطق في عام ١٩٥٦ . وهذه السياسة فضلاً عن أثرها المباشر في زيادة دخل الفلاح لزيادة غلة الفدان بغير نفقات إضافية في الانتاج حلقة لا يمكن إغفالها في سلسلة الاجراءات التي تستهدف الاستكفاء الذاتي من الحبوب

الغذائية تصبح الحاجة اليها بصفة خاصة في السنوات التي تشح فيها الموارد المائية فضلا عن أن الأرض المصرية قد أصبح من حاصلات التصدير الرئيسية التي تلقى أسواقا رائجة في الخارج ، يمكن أن تفيد منها البلاد إلى حد بعيد في تجنب أخطار الاعتماد على محصول واحد ، والعمل على موازنة ميزانها التجاري . ويقضى المشروع بالتوسع في إنتاج السلالات الحديثة من أصناف الأرز والإسراع في إكثارها العام حتى يتم توفير القدر اللازم من التقاوى في فترة قصيرة مع المحافظة على نقاوتها . فتعد الوزارة هذا العام والاعوام التالية إلى توزيع تقاوى الأرز المنتقة على الزراع ، على أن تستولى على التقاوى اللازمة من زراعتهم لتوفير الكمية المطلوبة لزراعة جميع مساحات الأرز في موسم عام ١٩٥٦ فتكون خطوات إنتاج التقاوى في غضون الأعوام الثلاثة ابتداء من العام الحالي .

ففي عام ١٩٥٣ جرت زراعة السلالات والنويات لأصناف ياباني لؤلؤ و ياباني منتخب ٤٧ و ياباني منتخب ٧ وجيزة ١٤ وعجمي منتخب ١ في مساحة إجمالية لهذه الأصناف بمزارع الوزارة قدرها ٤٧ فداناً للإكثار العام سنوياً بجانب ناتج الحقول لدى الزراع الذين أمدتهم الوزارة بتقاوى هذه الأصناف للحصول على تقاوى إجمالية تبلغ نحو ٥٠ ألف أردب .

وفي عام ١٩٥٤ استمر العمل في زراعة السلالات والنويات في مساحة ٤٧ فداناً كالعام السابق مع التوسع في زراعة التقاوى الناتجة من محصول العام السابق وزراعتها في مساحة ١٠٠ ألف فدان ، وبذلك يمكن الحصول على تقاوى تقدر بنحو ١٥٠ ألف أردب تعد للتوزيع في العام التالي .

ويستمر العمل في عام ١٩٥٥ في زراعة السلالات والنويات في المساحة المخصصة لها بمزارع الوزارة ، وتوزيع الكميات التي حصلت عليها لزراعة ٣٠٠ ألف فدان تقريباً يمكن الحصول منها على ما يقرب من ٥٠٠ ألف أردب تكفي لزراعة مرتب الأرز في أكثر سنوات الإيراد المائي ارتفاعاً .

ويتطلب تنفيذ المشروع ، النفقات الخاصة بالفروق بين التكاليف الفعلية لإعداد الإردب من التقاوى وتمام بيعه للزراع ، على أساس تحمل الحكومة بعض هذه النفقات بواقع ٥٦٠ ملياً للإردب .

فيزانية المشروع موزعة على سنى التنفيذ الثلاث من مواقع المصروفات والإيرادات يمكن إدخالها في البيانات التالية :

السنة	المصروفات	الإيرادات
١٩٥٣	١٦٢١٧٥	١١٧١٧٥
١٩٥٤	٤٥٩١٧٥	٣٤٩١٧٥
١٩٥٥	٩١٧١٧٥	٦٩٧١٧٥
	<u>١٥٣٨٥٢٥</u>	<u>١١٦٣٥٢٥</u>

فالتكاليف المطلوبة لتنفيذ المشروع هي مبلغ ٣٧٥ ألف جنيه وهي تكاليف ضئيلة لا تقاس بها الزيادة المنتظرة في المحصول (على أساس زراعة ١٠٠ ألف فدان عام ١٩٥٤ و ٣٠٠ ألف فدان في عام ١٩٥٥ و ٦٠٠ ألف فدان عام ١٩٥٦ وباحتساب زيادة متوسطة قدرها ٢٠٪. وقدرها ٦ مليون جنيه علاوة على أن المشروع نواة للقضاء على الأصناف الرديئة المنتشرة وإحلال الأصناف المنتقاة محلها ، فتكون الزيادة مضطردة في الأعوام المقبلة في جميع المساحات التي تزرع بالتقاوى المنتقاة .

وقد وافق المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى على المشروع بجلسته بتاريخ ١٣ أكتوبر سنة ١٩٥٣ كما أقره مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٤ أكتوبر سنة ١٩٥٣ واعتمد مبلغ ١٦٢١٧٥ ١٦٢٢٠ جنيه في ميزانية مجلس الإنتاج هذا العام لشراء الكمية المخصصة لبدء التنفيذ في العام الأول وقدره ٥٠ ألف جنيه .

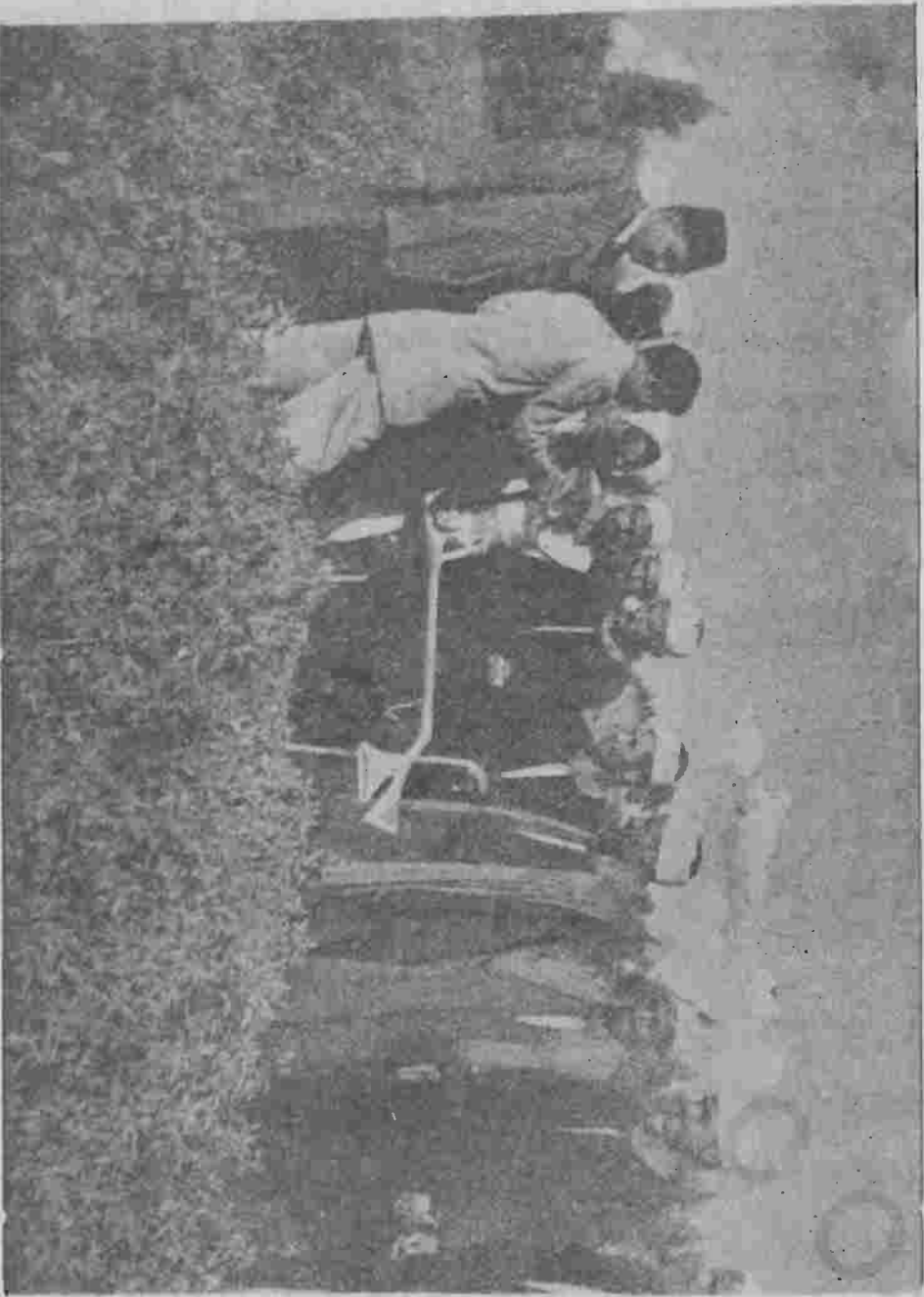
٤ - مكافحة الآفات الزراعية :

تصاب المحاصيل الزراعية والبساتين بخسائر فادحة من جراء إصابتها بالآفات الحشرية والفطرية ، يصيب النوع الواحد من الحشرة أو الفطر عدة أصناف أو أنواع مختلفة من النباتات ، ولكل حشرة أجيال متعددة تظهر في مختلف المحاصيل المتوالية موزعة على مدار شهور السنة .

ويقضى المشروع بإعداد عدة حملات موسمية لمقاومة هذه الآفات كالآتي :

١ - مقاومة دودة ورق القطن والدودة الخضراء . وتبدأ من مايو وتستمر اثني

مساومة الآفات الزراعية



عشر شهرا وأساسها جمع اللطع باليد في جميع المحاصيل والخضر، مع استعمال الكيماويات في حالات تعذر النقاوة اليدوية أو انتشار الفقس .

٢ — مقاومة الدودة القارضة ، وتبدأ الحملة بمحاصيل القمح والبرسيم والبقول والخص بالوجه القبلى من نوفمبر . والبرسيم من أكتوبر والقمح من نوفمبر بالوجه البحرى وتستمر في الشوى إلى فبراير ثم تتركز المقاومة في القطن في مارس وأبريل ومايو .

٣ — مقاومة المن وتشمل مقاومة من البقوليات ومن القطن ومن الذرة ومن الغلال ومن الرمان ومن البرقوق والخوخ والمن الصوفى وغيرها من الأنواع . وتبدأ من يناير وتستمر طول العام في المحاصيل المختلفة . وقد صار من القطن من أخطر الآفات ولذلك تنشأ ١٥ لجنة تعمل في مناطق زراعة البطيخ والمقسات في المدة من فبراير إلى مايو ثم زراعات القطن في أغسطس وسبتمبر وأكتوبر ، وأساس المقاومة الرش بسلفات النيكوتين .

٤ — مقاومة الحشرات القشرية والبق الدقيق وتبدأ في أغسطس وتنتهى في فبراير من العام التالى ويشمل العلاج كافة الأشجار المصابة .

٥ — علاج أشجار الطرق والمتزهات .

٦ — مقاومة الرتس الذى يصيب نوع منه مزارع القطن والبصل ، ويصيب آخر أشجار الحلويات والعنب وأشجار الظل والزينة ، وتبدأ الحملة من يناير وتستمر . طول العام .

٧ — مقاومة خنافس المقات التى تصيب النباتات القشائية ، وتبدأ حملتها من أبريل وتستمر إلى أكتوبر ، لأن الحشرات تكون في بياتها الشتوى في المدة بين نوفمبر ومارس

٨ — مكافحة دودة ثمار العنب في شمال الدلتا والمنطقة الساحلية وما زالت محصورة فيها ، وتبدأ الحملة من أبريل وتستمر إلى يولية .

٩ — مقاومة حفارات أشجار الفاكهة والأشجار الحشيشية وتوجد طول العام ويبدأ علاجها شتاء وبعد سقوط الأوراق ويتم في شهرين .

١٠ — مقاومة ذباب الفاكهة التى تبدأ أحيانا في أبريل وتنتقل من نوع إلى آخر بحسب مواعيد نضج الثمار .

١١ — مقاومة الجراد داخل الحدود المصرية وفي الحجاز ومقاومة النطاط

في مصر .

١٢ — مقاومة الشفابير وتبدأ الحملة في الأسبوع الأخير من شهر يولية وتستمر

إلى آخر نوفمبر .

١٣ — مقاومة دودة الرمان ، ويبدأ العلاج في أول مايو بالوجه البحرى وفي

منتصف مايو بمصر الوسطى وآخر مايو بمصر العليا مع البدء بالحملة في مناطق التركيز في الوجه القبلى وعدم ترك العوائل الثانوية للمشتري بغير علاج .

١٤ — مقاومة حشرات الحبوب المخزونة ويشمل صيانة الحبوب المستوردة

والتجارية المستوى عليها . وتشمل برامج مقاومة الأمراض النباتية إعداد حملات لمقاومة أمراض الحضر وأمراض الحاصلات الحقلية كالاصداء وأمراض القمح ومرض التبغ البنى والفيرس في اللوبيا والفاصوليا والارشاد للوقاية من مرض عفن بذور القطن والعفن الأبيض في البصل وحملات مقاومة أمراض الفاكهة ويشمل يياض المانجو والعنب ويياض الخوخ والآشن في الموالح وتورد القمة في الموز .

وبذلك اعتمدت ميزانية ضخمة لأول مرة لإعداد حملات للمكافحة على نطاق واسع

مقابل الاعتماد السنوى المعتاد الذى يبلغ زهاء ٧٣١٠٩٨ جنيه .

وفىما يختص بمقاومة الجراد فقد قسمت الصحارى إلى مناطق زودت مراكرها

بآلات المقاومة ومواد الإبادة والسيارات الصحراوية المناسبة وذلك للقضاء على الحشرة قبل وصولها إلى المناطق المزروعة مع الاستعانة بنظام اللاسلكى للتبليغ السريع . وقد أيدت أسراب الجراد الصحراوى التى وفدت على البلاد فى صيف وخريف ١٩٥٣ فى شبه جزيرة سيناء والصحراء الشرقية والأسراب التى أغارت فى الشتاء ابتداء من منتصف شهر نوفمبر .

وعملا على التوسع فى مقاومة الحشرات القشرية ، عدلت نسبة الأشجار المصابة فى

البساتين التى تعالج فأصبحت على أساس ٥٪ بدلا من ١٠٪ بمقتضى القرار الوزارى الصادر فى ١٢ سبتمبر سنة ١٩٥٣ وتقرر عدم الاقتصار على التدخين بغاز حامض الهيدروسيانيك ، بل التوسع فى العلاج بمادة الكالسيد لمزاياها المختلفة وكذلك التوسع

في العلاج بالرش بالزيوت المعدنية في الأشجار التي يتعذر تدخينها أو المصابة بأنواع من الحشرات القشرية التي لا يجدي معها التدخين .

وقد تم رش ٣٣٢٦٨٣ ثمرة و ٢١١٥ شجرة خشبية قامت برشها ٤٣ لجنة من لجان الرش حتى آخر نوفمبر سنة ١٩٥٣ وتم تدخين ١٦٨٠.٩٠ و ١ شجرة بمعرفة ١٤٢ لجنة من لجان التدخين حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٣ . وقد قامت حملة لمقاومة مرض تورد القمة في الموز في شتى أنحاء البلاد دفعة واحدة عام ١٩٥٣ لتطهير جميع مزارع الموز من النباتات المصابة بهذا المرض . وتبلغ المساحة المزروعة موزاً ٦١٣٣ فداناً وبلغ عدد الجور التي لخصت ١٦٨, ١٩, ٢٠ جورة وجد منها ٤٩١, ٤٤٤, ١ جورة سليمة وكان عدد الجور المصابة والتي تم تطهيرها ٧٤, ٦٧٧ .

وقد طبقت الوزارة أحدث ما هو متبع في البلاد الأجنبية مثل الولايات المتحدة الأمريكية بشأن مقاومة مرض القوباء في الموالح بتسجيل أمهات من الأشجار السليمة وأخذ عبون منها لتطعيم شتلات سليمة من هذا المرض وتم فحص ٢٣٣, ٨١٢ شجرة وجد منها ١٧٦.٠٥ شجرة سليمة و ٥٧٨.٠٧ شجرة مصابة في مختلف المناطق . وقد أخذت عيون من بعض الأمهات السليمة من بعض مزارع الوزارة وطعمت مع شتلات نارنج سبق زراعتها من بذور ثمار أخذت من أشجار سليمة أيضاً وكان عدد الشتلات المطعمة ٢٠٠٠ شتلة ، كما تركت بعض شتلات بدون تطعيم ويبلغ عددها ١٦٠٠ شتلة للحصول على أشجار نارنج سليمة بقصد أخذ بذور ثمارها مستقبلاً للتوزيع على زراع المشاتل .

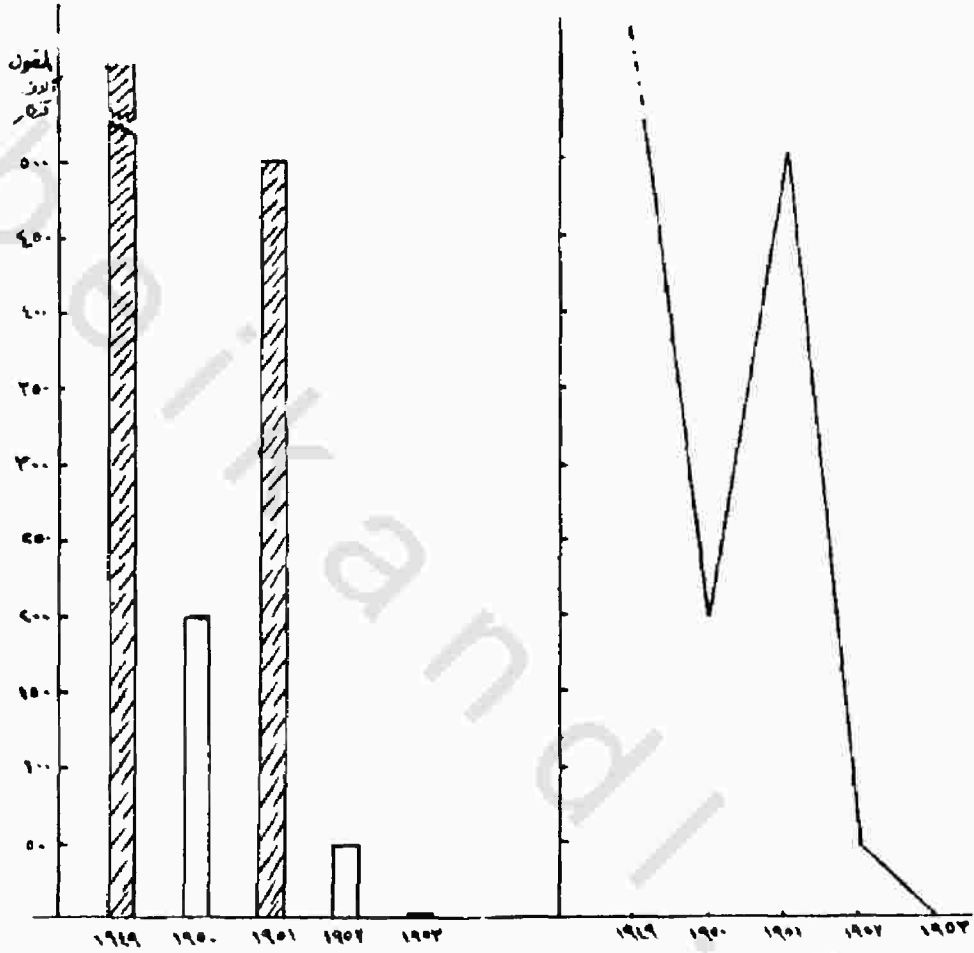
وقد كان موسم مقاومة دودة ورق القطن في عام ١٩٥٣ خير المواسم من حيث نتائج المكافحة وذلك بفضل لإحكام أساليب المقاومة اليدوية وتزويد التفانيش الزراعية بوسائل المقاومة الكيميائية .

ويوضح الرسم البياني الموضح بالصفحة التالية مدى الخسائر التي أصابت محصول القطن بسبب دودة ورق القطن في الأعوام الخمسة الأخيرة .

٥ — التوسع في زراعة الأشجار والخضر

وضعت الوزارة مشروعاً لتشجير البلاد لإنتاج ١٥ مليون شجرة من أشجار الفاكهة لزراعة نحو ١٦٥, ٥٢ فداناً، وذلك لتوفير الفاكهة للشعب ومنعاً من استيرادها

من الخارج وعملاً على تصدير الفائض لزيادة الدخل القومي ، كما يرمى المشروع إلى الإكثار من الأشجار الخشبية بغرس ١٢ مليون شجرة لسد حاجة البلاد من الأخشاب .



رسم يبين مدى الخسائر التي أصابت محصول القطن

وقد اعتمد المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي بجلسته ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٥٣ مبلغ ٢٠ ألف جنيه بصفة مبدئية لإنشاء المشاتل اللازمة لمشروع التشجير ، كما وافق مجلس الوزراء بجلسته بتاريخ ٣ فبراير ١٩٥٤ على هذا الاعتماد .

وإن من أهم أهداف الوزارة في عهد الجمهورية ، التوسع في إنتاج الخضر لكفاية البلاد منها والتسكن من التصدير إلى الخارج واشترط في التصدير تخصيص مساحات خاصة يصدر منها نصف ناتجها ويستهلك الباقي محلياً .

وقد تم إصلاح مساحة ٢٠٣ أفدنة بمزرعة الجبل الأصفر وتمت زراعتها بأشجار الموالح والنخيل كما أصلحت ٥٠ فداناً بغابة قنا بزراعتها بأشجار الموالح لتكوين منطقة قنا وما جاورها بالفاكهة .

وبدئ في إنشاء محطة تجارب على ترعة النوبارية في قطعة أرض مساحتها ٥٠٠ فدان واعتمد لها مبلغ ١١ ألف جنيه . وقامت الوزارة بزراعة كميات كبيرة من أشجار الظل ومصدات الرياح تناهز ٥٠ ألف شجرة بمختلف وحدات الجيش ، كما غرست حتى الآن نحو ١٠ آلاف شجرة بمناطق المصانع الحربية المختلفة .

وعملت الوزارة على توزيع نحو ١٢ ألف شجرة زيتون و ٨ آلاف شجرة من مختلف أنواع الفاكهة بالبحر على الأعراب في عام ١٩٥٣ .

وأكملت زراعة ٥٠ فداناً بالتفاح بمنطقة رفح بالصحراء الشرقية .

٦ — مكافحة أمراض الحيوان :

الأمراض الوبائية والمتوطنة أثرها البعيد على الثروة الحيوانية بالبلاد ، وقد تقدمت وزارة الزراعة إلى المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي بمشروع لمكافحة أمراض الحيوان يهدف إلى رقابة الثروة الحيوانية وتحسينها من الأمراض الوبائية والطفيلية والمعدية للإنسان على نطاق واسع ، عن طريق تدعيم المصلحة البيطرية والمعامل البيطرية وتزويدها بما تتطلبه في أعمال المكافحة من تقنيات ، حتى يمكن القيام بحملات لمقاومة هذه الأمراض والقضاء عليها .

ويقوم المشروع على أساس تقسيم البلاد إلى مناطق تنشأ بها وحدات بيطرية ، تشرف كل منها على نحو ٢٠ ألف حيوان من الناحيتين الوقائية والعلاجية ، فيتم إنشاء ٣٠٠ وحدة للمقاومة خلال ثماني سنوات وتجهز كل وحدة بما تتطلبه الوقاية من أطباء وموظفين وعمال ومعدات علاجية ، ووسائل النقل التي تيسر توصيل العلاج إلى القرى ويتكاف المشروع بحملته ٦,٠٧٣,٣٠٠ جنيه .

وقد أقر المجلس هذا المشروع بمديرتي القليوبية والمنوفية على أساس إنشاء وحدة بيطرية لكل ٢٠ ألف حيوان ، واتضح أن عدد الحيوانات بالمديرتين يستلزم وجود ٤٧

وحدة منها ٢٩ وحدة بمديرية المنوفية و ١٢ وحدة بمديرية القليوبية ، يقوم منها في الوقت الحاضر ٧ وحدات بالمنوفية و ٤ بالقليوبية فيكون عدد الوحدات المطلوب إنشاؤها ٣٠ وحدة تتكلف الواحدة ٥٢٢٠ جنيه أي بتكاليف إجمالية قدرها ١٥٦٠٠٠ جنيه مع تدعيم الوحدات القائمة حالياً على أساس الوحدات المستكملة المزمع إنشاؤها ويتكلف حوالى ٣٢ ألف جنيه ، أى أن التكاليف الإجمالية في تنفيذ المرحلة الأولى هي ١٨٩ ألف جنيه يؤخذ من الاعتماد المخصص في ميزانية المشروعات الإنتاجية لحساب مشروع مكافحة أمراض الحيوان البالغ نصف مليون جنيه .

٧ — تنمية دخل الفلاح عن طريق الإنتاج الحيوانى :

إن مصدر العلل التى يثن منها الريف هو انحطاط دخل الفلاح ، وقد تقدمت الوزارة إلى مجلس الإنتاج القومى بمشروع يرمى إلى زيادة دخله بتحسين الحيوان الزراعى وطرق رعايته وتصنيع منتجاته وتسويقها على أساس اختيار منطقة من المناطق التى يتناولها قانون الإصلاح الزراعى بتوزيعها على صغار الزراع ، فيكون عدد المتفعين بالمشروع كبيراً .

وقد وقع الاختيار على منطقة إيتاى البارود للبدء بتنفيذ المشروع الذى يتضمن النواحي التالية :

١ (رفع مستوى الإنتاج الحيوانى بالوسائل التالية :

١ — أن يكون لدى كل زارع رأسان من البقر والجاموس و ١٠ رؤوس من الضأن و ٥٠ دجاجة تكون كلها من ذات الإنتاج العالى وذلك باستكمال هذه الأعداد لدى الزراع ثم استبدال الردىء منها بالممتاز .

٢ — إنشاء مراكز للطلائق يخدم كل منها قرية أو مجموعة من القرى .

٣ — إعداد وحدات لوقاية الحيوان لاجراء اختبارات الطفيليات المختلفة وعلاجها واستخدام الرش والتعفير والمفطس واختبار الحيوان ضد الأمراض المعدية والتحصين ضد الأمراض .

٤ — إقامة مراكز للإكثار والتوزيع ، يربى فيها صغار الإنتاج لتوزيعه على الزراع

٥ — التأمين على الحيوان .

٦ — إعداد مراكز للإرشاد والتدريب على أساس عمل لفريق من فتيان وفتيات القرية ليقوموا بدورهم بإرشاد وتدريب الأهالي .

٧ — تيسير حصول الزراع على ما يلزمهم من أعلاف وأدوات ومواد لازمة للإنتاج بأثمان مناسبة ، عن طريق الجمعيات التعاونية بالإضافة إلى قيام هذه الجمعيات بإمدادهم بالسلف طويلة الأجل .

٨ — تشجيع وتيسير استخدام الآلات الزراعية حتى ييسر للزراع الصغار استغلال حيواناتهم في إنتاج اللبن واللحم .

٩ — إقامة المعارض والمسابقات التي يشترك فيها الزراع في المنطقة .

ب) تصنيع المنتجات بإنشاء معمل ألبان مركزي تعاوني يتوسط المنطقة ، تجمع فيه الألبان الناتجة لدى الزراع بشرائها على أساس نظافتها ونسبة الدهن فيها تلحق به صناعة جبن رخيص للزراع بالإضافة إلى تعقيم اللبن وتعبئته وتصريفه في المستشفيات والمدارس والمستهلكين في المدن .

ج) إنشاء مراكز تسويق تعاونية للمنتجات الحيوانية كالدواجن والبيض والصوف بتدريبها وتجهيزها بشكل ملائم .

وقد رأى المجلس أن لهذه التجربة ما يبرر القيام بها ، وأنه يجب العمل على دراسة الآثار التي سوف تترتب على الخدمات الكفيلة بتحسين الحيوان ، بما في ذلك تحسين صفاته وطرق تغذيته ومقاومة أمراضه وتسجيل كافة النتائج للانتفاع بها عند وضع سياسة عامة .

وقد أقر المجلس بجلسته بتاريخ ٢ فبراير سنة ١٩٥٤ المشروع من حيث المبدأ على أن تتولى اللجنة العليا للإصلاح الزراعي تمويله وإدارته .

٨ — إنتاج اللبن المجفف في مصر :

يقدر إنتاج مواشى اللبن في البلاد بأكثر من ثلاثة مئاريات وطل في السنة ، لا يستهلك منها في الشرب سوى ١٠ ٪ ، ولما كان اللبن من مواد التغذية الضرورية للإنسان وعلى

الأخص الأطفال والمرضى مع ارتفاع ثمن ما يستورد منه من الخارج ، لذلك فكرت الوزارة فى إيجاد مصادر محلية مستديمة لإنتاج لبن مجفف زهيد الثمن محفوظه فى علب حتى يمكن تداوله ووصوله للمستهلك بغير تلوث لضمان تغذية أطفال المدارس ، ومرضى المستشفيات ومراكز رعاية الطفل وكافة المنشآت المائية .

وقامت الوزارة بالاشتراك مع هيئة الصندوق الدولى لإغاثة الطفولة ، باختيار منطقة سخا لإقامة أول معمل من هذا النوع كتحجربة يمكن تعميمها فى حالة نجاحها . وقد أسهم الصندوق بمبلغ ١٢٥ ألف دولار لشراء المعدات والأدوات ، على أن تقوم الحكومة بتحمل نفقات تعديل مباني المعمل الحالى للألبان بمزرعة سخا ، وبناء أربعة مراكز لجمع اللبن من دائرة قطرها ١٠ كيلو مترات وشراء الفوارغ اللازمة لتعبئة اللبن المجفف الناتج . وينهض المشروع على أساس ارتفاع ١٥ ألف شخص باللبن بغير مقابل على أن يزداد هذا العدد إلى ٣٠ ألفا ابتداء من العام التالى .

وقد عرض المشروع على المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى ووافق بمجلسه ١٧/١١/١٩٥٣ على تنفيذه .

الثروة المائية

ضم معهد الاسكندرية للأحياء المائية إلى وزارة الزراعة بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٤ يونية سنة ١٩٥٣ كما أعيد تشكيل لجنة تنسيق بحوث الثروة المائية بمقتضى قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١١ أغسطس سنة ١٩٥٣ بإسناد رياستها إلى وزير الزراعة .

وسياسة المعهد فى عهد الجمهورية هى العمل على استغلال المصايد المصرية على الوجه الأكمل ، والوصول بها إلى مصاف الدول الكبرى والارتفاع بمستوى دخل الصياد المصرى والارتفاع بالأراضى البور التى لا تصلح للزراعة وإنشاء مزارع سمكية .

وتنفيذا لهذه السياسة قام المعهد بنقل كميات من الزريعة من مجرى طلبات المكس للاسكندرية من أصناف مختلفة إلى بحيرة قارون ومربوط لتغذيتها والنهوض بها ، عملا على زيادة الإنتاج .

وقد تقدمت الوزارة إلى المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي بالمشروعات التالية :

١ — التوسع في استغلال بحيرتي البردويل والزرائق :

تقع بحيرتا البردويل والزرائق في شمال شبه جزيرة سيناء بين بورسعيد والعريش ويفصلهما عن البحر الأبيض المتوسط ساحل رملي يبلغ متوسط عرضه ٥٠٠ متر . وقد عرض ملتزماً استغلال بحيرتي البردويل والزرائق استعدادهما للقيام بإنشاء بواغيز وفتحات توصيل مياه البحر الأبيض إلى هاتين البحيرتين لتحسين الصيد وزيادة إنتاجهما من الأسماك وقدرت تكاليف العملية بنحو ١١٠ ألف جنيه يقومان بهما في مقابل منحهما حق التزام الصيد في البحرين لمدة ١٥ عاماً تبدأ من أول يناير سنة ١٩٥٦ بالايبحار السنوى الحالى البالغ ٨٦٠٠ جنيه . وقد قامت لجان فنية من الجهات المختصة بالاشتراك مع خبراء برنامج المساعدات الفنية الأمريكية ، بمعاينة المشروع ودراسة وأقرته نظراً لما في إنشاء هذه البواغيز والفتحات بصفة مستديمة من تيسير استمرار عمليات الصيد طول العام بدلا من أن تكون موسمية كما هو حالها في الوقت الحاضر . على أن تنتهى الإصلاحات وتنشأ الفتحات طبقاً للواصفات في ميعاد نهايته آخر يونية ١٩٥٥ وبشرط تسليم المنشآت في نهاية مدة الالتزام مصانة صيانة تامة تسمح باستمرار الإلتفاع بها .

٢ — استغلال لاجون مطروح في تربية وصيد الأسماك .

تبلغ مساحة لاجون مطروح نحو ١٢٠٠ فدان يمكن الاستفادة بها في صيد الأسماك على مدار السنة إذا أمكن توفير وصول مياه البحر إليه باستمرار عن طريق إنشاء فتحة لهذا الغرض تبلغ تكاليفها نحو ١٠ آلاف جنيه .

وقد اقترحت الوزارة لإنشاء هذه الفتحة عن طريق عرض استغلال هذا اللاجون في مزايمة عامة أساسها منح الالتزام ١٠ سنوات لمن يقوم بتنفيذ الأعمال الصناعية اللازمة لتحسين إنتاج الأسماك طبقاً للتصميم وبالشروط التي وضعتها مصلحة مصايد الأسماك .

وقد وافق المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي على هذين المشروعين بهذا الوضع بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢ فبراير سنة ١٩٥٤ .

تقدمت مصلحة مصايد الأسماك إلى المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى باقتراح تأسيس شركة مساهمة مصرية لإستغلال منابت الأسفنج برأس مال لا يقل عن ١٥٠,٠٠٠ جنيه لاقتناء المراكب اللازمة لعمليات الصيد وتجهيزها بالآلات وأدوات الغوص والاتفاق على الفواصين وإقامة المنشآت اللازمة للتخزين فى مرسى مطروح وغيرها وتجهيز الأسفنج المصيد وإعداده للتصدير الى مختلف الأسواق العالمية .

وقد أقر المجلس بجلسته بتاريخ ٢ فبراير سنة ١٩٥٤ أهمية تكوين مثل هذه الشركة لتمصير عملية إنتاج الأسفنج، ورأى أن يمنح الشركة عقد امتياز لمدة ٢٠ عاماً وأن يشمل الإمتياز مناطق البحر الأبيض جميعها وتوجيه الدعوة إلى أصحاب رؤوس الأموال للتقدم بعروضهم .

وفى سبيل زيادة الإنتاج السمكى فى البلاد أقرت لجنة تنسيق أبحاث الثروة المائية عدم تجفيف مطار الاسكندرية البرى بالنزعة واستغلاله فى تربية وصيد الأسماك على أن يقوم هذا الاستغلال على أسس صيد الأسماك الكبيرة الموجودة به ويعمها مع إعداده بزريعة من الأصناف الممتازة وحصر الكميات والأنواع الناتجة حصراً دقيقاً للإفادة من هذه الاحصاءات فى إعداد مشروعات تنمية الإنتاج السنوى .

وقد عمدت الوزارة إلى حصر البرك الواقعة بالوجهين البحرى والقبلى توطئة لإستغلالها فى الإنتاج السمكى ووقع اختيارها على عشر برك تكون نواة لمشروعات تنمية واستغلال الثروة المائية .

التربة

مشروع حصر الأراضى :

يرمى هذا المشروع الى عمل استبيان لخواص الأراضى المزروعة وغير المزروعة والقابلة للإصلاح من حيث المعدن وطبيعة التكوين ومستوى الماء الأرضى ووجود الاملاح فيها ، وذلك للتعرف على درجة خصوبتها مع إعداد خرائط لتلك الأراضى تظهر

فيها خواصها في توزيعها الجغرافي في شتى أنحاء البلاد وذلك للإفادة منها في توجيه السياسة الزراعية الاستغلالية والاستصلاحية ، وأنسب الطرق للاستصلاح ، وأوفق أساليب الاستغلال من ناحية التسميد ومقننات الري وأنواع النباتات واختيار أوفق الأماكن لإنشاء الطرق والترع والمصارف والآبار ، كما يستفاد منها في تقدير قيم الأراضي الزراعية في أغراض ربط الضرائب وتقدير رسوم التسجيل وتحقيق منازعات الشفعة .

وقد وافق المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومي بجلسته بتاريخ ٢ فبراير سنة ١٩٥٤ على تنفيذ المشروع بالاشتراك مع برنامج النقطة الرابعة .

إنشاء معمل لأبحاث التربة :

يتضمن المشروع إقامة معمل لأبحاث أملاح التربة ، يقوم بإجراء البحوث والدراسات المتعلقة بالتربة من حيث طبيعة ملوحتها وقلويتها وخواصها الكيميائية ودرجة تحمل النباتات فيها لللوحه والقلوية ، وبحث مشاكل تغذية النباتات في هذه الأراضي ودراسة تأثير مياه الري وطريقة الصرف وظروف المناخ وعلاقتها بمشاكل أملاح التربة وتوزيعها الجغرافي في البلاد ، كما يهدف إلى استكشاف أحسن الطرق وأحدث الوسائل لتحسين التربة واستصلاحها والمحافظة على خصوبتها وبما يؤدي إلى رفع انتاجياتها الزراعية .

وقد وافق المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومي على إبرام اتفاقية بين الحكومة المصرية وبين برنامج المساعدات الفنية الأمريكية لإنشاء هذا المعمل بجلسته بتاريخ ٢ فبراير سنة ١٩٥٤ على أن يشترك الطرفان في إدارته الفنية ويكون تابعاً لوزارة الزراعة وستقوم الحكومة المصرية بتزويد المعمل بالفنيين والعمال والأرض اللازمة لإنشائه وإقامة مبانيه في حدود مبلغ ٤٣ ألف جنيه وتقوم الحكومة الأمريكية بتزويده بالادوات والآلات والاجهزة والكيماويات والبيوت الزجاجية في حدود مبلغ ١٠٩ ألف دولار .

تركيز تقاوى الأشمونى المتقاء :

لوحظ في السنوات الأخيرة وجود نسبة كبيرة من البذور الهندية والغربية في بذور أصناف القطن وعلى الأخص صنف الأشمونى ترجع الى عوامل قديمة ظهرت نتائجها بشكل واضح هذا العام فقد أخذ معدل الحليج في الهبوط . ففي موسم

١٩٤٩/ ٩٤٨ كان قنطار القطن الزهر من الاشمونى زنة ١٥٣ رطلا يعطى فى المتوسط ١٠٠ أرطال من القطن الشعر بعد حلجه فانخفض هذا المعدل الى ١٠٠ رطل فى الموسم الحالى مما أضعاف على البلاد ربع مليون قنطار من الاشمونى تبلغ قيمتها حوالى ثلاثة ملايين من الجنيهات فضلا عن هبوط قيمة هذا القطن لوجود أقطان هندية به . فعلا بسياسة الحكومة فى تحسين مستوى الانتاج عامة وعلى زيادة ناتج البلاد من القطن الاشمونى لمواجهة الطلب المتزايد عليه ، اتخذت وزارة الزراعة بالاشتراك مع وزارة المالية والاقتصاد ، الاجراءات التى تكفل توفير الكميات اللازمة من البذور على درجة عالية من النقاوة فصدر قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢ ديسمبر سنة ١٩٥٣ باعتماد مبدئى ١٠٠ ألف جنيه لتوفير درجة عالية من النقاوة واستبعاد البذور الغريبة على الاستتبع ذلك أية زيادة فى سعر بذور التقاوى بل تتحمل لجنة القطن المصرية هذا العبء لحساب محصول ١٩٥٥/ ٥٤ إذ أن العناية بانتقاء البذور تؤثر تأثيراً مباشراً على الانتاج كمية ونوعاً .

ونظراً لأن الوزارة تقوم بحجز البذور المطلوبة للتقاوى ، للمفاضلة بينها واختيار أنقاهها لاستعمالها تقاوى الموسم المقبل ، ونظراً لأن هذا العجز الذى يمتد إلى آخر موسم الحليج يسبب تعطيلاً لمصالح أصحاب هذه البذور فقد استصدرت وزارة المالية والاقتصاد قراراً من مجلس الوزراء بتاريخ ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٣ بتدبير مبلغ ٢٥٠ ألف جنيه من اعتمادات لجنة القطن لتكوين وزارة الزراعة من دفع قيمة البذور المرفوضة فوراً من يوم حجزها على أساس السعر التجارى على أن يرد ثمن هذه البذور عند بيعها إلى اللجنة .

وبرغم هذه الاجراءات فإن الوزارة بسبيل اتباع الطريق العلى الوحيد لمحاولة التخلص من البذور الهندية والغريبة فى أقصر مدة ممكنة ، وقد اقترحت تخصيص مناطق لتعميم تقاوى القطن المنتقاة فى الوجه القبلى تقوم بالإشراف عليها حتى جنى المحصول واستخراج التقاوى الجديدة منه بمعرفة لجنة خاصة تشكيلها من المختصين بوزارتى المالية والاقتصاد والزراعة وممثل غرفة صناعة حليج القطن واتحاد التجار والمستهلكين . صدر قرار وزارى بتشكيلها بتاريخ ١٨ فبراير سنة ١٩٥٤ .

وقد صدر القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٤ بتخصيص مبلغ ٧٠٠ ألف جنيه من اعتمادات لجنة القطن المصرية للصرف على إجراءات نقاوة تقاوى القطن وتمويل عملية شراء البنور والصرف على مناطق التركيز التي صدر بتحديدتها القرار الوزاري بتاريخ ١٠ فبراير سنة ١٩٥٤ وهي مراكز مغاغة وبنى مزار ومطاي وسالوط والمنيا وأبو قرقاص والروضة وملوى والفشن وبيا وبني سويف .

مشروعات جديدة

إنشاء قسم الإرشاد الزراعى

بذلت الوزارة فيما مضى جهوداً كبيرة فى نشر رسالتها بين الزراع ، ولا مرأه فى أن بعضهم وخاصة كبارهم قد أفادوا من هذه الجهود فى الانتفاع بالتقاوى المنتقاة وزراعة أشجار الفاكهة ووسائل مقاومة الآفات وغيرها . ولكن الفائدة العامة التى تشمل أيضا صغار الزراع لم تتوافر أركانها ، لأن أمر الإرشاد الزراعى فى الريف موكول إلى نفس الموظفين الذين يقومون بمهمتهم فى تنفيذ القوانين الزراعية وتحرير المخالفات . فبينما الإرشاد يقتضى تبادل المودة والثقة بين الزراع والموظفين ، فإن تنفيذ القوانين وتحرير المحاضر يؤدى إلى التباعد وعدم اللفة .

لذلك قامت الوزارة فى العهد الحاضر بإزالة هذا التناقص فأنشأت قسماً خاصاً للإرشاد الزراعى ، وجعلت مهمته قاصرة على تحقيق الروابط بينها وبين أهل الريف وتنبيه الوعى الزراعى والعمل على ارتقائه . وقد قام القسم بوضع برنامج لموظفيه الحاليين لتلقينهم مبادئ الإرشاد الزراعى وأهدافه وكيفية إعداد برامجهم وتحققها وذلك لتنمية روح الإرشاد الحق فىهم على أساس من المعرفة التامة بأعمالهم وواجباتهم .

٢ — التجارب الزراعية

بمناسبة تعديل موعد السدة الشتوية هذا العام واحتمال تعديل المناوبات بعد إتمام مشروع السد العالى ، بدأت الوزارة فى إقامة سلسلة من التجارب على مواعيد الري فى

المحاصيل الشتوية تهدف إلى دراسة أثر الري على فترات مختلفة على الإنتاج دون التقيد بمواعيد الري الحالية مع الاستعانة في إجراءاتها بالجهات التي تتوافر بها الآبار الارتوازية .
وتقوم الوزارة بالاشتراك مع وزارة الأشغال بدراسة الاحتياجات المائية للحاصلات المختلفة في شتى المناطق ودراسة مناوبات الري على ضوء المقنن المائي الاقتصادي . وقد اتضح من نتائج التجارب التي أقيمت حتى الآن ، أن هناك إسرافاً في الري يتراوح بين ١٥ - ٢٥ ٪ من الكميات المناسبة ومقابل ذلك نقص في المحصول يتراوح بين ٢٠ ٪ / و ٣٠ ٪ / أي أنه يمكن الاستفادة من الكمية الزائدة من المياه في زيادة الرقعة الزراعية مع زيادة الإنتاج في الرقعة الحالية .

٣ - ضم حديقتي أبي رواش والمعمورة

وتمشياً مع السياسة العامة في تشجير البلاد فقد ضمت مزرعتا أبو رواش والمعمورة من أملاك الملك السابق إلى الوزارة بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٩٥٤ .

ويزرع بحديقة أبي رواش أصناف فاخرة من المانجو في مساحات تبلغ زهاء خمسة عشر فداناً يمكن الحصول منها على حوالي ٤٠ ألف شجرة مطعمة ، كما أن قربها من محطة تجارب البساتين بالهرم ييسر الإشراف على إنتاج الأعداد الكبيرة المطلوبة من المانجو .
وتبلغ المساحة المزروعة لحساب الخاصة الملكية سابقاً بمزرعة المعمورة نحو ١٢٠ فداناً تنمو بها أصناف مستوردة من أمريكا وهولندا وإيطاليا ، من التفاح والكمثرى والكاكي والقشدة والبشملة والتين وغيرها . وهي أصناف سبق استيرادها وتربيتها وأقلتها تحت الإشراف الفني لمصلحة البساتين منذ استيرادها مما يفسح المجال في الوقت الحاضر لزيادة إنتاج هذه الأصناف الممتازة بأنحاء البلاد .

٤ - المؤتمرات الدولية

لم تقلل الوزارة من آثار اتصالها بالجهود الفنية العالمية وتبادل الآراء والمعلومات والإلمام بأحدث أساليب ووسائل الإنتاج الزراعي والغذائي . وقد أتاحت لها ظروف

الميزانية الاشتراك في المؤتمرات والاجتماعات . فاشتركت في المؤتمرات والاجتماعات التي عقدتها هيئة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وهي مؤتمر الصحة الحيوانية بقبرص ، ومؤتمر مكافحة الحمى القلاعية بدمشق . ومؤتمر الجراد الذي عقد في روما ثم دمشق لتنسيق الجهود الدولية لمكافحة الآفة . ومؤتمر الإرشاد الزراعي في بيروت . والذرة الهجين بلشبونة . والمراعي بالجزائر . كما أنها لم تغفل الناحية العلمية بتدريب فنيها ، فأوفدت لفيفاً منهم لحضور بعض المراكز التدريبية التي عقدتها الهيئة . ومنها المركز التدريبي للإرشاد الزراعي بهولندا . والمركز التدريبي لتحسين إنتاج اللبن وصناعته بروما ، . والمركز التدريبي لتحسين أساليب تربية الأرز بالهند .

كما عقد في القاهرة مؤتمرات هامان هما : المؤتمر الإقليمي لتربية القمح والشعير . والمؤتمر الإقليمي الثالث للهيئة بالشرق الأدنى . وكان اشتراك مصر في هذه المؤتمرات وسيلة طيبة لعرض ما تقوم به الحكومة من مشروعات تنمية الإنتاج . وكان من أثرها إقرار إقامة مركز تدريبي لمقاومة أمراض صدا القمح بالقاهرة وآخر للتعميم الاقتصادي لمشروعات التنمية .

وقد أتمت الحكومة التصديق على اتفاقية وقاية النباتات وهي ترمي إلى دعم وتنسيق الجهود الفعالة في مكافحة آفات النباتات والأمراض والحيلولة دون تسربها إلى داخل الدول الخالية منها . كما عقدت اتفاقية لمقاومة الجراد الصحراوي عن طريق هيئة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة توطئة لإخراج أعمال مقاومة الجراد من النطاق المحلي إلى النطاق الدولي .

واستفدتم الحكومة عن طريق الهيئة أحد الخبراء الصينيين لإجراء التجارب عن زيادة إنتاج محصول الأرز شملت أيضاً التجارب لإدخال زراعة الأرز الجبلي إلى البلاد وهو يعامل في الري معاملة الذرة الشامية ، وبذلك يمكن حل مشكلة مياه الري التي تعترض التوسع في زراعة الأرز وزيادة إنتاجه .

وقد امتد نشاط وزارة الزراعة الخارجي إلى إسداء المعونة إلى بعض الدول العربية الشقيقة . فأتاحت الفرصة لبعض الإخصائيين من سورية وليبيا للتمرن في بعض ميادين الإنتاج الزراعي ، وفي مقدمتها تربية القطن . وللوزارة بعثة من الخبراء تعمل مع الحكومة السورية في وضع وتنفيذ مشروعات التوسع في زراعة القطن .

وهناك عدة مشروعات فى الإعداد منها :

١ - تعميم تقاوى الشعير المتقاة

أعدت الوزارة مشروعاً لتعميم تقاوى الشعير المتقاة يشمل كافة المساحات المزروعة شعيراً وقدرها ١٣٢ ألف فدان على أن ينفذ المشروع خلال عامين فتعد الوزارة فى موسم ٥٤/١٩٥٥، ١٠ آلاف إردب من مختلف الأصناف الممتازة من الشعير وهى : جيزة ٦٨ وجيزة ٧٣ وبلدى ١٦ والشعير ذو الصفيين ناتج مزارعها والحقول المتعافى عليها ويكفى هذا القدر لزراعة ٢٠ ألف فدان ، وتعفى موسم ٥٥/١٩٥٦ نحو ٦٥ ألف إردب تكفى لزراعة المساحة الكلية . والاعتمادات المطلوبة لشراء هذه التقاوى وإعدادها مبلغ ٤٤٠ ألف جنيه تقريباً فى السنة الأولى و ٢٨٤ ألف جنيه تقريباً فى السنة الثانية ووفقاً للإجراءات التى اتبعت فى مشروعات تعميم تقاوى القمح المتقاة والأرز بشأن تحمل الحكومة بعض الأعباء المالية ، فإن الخسارة المتوقعة فيما يخص بموسم ٥٤ هى ٥ آلاف جنيه تقريباً . وفى الموسم التالى هى حوالى ٣٢ ألف جنيه .

والمشروع فى طريق الإعداد النهائى توطئة لتقديمه إلى المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى والشروع فى تنفيذه فى موسم الزراعة الشتوى القادم .

٢ - مكافأة الآفات

واتخذت الوزارة العدة الكاملة لمواجهة كافة أعمال مقاومة الآفات الحشرية والفطرية فى شتى الحاصلات الحقلية والبستانية .

وتجرى أعمال المقاومة طبقاً لطبيعة الإصابة وموسمها بغير ما هوادة ، حتى يمكن تجنب الحاصلات الزراعية الاقتصادية شر الآفات التى تسببها بأحدث الأساليب المعروفة . والآفات الزراعية ، عامل هام من عوامل الفقد فى الإنتاج الزراعى التى أدت إلى إقرار مشروع كبير للمكافحة اليدوية للإبادة التامة .

ويقوم قسم الحجر الزراعى بتنفيذ التشريعات التى تؤدى إلى حماية النباتات الحلية من الآفات الضارة المنتقلة من الخارج بفحصها ونظير ما يوجد مصاباً بآفات موجودة

أصلاً بمصر ويمكن علاجها ، أو بمنع دخول ما تتضح إصابته بآفات لا يمكن علاجها وغير موجودة في الوقت الحاضر بالبلاد .

واستكمالاً لوسائل العلاج ، فإن الوزارة في سبيل إقامة ثلاث اسطوانات تدخين جديدة بملحقاتها لمواجهة حاجات علاج الواردات الزراعية التي يسمح بالافراج عنها بعد التدخين . واستكمال غرفتي التدخين الحاليتين بالاسكندرية وتوصيل المياه العذبة لمكتب الشلال وإعداد التشريع الخاص بالصادرات الزراعية وتعديل قانون الحجر الزراعي بما يطابق المعاهدة الدولية لوقاية النباتات التي اشتركت في توقيعها الحكومة المصرية .

٣ — الاستمرار في مشروعات التشجير

ويتناول برنامج التشجير ما يلي :—

- أ — غرس ٢٠٠ فدان موالح بمزرعة الجبل الأصفر .
- ب — زراعة ٦٦ فداناً تلحق بمحطات تجارب مصلحة البساتين السبع لزيادة المساحة المزروعة .
- ج — غرس ٢٠٠ فدان بغابة التحرير بكم أوشيم بالأشجار الخشبية .
- د — زراعة ٥٠ فداناً بغابة قنسا . وإصلاح ٥٠ فداناً أخرى . وقد تم شراء ما كينتين للرعى سيتم تركيبهما قريباً .
- هـ — للارتفاع بمحصول الزيتون بالفيوم وسيوه سيتم تركيب معصرة زيتون كهربائية بالفيوم . وأخرى بسيوه بعد الانتهاء من عمل خرسانة فرش الماكينات .
- و — تربية ٣ ملايين شجرة خشبية بالقصارى ومليون بأرض المشتل قبل نهاية شهر يونيو القادم وقد تم إعداد مليون شجرة لمشروع الشجرة أيضاً .
- ز — حفر بئر كبيرة وتركيب آلة رافعة قوة ٣٠ حصاناً بمزرعة السويس لإضافة نحو ٣٠ فداناً أخرى إلى المزرعة تغرس في الموسم المقبل بأشجار الفاكهة .
- ح — إتمام الأعمال الإنشائية من إقامة المباني وعمل المراوى وشراء آلات رى لرفع المياه بمحطة تجارب النوبارية الجديدة .

قامت الوزارة بالاشتراك مع مصلحة السواحل والمصائد وحرس الجمارك وإدارة التعاون الفنى الأمريكية بإعداد بعض المشروعات التى ترمى إلى النهوض بالمصائد سواء فى المياه البحرية أو البحيرات وقد اتفق على تنفيذ ثلاثة مشروعات هامة مازالت مراحل تمويلها قيد البحث وهى :

١ — إنشاء محطة لاستقبال الأسماك على البحر الأحمر

ويهدف المشروع إلى إنشاء محطة لاستقبال الأسماك فى منطقة البحر الأحمر حتى يمكن الاحتفاظ بالأسماك المصيدة فى تلك الأنحاء وبيعها بحالة طازجة أو مملحة أو مجففة حسب الحاجة مما يؤدى إلى زيادة الموارد الغذائية المصرية وتشجيع أصحاب دوس الأموال الخاصة على استثمارها فى إنشاء محطات بمائلة فى الجهات النائية الأخرى فى البلاد .

وتشمل التسهيلات التى تقدم بناء على هذا المشروع آلة لصناعة الثلج ، وأخرى لتقطير مياه البحر لا تقل الطاقة الإنتاجية لكل منهما عن ١٥ متراً مكعباً يومياً وما يتبع ذلك من المستلزمات الضرورية كالمنازل والمولدات الكهربائية والطلبات ووسائل النقل والمهمات والأدوات وإقارب بموتور صغير الحجم مناسب لاستعماله فى إجراء تجارب الصيد فى المياه الساحلية ، ولجر مراكب الصيد المختلفة التى تنقل الأسماك إلى المحطة .

ومن أغراض المشروع تكوين جمعيات تعاونية للصيادين وتسليم هذه المحطات إليهم لإدارتها أو عمل الترتيبات أو لبيع الأسماك المصيدة والاستمرار فى إدارة المحطات بالطريقة التى يتفق عليها بعد الوثوق من نجاحها كنتيجة لإدارتها مدة معقولة فى نطاق هذا المشروع .

ب — الكشف عن مناطق الصيد فى المناطق العميقة فى البحرين الأبيض والأحمر يهدف هذا المشروع إلى الكشف عن مناطق الصيد فى مياه البحر الأبيض المتوسط فى المنطقة الواقعة شرق الدلتا وغربها وكذلك فى مياه البحر الأحمر لمعرفة إمكانات المصايد فيها لاعتبارها داخلة فى نطاق دائرة الاستغلال المصرية ولا تسهم فى الوقت الحاضر بقدر يذكر من جملة الأسماك المصرية . إذ أن مدى تطور الانتاج فى المناطق

المذكورة غير معروف ويمكن بالكشف عما فيها من ثروة سمكية لم تحصد، والاهتداء إلى وسائل ناجحة للصيد، إضافة مصدر جديد للبروتين الحيواني.

وبمقتضى هذا المشروع سيتم شراء قارب آلى للصيد متوسط الحجم قادر على العمل بالشباك والخيوط الطويلة وغيرها من أدوات الصيد المناسبة. وبذلك يمكن الاستدلال على وجود أية منابع جديدة للصيد كما يسهل معرفة أوقات ووسائل الصيد تحت كافة الظروف المنتظرة.

ج — إنشاء مزارع سمكية ببحيرات شمال الدلتا

يرى المشروع إلى إنشاء نظام من البرك والمزارع لتربية الأسماك على شاطئ بحيرات الدلتا في الأراضي المنتظر أن يمتد إليها التوسع الزراعي مستقبلا والمغمورة بالمياه في الوقت الحاضر فتنتج إنتاجا طبيعياً، ويرى كذلك إلى إنشاء هذه البرك في الأراضي غير الصالحة للزراعة لتحويلها إلى مزارع مستديمة لإنتاج الأسماك على نطاق واسع لتعويض النقص الذي حدث في إنتاج البحيرات من الأسماك بسبب التوسع الزراعي ولو تعويضاً جزئياً. فمن المنتظر أن تفقد البحيرات نحو نصف إنتاجها من الأسماك عندما يتم تنفيذ مشروعات تجفيفها. وستحرم هذه الحسارة من الانتاج بالتدريج آلاف من الصيادين من مصادر معيشتهم الحالية. فإذا أمكن إيجاد طرق مرضية لإنتاج الأسماك على نطاق واسع في هذا النوع من البرك فانه يعوض جزءاً من النقص في إنتاج البحيرات ويمد الصيادين المحرومين من قرى مستديمة بوسائل الاستقرار.

وعلى أساس البيانات الخاصة بمساحة الأراضي وكميات المياه والمصارف، يمكن إنشاء مزارع تجريبية لتربية الأسماك والوصول إلى نوع من النظام النموذجي في إنشاء البرك وطرق تربية الأسماك فتصبح تلك الوحدات في مصاف المساحات المنتجة الأسماك لإنتاجاً مجزياً اقتصادياً.

الرعاية الصحية

لما كانت سياسة العهد الحاضر تستهدف رفع المستوى الصحى بين المواطنين فقد سارت وزارة الصحة على هدى من ذلك فعملت على تعميم المشروعات فى مختلف الميادين الصحية ، وعبأت الجهود نحو الاصلاح والانتاج والعمل المثمر وخلق مجتمع قوى متين .

كما وضعت الوزارة سياسة ثابتة تنفذها ضمن مشروعات الخمس سنوات وبذلك ، تستقر الأوضاع الصحية فى جميع بلاد الجمهورية ، فلا تحرم قرية من قرى الريف أو مدينة من المدن من وسائل العلاج . وبذا تكون وزارة الصحة قد قامت بتوفير الخدمات العلاجية والوقائية لأفراد الشعب كافة .

إن من أهم أهداف وزارة الصحة فى العهد الحاضر تيسير العلاج للقرويين وجعله قريباً منهم فوضعت سياسة جديدة للنهوض بالناحية العلاجية بالريف وتحسين البيئة به . وكانت سياسة الجهود الماضية فى إنشاء المجموعات الصحية تجرى طبقاً للرغبات والتبرعات ، غير أنه قد وضعت خريطة مساحية حددت بها مناطق لإنشاء المجموعات الصحية حسب حاجة هذه المنطقة أو تلك ، وعمل نظام الأولوية وروعى فيه بعد البلاد عن المنشآت العلاجية . كما رسمت الوزارة فى هذا العهد خطة إيجابية لمكافحة الأمراض المتوطنة والأمراض الصدرية ومشكلة رعاية الأمومة والطفولة وأمراض العيون والأرصاد والتراكوما والأمراض الوبائية ، وأمراض سوء التغذية ، إلى غير ذلك من الأمراض المنتشرة والمتوطنة .

وقد اتضح للوزارة أن معظم القوانين واللوائح الصحية مضت عليها فترة طويلة حتى أصبحت لا تتمشى ومرور الزمن ، ولا تمنع الأضرار الصحية المختلفة ، فأخذت فى تعديلها .

فصدر القانون رقم ١٩٦ لسنة ١٩٥٣ بشأن صرف مياه المحال العامة والتجارية والصناعية في مجارى المياه ، والقانون بتيسير مزاولة مهنة الطب للأطباء الفلسطينيين في مصر ، والقانون بإعفاء المصريين الحاصلين على شهادة أجنبية في طب وجراحة الأسنان من الامتحان الحكومى . ومرسوم بشأن تجارة البن صدر فى ٢٣/٢/١٩٥٣ ومرسوم لتنظيم صناعة البرجرين بأنواعه صدر فى ٢٦/٢/١٩٥٣ ، ومرسوم بشأن مواصفات التوابل صدر فى ٥/٣/١٩٥٣ ، ومرسوم بتنظيم تجارة اللحوم ومنتجاتها صدر فى ٧/٤/١٩٥٣ ، وصدر قرار وزارى بتعديل بعض مواصفات الشاى فى ١٥/٦/١٩٥٢ ثم القرار الوزارى الخاص بمنع الباعة المتجولين من مزاولة عصر القصب بوساطة عصارات صغيرة على عربات يد فى الطريق العام .

أما القوانين التى تم بحثها وتعديلها وإعداد مشروعات قوانينها فهى : مشروع قانون بمزاولة مهنة الطب . مشروع قانون بمزاولة مهنة طب وجراحة الأسنان . مشروع قانون بمزاولة مهنة التوليد . مشروع قانون خاص بالأمراض المعدية . مشروع قانون خاص بالمواليد والوفيات . مشروع قانون بشأن المحال المضرة بالصحة والمقلقة للراحة والخطرة ، وذلك لتبسيط الاجراءات وتسهيل لطالبي الترخيص . مشروع لائحة لتنظيم مزاولة مهنة التدليك الطبى . لائحة القومسيونات الطبية (تم تعديلها وأرسلت لإدارة التشريع بمجلس الدولة لوضعها فى الصيغة القانونية) مشروع . لائحة لتنظيم مهنة صنع النظارات الطبية . مشروع قانون لحماية مأخذ المياه ومصادرهما من التلوث . مشروع قانون جديد للجبنات ،

وتجرى دراسة ووضع :

القانون رقم ٥ لسنة ١٩٤١ بشأن مهنة الصيدلة والاتجار فى المواد السامة .
ومشروع تنظيم العلاج الحر فى المؤسسات العلاجية والمستوصفات للإشراف على هذه المؤسسات من حيث توفير وكفاية الادارة العلاجية لضمان صلاحيتها للغرض التى أنشئت من أجله .

وتعديل فى بعض مواد القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بالعلاج الاجبارى للبهارسيا .
وبحثت الوزارة القانون الخاص بالتطعيم الاجبارى باا ب . س . ج . وهذا القانون فى المرحلة النهائية لصياغته .

الدستور الصحى :

وقد قامت الوزارة بجمع شتات القوانين واللوائح الصحية التى صدرت . وألفت لجنة لمراجعتها وتعديلها بما يتلاءم مع تطورات العلم الحديث ، وستتمى من ذلك فى القريب العاجل وعندئذ سيكون دستوراً صحيحاً جديداً للدولة يتمشى مع روح العهد الجديد ومرجعاً لجميع المشتغلين بالشئون الصحية .

تعديل رسوم الحجر الصحى :

أصدرت الهيئة الصحية العالمية لائحة صحية جديدة تنظم أعمال الحجر الصحى وتحقق الرقابة الصحية فى الموانى والمطارات ووسائل النقل الأخرى ، وقد حلت هذه اللائحة محل جميع الاتفاقات السابقة حتى يمكن توحيد إجراءات الحجر الصحى فى جميع أنحاء العالم . كما روعى فيها تسهيل كافة الإجراءات ما أمكن مع ضمان أكبر وقاية وأقل عرقلة للتواصلات فى العالم ، وقد تضمنت هذه اللائحة بعض أحكام تتعلق بالرسوم التى تستطيع أية دولة من الدول أن تعرضها .

لذا رأت وزارة الصحة أن تصدر لائحة صحية جديدة بقانون خاص وأن تعدل جدول نظم الحجر الصحى الملحق بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٣ وهذان القانونان فى طريق استصدارهما .

ومنذ أن صدر القانونان رقم ٢٢٣ ، ٢٢٤ لسنة ١٩٥٣ بإعطاء بعض اختصاصات لرؤساء المصالح ورؤساء الفروع قد شكلت لجنة لتنظيم الأداة الحكومية بالوزارة لتبسيط الإجراءات والعمل بنظم اللامركزية وقد خطت اللجنة شوطاً كبيراً فى مهمتها ووصلت إلى نتائج هامة تحقق الغرض من تشكيلها .

الصحة الإجتماعية

وتشمل الأقسام الآتية : —

١ — قسم الأمراض الصدرية .

إن مشكلة الدرن فى مصر من أهم المشاكل التى تواجه الجمهورية فى عهدها الحاضر حيث ثبت انتشار هذا الداء بشكل واسع وبصورة خطيرة تتمثل فى كثرة عدد الحالات التى تكتشف كلما توفرت وسائل التشخيص .

ولذلك قامت الوزارة بعدة مشروعات كان لها أكبر الأثر في تخفيف وطأة هذا الداء الويل كما يتضح ذلك جليا من البيانات التالية :

١ — فرع الاسماعيلية التابع للمصح البحري ببورسعيد : كان معطلا بسبب وقف سير السكك الحديدية بمنطقة القنال وقد استؤنف العمل به من ١٦ / ١١ / ١٩٥٣ بعد استئناف سير القطارات .

٢ — زيادة ١٤٠ سريراً ببعض وحدات القسم : اعتمد لهذا المشروع مبلغ ٨٠٠٠ جنيه حدد منها للصرف على الادارة مبلغ ٥٠٠٠ جنيه وقد زيدت هذه الاسرة فعلا بالوحدات (٥٠ سريراً بمستشفى جراحة العظام بحلوان - ٥٠ سريراً بمستشفى الأمراض الصدرية بالعباسية - ٤٠ سريراً بمصح بحري ببورسعيد) وأشغلت بالمرضى وبذلك أصبحت أسرة هذه الوحدات كالآتي : -

أ — مستشفى جراحة العظام بحلوان - زيدت من ٢٠٠ سرير إلى ٢٥٠ سرير .
ب — مستشفى الأمراض الصدرية بالعباسية - زيدت من ٥٢٥ سرير إلى ٥٧٥ سرير .

ج — مصح بحري ببورسعيد - زيدت من ١٦٠ سرير إلى ٢٠٠ سرير .
٣ — زيادة ٣٠ سريراً بمستشفى الأمراض الصدرية بالمنيا :
اعتمد لهذا المشروع ٥٠٠ جنيه وقد تم تجهيز وإدارة هذه الاسرة وأشغلت فعلا بالمرضى وأصبح عدد أسرة هذا المستشفى ٥٠ سريراً بدلا من ٢٠ سريراً .

٤ — تجهيز وإدارة مستوصف الصدر بإسنا :
كان هذا المبنى استراحة للوظفين بمستعمرة الري بإسنا ثم حول إلى مستشفى، وبه قسم داخلي يحتوى على ٣٠ سريراً واعتمد لهذا المشروع مبلغ ٨٠٠٠ جنيه وقد تم تجهيزه وإدارته وأشغلت أسرته بالمرضى فعلا .

٥ — مشروع إنشاء مركز إقليمي للتدريب والتجارب لمكافحة الدرن :
اعتمد لهذا المشروع ٢٠٠٠٠ جنيه وقد تم تأثيثه وإدارته، ومقره مستوصف الأمراض الصدرية بباب الشعرية .

العناية الطبية في المراكز الاجتماعية



٦ — زيادة أسرة بمصحى المحلة الكبرى وأماظة .

اعتمد لمصحة المحلة الكبرى ٩٢٠٠ جنيه ولمصحة أماظة ١٠.٠٠٠ جنيه وتم تجهيز هذه الأسرة فعلا وأشغلت بالمرضى وأصبح عدد الأسرة فيها كالآتى :-

أ — مصحة المحلة الكبرى زيدت من ١٥٠ سريراً إلى ٣٠٠ سرير .

ب — مصحة أماظة زيدت من ٨٥٠ سريراً إلى ١١٦٠ سريراً .

٧ — تجهيز ٢٥ مركزاً ثابتاً لأعمال الحقن المجموعى :

اعتمد لهذا المشروع ٧٠٠ جنيه - وقد تم تجهيزها وقائمة فعلا بالعمل .

٨ — إنشاء مستوصف الأمراض الصدرية بمنوف (قسم خارجى) وافتتح فى

١٩ / ١٠ / ١٩٥٣ .

٩ — افتتاح القسم الداخلى بمستوصف منوف فى ٤ / ١١ / ١٩٥٣ ويسع

٩٠ سريراً .

١٠ — افتتاح القسم الداخلى بمستوصف بنا فى ١ / ١١ / ١٩٥٣ ويسع ٣٠ مريضاً .

١١ — افتتاح القسم الداخلى بمستوصف بليس فى ٢٢ / ١١ / ١٩٥٣ ويسع ٢٠ مريضاً .

١٢ — مستوصف الأمراض الصدرية بأسوان .

نقل إلى مبنى حكومى وزيدت أسرته من ٢٠ سريراً إلى ٥٠ سريراً .

١٣ — تجهيز ٥ سيارات للفحص الجموعى وأجهزة الأشعة .

اعتمد لهذا المشروع مبلغ ١٠٠٠٠ جنيه خصص منها للصرف على الادارة مبلغ

٤٢٠٠ جنيه ، و ٨٠٠ للتجهيز . وهذه السيارات قائمة بالعمل فعلا .

١٤ — إنشاء الجمعية العامة لمكافحة الدرن .

صدر القانون الخاص بتمويل هذه الجمعية وقد بدأت نشاطها فعلا بما يرجى أن

يكون لهذا النشاط العلى والاجتماعى أكبر الأثر فى مكافحة هذا الداء الويل .

وهناك عدة مشروعات فى دور التنفيذ منها :

١ — قرية دمنهور شبرا .

وهى عبارة عن إقامة مستعمرة كبيرة للناقلين من الدرن ، وبناء مستشفى كبير للدرن

يتسع لـ ١٠٠٠ مريض ومصانع حديثة لتشغيل الناقهين ، وأدرجت المبالغ اللازمة لها ضمن مشروع مركز التدريب الصحى بقلوب .

٢ — قصر أديننا

ووفق على استغلال هذا القصر ليكون مستشفى لدرن العظام والمفاصل ، وقد اعتمد له فى ميزانية هذا العام مبلغ ١٥٠٠٠ جنيه للتجهيز وجارى تنفيذ ذلك فوراً .

٣ — مصحة الدرن بالقصاصين .

اعتمد لهذا المشروع مبلغ ٥٦٠٠٠ ألف جنيه للباني ، ٢٢٨٠٠ جنيه للتجهيز ، و ١٠٠٠٠ جنيه لمحطات المياه والكهرباء .

وقدسلت مباني المصحة فعلا ، غير أنه توجد بعض أعمال ناقصة وتشطيبات نهائية ستقوم مصلحة البلديات والمقاولون باتمامها فوراً . وتم تصدير معظم مهمات التجهيز وينتظر الافتتاح قريباً .

٤ — تجهيز مستشفى الصدر بالمنصورة وترميمه .

اعتمد لهذا المشروع مبلغ ١٠٠٠٠ جنيه خصص منه ٣٠٠٠ جنيه لترميم مستشفى المنصورة الأميرى القديم لجعله مستشفى للأمراض الصدرية .

٢ — قسم رعاية الطفل .

أخذت هذه المراكز فى الزيادة تدريجياً حتى أصبحت الآن ٧٤ مركزاً خلاف دارين للكفالة بالقاهرة . يضاف إلى ذلك ١٥٢ مركزاً ملحقاتاً بكل مجموعة صحية وبذلك يصبح مجموع هذه المراكز سواء التابعة لقسم رعاية الطفل أو الملحقة بالمجموعات ٢٢٦ مركزاً لرعاية الطفل .

وتتوى الوزارة فى عهدها الجديد تعميم هذه المراكز بحيث تنشأ مركزاً لكل خمسين ألفاً من المواطنين ورأت اللجنة الفرعية لمشروعات السنوات الخمس أن تنشأ بكل من القاهرة والاسكندرية عشرة مراكز جديدة ومركز جديد فى كل من بورسعيد والسويس وإنشاء مراكز أخرى فى البنادر التى ليست بها مراكز رعاية طفل ، وبمجموع المراكز المقترح إنشاؤها ٧٢ مركزاً لرعاية الطفولة والأمومة .

كما رأت اللجنة التوسع في إنشاء دور الكفالة في المناطق العمالية ، فقررت إنشاء خمسة في القاهرة وثلاثة في الاسكندرية ودار بالحلة الكبرى وبور سعيد والاسماعيلية وكفر الدوار والمنصورة وكفر الزيات والسويس وأسوان .

وأشارت اللجنة بإنشاء مجلس استشاري أعلى لرعاية الأمومة والطفولة على أن تمثل فيه وزارات الصحة والشئون الاجتماعية والشئون البلدية والمعارف والأوقاف والجامعة والجمعيات الأهلية التي تعمل في هذا المضمار . ويكون من اختصاص هذا المجلس توحيد الجهود وتنسيقها كما يعرض عليه كل ما له علاقة برعاية الأمومة والطفولة .



العناية بالحوامل

٣ - قسم الجذام .

الجذام مرض معد ومن أقدم أمراض الجنس البشري ، ولم يكتشف له علاج نوعي .

خاص . فقد أجمعت المصادر الطبية التي تعنى بمكافحة هذا المرض على أن عزل المصابين به هو السبيل القويم لاستئصاله .

وقد بدىء العمل فى مكافحة الجذام فى مصر فى أوائل عام ١٩٢٩ بافتتاح عيادة خارجية بالقاهرة . ومنذ ذلك التاريخ والوزارة تبذل جهودها فى مكافحة هذا الداء . فأنشأت عيادة خارجية لاكتشاف وعلاج المرضى بكل من القاهرة والاسكندرية وطنطا وشبين الكوم والزقازيق والمنصورة وبنى سويف والمنيا وسوهاج وقنا ، وألحقت بها أربعة فروع بالمراكز المجاورة ، كما زودت خمس عيادات كل منها بم عزل يتسع لعدد ٢٥ سريرا . وقدر عدد المصابين بالجذام فى مصر بحوالى ٣٠٠٠٠ حالة .

وأنشأت مستعمرتين لإيواء وعزل المصابين بهذا الداء ، زودت كلا منهما بالمياه والنور لإحداهما بأبى زعبل البلد والثانية بالعامة . وقد روعى استكمال جميع أسباب الحياة الطبية لدفع السأم والملل عن نزلاتهما . فأنشأت لهم المزارع والورش الصناعية لأعمال النجارة والسباكة والحياكة وصناعة الأحذية تحت إشراف فنيين فى هذه المهن كما زودت المستعمرتين بجهاز راديو لكل منهما للترفيه عن المرضى فضلا عن إقامة حفلات تمثيلية وسينمائية شهريا للترفيه عنهم . وبث الروح الرياضية بينهم ، بتكوين فرق لمختلف الألعاب وتقديم مختلف أنواع الحلوى لهم فى المناسبات والأعياد ، وأنشأت أيضاً للمرضى مكتبة تحوى على بعض المؤلفات الدينية والثقافية والمجلات والصحف والمطبوعات .

وقد وضعت الوزارة مشروعاً يقضى بمكافحة هذا الداء وعزل المصابين به ، فاستصدرت القانون رقم ١٣١ للتنظيم اكتشاف وعزل المصابين به ، حماية للجتمع من هذا الداء ولضمان العناية بهؤلاء المرضى .

وتوالى الوزارة تعميم العيادات الخارجية حتى يصبح بكل مديرية عيادة ذات أربعة فروع ، وذلك بإنشاء خمس عيادات جديدة وكذا بإنشاء مستعمرة نائلة بالوجه القبلى وتوسيع المستعمرتين الحاليتين لتتسع كل منهما لحوالى ٥٠٠٠ مريض .

قسم الأمراض التناسلية .

إن رسالة قسم الأمراض التناسلية والجلدية ، هى مكافحة هذه الأمراض بأحدث

الوسائل الطبية والاجتماعية للحد من انتشارها ، وكان من نتيجة المجهودات التي بذلت خلال السنوات الأخيرة أن انخفضت نسبة مرض الزهري من ٨ ٪ إلى ٣ ٪ .
وقام القسم بمشروعات إصلاحية لخدمة مجموعات من السكان للتعرف على مدى انتشار الزهري وعلاج المصابين به ، كما تميزت هذه الفترة بعقد مؤتمر الصحة الاجتماعية بالقاهرة في الأسبوع الأول من شهر ديسمبر سنة ١٩٥٣
وفيما يلي بيان بالدراسات التي تمت :

- ١ — بحث مساحي للتعرف على مدى انتشار الزهري وعلاج المصابين به و تثقيف صحي في حي عرب اليسار والإباجيه بالقاهرة .
 - ٢ — التعرف على مدى انتشار الزهري وعلاج المصابين به ، و تثقيف صحي بين عمال منطقة الميناء وبورسعيد وبعض المدارس .
 - ٣ — بحث مدى انتشار مرض الزهري ببلاد النوبة .
 - ٤ — مكافحة الأمراض التناسلية و تثقيف صحي بواحة سيوة .
- وكانت مجهودات القسم لمكافحة الأمراض الزهرية والجلدية قاصرة على وحداته الثابتة بالمدن الكبرى ، ولكن اتجهت النية أخيراً إلى إيجاد هذه الخدمة في المناطق الريفية البعيدة عن المدن .
- وقد حصل القسم على سبع وحدات جلدية تناسلية متنقلة على سيارات مزودة بالأشعة السينية لمكافحة القراع ، ووضعت في خدمة الفلاح بالمناطق الريفية المحرومة . ومكافحته في هذه المناطق ومحو داء الزهري والأمراض الجلدية المعدية من مناطق واسعة. مثال ذلك مشروع محو الزهري والقراع من مديرية الجيزة غربى النيل .

الأمراض العقلية

تتضمن مشروعاته توسيع مستشفى الأمراض العقلية بالعباسية بإنشاء عيبر للطببة يتسع لمائة وخمسين سريراً ، وعبيرين آخرين أحدهما للأطفال والآخر للتمريض . ويتسع كل منهما لخمسين سريراً . وزيادة عدد الأسرة في مستشفى الخانكة ٨٠٠ سرير جديد ، إلى جانب إنشاء مستشفى للأمراض العقلية في كل من الإسكندرية وطنطا

وأسيوط بسعة ٤٠٠ سرير لكل منها .

وعولج العجز في عدد الأطباء بالمستشفيات بانتداب عدة أطباء من مصالح طبيه مختلفة ، واستكمال كثير من النقص الذي كان موجودا في الأدوية والمهمات والملابس والأغطية الخاصة بالمرضى .

الصحة القروية

وتقوم رسالتها على غرضين أساسيين : أولهما رفع المستوى الصحى بالقرية المصرية وعلاج الفلاح من الأمراض المنتشرة في محيطه . والثانى تحسين البيئة فيها .

ويقوم الغرض الأول على إنشاء مجموعات صحية في مختلف القرى ، تخدم كل منها عدداً من السكان يتراوح بين ١٥ و ٢٠ ألف نسمة . والمجموعة منشأة صحية بها حمام للنساء والأطفال ومغسل .

والمقرر إنشاؤه من المجموعات الصحية في جميع أنحاء الجمهورية بحسب التقسيم الموضوع لمناطق المجموعات هو ٨٢٠ مجموعة ، تم إنشاء ٢٦٠ منها منذ صدور قانون تحسين الصحة القروية حتى الآن .

ولما لم تكن هناك سياسة مقررلة لاختيار المجموعات التى يراد إنشاؤها ، قررت الوزارة فى العهد الحاضر وضع نظام يكفل اختيار القرى التى تقام المجموعات بها على أساس العدالة الاجتماعية ، بحيث يراعى فى ذلك أولوية الحاجة إليها . اعتمدت بمبلغ لإنشاء مائة مجموعة فى العام الماضى .

وكان إنشاء المجموعة يكلف حوالى ٢٥٠٠٠ جنيه فرئى ، اقتصاداً فى النفقات لإجراء تعديلات فى أوضاعها ، بالاتفاق مع مصلحة الشؤون القروية ، واختزال بعض مبانيها بحيث لا تتأثر الخدمات المطلوبة ، منها وأصبح تكاليف إنشاء المجموعة لا يتجاوز ١٥٠٠٠ جنيه .

كذلك راعت المصلحة بالاتفاق مع مصلحة الشؤون القروية ، تخصيص جزء من الاعتمادات اللازمة للإنشاءات ، فى تحويل عدد من المستشفيات القروية ومكانب الصحة الشاملة إلى مجموعات كاملة ، حتى تسير عملية التحويل جنباً إلى جنب مع إنشاء المجموعات الجديدة ، الى أن ينتهى تحويلها ، جميعاً والباقي منها الآن ٣٢ مستشفى قروياً ومكتب صحة شامل .

والهدف الثانى من رسالة المصلحة وهو تحسين البيئة الصحية ويقوم على :-

١ — تزويد المواطنين بالمياه النقية عن طريق سد المواسير من عمليات المياه فى القرى الموجودة بها هذه العمليات وتخصيص حنفية لكل ٢٥٠ شخصاً .

٢ — إيجاد طلبات يدوية لكل ٢٥٠ نسمة فى القرى التى لا توجد بها عمليات مياه .

٣ — إنشاء مرحاض من النوع ذى الحفرة العميقة فى كل منزل ، أو المرحاض الذى يتناسب وحالة السكن .

٤ — نظافة القرية والتخلص من القاذورات عن طريق كنس الشوارع وإزالة أكوام السباح ورش حوائظ المنازل بالجير .

وقد بدأت هذه الأعمال كتجربة فى بعض قرى مديرية القليوبية بالاشتراك مع مؤسسة روكفلر ، حتى إذا ما انتهت هذه التجربة إلى النجاح استقلت المصلحة بها فى بعض القرى الأخرى بمديرية الجزيرة والمنوفية وستستمر فيها حتى تعم جميع المديريات .

وقد تم إنشاء ٢٤ مجموعة صحية جديدة اعتمد تجهيز وإدارة خمس مجموعات منها تمشياً مع إمكانيات الميزانية العامة . وأسرعت المصلحة إلى اتخاذ إجراءات تجهيزها عن طريق المخازن العمومية وإعدادها للإدارة ، وطرحت الأصناف اللازمة لها من أثاث وأدوية ومهمات فى المناقصة العامة . ولم يقتصر نشاطها فى ذلك على تجهيز المجموعات الجديدة بل تعداها إلى المجموعات الأخرى الباقية بدون تكملة التأثيث .

وكان نصيب مناطق بلاد النوبة من هذه المنشآت الصحية فى حكم العدم بعد أن ثبت عدم الفائدة من إقامتها بها نظراً إلى أنها ، عبارة عن نجوع متناثرة هنا وهناك لا اتصال بينها . ويبعد النجع عن الآخر مسافة تصل إلى عشرات الكيلومترات ، مما حدا إلى التفكير فى الاستعاضة عن إقامة منشآت ثابتة بإيجاد مجموعات عائمة لتأدية الخدمات الصحية والطبية لأهالى تلك المناطق ، ومنها : مجموعة عائمة ، مستشفى عائم ، ذهبية فى الدر ، ثم جرار .

وسارت الأولى منها على بركة الله إلى بلاد النوبة لتأدية رسالتها . وتسارع الوزارة فى اتخاذ الإجراءات اللازمة لإعداد العائمات الباقية للعمل حتى يعم الإصلاح الصحى تلك المناطق .

كذلك رثى إدخال النور الكهربائي في المجموعات بدلاً من الإضاءة بالغاز، واعتمدت المبالغ اللازمة لذلك للإعداد مولدات كهربائية لإضاءة ١٣٠ مجموعة وسيتم إدارتها في القريب العاجل .

تحسين البيئة .

ومنذ قيام الجمهورية قام قسم الهندسة الصحية بإنشاء ٧٨٣ مرحاضاً في ناهيا مركز إمبابة والشيخ عثمان وأم خنان وأبي النمرس بمديرية الجيزة . وناحية المرج بمديرية القليوبية ويجرى تنفيذ إقامة بقية المراحيض وعددها ثلاثة آلاف مرحاض . كما أنشأ ثلاث عمليات صرف بناحية أبي النمرس لكي يلقي المواطنون فيها بالمياه الفائضة من منازلهم بدلاً من إلقيائها على جوانب الطرق .

ولما كان من أهم أهداف الإصلاح الصحى في عهد النهضة المباركة تيسير الخدمة الطبية وجعلها في متناول جميع المواطنين ، فقد رثى تحسين المستوى الصحى للفلاح عن طريق المشروعات والإصلاحات الآتية الآخذة طريقها في دور التنفيذ .

١ — إنشاء ١٣ مجموعة صحية جديدة كاملة في مختلف أنحاء الجمهورية على أن تزود بالعيادات الخارجية والأسرة لخدمة أهل الريف .

٢ — تحويل ١٥ مستشفى قروى ومكتب صحة شامل إلى مجموعات صحية كاملة ، وذلك بقصد فتح الأقسام الداخلية ورعاية الطفل بها توفيراً لسبل علاج جميع المواطنين على اختلاف طبقاتهم .

٣ — استصدار القانون رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٥٣ معدلاً لمواد القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٧ وذلك بقصد تخصيص مبلغ لا يتجاوز ٥ ٪ من إعانة الدولة للصيانة والإصلاحات بمباني المجموعات التى مضت عليها مدة طويلة ، وقد تم توزيع المبلغ وقدره ٣.٠٠٠.٠٠٠ جنيه حسب حاجة هذه المجموعات ، وبدى فعلاً في المقاييسات تمهيداً لطرحها في مناقصة عامة بحيث ينتهى من تنفيذ هذه الإصلاحات قريباً .

الصحة الوقائية :

وقد أنجزت الصحة الوقائية د قسم الأوبئة ، المشروعات التالية :

إنشاء مكاتب صحية في كل مكان من : طهطا ، ميت غمر ، الشيخ فضل ، ومستشفى

حيات ميت غمر وحيات شبراخيت

كما تقوم بإنشاء مكاتب صحية في : زفتى ، التوفيقية ، مستشفى حيات دمياط ،

مستشفى حيات وأمراض صدرية في زاوية الناعورة .

قسم مراقبة الأغذية :

واستصدر قسم مراقبة الأغذية المراسيم والقرارات التالية :

المرسوم الصادر بشأن اللبن يسرى مفعوله من ١٩٥٣/٨/٢٣

المرسوم الصادر بشأن تنظيم صناعة وتجارة المارجرين ، ، ، ١٩٥٣/٥/٢٦

، ، ، مواصفات التوابل ، ، ، ١٩٥٣/٦/ ٥

، ، ، تنظيم صناعة وتجارة اللحوم ، ، ، ١٩٥٣/١٠/٢٢

القرار الصادر بمنع الباعة المتجولين من مزاوله عصير
القصب بعصارات على عربات يد في الطريق العام . ، ، ، ١٩٥٣/٦/١٥

القرار الصادر في ١٩٥٣/٦/٢٢ بشأن اللبن المبستر والمعقم المعدل .

القرار الصادر بتعديل بعض مواصفات الشاي .

المرسوم الصادر في ١٩٥٣/١٢/ ٥ بتنظيم صناعة وتجارة النشا .

المرسوم الصادر في ١٩٥٣/١٢/ ٥ بتنظيم صناعة وتجارة الخميرة .

المرسوم الصادر في ١٩٥٣/١٢/ ٢ بتنظيم صناعة مسحوق الخبز وتجارته .

المرسوم الصادر في ١٩٥٣/١٢/١٧ بشأن المياه الغازية ومواصفاتها .

المرسوم الصادر في ١٩٥٣/١٢/١٧ بشأن المواد الحافظة التي يسمح بإضافتها
لل مواد الغذائية .

كما انه بسبيل إعداد مشروعات بالمراسيم التالية :

مشروع مرسوم بمواصفات الحلاوة الطحينية وتنظيم تجارتها ، والسكر ومنتجاته

والعسل الأسود وعسل النحل .

مشروع قرار وزاري بشأن أوعية اللبن وتمييزه ونقله والإشتراطات الواجب

توافرها في معامل بسترة اللبن ودراسة موضوع إنتاج اللبن وصناعته ومراقبته .

قسم طبي الحدود :

وانتهى قسم طبي الحدود من إعداد المشروعات التالية :

ترميم مبنى مستشفى العريش ، إذ كانت مبانيه متهدمة وقد اعتمد له في ميزانية هذا العام مبلغ ٦٠٠ جنيه . وقد تمت عملية الترميم والتوصيلات الصحية والكهربائية .

تكملة تجهيز مستشفى السلوم إذ كانت تنقصه بعض مهمات فأعتمد لها مبلغ ٦٠٠ جنيه في ميزانية هذا العام ، وقد صرفت معظم هذه المهمات والباقي منها في طريق الإعداد والصرف .

إدخال النور الكهربائي لمستشفى الداخلة ، وقد اعتمد لهذا المشروع مبلغ ٧٢٠ جنيهاً في ميزانية هذا العام وتم تركيب ما كينة الانارة وكذلك الأدوات الكهربائية .
إدخال النور الكهربائي لمستشفى الخارجة ، وقد اعتمد له مبلغ ٨٢٠ جنيهاً وستركب ما كينة الانارة للمستشفى قريباً .

مبنى مستشفى مرسى مطروح ، وقد تمت عملية الترميم في حدود مبلغ ١٢٠٠ جنيه .

المستشفيات

تهدف مصلحة الطب العلاجي إلى توفير وسائل العلاج المجاني لعامة الشعب ، وذلك بإنشاء مستشفيات مركزية في المناطق التي ليست بها مستشفيات ، وزيادة عدد الأسرة في بعض المستشفيات بالنسبة لكثافة السكان ، وإنشاء مستشفيات جديدة في المحافظات والمديريات التي أصبحت مباني مستشفياتها في حكم المستهدكة ، ولا تتسع لجميع فروع التخصص ، وقد تم إنجاز وإعداد مستشفيات في كل من : منفوط ، بيلا إيتاي البارود ، طما ، أبنوب ، عيادة خارجية لبلوكات النظام بالأقاليم .

كما يجرى تجهيز المستشفيات التالية بالأدوات والأجهزة والمعدات التي تنقصها :
أبو المطامير ، بلقاس ، أبو حماد ، كفر صقر ، أم المصريين في حي السيدة بالقاهرة ، ومستشفى احمد ماهر في حي باب الخلق بالقاهرة .

وأدرجت الاعتمادات المالية لتنفيذ المشروعات التالية في ميزانية الأعوام القادمة :
مستشفى عمومي في شبين الكوم ، دمنهور ، توسيع مستشفى طنطا وإنشاء ، مستشفى
مركزي في كل من : سمنود ، الشهداء ، طهطا ، بلطيم ، بسيون ، مطاي ، الزعفران ،
ثم تحويل المجموعة الصحية في أبي حمص الى مستشفى مركزي . إنشاء مستشفيات بالقاهرة
في روض الفرج والقلعة ، وإنشاء مستشفيات بالاسكندرية في كرموز والرمل .
وتشييد سبع مستشفيات مركزية في : السنطة ، قويسنا ، قلين ، ديرب نجم ، ديرمواس
القوصية ، المنشأة ، وكوم امبو .

كما طلب تحويل المجموعات الصحية التالية ، الى مستشفيات مركزية سعة كل
منها ٦٠ سريرا المناسبة تحويل القرى الموجودة بها الى مراكز ، وخروجها من
اختصاص مصلحة الصحة القروية الى اختصاص مصلحة الطب العلاجي وهي :

مستشفى بلطيم القروي ، مكتب صحة سيدى سالم الشامل ، مستشفى حوش عيسى
القروي ، المجموعة الصحية بالخانكة ، المستشفى القروي بالبايجور ، والبدرشين ،
المجموعات الصحية في : طائية ، بنى سويف ، سمسطا الوقف ، المراغة ، أولاد طوق ،
والمستشفى القروي في العدوة وارمنت .

قسم الرمد :

- ١ - تثبيت مستشفيات الخيام المتنقلة وعددها اثنا عشر في الجهات الآتية :-
أبو حمص - أبو حماد - العويرات - كفر ربيع - مطاي - إمبابة - إرمنت -
طوخ - بسيون - اهناسيا المدينة - القوصية - ديرب نجم .
- ٢ - استبدال الخيام بالمستشفيات الى أكشاك خشبية تدريجيا .
- ٣ - افتتاح فروع الرمد الآتية بالمستشفيات :-
حلوان - مشتول - احمد ماهر - عنينة .
- ٤ - إعداد مشروع بقانون بتحضير المعمل الرمدى التذكارى بالجيزة ، وجعله
معهدا للأبحاث الرمدية .
- ٥ - صدور قانون بتنظيم مهنة صناعة النظارات الطبية .

٦ - المشروع السنوى لمكافحة الأرماد ، وقد استمر العمل به فأنشئ مركز تدريب قلوب الصحى .

٧ - تنظيم دورة دراسية تعليمية لفن الرمد ، باشتراك مع المكتب الإقليمى لأطباء الرمد بالشرق الأوسط .

كما يجرى إعداد فرع رمد بمستشفى كفر صقر وآخر بأبو المطامير .

الأمراض المتوطنة

قسم إبادة الحشرات الطيبة

أولاً - فرع البعوض :

١ - تجرى مقاومة البعوض الناقل للملاريا بواحة سيوة ، عن طريق دهان المنازل والمنشآت . ولهذه الأعمال أهمية كبيرة فى القضاء على مرض الملاريا المستوطن هناك ، إذ كانت نسبتها قبل بدء الأعمال ١٨ ٪ هبطت إلى ١٥ ٪ . ويتنظر أن تهبط إلى أقل من ذلك .

ب - دراسة حالة البعوض والملاريا فى الواحات الداخلة والخارجة ، وقد سبق أن قام القسم بمقاومة البعوض هناك ، وأمكنه استئصال البعوض الناقل للملاريا فقد هبطت نسبتها هبوطاً كبيراً جداً حيث كانت ١٣٥ ٪ . وأصبحت ١٥ ٪ .

ج - دهان المطارات والموانئ ومحجر الطور فى موسم الحج ، وقد قام القسم بدهان مطارات القاهرة والاسكندرية ومرسى مطروح ولأقصر ، وموانئ بورتوفيق والاسكندرية والغردقة وسفاجا والقدير على البحر الأحمر كل ثلاثة شهور بصفة دورية . وكذلك محجر الطور فى مواسم الحج ، وذلك لإبادة البعوض وبعوض الايدس ايجبتاى الناقل للحمى الصفراء ، كجزء من الاحتياطات المتخذة لحماية البلاد من تسرب هذا البعوض إليها .

د - الواحات البحرية - دراسة أنواع البعوض الموجودة بالواحات البحرية ، وكذلك حالة الملاريا والحشرات الأخرى بها ، ومحاولة تجربة المقاومة فى إحدى المجموعات عن طريق تعفير أماكن التوالد بدلاً من الزيت .

ثانياً - فرع الذباب :

١ - مقاومة الذباب في مدينة القاهرة بالضباب - قام القسم بعمليات واسعة النطاق في مقاومة الذباب على ثلاث دورات ، بنشر الضباب من أجهزة التيفأ بأحياء السيدة زينب وعابدين والخليفة والدرب الأحمر والموسكى والأزبكية والجمالية وباب الشعرية والعباسية وشبرا وروض الفرج وبولاق والشرابية ومصر القديمة وحدائق القبة ومنشية البكرى والمطرية . ودلت النتائج على انخفاض مستوى كثافة الذباب إلى حوالى ٦٥٪ ويوضع برنامج للتوسع في هذه الأعمال مع تعميم الإرشادات الصحية .

ب - مقاومة الذباب بمحجر الطور - طلب من القسم في موسم الحج الماضى بمناسبة ظهور إصابات الجدري بين الحجاج في المحجر ، اتخاذ الاجراءات لرش جميع أجزاء وأقسام المحجر بالمبيدات ، لاهمية ذلك في انتشار المرض . وأوفد القسم حملة كبيرة بالسيارات مكونة من ٢٤ موظفاً وعاملاً ومعهم أدوات لرش المبيدات ، وقامت بدهان جميع الحوائط وتعفير أما كن توالد الذباب بالمنطقة ، مما كان له أثر كبير في تحسن الحالة ، وانخفاض مستوى كثافة الذباب انخفاضاً كبيراً .

ج - مقاومة الذباب في رأس البر - على أثر الشكوى المرة من انتشار الذباب في هذا المصيف ، وما أثير من ضجة حول ذلك ، طلب من القسم الإشراف على أعمال المقاومة والتقدم بالتوصيات اللازمة لعلاج الحالة . وقد أوفد القسم الفنيين على رأس حملة كبيرة بالسيارات ، مكونة من ٤ موظفاً وعاملاً أجروا فحص ومقاومة أما كن توالد الذباب والحشرات على بضع دورات ، كما قامت بتموين وتدريب الفرق التابعة لمكتب الصحة هناك على أعمال الرش والتعفير وإعطاء التوجيهات الصحية اللازمة ، للبعالجة والتخلص من أما كن توالد الذباب والحشرات .

د - المعاونة في مقاومة الذباب والحشرات بمصيف بلطيم والاسماعيلية والسويس والاسكندرية - طلبت الجهات المشرفة على الحالة الصحية في هذه المصايف والمدن ، معاومتها في أعمال مقاومة الذباب والحشرات ، وقد قام الفنيون

في القسم بالمعاينة ، وقدموا التقارير اللازمة بالتوجيهات الصحية ووسائل معالجة أما كن توالد الحشرات للقضاء عليها ، وقدم القسم جانباً من المبيدات التي لديه للمعاونة في أعمال المقاومة وسرعة تنفيذها .

هو - دهان المستشفيات ووحدات الوزارة ، المختلفة بالقاهرة — قام القسم بأعمال مقاومة الذباب والحشرات بمستشفيات ووحدات الوزارة ، وقدم التقارير اللازمة لإداراتها عن أما كن التوالد ، وخير الطرق لمعالجتها ، والتوجيهات اللازمة للتخلص منها . وأعد برنامجاً شاملاً لمكافحة الذباب والحشرات بهذه المستشفيات لتنفيذه قريباً ، كما طلب إلى المصالح التابعة لها المستشفيات ، إرسال معاونين للتمرين العلبي على أعمال المسكافة بمدرسة القسم ، والتمرين العملي بالحقل ليتسنى لهم الإشراف على هذه الأعمال في المستقبل إشرافاً فنياً .

رابعاً — فرع الكيمياء :

يقوم هذا الفرع بتحليل المبيدات الموردة للوقوف على مدى صلاحيتها ومطابقتها للواصفات . ويقوم أيضاً بدراسة خواص المبيدات وسمياتها وطرق تجنبها قبل استعمالها في المقاومة ، كما يشترك مع الفروع الأخرى في عمل دراسات كيميائية طبيعية عن أما كن توالد الحشرات ، وسيستمر الفرع في هذه الأعمال على نطاق أوسع بمجرد ورود الأجهزة والأدوات اللازمة لإتمام تجهيز المعمل والتي تم التعاقد عليها .

خامساً — حملة الاستكشاف :

قامت هذه المحطة في شهر نوفمبر الماضي بفحص شامل للحشرات ببلدة القرين ، توطئة لاستئصالها وخاصة البعوض الناقل للملاريا ، وبلغ عدد الوحدات التي استكشفت ليرقات البعوض ٥٩٠ والمنازل التي فحصت للبعوض البالغ ٤٨٨ وعينات الدم للفيلايريا حوالي ١٣٠٠٠ وعينات الدم للملاريا ١٧٠٠ وعينات الذباب المجموعة ٢٨٣٣ وعينات البراغيث ١٨٢١ والبق ١٩٣ وجارى دراسة هذه النتائج قبل البدء في أعمال المقاومة قريباً . وقد أعد برنامج شامل لاستكشاف جميع أنواع الحشرات المختلفة بالوجه البحرى وتحديد أنواعها ، وأما كن توالدها ، وطرق التخلص منها ، للعمل على استئصالها ،

وسيبداً في تنفيذه في القريب العاجل . وكذلك قامت الفرقة بإجراء فحص دقيق لكل من روض الفرج ودار السلام ومصر القديمة ، للبحث عن بعوضة إيدس ايجبتاي الناقلة للحمي للصفراء ، وفحص ٣٣٦.٣ وحدة وجدت كلها سلبية .

سادساً — التدريب العلمى والعمل على مكافحة الحشرات :

تقوم مدرسة الحشرات التابعة للقسم ، بتدريب الموظفين والمستخدمين المشتغلين في مكافحة الحشرات ، والدراسة بها قسمان : العالى الأطباء والمهندسين وغيرهم من الجامعيين ، والمتوسط للبايعين الصحيين ومساعدى المعمل والملاحظين وغيرهم . ولا يقتصر هذا التدريب على المصريين فحسب ، وإنما يوفد إليه الطلبة من البلاد العربية الشقيقة عن طريق الهيئة الصحية العالمية ، للتدريب على نفس الأعمال لتطبيقها في بلادهم ، حيث يكلف القسم عادة بأموريات مقاومة الحشرات بهذه البلاد .

وقد تم تدريب ٥ طلاب من العراق (طبيب وإخصائى حشرات و ٣ مساعدو معمل ، وجارى الان تدريب ٤٤ طالباً (١ طبيب من الجيش و ٥ أطباء ومهندسين من قسم الملائريا و ١٤ مساعد معمل من المعهد الصحى و ١٧ طالب معاون صحى من المعهد الصحى) .

مكافحة وتوقي البلهارسيا :

رغبة في إيجاد طريقة عملية حاسمة لمكافحة مرض البلهارسيا الخطير المنتشر في جميع أنحاء الجمهورية ، فقد أنشئ قسم لمقاومة القواقع الناقلة له ، وأصبحت أعمال هذا القسم تشمل الآن تسع مديريات مساحتها ٣٣٣٩٠٠٠ فدان مقسمة إلى تقايش ومجموعات ومناطق مدينة بالكشف المرفق .

وقد أدى الجهود المتواصل في معظم المناطق التى يجرى فيها العمل ، إلى خفض كبير فى عدد وأطوال المجارى المائية المصابة بالقواقع الناقلة للبلهارسيا .

وببذل القسم مجهوداً كبيراً فى البحث عن الأماكن التى بها قواقع مصابة بالسركاريا للقضاء عليها فوراً . ولهذا الغرض قد تم إنشاء ٤ معملات فرعية لفحص عينات القواقع

حيث تم فحص ٩٧٩٤٤٥ بوليس ظهر منها مصابا بالسركاريا ٨٦٣٠٨٦ ٧٧٣٠٤٨٦
بلانوريس ظهر منها مصاباً بالسركاريا ١٣٨٠٨ .

وعلاوة على أعمال المكافحة ، فإن القسم يوالى أبحاثه الفنية عن هذه القواقع ،
ويتوافر على دراسة بيئتها ومواسم توالدها ، للوصول إلى أنجح وأوفر الطرق لإبادةها .
والقسم يعمل على تعميم العمل في جميع مناطق الوجه البحرى ، نظراً لشدة إصابتها
بقواقع البلانوريس الناقلة للبلهارسيا المعوية ، علاوة على قواقع البوليس الناقلة
للبلهارسيا البولية .

كما ينوى تعميم العمل بياقى مديريات الوجه القبلى ، وسيقوم باتخاذ الاحتياطات
الوقائية اللازمة لمنع تسرب العدوى للمناطق التى تحول فيها الرى الحوضى للرئ
المستديم ، وبالمناطق حديثة الإنشاء كديرية التحرير وغيرها .
كذلك يقوم بالانصال بالأوساط العلمية الدولية ، وتيسير مهمة الخبراء العالميين
والتعاون معهم للمساعدة فى هذا السيل .

الأمراض المتوطنة

ينتج القسم سياسة تيسير المعالجة لأكبر عدد ممكن من المرضى ، ومساعدة مختلف
الهيئات الحكومية والأهلية التى تهتم بمكافحة الأمراض المتوطنة ، وتدريب موظفيها على
أنظمة العمل ، وربط مجهودات العلاج مع مجهودات الوقاية ؛ حتى لا تتبدد المجهودات
العلاجية سدى ، ورفع المستوى الصحى بين المواطنين لخلق جيل واع لخطورة هذه
الأمراض وأضرارها على صحة الفرد والمجموع .

١ — استمرت وحدات القسم البالغ عددها ١٠٢ وحدة الموزعة على جميع المناطق ،
فى القيام بأعمالها العادية بقبول المرضى للفحص وعلاج المصابين ، وصرف الأغذية
العلاجية لمرضى الإنيميا والبلاجرا ، وعلاج الضعفاء فى أسرة الأقسام الداخلية ،
وصرف شهادات الخلو من الطفيليات لبعض الطوائف المتقدمة للحصول عليها .
وفى ايل إحصائيات الأعمال التى تمت فى النصف الأخير من عام ١٩٥٣ .

٦٣٥٦٤٢

عدد المرضى الجدد

عدد المصابين بالبلهارسيا	٣٠٠١٣٢	بنسبة ٤٨ ٪
عدد المصابين بالانكلستوما	٨٨٩٤٦	بنسبة ١٤.٥ ٪
عدد المصابين بالاسكارس	١٩٨٥٦٤	بنسبة ٣٤ ٪
عدد المصابين بالطفيليات الأخرى	٤٩٦٤٩	بنسبة ٧.٥ ٪
عدد الحقن لمرضى البلهارسيا	٢٢٩٤٦٥٣	حقنة
عدد الجرعات الطاردة للديدان	٢١٥٤٦٦	جرعة
عدد المعالجين بالأقسام الداخلية	٣٥٦٠	
عدد من شفى منهم	٣٤٨٩	
عدد شهادات الخلو من الطفيليات	١٦٣٠٨	

٢ — تركيز الوحدات العاملة بمديرية القليوبية في أماكنها ، بحيث تعمل كل منها في دائرة نصف قطرها كيلو مترين ومركزها مقر الوحدة ، وتحسين إقامتها باستبدال الخيام بأكشاك خشبية ، لتحمل التقلبات الجوية وتتسع لأكبر عدد ممكن من المرضى . وهذه الوحدات يبلغ عددها ١٧ وحدة في النواحي الآتية : —

بها — العمار الكبرى — السيفا — كفر منصور — منية السباع — قها —
مشتهر — سندنهور — أبو زعل البلد — شبلنجة — بلتان — الدير — نوى —
كفر سندوة — طحوريا — طوخ — شين القناطر .

٣ — خصصت بعض الوحدات في الأماكن التي يكثر فيها تجمع صيادي الأسماك لفحصهم وصرف شهادات الخلو من الطفيليات لهم عند تجديد تراخيص مزاوله المهنة الخاصة بهم ، بمعرفة تفانيش وأقسام مصيد الأسماك ، ومنح هذه الطائفة الأولوية في القبول حتى لا يتعطل تجديد تراخيص مزاولتهم للمهنة .

٤ — إعداد فرقتين لفحص بعض المدارس التابعة لمنطقة الجيزة التعليمية والموجودة بنواحي : نزلة الزمر — جزيرة محمد — وراق العرب — كفر الهنادوة — وراق الحضر وذلك تنفيذاً لبرنامج المعوعة الفنية .

٥ — التعاون مع هيئة التحرير بمصر الجديدة ، وتخصيص وحدة مبسطة لفحص السكان للأمراض المتوطنة وعلاج المصابين .

٦ - التقدم بطلب إنشاء ست وحدات لفحص وعلاج سكان بلاد النوبة من الأمراض المتوطنة ، تنفيذًا لتوجيهات السيد الرئيس عقب زيارة سيادته للمنطقة .

٧ - تيسيرا لفحص وعلاج سكان مديرية التحرير من الأمراض المتوطنة أنشئ مركز فحص وعلاج تعاوّن ألحق بالمجموعة الصحية بكفر داود .

٨ - وجه القسم عناية لتخليص تلاميذ مدارس المرحلة الأولى الابتدائية في جميع أنحاء الجمهورية المصرية من الأمراض المتوطنة ، فكلف وحداته بالاتفاق مع أطباء الصحة المدرسية وفتار المدارس الواقعة في مناطق هذه الوحدات على توجيه تلاميذ تلك المدارس إليها على دفعات للفحص والعلاج في حدود ٣٠ تليذا يوما حتى لا يؤثر ذلك على حركة المرضى العادين .

٩ - الاستمرار في التعاون مع المكتب الصحى الإقليمى لدول شرق البحر الأبيض المتوسط التابع للهيئة الصحية العالمية ، على المساهمة بنصيبه في مشروع تجارب إبادة البلهارسيا في منطقة قلوب بنواحي : صنافير - حلاية - البرادعة - شلقان القناطر الخيرية .

١٠ - رفعا للمستوى الفنى لمساعدى المعمل ، وضمانا لدوام إلمامهم بالمعلومات الفنية ، فقد خصص القسم فرقة برئاسة أحد الأطباء تقوم بإجراء الإمتحانات الدورية كل سنتين لمساعدى المعمل التابعين للقسم .

وقد رأى القسم تشجيعا للتاجحين منهم إثبات نتيجة الامتحان بملفات خدمتهم بالوزارة . أما من لا يجتاز الامتحان بتفوق فيجرى القسم إعادة تدريبه ومراجعة برنامج الدراسة لمدة أسبوع .

١١ - التعاون مع قسم مكافحة القواقع الناقلة لعدوى البلهارسيا ، على تخصيص فرق للكشف عن القواقع المصابة بسركاريا البلهارسيا فوضع معاملة تحت تصرف ذلك القسم .

١٢ - ترتيب إلقاء محاضرات عن الأمراض المتوطنة لطلبة كلية البوليس ، كما قام باستدعاء ضباط الصف وصولات التعليم بالجيش العامل والجيش المربط على

دفعات الى مركز التدريب بفم الخليج ، وألقيت عليهم محاضرات عن هذه الأمراض حتى ينقلوها إلى الجنود في معسكراتهم .

١٣ - إيفاد مبعوث للمساهمة في إجراء الفحص الشامل عن الأمراض المتوطنة لسكان واحة سيوة .

١٤ - إنشاء معمل رئيسي للكيمياء الحيوية بمستشفى الأمراض المتوطنة بفم الخليج ، لتعميم هذا النوع بجميع مستشفيات الأمراض المتوطنة ، حتى تتمكن هذه المستشفيات من أداء رسالتها كاملة .

المعامل

١ - إنشاء معمل باثولوجى إكلينيكى بمستشفى الشهيد على عبداللطيف بباب الشعرية وفى مستشفى بولاق ومستشفى الملك والمنصورة .

٢ - إنشاء معمل بكتريولوجى بمدينة بنى سويف .

٣ - إنشاء معمل كىماوى بمدينة بنى سويف .

٤ - معمل الأى . سى . جى بالعجوزة ، وقد زيد إنتاجه بحيث تسمح الكمية بالتصدير الى ليبيا والسودان وشرق الأردن وعدن والحشة والعراق .

وسينفذ على الفور إنشاء :

معمل كىماوى بالسويس . ومعمل فحص الدرن بمبنى المعامل الرئيسية . ومعمل بكتريولوجى فى كل من سوهاج - الزقازيق - دمياط . ومعمل باثولوجى إكلينيكى فى كل من مستشفى احمد ماهر ومستشفى أم المصريين . وفرع للكاب بأسىوط .

٥ - مشروع توسيع معمل المصل واللقاح وإنشاء معمل المستحضرات الحيوية

ويشمل توسيع معمل المصل الأقسام الآتية :-

معمل المادة الجدرية - مبنى القوة المركبة - تعدد حظائر حيوانات التجارب - إنشاء مزرعة لتربيتها - وتوسيع مبنى المخازن .

ويتكون معمل المستحضرات الحيوية من الأقسام الآتية :-

معمل بايولوجى إكلينيكى لأبحاث الدم - مركز لنقل الدم - معمل الفيروس
والتيفوس - قسم البلازما وتنقية الأمصال - القسم الكيماوى الحيوى - قسم الطبيعة
الحيوية - قسم المراقبة العامة للمستحضرات الحيوية .

الحجر الصحى

تقوم مصلحة الحجر الصحى طبقاً لمرسوم إنشاء ، باتخاذ التدابير اللازمة لمنع
دخول الأمراض الوبائية بطريق البحر أو البر أو الجو للجمهورية المصرية ، أو نقلها
منها إلى الخارج ، وبتقارير التدابير الخاصة للرقابة الصحية على الحجاج عند توجيهم
إلى الحجاز أو إلى عودتهم منها ، وبفرض رقابة دائمة على الحالة الصحية لواردات البلاد
الأجنبية أو إعطاء البيانات وإجراء الإخطارات اللازمة ، وعلى الأخص ما نصت
عليه المساعدات الصحية الدولية بهذا الشأن .

ويقوم بتنفيذ هذه الإجراءات فى مختلف الموانئ والمطارات ، إدارات ومكاتب
تفرض رقابة دائمة حازمة على واردات البلاد الأجنبية ، ووسائل النقل المختلفة من سفن
وطائرات وسيارات ، وكذلك يوجد بحجر الطور الذى يتخذ فيه ما يلزم لمنع أسرب
أى مرض وبائى لداخل البلاد أثناء موسم الحج .

ويوجد بالادارات وبمحجر الطور منشآت وأدوات التبخير والتطهير ، عدا وسائل
انتقال من لنشات وخلافه لمعاينة السفن فى عرض البحر .

وقد قامت المصلحة بإعادة النظر فى اللوائح والقوانين والتعليمات الخاصة بأعمال
الحجر الصحى ، تمهيداً لتبسيط الإجراءات وإعداد تعليمات مفصلة وافية فيما يتخذ من
إجراءات صحية نحو الملاحة البحرية والجوية ، أو تلك التى تتخذ نحو البضائع الخاضعة
للحجر الصحى ، بما لا يتعارض والنظم المتفق عليها دولياً للمحافظة على سلامة البلاد من
تسرب الأمراض الكورتينية إليها . وكذلك إعادة النظر فى رسوم الحجر الصحى والعمل
على تخفيضها ، وإلغاء رسوم الركاب سواء القادمين منهم بالاثارات أو البواخر ،
وكذلك تخفيض الرسوم المقررة على الجلود ومنتجات الحيوان ، تسهلاً لحركة التجارة

وتيسيرا على المسافرين واجتذاب السائحين ، والنهوض بالمصلحة بتحسين وسائلها التي تستعمل في عمليات التبخير والتطهير على اختلاف أنواعها . وكذلك تحسين الوسائل التي يستعملها المسئولون للانتقال بحرا لاستقبال السفن ، لكي تحصل على حرية الاتصال في إجراء العمليات دون أى تأخير .

وكذلك العمل على توفير أسباب الراحة للحجاج في محجر الطور ، بعد تأدية فريضة الحج ، سواء فيما يختص بإحلال انتقالهم وأمتعتهم من السفن القادمين عليها إلى الأقسام المعدة لإقامتهم في المحجر ، أو في شراء ما يلزمهم من أغذية طول مدة إقامتهم . وتمشيا مع سياسة العهد الحاضر واعتمادا على الإجراءات التي تتخذها وزارة الصحة بالسودان ، تم إلغاء مكتب الحجر الصحي بالخرطوم وإلغاء القرار الوزاري الذي كان يحتم على الطائرات القادمة من الجنوب بالهبوط في الأقصر لاتخاذ الإجراءات الصحية عليها ، قبل مواصلة السفر إلى موانئ القاهرة الجوية ، على أن يقوم ربابنة الطائرات برشها من الداخل وهي محلقة في الجو ، قبل هبوطها على أرض المطار .

وكذلك تم إلغاء القرار الوزاري الذي كان يحتم على الطائرات القادمة من الغرب بالهبوط في مرسى مطروح ، وفي ذلك — كما في إلغاء القرار الوزاري المنوه عنه في البند السابق — تسهيل للملاحة الجوية ولتفادي ما قد ينشأ عنها من التماس شركات الطيران طريقا آخر لرحلاتها غير سماء الجمهورية المصرية . واتخذ في الوقت نفسه ما يلزم للمحافظة على سلامة البلاد من تسرب الأمراض البوائية إليها .

وقد تم تركيب ما كينة لصنع الثلج في محجر الطور علاوة على الماكينة المركبة حاليا ، لتعمل الماكينتان في موسم عودة الحجاج .

أما المشروعات والإصلاحات التي في سبيل التنفيذ فهناك يانها :

١ — مشروع مرسوم بقانون بتعديل لأئحة الرسوم ، (قانون ٧٦ لسنة ١٩٤٣ الصادر بالرسوم الصحية ورسوم الحجر الصحي) يتناول تخفيض رسوم العمليات التي يتطلب أمر تنفيذها — من الناحية المادية — مصاريف تقل قيمتها عن الرسوم الجاري تحصيلها عليها ، وهذا المشروع في طريقه لاستصدار قانون به .

٢ — إنشاء أربعة أقسام جديدة في محجر الطور مزودة بوسائل الراحة ، وستخصص هذه الأقسام لإقامة حجاج الطائرات ، نظراً لإقبال الحجاج المتزايد على السفر للأقطار الحجازية بطريق الجو .

ويجرى حالياً إعداد ما يلزم من أثاث لها في حدود مبلغ ٥٠٠٠ ج معتمد لهذا الغرض .

٣ — إنشاء غرفة ثلاجة لحفظ المأكولات في محجر الطور ، الغرض منها حفظ الأغذية للحجاج أثناء الموسم ، علاوة على حفظ تموين الموظفين في تلك المنطقة النائية . وقد عهد إلى مصلحة الميكانيكا والكهرباء بذلك في حدود مبلغ ٤٥٠٠ جنيه .

٤ — شراء وتركيب كباس لضغط الهواء لتغذية ماكينات الإنارة بمحجر الطور ، ولإمكان تزويد بلدة الطور بالتيار الكهربائي .

٥ — توسيع آبار محجر الطور لزيادة كمية ما يخزن من المياه العذبة ، لتموين الحجاج أثناء إقامتهم بالمحجر . وقد حفر بئر وتم تركيب ما كينة لرفع المياه ، وينتظر استلامها نهائياً قبل موسم الحج القادم .

٦ — توريد وتركيب وحدتين كهربائيتين كل منهما ١٠٠ ك . وات لزيادة الإنارة بالمحجر ، بمناسبة إنشاء الأقسام الجديدة للطائرات ، وتزويد بلدة الطور بالإنارة وذلك في حدود مبلغ ٧٠٠٠ جنيه لهذا الغرض . وقد أعدت المواصفات الفنية اللازمة وسيجرى طرحها في مناقصة عامة .

٧ — إنشاء فرق جديدة لإدارة الحجر الصحي ببور سعيد .

٨ — إصلاح الرفاص (الشن) المثبت عليه جهاز التطهير (كلايتون) الذي يعمل بإدارة ميناء السويس .

٩ — توريد قزان بخار للرفاص الساهر الذي يعمل بإدارة الحجر الصحي بالسويس ، لتقديم الخزان الحالى ولطول مدة استعماله .

١٠ — شراء ماكينات للرفاص (لنشات) لتقديم الماكينات الحالية لطول مدة استعمالها .

الرخص

قام المسؤولون بتدارك أسباب الشكوى لأصحاب المصانع واتحاد الصناعات من إجراءات استصدار رخص المحلات الخاضعة للقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٠٤ وما يعقورها من تعقيدات ، نظراً لطول المدة وكثرة الأخذ والرد بين جهات الاختصاص المتعددة . فتكونت اللجان لإعادة النظر في تعديل القانون ١٣ لسنة ١٩٠٤ ليمشى مع نهضة البلاد الصناعية ، وتطبيق نظام اللامركزية في الترخيص حتى يمكن صرف الرخصة مباشرة من المديرية أو المحافظة التابع لها المحل دون حاجة ما إلى إعادة الرأي في كل كبيرة وصغيرة ، الأمر الذي كان يكلف أصحاب المحال كثيراً من الجهد والوقت ، في الانتقال من أقاصى الصعيد ومن أطراف الوجه البحرى لنهو أعمالهم .

التفتيش الفنى

تكونت هذه المصلحة فى شهر أكتوبر سنة ١٩٥٣ على أنقاض قسم التفاتيش الصحية ، وقسمت الجمهورية تقسيميا جغرافيا إلى أربع مناطق ، يختص كل مفتش عام بمنطقة منها ، ويكون مسئولاً بالإشراف على جميع أعمال تلك المنطقة بالتفتيش الدورى الشهرى والمفاجئ على جميع الوحدات التابعة لمصلحة الوزارة ، ومراجعة جميع التقادير المرفوعة إليه من مفتش صحة المديرىات والمحافظة . وعليه أن يقدم هذه التقارير بملاحظاته لمدير عام المصلحة علالة على ما يتولاه من أعمال التحقيقات فى دائرة اختصاصه — وقد رنى ألا تقل فترة التفتيش فى كل شهر عن خمسة عشر يوما .

ويتضح بما ذكر عن رسالة المصلحة ، أن الأمر أصبح يدعو إلى ضرورة تنسيق أعمال التفتيش المتناثرة بين مصالح الوزارة المختلفة والمنفصلة من أعمال هذه المصلحة ، بوضع أعمال مفتشى جميع المصالح المذكورة تحت إشراف مصلحة التفتيش الفنى . حتى يصبح التفتيش عملية واحدة منظمة كاملة ، وإلا تكررت وتناثرت الجهود وقل الإنتاج ، فوق أن فى نبعية جميع مفتشى مصالح الوزارة المختلفة لمصلحة التفتيش الفنى ، ما يكسب المفتشين استقلالاً وحياداً لا يتوفر بوضعهم الحالى ، فلا يتأثر بتبعيتهم لرئاساتهم المختلفة .

وبذلك وحده يمكن للمصالح الأخرى وأقسامها أن تتفرع بصفة أساسية إلى واجبتها الأهم ، الذي يقتصر على إجراء الدراسات والأبحاث الفنية ، واستخلاص النتائج من التجارب والنظم التي تقوم بها ، أو تعميم وحدات وإقامة منشآت للنهوض بالحالة الصحية والطبية بالبلاد ، فلا يعوقها في ذلك أعمال التفتيش والتحقيقات ، بما يشغل وقتها ويحيدها عن الطريق القويم .

وعلاوة على ما تقدم ، فإنه مامن شك في أن موضوع التدريب الفني والإداري لجميع الموظفين المستجدين من الأهمية بمكان ، ويحتل الآن في البلاد الأجنبية المكان الأول ، وله إدارات ومصالح تشرف على تنظيمه وإجراءاته بالنسبة لكل فرع من فروع العمل الفني والإداري . وكذلك تنظيم الدراسات الدورية لقدامى الفنيين ؛ التي عن طريقها يمكنهم الوقوف على كل حديث أو مستجد ، فهو من أهم الأمور التي يجب أن تهدف إليه الوزارة . ولا مرأى في أن جميع نواحي التجديد والتنسيق والتنظيم والتدريب يقع ضمن نطاق اختصاص مصلحة التفتيش الفني ، حيث أنها هي المصلحة الوحيدة التي يمكن أن تكون حلقة اتصال محكمة بين جميع مصالح الوزارة المختلفة ؛ تحقيقاً لسياسة العهد الحاضر .

الصيدليات

يتكون قسم الصيدليات من مدير ووكيل و ١٣ مفتشاً . بما أن أعمال القسم كثيرة ومتشعبة ، إذ يقوم المفتشون بالتفتيش على الآتي :

٧٥٣	وحدات حكومية عددها .
٧٧٩	صيدليات أهلية .
٨٥	مخازن أدوية سامة جدول ١ و ٢ .
٢٢٧	مخازن سامة جدول ٤ للصناعة .
٢٣٠	مخازن بسيطة .
٣٥	مخازن نباتات طبية
٤٧	مصانع أدوية .

وسطاء بمستودعات .	١٣٧
وسطاء بدون مستودعات .	٨
مستشفيات ومستوصفات أهلية .	١٦٩
	٢٠٤٧٠

هذا عدا جرد مخازن أدوية الوزارة سنويا ، وتحقيق الشكاوى ، ثم أداء الشهادة في المحاكم للمخالفات التي تقع من هذه الوحدات ؛ كذلك التفتيش على بطاقات الرخص التي يطلبها الأطباء لمرضاهم أو مستشفياتهم . وعلاوة على أعمال القسم من منح الرخص والمهينة على التصريح باستيراد المخدرات ، وتصدير الأدوية واستيرادها ، وتسعير الأدوية وغير ذلك .

المستشفيات الجامعية

تشرف مصلحة المستشفيات الجامعية على إدارة كل من مستشفيات جامعتي القاهرة والإسكندرية .

وتشتمل مستشفيات جامعة القاهرة على :

أولا — مستشفى المنيل الجامعي وهو مستشفى كبير بأرض جزيرة الروضة بالمنيل ، وتبلغ مساحته ٥٣ فداناً تقريباً وقد بنى هذا المستشفى على أحدث طراز ، على أن يسع ألفي سرير في المستقبل وكان عدد أسرته يوم أن كان تابعا لوزارة الصحة ١٢١٦ سريرا ثم زيدت عاما بعد عام إلى أن بلغت أسرته الآن ١٧٦٦ سريرا موزعة على الأقسام الآتية : الأمراض الباطنية ، والعصية ، والصدرية ، وجراحة الأعصاب ، وجراحة الصدر ، والمسالك البولية ، والجراحة العامة ، وطب المناطق الحارة ، والرمد ، وأمراض النساء ، والولادة ، والأشعة والإسعاف وقد خصص للعمليات جناح خاص يحوى اثنتى عشرة غرفة ؛ كما أن بالمستشفى معهدا خاصا للأشعة والعلاج بها ، والعلاج بالراييوم . وقد الحق بالمستشفى مبنى خاص للعيادة الخارجية ؛ لمعالجة المرضى المستجدين

والمترددين . وبالعيادة الخارجية قسم خاص بمدرسة طب الأسنان وعيانتها الخارجية ، وكذلك قسم خاص للعلاج بالكهرباء والتدليك .

ثانياً — مستشفى قصر العيني : ويعد أقدم المستشفيات في مصر ويرجع تاريخه إلى عام ١٨٣٧ حين نبتت فكرة نقل مستشفى أبي زعبل ومدرسة الطب من مكانهما القديم بجهة أبي زعبل ، إلى مكانهما الحالي بقصر العيني . إذ وجد كلوت بك فيه من المبررات والمزايا التي تشجع على النقل إليه ، وأهمها سهولة انتقال المرضى إليه دون أدنى مشقة أو كير عناء . ولقد كان هذا المستشفى إلى ما قبل عام ١٩٢٤ يحتوى على ٦٥٠ سريراً وجه القائمون بالأمر عناية خاصة بهذا المستشفى ، فأدخل عليه كثير من التعديلات والانشاءات وزاد بالتالى عدد أسرته عاماً بعد عام ، إلى أن بلغ وهو تابع لوزارة الصحة ١١٧٤ سريراً ، ثم أخذت قوته في الازدياد إلى أن بلغت الآن ١٣١٠ أسرة موزعة على الأقسام الآتية : الجراحة العامة ، وجراحة العظام ، وجراحة الأنف ، والأذن والحنجرة ، والأمراض الجلدية ، والتناسلية ، والأمراض الباطنية ، وقسم صغير لأمراض النساء والولادة .

ثالثاً — مستشفى الأطفال بالمنيرة : كان هذا المستشفى في بادىء الأمر تابعاً لجمعية رعاية الطفل حيث كانت تتولى الاتفاق عليه ، وقد رأى ولاية الأمور العمل على تخصيص مستشفى للأطفال ، فضمته إلى حظيرة المستشفيات الجامعية . وكان يحوى بضعة أسرة يعالج فيها مرضى الأمراض الباطنية فقط ، ثم أخذ في النهوض والانتساع ، وأدخلت على مبانيه تعديلات كثيرة وأضيفت إليها إنشاءات أخرى جهزت بأحدث جهاز وأتم تأثيث ، لكي ينفي بالأغراض المقصودة . وقد كان عدد أسرته ٦٢ عام ١٩٣٥ وكانت كلها مخصصة للأمراض الباطنية ، ثم زيدت إلى ١١٨ سريراً . وهكذا إلى أن وصلت ١٣٩ سريراً عام ١٩٥١ ، ثم أنشئ به عام ١٩٣٩ قسم للجراحة بأسرة عددها تسع ، زيدت إلى ٣٠ ثم إلى ٢٨ سريراً عام ١٩٥١ . وقسم آخر لجراحة الأنف والأذن والحنجرة ، بأسرة تعدادها تسع . كما أنشئ به قسم داخلي لطب الأسنان ،

تعداده ثلاث أسرة الآن ، وقسم آخر للرمد بلغت أسرته أربعاً . وبلغ عدد أسرة هذا المستشفى عند ما كان تابعاً لوزارة الصحة ١٦١ سريراً ثم زيدت عاماً بعد عام ، إلى أن بلغت الآن ٣٠٩ أسرة . وهناك جناح خاص بالمستشفى المذكور لمرضى العيادة الخارجية ، ويحوى أقسام الأمراض الباطنية والجراحة والرمد والاثف والأذن والحجرة ، والأمراض الجلدية ، وقسم خاص بالأشعة وآخر لطب الأسنان .

أما مستشفيات جامعة الاسكندرية فكانت تشمل على :

اولاً — مستشفى الاسكندرية الجامعى : وتبلغ مساحته مايقرب من خمسة عشر فداناً وكان عدد أسرته ٥٢٢ سريراً عام ١٩٤٤ ثم زيدت إلى أن بلغت الآن ٧٦١ سريراً موزعة على الأقسام الآتية : الأمراض الباطنية ، والجراحة العامة ، والرمد ، والأمراض الجلدية والتناسلية ، وجراحة الأذن والحنجرة ، والأسنان . وملحق بهذا المستشفى مبنى خاص للعيادة الخارجية لمعالجة المرضى المستجدين والمترددين .

ثانياً — مستشفى الشاطبي : وكان ملحقا بالمستشفى الرئيسى وبلغت أسرته ١٩٣ سريراً عام ١٩٤٤ وكانت تعالج به بعض الحالات المزمنة من الأمراض الباطنية ، والجراحة فقط إلا أنه بتاريخ ١٥ مايو سنة ١٩٤٩ أخلى هذا المستشفى من أسرته حيث تسلم المبنى لإدارة الجيش .

ثالثاً — مستشفى الأطفال : أنشئ حديثا وكان يتبع فى إدارته صحة مجلس بلدى الاسكندرية ، الى أن تسلمت جامعة الاسكندرية عام ١٩٤٤ حيث ضم الى حظيرة مصلحة المستشفيات الجامعية . وكان يحتوى وقتذاك على ٥٥ سريراً ثم زيدت الى أن بلغت الآن ٥٧ سريراً فقط .

رابعا — مستشفى الحدراء الجامعى . كان معروفا باسم « الانجلوسويس » ، تيودور فليدنسر . وبين المستشفى الحالي عام ١٩٠٧ ويقع فى جهة الحدراء وتبلغ مساحة الأرض المقام عليها ٢١٠٠٠ متر مربع . وما تحسن الإشارة اليه أن تاريخ عقد بيع المستشفى المذكور ١٩٥١/٦/٣ وأن مصلحة

المستشفيات الجامعية تسلكه بتاريخ ٢/٩/١٩٥١ ووضعت يدها عليه . وفي أوائل مارس سنة ١٩٥٢ صرح باصلاحات وترميمات وقيه بالمستشفى . وبدى العمل به بافتتاح قسم أمراض النساء والولادة ، وتلا ذلك افتتاح قسمي جراحة العظام والمسالك البولية ، ثم قسم للجراحة العامة ، والصدر ، والأعصاب في أواخر عام ١٩٥٣ . وقد بلغ عدد أسرته الآن ٢٥١ سريراً على أن الأمل معقود على إبلاغ قوته الى ٣٠٠ سريراً .

أما مستشفيات جامعة هليوبوليس فتشتمل على :

أولاً — مستشفى الدمرداش الجامعي : بدأ هذا المستشفى بمائة سرير زيدت الى أن بلغت الآن ٦١٤ سريراً موزعة على الأمراض الباطنية ، والجراحة العامة ، وجراحة العظام ، والرمم ، والأمراض الجلدية ، والتناسلية ، والمسالك البولية ، وجراحة الأنف والأذن والحنجرة .

ثانياً — مستشفى الأطفال بالعباسية : وقد بدأ بمائة وثلاثة عشر سريراً ، ثم زيدت إلى أن بلغت الآن ١٩٤ سريراً موزعة على أمراض النساء والولادة والأطفال .

عدد أسرة وحدات مصلحة المستشفيات الجامعية

اسم المستشفى	عدد الأسرة
مستشفى المنيل الجامعي	١٧٦٦
د قصر العيني	١٢٠١
د الأطفال بالمنيرة	٢٠٩
د الدمرداش الجامعي	٦١٤
د الأطفال بالعباسية	١٩٤
د الإسكندرية الجامعي	٧٦١
د الحدار الجامعي	٢٥١
د الأطفال بالإسكندرية	٥٧
الجملة	٥٠٥٣
سريراً	

الرعاية الاجتماعية

إن الثورة الإصلاحية الشاملة التي تقوم بها حكومة الشعب ، قد ضاعفت المسؤوليات الكبيرة والخدمات الاجتماعية المتعددة الجوانب التي تقوم بها وزارة الشؤون الاجتماعية... انها مشروعات حكومة الشعب التي تعبر عن شعور الشعب واحساساته ورغباته .

كانت مهمة هذه الوزارة في العمود الماضي تلخص في نشر ألوان من الدعاية المبتدلة التي مل الشعب سماعها باسم محاربة الفقر والجهل والمرض ، وكانت أعمالها ألاتعدو معالجة المشاكل معالجة سطحية بقصد تسليط الأضواء على شخصيات الوزراء وعلى الأحزاب التي تولى الحكم .

وجاء العهد الحاضر فإذا به أمام تركة مثقلة ومشاكل معقدة واتجاهات كانت توضع أمام الرأي العام بقصد تسكينه .

وبدأت حكومة الشعب أولى خطواتها بدراسة وظيفة وزارة الشؤون الاجتماعية وما يجب أن تؤديه من خدمات بوصفها وزارة رئيسية في الدولة . وخصص عام بأكمله لدراسة المشروعات الجسيمة دراسة مجدية ووضعت اقتراحات وتوجيهات ، وبرزت بعض المشروعات التي لها طابع الاستدامة والاستقرار كشروع المساكن الشعبية والضمان الاجتماعي والتعاون ورعاية شؤون العمال واصلاح القرية وتوجيهها عن طريق المراكز الاجتماعية ، وإنشاء وحدات مجمعة .

الضمان الاجتماعي

تحمل الدولة في المجتمعات الحديثة مسؤولية ضمان العيش للأفراد الذين لا يستطيعون إعالة أنفسهم لأسباب خارجة عن إرادتهم ، لذلك تقوم الدولة بتقديم المساعدات الاجتماعية وتوفير المعاشات لهؤلاء الأفراد لتضمن حيداً أدنى من الدخل يمكنهم من أن يحياوا

حياة كريمة ، على أن تكون هذه الدخول حقاً لهؤلاء الأفراد على الدولة ، لا منحة تصدق بها عليهم ، وهذا هو نظام الضمان الاجتماعي .

وكان من واجب مصر أن تسير التطور الاجتماعي وأن تأخذ في الاتجاهات المعاصرة في الرعاية الاجتماعية . فقام فيها نظام صرف المعاشات الشهرية لبعض فئات المحتاجين وهم : الأراامل ذوات الأولاد ، والأيتام ، والعاجزين عجراً كلياً ، والذين بلغوا سن الشيخوخة ، ذكوراً كانوا أم إناثاً .

وقد وضع المشروع على أسس علمية شملت كل مرحلة من مراحل إعدادة ، فدرست نظم الضمان الاجتماعي القائمة في البلاد الأخرى ، واقتبس المشروع المصري على أساس أن مصر بلد زراعي الغالبية العظمى فيه سكان الريف ومن عمال الزراعة ، كما حدد الطوائف الأشد حاجة إلى المساعدة على أساس دراسة إحصائية لآلاف من الأسر ، كذلك حددت فئات المعاشات على ضوء دراسة تكاليف الحد الأدنى للعيشة في الريف والحضر وروعى في تقديرها أن تكون متواضعة لا ترهق ميزانية الدولة .

وإلى جانب هذه الاعباء قامت مصلحة الضمان الاجتماعي تبحث حالات مهاجري فلسطين فصرفت مبلغ ٣٣٦٠ جنيهاً إلى ٤٣٣ أسرة منهم ، وفي إغاثة منكوبي حوادث القتال فوزعت عليهم مبلغ ١٧٨٣٤٦ جنيهاً ، وفي إغاثة مشردى أوروبا المسلمين فساعدتهم بمبلغ ٢٥٦٥ جنيهاً ، وكذلك مديد المعونة إلى أصحاب المحال الصغيرة التي احترقت في ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ بالقاهرة .

المؤسسة النموذجية للعميان بالزيتون :

عقدت اتفاقية بين الحكومة المصرية وهيئة الأمم المتحدة على إدارة مؤسسة إقليمية تدريبية لتأهيل العميان بالقاهرة . الغرض منها أن تكون نموذجاً للدول العربية بحيث تشمل على جميع أنواع الخدمات التي تؤدي للعميان ، إلى جانب تدريب فنيين يفدون إليها من الدول العربية .

ورأت الوزارة تكليف الجمعية المصرية لرعاية العميان بإدارة هذه المؤسسة في مبناها بالزيتون بشروط خاصة مع صرف اعانة تغطي جميع نفقات الإدارة السنوية .

ويتسع المبنى لقبول ١٢٨ من الأولاد بالنظام الداخلى و ١٦ من المدرسين . وبدأ العمل فيها فى أغسطس سنة ١٩٥٣ وبها الآن حوالى ٥٠ ولداً .

وقد أوفدت الأمم المتحدة فى يناير الماضى خبيراً لإدارة المؤسسة لمدة عام وخبرة فى الرعاية المنزلية بها لمدة عام أيضاً ، كما أوفدت خبيراً آخر فى أكتوبر سنة ١٩٥٣ للتوجيه المهنى للصناعات من منظمة العمل الدولية ويقوم هؤلاء الخبراء بتدريب المصريين أثناء إقامتهم .

كما قامت الأمم المتحدة بتدريب اثنين من موظفى قسم التأهيل إحداهما لإدارة المؤسسة والثانى لإدارة قسم الزيارات المنزلية بها وقد عادا من بعثتهما واعيرا للمؤسسة . وبتدريب مصرى على إدارة مطبعة بريلى فى فرنسا وألحق بالمؤسسة . كما اتفق مع وزارة المعارف على أن تلحق بالمؤسسة احد مدرسيها لتعليم العميان من أول سبتمبر سنة ١٩٥٣ وبدأت المؤسسة فى قبول طلبات الالتحاق بها وتحرر لجامعة الدول العربية بأن المؤسسة على استعداد لقبول بعض الأولاد العميان من الدول العربية . وكذلك لترشيح فنيين للتدريب بها . ووافقت الأمم المتحدة مبدئياً على تحمل نفقات الذين يفدون من الأمم العربية الأخرى أما الذين سيوفدون من مصر فستحمل نفقاتهم الحكومة المصرية .

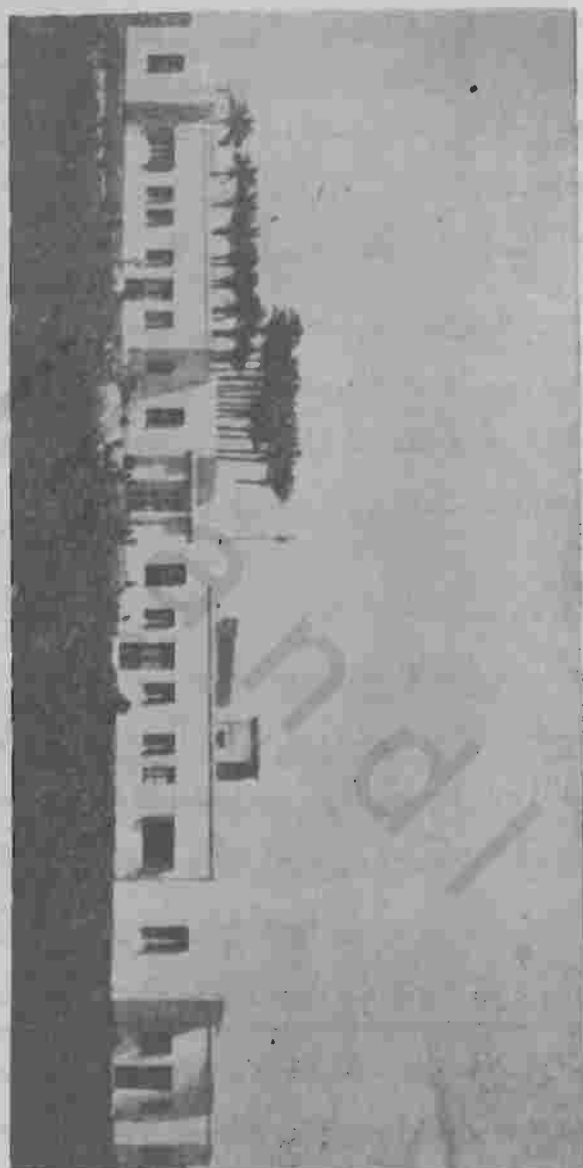
مكتب التأهيل المهنى بالقاهرة :

ويقوم على أساس توجيه ذوى العاهات على ضوء اختبارهم طبياً ونفسياً ومهنياً وبحث حالتهم الاجتماعية ثم تتبع توجيههم حتى يلحقون بأعمال ويستقرون بها . ويعمل بالمكتب رئيس وباحث اجتماعى وسكرتير كما يعمل به بعض الوقت أخصائى نفسى وأخصائى فنى فى التوجيه الصناعى .

وقد قررت الوزارة إلحاق هذا المكتب ابتداء من أول نوفمبر سنة ١٩٥٢ بهيئة أهلية وهى مؤسسة التأهيل بالقاهرة مع صرف إعانة سنوية لها نظير ذلك قدرها ٤٠٠٠ جنيه .

مؤسسة التأهيل بالقاهرة :

تم الاتفاق مع جمعية يوم المستشفيات على استعمال مبناها لإدارة مؤسسة للتأهيل بمعرفة لجنة مشتركة من تلك الجمعية والجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية ووزارة الشؤون



مرکز اجتماعی رینی

الاجتماعية وقد ألحقت هذه المؤسسة كهيئة مستقلة بمصلحة الخدمات الاجتماعية وبدأت خطوات تنفيذ المشروع فعلا بمعاونة المصلحة وستفتح أبواب المؤسسة لقبول ذوى العاهات .

مكتب ومؤسسة التأهيل بالاسكندرية :

وضع مشروع بالاتفاق مع جماعة الاعانة والتدريب المهني بالاسكندرية ومصلحة الخدمات الاجتماعية لاقامة مكتب ومؤسسة للتأهيل بالاسكندرية ، تديره الجمعية المذكورة بمعاونة تفتيش الضمان الاجتماعى وفروع مصلحة الخدمات الاجتماعية بالاسكندرية . وقد صرفت الوزارة إعانة قدرها ٢٠٠٠٠ جنيه لبناء المؤسسة فى اكتوبر سنة ١٩٥٣ على أن يتم التنفيذ فى ظرف سنة كما صرفت إعانة قدرها ٤٠٠٠ جنيه لإعداد مكتب التأهيل بالاسكندرية ، ثم تنظر وزارة المالية بعد فتحه فى صرف اعانة لادارته السنوية وقدرها بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه ويجرى الآن تأييث المكتب وإعداده للعمل .

الأطراف والأجهزة الصناعية :

اتفق مع جمعية يوم المستشفيات على أن تقوم بمنح الأطراف والأجهزة الصناعية والتعويضية لذوى العاهات فى جميع أنحاء البلاد وستقوم مكاتب الضمان الاجتماعى ببحث حالة مستحقى هذه الأجهزة قبل منحها لهم . وقد وافقت وزارة المالية على صرف مبلغ ١٠٠٠٠ جنيه للجمعية لتخصيصها لهذا الغرض . وصدرت التعليمات لجميع مكاتب الضمان الاجتماعى بالاشراف على نظام هذه العملية .

تسجيل ذوى العاهات والبحوث الفنية والاحصاءات الخاصة بهم :

نظرا لما يعوزه هذا الميدان من بحوث واحصاءات عن العاهات وأسبابها وآثارها فى القدرة على العمل وأهمية ذلك فى استنباط وسائل الوقاية من العجز . وتحديد مدى كفاية الخدمات وملاءمتها لذوى العاهات . بدأ العمل فى إعداد سجل عام لتسجيل ذوى العاهات المتقدمين لمكاتب الضمان وذلك فى بطاقات خاصة تشمل البيانات المطلوبة تمهيدا لاجراء البحث الشامل عنهم . وقد وزعت فى نوفمبر سنة ١٩٥٣ نشرة خاصة على فروع المصلحة للتعاونة فى جمع هذه البيانات .

إعداد اخصائين في التأهيل :

أعدت المصلحة مشروعا لتنظيم دراسة خاصة لإعداد اخصائين في التأهيل المهني وافقت عليه وزارة المالية في ديسمبر سنة ١٩٥٣ وبدأت الخطوات التمهيدية للتنفيذ . وتشمل هذه الدراسة على برنامج نظري وعلى في أنواع المهن المختلفة وتحليلها وما تحتاجه كل مهنة من استعدادات وقدرات خاصة مع دراسة مواد أخرى في النواحي الطبية والنفسية .

ولما كان التأهيل ميدانا حديثا ، لذلك رأت المصلحة ان توجه عناية خاصة للدعاية عنه حتى يتعاون الفنيون في خدماته ويقبل أصحاب الأعمال على الاستفادة من ذوى العاهات . وقد بدأت الدعاية بطبع نشرة خاصة في التأهيل ، وأسهم موظفو التأهيل بالمصلحة في الحلقة الاجتماعية الخاصة بالتأهيل التي عقدتها في رابطة الإصلاح الاجتماعى بالقاهرة هذا العام .

واشتملت ميزانية مصلحة الضمان الاجتماعى للسنة المالية ٥٣ / ١٩٥٤ على تخصيص مبلغ ٨٠٠,٠٠٠ جنيه لتأهيل العجزة .

وهناك مشروع تقوم الجهات المختصة بدراسته وإعداده في صورته النهائية ، أساسه ان يقوم المواطنون كل في اقليمه أو قريته بمساعدة بعضهم بعضا ، فتجبي الزكاة في مواسم معينة ، وتوضع في صندوق الزكاة بالقرية على أن تبرع الحكومة لكل قرية أو اقليم بنسبة تتغير تبعا ليراد الصندوق ، وفي الحالة التي سيكون إيراد الصندوق فيها قليلا بسبب فقر الاقليم أو القرية ترتفع نسبة الاعانة الحكومية بحيث تضمن رعاية الفقراء في هذا الاقليم .

المساكن الشعبية

قامت الحكومة بفتح جديد في ميدان التعمير والاسكان ، يعتبر الأول من نوعه في تاريخ مصر . أنه ثورة تهدف إلى توفير المسكن اللائق للجميع من عمال وموظفين ومستخدمين وطلبة وغيرهم من ذوى المهن ، وهذا المشروع الذى تبلغ نفقاته حوالى

الفتيات القرويات يتعلمن التطريز



عشرة ملايين من الجنيهات ؛ ليس سوى المرحلة الأولى من برنامج الإسكان الشعبي الذى ستم مراحلہ سنة بعد أخرى .

وتنطوى سياسة المساكن الشعبية على ثلاثة مشروعات رئيسية يقوم أولها على إنشاء مساكن للتملك لذوى الدخل المحدود ؛ ويقام منها حوالى عشرة آلاف ، وتجرى المباحثات مع المختصين بشأن التوسع فى إنشاء مساكن بمنطقة حلوان . نظرا إلى أنها تعتبر الآن من المناطق الصناعية . وبخاصة عند مايقام مصنع الصلب والحديد بها .

أما المشروع الثانى فيهدف إلى إنشاء عمارات سكنية لذوى الدخل المحدود من طبقات الشعب المختلفة . وتتمجه النية إلى إقامة مجموعات كاملة من العمارات . تتفق لها المواقع المناسبة فى قلب المدينة ؛ حتى تكون سهلة المواصلات من ناحية ؛ وفى وسط العمران من ناحية أخرى .

وقد تم فعلا اختيار بعض المواقع بالاتفاق مع الجهات المختصة ، وسيراعى تزويد كل مجموعة بالمنافع العامة من مدارس وحدائق ومساجد وأسواق .

ويشتمل المشروع الثالث على إزالة الأحياء المتهدمة والمناطق غير الصحية ، وإنشاء مساكن مناسبة لسكان هذه المناطق ، وتقوم لجنة تخطيط مدينة القاهرة بدراسة هذا الموضوع توطئة لوضع المشروع محل التنفيذ .

وقد طرحت بلدية بورسعيد فى مناقصة عامة مشروع إنشاء مساكن شعبية بالمدينة على هيئة عمارات ، كما أن بلدية الاسكندرية بسبيل إنشاء مساكن شعبية فيها .

ويتلخص برنامج إنشاء المساكن الشعبية فى القاهرة على مايلى :

الجزء الأول : مساكن للتمليك بحلمية الزيتون الدفعة الأولى ٧٦٧ مسكنا تقفاتها الإجمالية ٣٥٥ ألف جنيه ، بدىء فى تنفيذها منذ شهر إبريل الماضى ومدة التنفيذ من ١٠ إلى ١٥ شهرا .

الجزء الثانى : الدفعة الثانية من مساكن حلية الزيتون للتمليك وعددها ٦٣٣ مسكنا تمكاليها الإجمالية ٢٩٤ ألف جنيه .

ويبدأ تنفيذها يوم ١٥ / ٨ / ٥٤ والمدة التى يستغرقها التنفيذ من ١٠ إلى ١٥ شهرا

الجزء الثالث : مساكن للتملك بامبابة وعددها ٢٠٠٠ مسكن جملة تكاليفها مليون و٢٤٠ ألف جنيه بدأ في تنفيذها يوم ١/٥/١٩٥٤ ومدة التنفيذ من ١٠ إلى ١٥ شهرا .

الجزء الرابع : عمارات للايجار للطبقة المتوسطة بالعباسية ٦٤٠ مسكنا تتكاف ٤٥٠ ألفا بدأ في تنفيذها يوم ١/٦/٥٤ ويستغرق التنفيذ من ١٠ إلى ١٥ شهرا .
الجزء الخامس : مساكن للتملك بحلول ٦٠٠ مسكن تتكاف إجمالا ٣٠٠ ألف جنيه ويبدأ في تنفيذها يوم ١٥/٨/٥٤ .

الجزء السادس : مستعمرة سكنية لعمال السكة الحديد بأبي زعبل وهي عبارة عن ٢٥٠٠ وحدة سكنية تضم مدارس ووحدات علاجية وملاعب وسينما وجملة نفقاتها مليون وخمسمائة ألف جنيه وموعد التنفيذ يوم ١٥/١٠/٥٤ ويستغرق المشروع ٢٤ شهرا .
الجزء السابع : مساكن للعمال بشبرا الخيمة « دفعة أولى » ٢٠٠٠ مسكن مزودة بالمطاعم والمرافق العامة من مدارس ومستشفيات ويبدأ تنفيذها في ١٥/١٠/٥٤ وجملة تكاليفها ٩٠٠ ألف جنيه ويستغرق المشروع من ١٠ إلى ١٥ شهرا .

الجزء الثامن : دفعة ثانية من المساكن للعمال بشبرا الخيمة عبارة عن ٣٠٠٠ مسكن تتكاف مليوناً و ٣٥٠ ألف جنيه يبدأ في تنفيذها يوم ١٥/١٢/٥٤ .

الجزء التاسع : عمارات للطلبة بالعباسية وهي عبارة عن ٥٠٠٠ مسكن تتكاف ٦٠٠ ألف جنيه ويبدأ المشروع يوم ١٥/١١/٥٤ ويتم في مدة بين ١٠ و ١٥ شهرا .

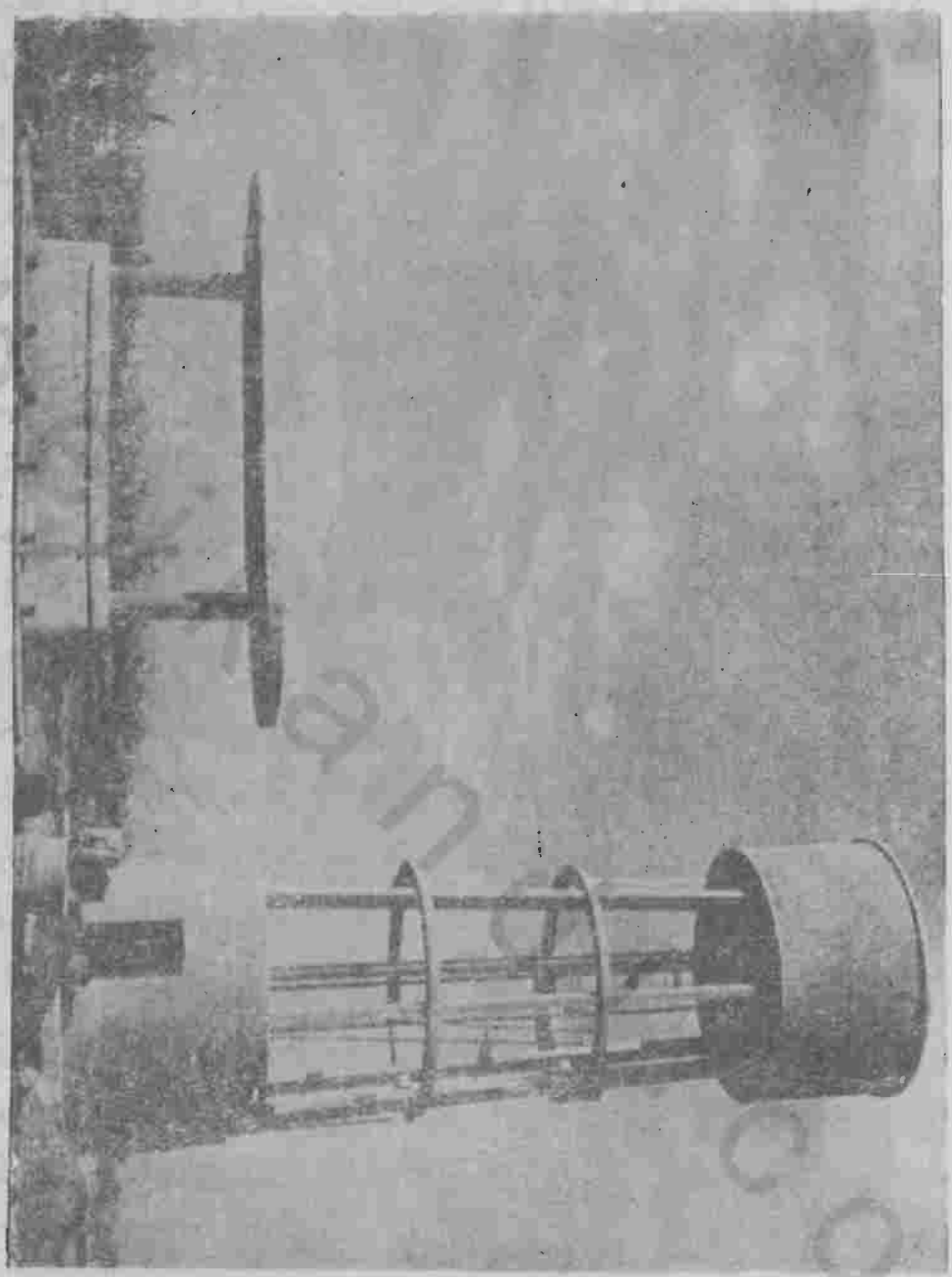
الجزء العاشر : مستعمرة سكنية بالسويس لعمال معمل تكرير البترول تضم ١٠٠٠ مسكن منها ٨٠٠ للعمال و ٢٠٠ للوظفين ويتكاف هذا المشروع ٦٦٠ ألف جنيه ويبدأ في تنفيذه يوم ١٥/١١/٥٤ .

الجزء الحادي عشر : عمارات سكنية بامبابة وغيرها لإسكان أهالي الأحياء الفقيرة وتشمل ٤٠٠ مسكن تتكاف ١٨٠ ألف جنيه وسيبدأ في تنفيذها يوم ١٥/١٢/٥٤ .

الجزء الثاني عشر : مساكن للتملك بالاسكندرية مجموعها ٥٠٠ مسكن جملة نفقاتها ٣٠٠ ألف جنيه ويبدأ في تنفيذها يوم ١٥/١٢/٥٤ .

الجزء الثالث عشر : عمارات سكنية للوظفين في عواصم أربع مديريات عبارة عن ٢٠٠ مسكن تتكاف ١٥٠ ألف جنيه تبدأ في ١٠/١١/٥٤ وتستغرق المدة بين ١٠ شهور و ١٢ شهرا .

عملية مياه صفيرة في المراكز الاجتماعية



في هذه الصورة نرى عملية معالجة المياه الصفيرة في المراكز الاجتماعية. هذا الجهاز هو جزء من نظام معالجة المياه الذي يستخدم لفلتر المياه الصفيرة وجعلها صالحة للشرب. الجهاز مصنوع من الحديد وله عدة أجزاء متحركة تساعد في عملية الفلترة. المياه الصفيرة تدخل من الأسفل وتخرج من الأعلى بعد أن تكون قد مرت عبر عدة طبقات من الفلتر.

وإل جانب هذا قامت وزارة الشؤون الاجتماعية ببناء سلسلة من المؤسسات والوحدات الاجتماعية منها : إصلاح مؤسسة الأحداث المشردين بشككات العباسية في حدود سبعة آلاف جنيه ، وإنشاء وحدة اجتماعية ورياضية في مدينة زققي في حدود ثمانية آلاف جنيه ، وإنشاء وحدة اجتماعية في أسوان .

العمل والعمال :

إن مصلحة العمل هي الإدارة الحكومية المختصة بالإشراف على شؤون العمل وتنظيم العلاقات بين العمال وأصحاب الأعمال متخذة كل الوسائل التي من شأنها قيام هذه العلاقات على أساس من التعاون والتكافل لخير المجموع . وهي تنظم في مجال اختصاصها كل مايتصل بالنشاط الانتاجي للعمال وظروف عملهم في المؤسسات الصناعية والتجارية وكل ما من شأنه أن يؤثر في أحوالهم الاجتماعية ، فهي تتابع حياة العامل وهو لا يزال حدثا محتاجاً إلى الرعاية والحماية وترافقه في المرحلة الثالثة من حياته حتى يختار الصناعة التي يعمل بها ، وذلك بما تعده له من مشروعات التوجيه والتدريب المهني وتوزيع القوى العاملة . ثم تباشر بعد ذلك العلاقات التي تربطه بصاحب العمل وتسهر على حمايته وضمان حصوله على الأجر العادل لعمله ، وعند وقوع النزاع بينه وبين صاحب العمل تتدخل لتسوية النزاع بالطرق الودية وبوسائل التوفيق والتحكيم .

كما تقوم المصلحة بضمان تعويض العمال عن إصابات العمل وأمراض المهنة وحصولهم على مكافآتهم نهاية الخدمة وما إلى ذلك من الحقوق والمزايا التي تكفلها لهم القوانين العمالية المختلفة ، وتباشر إلى جانب ذلك الإشراف والتوجيه للمنظمات النقابية العمالية التي تقوم بالدفاع عن حقوق العمال ، وتعمل على تحسين ظروف عملهم وإفادتهم بالخدمات الاجتماعية والصحية التي توفرها لهم .

ويمكن تلخيص أهداف المصلحة البعيدة المدى فيما يلي :

أولاً (إقامة الإنعاش الاقتصادي على أساس مكين من التعاون الصادق بين أصحاب الأعمال والعمال . وهذا التعاون يستمد قوته واستمراره من اقتناع كل من طرفي الإنتاج بأن مصلحتهما في زيادته وتحسين نوعه . وفي اتخاذ الدولة من الوسائل والسياسات الاقتصادية والاجتماعية العامة مايكفل حصول العمال على نصيبهم الحق العادل من غلة الانتاج .



الفتيات القرويات يعملن شغل الإبرة

ثانياً) تحقيق الاستخدام الأمثل للقوى العاملة، بحيث تسهم باوفر نصيب في زيادة الإنتاج ورفع مستوى المعيشة . مما يستلزم تنظيم اختيار وتدريب العمال ورفع مستواهم الفني عن طريق إدخال نظام التدريب المهني على أوسع نطاق، جنباً إلى جنب مع تحسين وسائل الإنتاج .

ثالثاً) تنظيم سوق العمل على نحو يكفل الاستقرار للأيدى العاملة وتحقيق الاستخدام الكامل ويحصر البطالة الوقتية في أضيق الحدود .

رابعاً) تحقيق السلام الصناعي وصيانه بإقامة العلاقات الطيبة بين أصحاب الأعمال والعمال وتشجيع حركة الرعاية الاجتماعية في المؤسسات التي لها أثرها الكبير في تحسين هذه العلاقات .

وتألف المصلحة من أربع مراقبات رئيسية و٢٢ مكتباً فرعياً بالأقاليم فضلاً عن مكاتب الترخيم التي تقوم بتسجيل المتعطلين وتوظيفهم وعددها ٦ مكاتب .

أما المراقبات فهي :

١ — مراقبة الأبحاث والتشريع :

وتتضمن إدارات التشريع — والعلاقات الدولية — والبحوث الفنية والإحصاء .

٢ — مراقبة القوى العاملة :

وتتضمن إدارات : التدريب المهني — والتخديم — والهجرة — والبطاقات الشخصية .

٣ — مراقبة النقابات والعلاقات الصناعية :

وتتضمن إدارات النقابات والإرشاد والتوجيه النقابي — والتوفيق والتحكيم — والتعويض والتأمين — والمسائل الاجتماعية .

٤ — مراقبة التفتيش :

وتتضمن إدارة التفتيش — والمسائل الصحية — والوقاية من الإصابات .

وأما مكاتب العمل فتقع في :

جنوب القاهرة — شمال القاهرة — الاسكندرية — شبرا الخيمة — بورسعيد —

السويس — دمياط — طنطا — المحلة الكبرى — المنصورة — دمنهور —
كفر الدوار — المنيا — قنا — كوم أمبو — أسوان — رأس غارب — القصير —
الجيزة — شرق الإسكندرية — الزقازيق — أسيوط .

وكذلك أنشئت مكاتب مصر القديمة — وباب الشعرية — وروض الفرج
بالقاهرة ومكتبي الرمل والجرك بالإسكندرية . ومكتب الإسماعيلية بمحافظة القنال .

ومنذ أن قامت الثورة وما تبعها من القضاء على الإقطاع ، زاد نشاط المصلحة فتعدت
لأول مرة في تاريخ الحركة العمالية في مصر أن تقضى على الفوارق بين العمال الزراعيين
وباقى طوائف العمال فعدلت القوانين التي كانت تحكم العلاقات الصناعية ، فصدر المرسوم
بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل الفردى ، بدلا من القانون رقم ٤٤
لسنة ١٩٤٤ فأصبح للعمال الزراعيين كيان معترف به قانونا منذ صدوره ثم عدلت مادة
من مواد القانون الجديد وأضيفت مادة أخرى على المادة ٣٩ مكرر الخاصة بالفصل
والتي ضمنت للعمال استقراراً في أعمالهم .

ثم صدر المرسوم بقانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن التوفيق والتحكيم في منازعات
العمل بدلا من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٨ وقد بسطت بمقتضاه إجراءات
التوفيق والتحكيم واختصرت إلى حد كبير .

وكذلك صدر المرسوم بقانون رقم ٣١٩ لسنة ١٩٥٢ بشأن نقابات العمال
وبصدور هذا القانون أصبح للعمال الزراعيين لأول مرة الحق في تكوين نقابات
كما أجاز القانون قيام اتحاد عام للنقابات .

وفي مايو سنة ١٩٥٣ صدر القانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٥٣ الخاص بتسجيل وتوظيف
العاطلين ، وبمقتضاه أنشئت مكاتب للتخديم يسجل فيها العاطلون أسماءهم وتساعدهم
هذه المكاتب على إيجاد عمل لهم في الوظائف الحالية اذ ألزم القانون أصحاب الأعمال
بالإبلاغ عنها وأصبح من الميسور قياس سوق العمل ومعرفة مدى انتشار البطالة .
وبذلك تستطيع الحكومة وضع السياسة الاقتصادية الرشيدة التي تكفل العمالة الكاملة
والتوظيف الكامل .

اجتماع احدى اللجان الاهلية بالكرن الاجماعي



وأُسهمت المصلحة في إعادة تشكيل المجلس الاستشارى الأعلى للعمل على أساس ديمقراطى ساهم بحيث أصبح اكل من أطرافه الثلاثة في المجلس (الحكومة — العمال أصحاب الأعمال) نفس عدد الأصوات . وقد افتتح هذا المجلس يوم ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٣ .

ولما كانت القوانين العمالية المصرية قد أصبحت تطابق الاتفاقيات والتشريعات الدولية ، فقد انضمت المصلحة في ١٩٥٤ إلى خمس اتفاقيات دولية من الاتفاقيات التي أصدرتها هيئة العمل الدول .

وتسهم المصلحة أيضاً بمعاونة خبير التدريب المهني الموفد من هيئة العمل الدولية على إنشاء مركز للتدريب المهني يفتتح في يوليو سنة ١٩٥٤ كما أنها بصدد استصدار مرسوم بإنشاء مجلس دائم للتدريب المهني والكفافية الإنتاجية . وإعداد مركز للتدريب الزماني يفتتح في سبتمبر القادم ويعمل على تثقيف العمال وتفهيمهم لواجباتهم وحقوقهم .

وزاد ضغط العمل بعد قيام الثورة ، إذ شعر العمال بأن حقوقهم أصبحت أسهل منالافزادت عدد الشكاوى التي قدمت للمصلحة بعد أن كان عدد الشكاوى الفردية ١٢٣.٩ شكاوى في عام ١٩٥١ زادت إلى ٣٢٦٨١ في سنة ١٩٥٢ و ٦٣٤٦٠ في سنة ١٩٥٣ .

أما الشكاوى الجماعية فكانت ١٢٤٩ في عام ١٩٥١ فزادت إلى ٦٥٧٧ في سنة ١٩٥٢ وإلى ٨٣٨١ في سنة ١٩٥٣ .

وكذلك سجلت مكاتب الترخيم ما يقرب من ١٢ ألف عامل متعطّل ، وألحقت منهم ٤ آلاف في أعمال تتفق مع مؤهلاتهم .

وتقدمت الوزارة للمجلس الاستشارى الأعلى للعمل بمشروع للتأمين ضد العجز والشيخوخة ومشروع إنشاء صندوق للادخار للعمال ، وهي خطوة عملية في سبيل حماية مستقبل العامل ، كما تعمل على توحيد لوائح الجزاءات بالنسبة للهن المختلفة وفي ذلك نوع من التنظيم والحماية من البطالة .

تنسيق الخدمات الاجتماعية

بدأ قسم تنسيق الخدمات الاجتماعية نشاطه مع مطلع العهد الجديد ، ويرجع تاريخ إنشائه الى أواخر عام ١٩٥٢ ومنذ ذلك الحين حتى الآن أمكن للقسم أن يحقق المشروعات الآتية :-

١ - إن مهمة تنسيق الخدمات الاجتماعية نفسها من المشروعات الاجتماعية الهامة هدفها الأول إيجاد رابطة التعاون والعمل المنظم بين الهيئات المعنية بأوجه الرعاية الاجتماعية والقضاء على ما يسودها من تشتت وتضارب .

٢ - أمكن جعل تفتيش الضمان الاجتماعي بعواصم المديرية والمحافظات مراكز لتبادل المعلومات على أسس فنية سليمة وأصبح بكل تفتيش سجلات منظمة تحوى حصرا شاملا لسكان كل منطقة من الذين يحصلون على مساعدات من مختلف الهيئات الحكومية والأهلية والانتفاع بها في تنظيم صرف المساعدات لعملاء مصلحة الضمان نفسها أو للمستفيدين من الهيئات الأخرى حكومية وأهلية .

٣ - كذلك أمكن جعل تفتيش الضمان مركزا لتبادل الخدمات الاجتماعية فأصبح بكل تفتيش سجلات منظمة تشمل توزيعا إداريا لمختلف الخدمات الاجتماعية والصحية والثقافية لكل منطقة حتى يمكن التعرف على موارد كل بيئة واحتياجاتها والتي على أساسها تقوم الدراسات الاجتماعية ومشروعات الإصلاح . كما أصبح بكل تفتيش سجل يحوى نشاط كل هيئة اجتماعية لتكون أساسا لتوجيه أصحاب الحالات إلى الخدمات التي تلائمهم .

٤ - جعل التفتيش مركزا لإشعاع الوعي الاجتماعي بين الأفراد والهيئات المهتمة بأوجه الرعاية الاجتماعية ، ووسائلها في ذلك الاتصالات المستمرة الشخصية والرسمية لبث روح التعاون للخدمة المواطنين وقد أثمرت هذه السياسة وأنت بالتأثير الآتية :-

أ - تعاون المعهد العالي للخدمة الاجتماعية للفتيات مع مصلحة الضمان الاجتماعي في مشروع بحث الحالة الاجتماعية لدى الخليفة ، ووضع التوصيات التي تقوم الوزارة الآن بتنفيذها على أسس اجتماعية حديثة بالتعاون مع مختلف الهيئات الحكومية والأهلية .

(ب) — ظهرت بكل من مديرية الدقهلية والإسكندرية والبحيرة رغبة صادقة وشعور خالص من الهيئات الحكومية والأهلية في التعاون والتضافر وتكوين مجلس منظم يضم جميع هذه الهيئات لخدمة يئئاتهم اجتماعيا وصحيا وثقافيا لتقف الى جانب وزارة الشؤون الاجتماعية في تنفيذ مشروعات الإصلاح الاجتماعي وتنظيم الخدمات الاجتماعية وتنمية مواردها وتوفير احتياجاتها .

(ج) — وفي كل من المنيا والإسكندرية وضع الاتجاه العلى للتعاون بين الهيئات الاجتماعية في تنفيذ أعمال الضمان الاجتماعي وإسناد مشروع رعاية مرضى السل إلى جمعيات تحسين الصحة .

(هـ) — والاتجاه الآن هو تعميم تكوين المجالس الإقليمية والخدمات العامة التي أسفرت عنها سياسة تنسيق الخدمات الاجتماعية والتي تسير الإتجاه العام للدولة من وجوب قيام كل هيئة بخدمة نفسها .

الخدمات للفلاح

كانت مصر ولا تزال بلدا زراعيا يعتمد مايقرب من ١٦ مليون نسمة (أى ما يوازي ثلاثة أرباع سكانها) على الزراعة . وكانت الأرض الطيبة تدر على أهلها خيرا كثيرا لما حبتها به الطبيعة من خصب قل أن يوجد له نظير في جميع بقاع العالم ولاعتدال جوها الذى يساعد على تنوع الزراعات والمحاصيل .

وكان الفلاحون يعيشون عيشة معقولة عندما كان عدد السكان مناسبا للساحة المزروعة ولكن منذ بداية هذا القرن أخذ بعضهم فى الزيادة المضطردة التى لم يقابلها اتساع فى رقعة الأرض الزراعية حتى كادت تضيق بهم إذ أصبح ما يخص الفرد الآن حوالى ٠.٣ من الفدان وهذا القدر القليل لا يكاد يفي بأقل الحاجات الضرورية .

ولقد اتجهت الدول التى سبقتنا فى المدنية فى أوائل هذا القرن إلى الصناعة بعد الانقلاب الصناعى فساعدتها ذلك على رفع اقتصادياتها وتوفير المستوى المادى والاجتماعى الملائم لسكانها . وأهملت مصر هذا الاتجاه وظلت معتمدة على الزراعة وحدها مما كان سببا فى سوء حالة الغالبية العظمى من سكانها وكانت النتيجة الطبيعية

لذلك هي انخفاض مستوى المعيشة بين الريفيين وبذلك انتشر بينهم المرض وعم الجهل والفقر ربوع الريف وأصبح الريفيون في حالة لا يرغبى عنها مخلص أو غيور على صالح هذا الوطن .

وأخيرا ننبه نقر قليل من أبناء مصر إلى ما وصلت اليه الحالة بالريف المصرى فرحدوا عزيمهم على أن يقوموا بعمل إيجابى لتخليص الريف من هذه العيوب فأخذوا يدرسون الوسائل المختلفة التى اتبعتها كثير من الدول الزراعية والتى تشابه ظروفها الاقتصادية والاجتماعية ظروف مصر . وكذلك ما قامت به بعض الهيئات الأهلية من محاولات فى هذا السبيل .

واستخلص من هذه الدراسات وتلك التجارب مشروعا مصرىا صمما لمحاولة التغلب على مشاكل الريف مجتمعة فى وقت واحد وبأقل التكاليف مع الاستعانة بجمود الأهالى ماديا وأديبا حتى تضمن تعميمه فى أقصر وقت ممكن وهذا هو مشروع المراكز الاجتماعية .

وأنشئت مصلحة الفلاح فى ١٩٤٠ ولم يكد ينتهى هذا العام حتى أعدت نخبة من الشباب المتحمس لتحمل عبء الرسالة الأولى ولتنفيذ السياسة التى رسمتها الوزارة الوزارة لإصلاح عيوب الريف .

وكان الغرض من إعداد هؤلاء الموظفين هو إنشاء مراكز اجتماعية لتحسين المستوى الاجتماعى والاقتصادى والصحى للواطن وأدت التجربة إلى نتائج باهرة مما دفع وزارة الشؤون الاجتماعية إلى الاتجاه لتعميم المشروع فى مختلف القرى فأنشأت فى سنة ١٩٤١ خمسة مراكز اجتماعية زاد عددها بعد ستين إلى أحد عشر مركزا وحينما ثبت نجاح المشروع قررت الحكومة تعميمه على أن يخدم كل مركز اجتماعى حوالى عشرة آلاف نسمة فى قرية أو عدة قرى متجاورة ، ولا تزال الحكومة ماضية فى هذا الاتجاه فأنشئ حتى الآن مائة وواحد وستون مركزا اجتماعيا تخدم نحو عشر سكان الريف .

وتشمل مباني المركز أقساما مختلفة أحدها دار الرعاية للأم والطفل وفيها حجرة للفحص وثانية للولادة ، وعنبر للوالدات ومسكنا للزائرة الصحية . ويشمل

القسم الثانى وهو دار الخدمة الاجتماعية ، قاعة للمحاضرات ومكتبه ومكتب للاخصائى الزراعى الاجتماعى . أما القسم الثالث فيشمل عيادة طبية للفحص والعلاج ومعزلا ومكانا لتوزيع الأدوية بالمجان ، ويلحق بهذه الأقسام مسكن للاخصائى الزراعى الاجتماعى ودار للصناعات الريفية كما يبنى على أرض المركز كذلك عملية مياه وحوض لشرب الماشية وحمامات عامة . كذلك تضم منشآت المركز ناديا ريفيا يتبعه ملعب للألعاب الرياضية .

ويعمل موظفو المركز متعاونين مع الموظفين الآخرين تجنبنا لتكرار تأدية نفس الخدمات .

أولا — المبادئ التى بنى عليها المشروع : —

١ — ضرورة مساهمة المواطن فى إنشاء المركز بقريتهم .

لدى إنشاء المركز الاجتماعى فى قرية ما ، لابد أن يسهم أهلها فى إنشائه ولا بد أن يشعروا بفائدته لهم كي يبدأوا الخطوات الإنشائية الأولى . ويبدأ إنشاء المراكز بجمع جانب من المتورين من أهل القرية الذين سمعوا عن المراكز الاجتماعية وخدماتها ويتناقشون فى الفوائد التى تعود عليهم من إنشاء المركز بقريتهم حتى إذا ما ثبت لهم ذلك ، دعوا أهل القرية إلى اجتماع عام حيث تشرح لهم الفكرة وبعد إقناعهم بها يختارون جماعة من بينهم يرسلون مندوبا إلى مصلحة الفلاح بوزارة الشؤون الاجتماعية لتقديم طلب لإنشاء المركز بالقرية . وهكذا لا يكون إنشاء المركز الاجتماعى نتيجة ضغط أو إجبار وإنما هو نتيجة لرغبات المواطنين وطلبهم .

وللتدليل عمليا على رغبة المواطن جديا فى القيام بالمشروع والمشاركة فيه تشترط وزارة الشؤون الاجتماعية أن يجمع الأهالى فيما بينهم ألفا وخمسمائة جنيه يسهم فيها غنيهم وفقيرهم كل حسب قدرته ، وكذلك ينبغي أن يقدم المواطنون فدانين من الأرض لإقامة منشآت المراكز علمها كما يقدمون المساكن المؤقتة اللازمة ليزاول الموظفون عملهم ، لحين إنشاء المباني المستديرة ، وتقدم مصلحة الفلاح كثير من الطلبات لإنشاء مراكز بالقرى فجعل الأولوية للناطق الأكثر ازدهارا بالسكان والأكثر حاجة للإصلاح وتم عملية اختيار هذه القرى بمعرفة أخصائيين .

وتسهم الحكومة في بناء المركز فتقدم معونة قدرها ٦٠٠٠ جنيه لإنشاء المباني كما تعين اللجان سنوياً باعانة في حدوده آلاف جنيه لتنفيذ مشروعاتها الإصلاحية وحين ينفذ أى مشروع في القرية ينبغي أن يشترك المواطنون بما لا يقل عن ثلاثين في المائة من نفقاته .

٢ — لا بد أن يكون الإصلاح نتيجة مجهودات الأهالي :—

بعد وصول الموظفين للقرية تدعى الجمعية العمومية للانعقاد ، حيث يختار المواطنون من بينهم أعضاء مجلس إدارة يمثل مختلف النزعات والهيئات في محيطهم ، ويختار مجلس الإدارة أعضائه من خمس لجان أحدها للشئون الاقتصادية والزراعية والثانية للشئون الصحية والعمرانية والثالثة للثقافة والرابعة لتنظيم السبر والخامسة للمصالحات . ويراعى في اختيار أعضاء هذه اللجان أن تتوفر فيهم صفات القيادة والرغبة في الخدمة العامة .

٣ — توجيه أهمية خاصة لدراسة البيئة :

قبل أن تبدأ اللجان الخمس عملها يقوم أعضاؤها بالمساهمة مع موظفي المركز في إجراء بحث شامل للعائلات في القرية . والغرض من هذا البحث هو تمكين اللجان من معرفة احتياجات ومشاكل كل عائلة ثم رسم برنامج عملها على هذا الأساس .

٤ — ترابط مختلف أوجه الانعاش الاجتماعي :—

جميع أوجه الحياة الاجتماعية رقيقة الارتباط ببعضها ، وأى تغيير في إحداها يعقبه تغيير في سواه ، وخدمات المركز الاجتماعي تتناول الحياة الريفية من نواحيها الاقتصادية والثقافية والصحية والاجتماعية كافة . ومن المسلم به أن أى تغيير في أحد هذه النواحي لا بد أن يصاحبه تغيير في العوامل الأخرى ، وإلا أصبح عديم الجدوى . فمثلاً الاهتمام بتحسين الحالة الصحية مع إهمال النواحي الأخرى قد يؤثر تأثيراً سلبياً على الحالة الاقتصادية ، إذ أن تحسين الحالة الصحية لا بد وأن يصاحبه نقص في نسبة الوفيات ، ومن ثم يزداد عدد السكان ، فإذا لم يقترن ذلك بإصلاح مماثل في الحالة الاقتصادية فإن مستوى دخل الفرد يقل .

وتلاحظ المراكز الاجتماعية فكرة ترابط أوجه نواحي الحياة الاجتماعية ، إذ يوجد بكل مركز موظفون فنيون في مختلف الشئون . فيوجد بكل مركز أخصائي زراعي اجتماعي وطبيب وزائرة صحية ومساعد معلم ومدرّب رياضي . أما الأخصائي الزراعي الاجتماعي فانه خريج كلية الزراعة ، ويختار على أساس استعداداته الشخصي وكفاية العمل في المناطق الريفية ثم يقضى أربعة أشهر في دراسة اجتماعية يتمحن بعدها ، حتى إذا ما اجتاز الامتحان قضى فترة شهر في تدريب عملي بأحد المراكز القديمة .

٥ — مراعاة العادات والتقاليد السائدة : —

تولى المراكز أهمية خاصة للنواحي المعنوية ، إذ تراعى التقاليد والعادات والمعتقدات والقيم السائدة بين الناس ، وتراعى اللجان الخمس حين رسم برامجها الإصلاحية ألا تصطدم بهذه العادات والتقاليد التي يكون جانب منها ضاراً بالمواطنين . وفي بعض الأحيان قد يرى المشرفون على العمل ضرورة إرجاء برنامج معين حينما يرى أن الأذهان لم تنهأ لتقبله لتعارضه مع عاداتهم ، الأمر الذي يجعل من المستحسن إرجاؤه إلى أن يقتنع الأهالي بفائدته وبذلك يتعاونون في تنفيذه .

٦ — هناك اعتبارات خاصة ينبغي مراعاتها حين تفضيل مشروع على آخر عند التنفيذ .

وتعطى أولوية التنفيذ للمشروعات التي تحقق رغبات عامة ، يشعر بها المواطنون ويكون لها نتائج ملموسة ، ومثل ذلك شغل وقت الفراغ في صناعات بسيطة تزيد دخل الفلاح أو برامج تعليمية تعرض بوسائل فعالة مثل عرض أفلام ثقافية بالسينما وغير ذلك من المشروعات .

ثانياً — وسائل رفع المستوى الاجتماعي للريفيين :

من المسائل الملحّة ، الصراع بين الجيل القديم والجيل الجديد . فإن أفراد الجيل القديم الذين لم يدرسوا بالمدارس والذين لا يزالون يتمسكون بطرقهم العتيقة في أداء الأعمال ولا يقبلون التغيير فيها بادخال الوسائل الحديثة ، هؤلاء يقفون حائلاً دون التقدم ويعوقون آمال ورغبات أفراد الجيل الجديد الذي أتيحت لهم فرصة التعليم والذين — لكي يتغلبوا على هذه العقبات — ينزحون إلى المدن قارّكين الريف

حال من أحسن العناصر التي توجد به ، وقد أدركت ذلك الهيئات الحكومية وخاصة المراكز الاجتماعية فبدأت لجان الثقافة تدرك خطورة هذه المشكلة وبدأت برنامجاً لتعليم الكبار . وقد انضح للجان الثقافة أن فصول تعليم الكبار كان لها فائدة محدودة ، وأن أحسن وسيلة مشوقة لتقريب الفوارق بين الجليلين هي استعمال الوسائل السمعية والبصرية في التعليم .

ولهذا تعاونت لجان الثقافة في كل مديريتين متجاورتين وباشتراكهما سوياً أمكنهما شراء وحدة سينمائية ثقافية ، وتقوم هذه الوحدات بزيارة قرى المراكز مرة كل شهر على الأقل ، وتختار الأفلام التي تزود بها هذه الوحدات على أساس قيمتها التعليمية وتعرض هذه الأفلام مواضيع توضح ما يطرأ من تغيير على عادات الناس لتناسب الحياة السائدة كما تعرض على الفلاحين الوسائل الفنية الحديثة للزراعة وتربية الحيوان ، ويراعى دائماً أن تكون الأفلام المعروضة مرتبطة بالريف وشؤونه ، ولهذا تؤدي نتائج حسنة ويقبل على مشاهدتها الكثير من الجنسين ومن كافة الأعمار .

وقد أثبتت الفوانيس السحرية التي تدار بالكبروسين قيمتها كوسيلة لتعليم الكبار لذا طلبت كل لجنة ثقافية تزويدها بأحد هذه الفوانيس وتمكنت مصلحة الفلاح بمعاونة فرع هيئة اليونسكو في مصر أن تستورد مائة منها من الولايات المتحدة ووزعها على المراكز الاجتماعية ويتكلف الفانوس نحو ثلاثين جنيهاً ، كما يتكلف شريط الفانوس نحو خمسة جنيهات ويتكلف طبع كل نسخة منه تسعين قرشاً .

وأثبتت المعسكرات التي أقيمت للكبار من الريفيين أن لها فائدة في إتاحة الفرص للتعارف بالاختصاصيين الاجتماعيين .

وتقام المعسكرات عادة في المدن الكبرى مثل القاهرة والاسكندرية وبورسعيد وذلك لإعطائهم فكرة عن معالم هذه المدن وفكرة عامة عن حياة تغاير حياتهم وبذلك يصبحون أقل جموداً وأكثر استجابة للدواعي الإصلاح ، وفي هذه المعسكرات يجتمع أعضاء اللجان بقصد تبادل الآراء ، ومناقشة مشاكلهم واقتراح أنسب وسائل التغلب عليها .

وتستخدم الكتب والمحاضرات والإذاعة كوسائل أخرى لتعليم الكبار وقد

خصصت محطة الإذاعة المصرية وقتاً خاصاً لإذاعات تناسب الريفيين وتذاع عادة على هيئة تمثيلات أو قصص .

هذا ومن الرغبات الأساسية الشباب رغبة في التكوين والإبتداع كما أن من الرغبات الاجتماعية الأساسية الحاجة إلى الشعور بأن الإنسان مقبول لدى الجماعة . وقد أدخلت المراكز الاجتماعية ذلك في حسابها فعملت على تحقيقها عن طريق الأندية الريفية التي تلحق بالمراكز ويعمل بهذه المراكز مدربون رياضيون يؤدون أعمالهم بتوجيه لجان الثقافة وينتظم الملحقون بهذه الأندية في جماعات وفرق وتعطى الجوائز للفرقة الفائزة ، وهذا يخلق جواً من التعاون بين أفراد الفريق وجواً من التنافس الحميد بين مختلف الفرق وتلقى المحاضرات والاحاديث وتعرض أسرطة الفوائيس السحرية على الملحقين بهذه الأندية .

وتقيم الأندية الريفية لأعضائها بمعاونة مصلحة الفلاح معسكرات صيفية على شواطئ البحار حيث يحضرون على دفعات تقيم كل منها خمسة عشرة يوماً ويدفع المشترك نصف نفقات إقامته بينما تدفع لجان الثقافة النصف الآخر تشجيعاً للآباء على إرسال أبنائهم لهذه المعسكرات التي أثبتت فائدتها كمراكز لتدريب الشباب إذ يجتمعون سواها للتعاون والتنافس والتعبير عن آرائهم وتنمية شخصياتهم في جو تسوده علاقات اجتماعية طيبة .

ثالثاً : — وسائل رفع المستوى الاقتصادي للريفيين .

وتعمل لجنة الاقتصاد وتنظيم البر على رفع المستوى الاقتصادي للريفيين وتسعى كلتا اللجنتين إلى أن تكون لخدماتها فائدة مستديمة لا مؤقتة فتعملان على إيجاد عمل للمتطلين وتدير مورد رزق مستديم للعائلات المستحقة للمساعدة عن طريق إنشاء الصناعات اليدوية التي تلائم الظروف المحلية وإمداد من يتم تعليمهم بالمواد والأدوات اللازمة لهم وتعاون لجنة تنظيم البر مع مكتب الضمان الاجتماعي في المنطقة على تعرف هؤلاء الذين تمكنهم ظروفهم من إعالة أنفسهم وذويهم ثم إعانتهم بالمعاشات والمساعدات المختلفة .

وتهدف الخدمات التي تؤدي عن طريق لجنة الاقتصاد والزراعة إلى زيادة دخل
الفلاحين وتحسين إنتاجهم وتدير مورد رزق ثابت للفقراء منهم وتتبع اللجنة في ذلك
أساليب أهمها : —

أ — الحقول الإرشادية

يوجه أعضاء اللجنة عناية خاصة لنشر الثقافة الزراعية بإنشاء حقول إرشادية
يشرف عليه الأخصائي الزراعي الاجتماعي وذلك رغبة في إرشاد الفلاحين إلى أحدث
أساليب الزراعة . وفي نهاية الموسم تجرى مقارنة بين معدل إنتاج الحقل والحقول
المجاورة ، وعادة يكون محصول هذا الحقل أوفر ، الأمر الذي يشجع الفلاحين على اتباع
الأساليب المقترحة .

ب — مقاومة الآفات الزراعية

تعبئة جهود المواطنين في هذا الشأن تنظم لجان الاقتصاد حملات مشتركة لمقاومة
هذه الآفات .

ج — تحسين الإنتاج الحيواني

نظرا لما للثروة الحيوانية من أهمية فإن لجان الاقتصاد توجه جهدها لتحسين الإنتاج
الحيواني عن طريق إيجاد سلالات محسنة من الماشية والدواجن وهذا يؤدي إلى
زيادة الدخل .

د — تشجيع الصناعات الريفية

نجحت لجان الاقتصاد في إدخال عدد من الصناعات الريفية التي تتوفر خاماتها في
البيئة وقد أدى ذلك إلى زيادة دخل الفلاحين وتشغيل جانب من المتعطلين وشغل أوقات
فراغهم في المفيد من الأعمال .

رابعا — وسائل رفع المستوى الصحي للفلاحين

تعمل لجان الصحة بالمراكز الاجتماعية على تحسين المستوى الصحي لا عن طريق
الوسائل الطبية العلاجية والوقائية لحسب وإنما عن طريق تهيئة بيئة صحية كتوفير
موارد مياه نقية ومكافحة الحشرات وتصريف الفضلات . وتبذل عناية كاملة في العيادة

الطبية بإشراف الطبيب ومعاونة لجنة الصحة لمكافحة الأمراض المتوطنة ويجرى بحث طبي شامل لأهالى قرى المراكز الاجتماعية وهؤلاء الذين يثبت مرضهم يعالجون ويعاد فحصهم لمعرفة نتيجة العلاج ويصرف الدواء بالمجان كما توجه عناية خاصة لمكافحة الأمراض البائية ، كذلك توجه عناية خاصة لرعاية الحوامل والأطفال التى تعمل تحت إشراف الزائرة الصحية وتلقى الحوامل رعاية كافية فى هذه الوحدة قبل الوضع وبعده كما يلقى الأطفال عناية طبية كافية . وتدل الإحصائيات على أن نحو ٩٠ ٪ من عمليات الولادة التى تحدث فى قرى المراكز تتم تحت إشراف الزائرة الصحية الأمر الذى يبين مدى ثقة الأهالى بهذه المراكز . كذلك تلقى المحاضرات وتعرض الاشرطة السينمائية للأهالى لأرشادهم وتنويرهم فى المسائل الصحية

الحركة التعاونية

إن تاريخ الحركة التعاونية حافل بالتجارب والجهود الكثيرة من جانب المواطن فى تأسيس الجمعيات التعاونية من أنواع مختلفة ، ولأغراض اقتصادية واجتماعية متشعبة . كما مر على علاقة الحكومة بهذه الحركة أدوار متعددة ، وتوطدت هذه العلاقة إلى حد كبير ، إذ أصبحت الحكومة مسئولة عن الدعوة بين المواطنين للاخذ بنظام التعاون ، لخدمة مصالحهم وحل مشاكلهم : ومسئولة عن الإشراف على هذه الجمعيات للاطمئنان إلى سلامة الأوضاع التى تقوم عليها ، والمحافظة على أموالها ، واتباع الأحكام قانون التعاون والنظم الداخلية الموضوعة لكل منها .

وقابلت الحركة التعاونية منذ بدئها صعوبات جمة ، ومشاكل متعددة ، لى تقوم على الأسس السليمة والموضوعة لها . فإنها لا تعدو أن تكون حركة شعبية ، عبادها جهود الأفراد والجماعات ، وغايتها تحسين حالة الفرد والجماعة ماديا واقتصاديا . ولن نعرض لهذه المشاكل فهى مشاكل الوطن بأجمعه ، فما الجمعيات التعاونية إلا صورة مصغرة للمجتمع الذى يمثله أعضاؤها ، ولا يخفى ما تعرض له المجتمع المصرى فى السنوات السابقة وماقاسى منه ، إلى أن قامت الثورة وبدى فى علاج مشاكل هذا المجتمع التى كانت فى الواقع الدافع إلى الثورة . وبزاول العوامل التى عاقت تقدم الوطن ورفع مستوى

المعيشة للمواطنين ، يزداد الأمل في نهوض الحركة التعاونية التي تعتمد على توافر الرغبة في الإصلاح بمعناه الشامل وتوحيد الجهود .

لم تنف الحركة التعاونية جامدة منذ بدايتها ، فقد تشعب نشاطها إذ طرقت كافة الميادين لخدمة المواطنين منتجين كانوا أو مستهلكين ، عمالاً أو مزارعين . فتأسست الجمعيات التعاونية الزراعية المتعددة الأغراض كالجمعيات التعاونية المنزلية ، وجمعيات بيع المحاصيل ، وبناء المساكن ، وتوريد وإنتاج الأدوية والبحث عن البترول وتوريده والتوفير والتسليف ، وإصلاح العزب ، وجمعيات لأغراض خاصة ، وجمعيات صناعية . كما كونت الجمعيات فيما بينها جمعيات عامة لخدمة المزارع أو المستهلك . وتأسست جمعية تعاونية عامة للاتجار بالجملة ، وسجلت الاتحادات التعاونية لتنظيم الإشراف والتوجيه الشعبي على الحركة . ومن ناحية تمويل الحركة التعاونية أسهمت الجمعيات في رأس ماله بنك التسليف الزراعي والتعاوني ، بغية تمويل هذا البنك إلى مصرف تعاوني .

وبجانب تنوع هذه الجمعيات والمؤسسات التعاونية ، من ناحية الأغراض والأهداف التي تعمل على تحقيقها ، اسهم التعاونيون في إبداء الرأي والبحث في المشاكل التي تعرض لها المواطنون . فظهرت الرغبة في إستئجار الأراضي الزراعية تعاونياً ، للتخلص من كبار المستأجرين الذين شاركوا الزارع في رزقه مشاركة غير عادلة — تكوين المزارع التعاونية لضمان حسن استغلال الأرض والحصول على فوائد الإنتاج الكبير — بيع المحاصيل تعاونياً للتخلص من أعباء الوساطة — الاقتراض تعاونياً لتقليل تكلفة القروض . والحد من جشع المرابين والمقرضين . مكافحة الغلاء في الأزمات — طبيعية كانت أم مصطنعة . وعلاوة على النشاط التعاوني في ميادين الاقتصاد ، إنفرد التعاونيون بخدمة أنفسهم إجتماعياً بحجودهم وأموالهم ، غير معتمدين على الإعانات الحكومية حيث لم يكن يصيبهم منها سوى النذر القليل . وهم في خدمة أنفسهم أجدر من غيرهم ، إذ يقومون بمشاريعهم الإجتماعية نتيجة شعورهم بالحاجة إليها .

وقد قطعت الحركة التعاونية في مصر شوطاً بعيداً ، إذ بلغ عدد الجمعيات التعاونية ٢١٥٠ جمعية كونت فيما بينها ٢٢ اتحاداً تعاونياً يصدر بعضها مجلات تعاونية شهرية ،

وأنشأ بعضها معاهد للدراسات التعاونية لتدريب وتثقيف عمال وأعضاء الجمعيات التعاونية . وبلغ مجموع الأعضاء في جميع أنواع هذه الجمعيات والهيئات التعاونية نحو مليون عضو ، وتبلغ رؤوس أموال هذه الجمعيات وأموالها الإحتياطية نحو ٢٧٠٠٠٠٠٠ جنيه منها ٢٥٠٠٠٠٠ جنيه قيمة مساهمة هذه الجمعيات في رأس مال بنك التسليف والتعاوني ، ونحو مليون جنيه قيمة إيداعات هذه الجمعيات وحساباتها الجارية في بنك التسليف الزراعي والتعاوني ، بالإضافة إلى ما أسهمت به الجمعيات الفرعية في الجمعيات التعاونية العامة ، وجمعية الإتحاد بالجملة ، والجمعية التعاونية للبرول وغيرها من الجمعيات التعاونية ذات الأغراض الخاصة . وتقدر قيمة الخدمات التي تؤديها الجمعيات التعاونية لأعضائها في السنة الأخيرة ، بما يوازي ١٦ مليون جنيه . منها نحو ثلاثة ملايين ونصف مليون من الجنيهات قيمة القروض التي حصلت عليها الجمعيات التعاونية من بنك التسليف الزراعي والتعاوني .

ويتبين من هذه الأرقام أن الشوط الذي قطعه الحركة التعاونية في مصر ، لا يمكن إغفاله أو التقليل من شأنه ، خصوصاً إذا قسنا هذا الشوط بما وصلت إليه الحركة التعاونية في الدول التي تماثلنا في ظروفنا الاقتصادية والاجتماعية ومستوى معيشة الاهالي بها .

الجمعيات التعاونية الزراعية

إن النوع القائم من هذه الجمعيات ، هو الجمعيات التعاونية الزراعية المتعددة الأغراض ، وبلغ عددها في الوقت الحاضر ١٧٦ جمعية منتشرة في كافة أنحاء مصر . وتخدم ما يزيد عن نصف مليون عضو من ذوي المصالح الزراعية . ورؤوس أموال هذه الجمعيات واحتياطياتها تزيد عن المليون جنيه ، وتقدر خدماتها في النواحي الزراعية بما يقرب من خمسة ملايين جنيه . وتقوم هذه الجمعيات بإقراض المزارعين من أعضائها سلفاً ، لاستغلالها في الأعمال الزراعية المنتجة لآجال قصيرة أو متوسطة أو طويلة ، تستغل في شراء البذور والأسمدة والتقاوى والمخصبات ، وفيما يلزم الزراعة من نفقات . كما تستعمل هذه القروض في شراء المواشى بقصد الترية وزيادة الثروة الحيوانية أو استغلالها في

شئون الزراعة . كما تمنح القروض لشراء الآلات الزراعية للحث والرى والدس ، هذا بخلاف القروض اللازمة لإصلاح الأراضي وتعميرها .

وبجانب عملية الإقراض التي تعتمد إلى حد كبير على القروض التي تحصل عليها الجمعيات على بنك التسليف الزراعى والتعاونى ، تقوم الجمعيات بتوريد اللوازم الزراعية مراعية في ذلك جودة الصنف وقلة التكاليف . كما تقوم بامتلاك لجان التدخين ومقاومة الآفات الزراعية ، وتعمل على تشجيع وزيادة الصناعة الريفية .

ولما كانت حاجيات الأعضاء لا تقتصر على الخدمات الزراعية ، فإن تلك الجمعيات لم تقلل من شأن توريد اللوازم المنزلية ، فتقوم بشراء وبيع ما يحتاج إليه الأهالى من ما كل أو ملبس .

وتوجد هذه الجمعيات في أكثر من ٤٤ ٪ من القرى المصرية ويزداد انتشارها في كافة المديریات عدا مديريات القوادية — بنى سويف — المنيا — أسيوط — جرجا — قنا ، التي وإن قلت نسبة عدد الجمعيات التعاونية بها ، فإن نشاط الكثير من جمعياتها ملحوظ ، وخدماتها في تزايد .

وإذا ما نظرنا إلى معاملات هذا النوع من الجمعيات مع بنك التسليف الزراعى والتعاونى ، نجد أنها تحصل على أكثر من ٢٢ ٪ من جملة القروض التي يمنحها البنك للمزارعين عموماً ، وزادت النسبة في بعض فروع البنك عن ٣٠ ٪ ووصلت إلى أكثر من ٥٠ ٪ ، هذا بالرغم من طبيعة ونظام الائتمان الزراعى في مصر . والأمل كبير في زيادة خدمات هذه الجمعيات إذا ما أزيلت الصعوبات التي كانت تعترض تقدم الجمعيات التعاونية الزراعية .

تصريف المحاصيل الزراعية

تتخصص بعض الجمعيات التعاونية في مصر في بيع منتجات أعضائها تعاونياً ، وأهمها الجمعيات التعاونية لتصريف الخضر والفاكهة بالاسكندرية والقاهرة والجيزة والمنصورة والمنيا . وبجانب امتلاكها لأسواق الخضر والفاكهة ، تقوم بتوريد كل ما يلزم لزراعات الأعضاء وتمويلهم بالسلف القصيرة الأجل . وقد بلغت مبيعات الجمعية التعاونية الزراعية بالاسكندرية في السنة الماضية أكثر من ٣٠٠ ألف جنيه . وبلغت

جملة القروض التي قدمتها لأعضائها خلال تلك السنة نحو ٢٠٠ ألف جنيه ، وهي قروض لا تتقاضى عنها الجمعية أية فائدة . وتقدم هذه القروض لآجال قصيرة جداً تتراوح بين بضعة أيام وبضعة أسابيع .

أما المحصولات الزراعية الرئيسية ، فلم تحاول الجمعيات التعاونية الزراعية نصريها تعاونياً على نطاق واسع إلا في السنة الماضية ، حيث بدأت نحو مائة جمعية تعاونية ، ببيع محاصيل أعضائها من القطن في الموسم الماضي . فبلغ مجموع ما باعته نحو ٦٠ ألف قنطار معظمها كميات مملوكة لصغار المزارعين ، لا يملك الواحد منهم في المتوسط أكثر من خمسة قناطير . وحصلت الجمعيات في جميع الأحوال على أسعار تزيد على الأسعار التي باع بها المزارعون رأساً إلى التجار ، ووصلت الفروق إلى ١٧٠ قرشاً في القنطار .

كذلك الأمر بالنسبة إلى محصول البصل الحالى في الوجه القبلى ، وهو محصول له مركز ممتاز بين الصادرات المصرية ، إذ يلى محصول القطن في الأهمية التجارية وله مكانة خاصة في الأسواق الأجنبية . وكان للنظام الذى وضع أخيراً بالاتفاق مع بنك التسليف الزراعى والتعاونى أكبر الأثر في تقديم ما يحتاج إليه المنتجون لهذا المحصول في مديريات المنيا وأسيوط وجرجا وقنا من خدمات ، تيسر لهم تسويق تعاونيا ويشحن محصول تلك المديريات لبيعه في الاسكندرية تعاونياً لحساب الجمعية التعاونية التي أخذت بهذا النظام .

وسوف يترتب على إقبال الجمعيات التعاونية في الأخذ بهذا النوع الجديد من النشاط ، أن تتكون الجمعيات التعاونية العامة لبيع محصول القطن لحساب أعضائها من الجمعيات التعاونية الزراعية في القرى . وقد تكونت فعلاً الجمعية التعاونية العامة لبيع محصول البصل .

نظام التعاون في الإصلاح الزراعى

في شهر سبتمبر سنة ١٩٥٢ صدر قانون الإصلاح الزراعى . وينص الباب الثانى من هذا القانون على ما يلى : —

أولاً — تكون بحكم القانون جمعية تعاونية زراعية بمن آلت إليهم الأرض المستولى عليها في القرية الواحدة ، ومن لا يملكون أكثر من خمسة أفدنة فيها .

ثانياً — تقوم هذه الجمعيات التعاونية بالأعمال الآتية : -

(١) الحصول على السلف الزراعية بمختلف أنواعها طبقاً لحاجات الأرض المملوكة لأعضاء الجمعية .

(٢) مدد الزراع بما يلزم لاستغلال الأرض كالبذور والسماد والماشية والآلات الزراعية وما يلزم لحفظ المحصولات ونقلها .

(٣) تنظيم زراعة الأرض واستغلالها على خير وجه ، بما فى ذلك انتقاء البذور وتصنيف الحاصلات ومقاومة الآفات وشق الترع والمصارف .

(٤) بيع المحصولات الرئيسية لحساب أعضائها .

(٥) القيام بجميع الخدمات الزراعية الأخرى التى تتطلبها حاجات الأعضاء ، وكذلك القيام بمختلف الخدمات الاجتماعية .

وتؤدى هذه الجمعيات التعاونية أعمالها عن طريق مدير تعيينه كل جمعية ليشارك مع مجلس إدارتها فى تادية كل ما يطلب إلى الجمعية من خدمات لصالح أعضائها .

ويتبين من هذه الأوضاع أن هذه الجمعيات فى مناطق الإصلاح الزراعى ، تتميز على غيرها من الجمعيات التعاونية الزراعية من نواح كثيرة ، تجعلها فى الواقع مزارع تعاونية تستطيع أن تنظم زراعة الأرض على أحسن وجه ، وأقن تحدد ما يزرع من محاصيل وما يستعمل من تقاوى أو أسمدة وما يتبع لتنظيم وسائل الري والصرف ، وما يستخدم من آلات زراعية للوصول إلى أعلى قدر من الإنتاج دون مساس بحرية أعضاء هذه الجمعيات فى زراعة ما يملكونه من أرض ، وفى حصول كل منهم على كامل إنتاجه بقدر ما يبذله من جهد .

الأنواع الخاصة من الجمعيات التعاونية بين المنتجين .

بجانب الجمعيات التعاونية الزراعية المتعددة الأغراض ، والجمعيات التعاونية الزراعية فى مناطق الإصلاح الزراعى التى سوف تخدم صغار الملاك الزراعيين فى هذه المناطق وتقدر مساحة الأراضى الزراعية التى سوف تزرع فى هذه المناطق بنحو نصف مليون فدان . قامت بعض الجمعيات التعاونية لأغراض خاصة نذكر منها على سبيل المثال :

الجمعية التعاونية لمنتجى البطاطس . وهى جمعية تستورد التقاوى بمائتيه ١٠٠.٠٠٠ ر.٠.٠ جنيه فى السنة للعروة الصيفية . وتمتلك مخازن للتبريد ، التى تسع لما قدره ١٥٠٠ طن لزراعة العروة النيلية . والجمعية التعاونية لمنتجى الكتان وهى جمعية تقدم القروض لمنتجى هذا المحصول وتورد لهم التقاوى والأسمدة . كما تقوم بتسويق المحصول وتستعمل بعض الآلات الزراعية الحديثة لهذا النوع من الزراعة .

كما أسست جمعية تعاونية من المشتغلين بتربية الدواجن ، وجمعية تعاونية أخرى لتربية الماشية فى وادى النطرون . وإلى جانب هذه الجمعيات التعاونية وغيرها من الجمعيات التى قامت لخدمة المنتجين الزراعيين لأغراض خاصة ، أسست بعض الجمعيات التعاونية لغزل ونسج الصوف فى فوه ، وأخرى للصناعات المشتغلين بالنسج على الأنوال اليدوية فى كوم النور ، وسوف تؤسس أيضا أنواع حديثة من الجمعيات التعاونية الزراعية فى مديرية التحرير .

أما الجمعية التعاونية للبترول فهى تخدم مصالح المنتجين الزراعيين ، والمستهلكين للواد البترولية على حد سواء ، فهى تورد الكيروسين والسولار والمازوت والبنزين والزيوت المعدنية ، ويتبع هذه الجمعية فى سائر أنحاء الجمهورية ، عدد كبير من محطات البترول والتوكيلات ، وبلغت قيمة مبيعاتها فى السنة الأخيرة نحو ٢٠٠.٠٠٠ ر.٠.٠ جنيه وهى تعمل برأس مال وأموال احتياطية تقدر بنحو ٦٠٠.٠٠٠ ر.٠.٠ جنيه . وقد حصلت هذه الجمعية على امتياز للحفر والتنقيب واستخراج البترول فى شبه جزيرة سيناء ، ووفقت الجمعية فعلا فى استخراج البترول من وادى فيران بنجاح كبير ، وهى من المؤسسات التى انتظمت أعمالها فى داخل الجمهورية وخارجها ، ويفخر بها المواطنون من المتعاونين وغيرهم ، وكان لها أكبر الأثر فى تقليل تكلفة البترول على المواطنين منتجين كانوا أو مستهلكين ، كما أنها حدث من آثار احتكار الشركات واتحاداتها للبترول منذ قيام الجمعية الى أواخر سنة ١٩٣٩ عندما أعلنت الحرب العالمية الأخيرة وحددت الحكومة أسعار وحصص البترول للجمعية والشركات القائمة .

وفى إبريل سنة ١٩٥٤ وافقت الحكومة على منح الجمعية الفائض عن حاجة الحكومة من إنتاج معمل تكرير البترول الحكومى بالسويس .

الجمعيات التعاونية المنزلية :

وتتكون أنواع مختلفة من الجمعيات التعاونية في مصر من الأفراد بوصفهم مستهلكين ومعظم هذه الجمعيات التعاونية من الجمعيات التعاونية المنزلية ، إذ يبلغ عددها ٣٥٥ جمعية . بخلاف الفروع المنزلية للجمعيات التعاونية الزراعية المنتشرة في القرى .

وقد نشأ عدد كبير من هذه الجمعيات لخدمة العمال في المصانع والشركات . والسلع الغالية التي توردها هذه الجمعيات التعاونية والمحال المنزلية لأعضائها ، هي من المواد الغذائية كالبقالة ، ويقوم إلى جانبها بعض محال اللحوم والخضر والفاكهة ومحال الأقمشة والخردوات ، وقد أحرزت بعض هذه الجمعيات التعاونية نجاحاً كبيراً مثل جمعية الإسماعيلية وبور سعيد والاسكندرية والمنصورة وكفر الدوار لعمال النسيج وعمال الشركة الشرقية للدخان بالجزيرة .

وتزيد رموس أموال واحتياطيات الجمعيات المنزلية في مصر عن نصف مليون جنيه كما زادت خدماتها في السنة الماضية عن مليونين ونصف من الجنيهات . ويشترك في عضويتها ٢٦١.٠٠ من المواطنين في كافة أنحاء الجمهورية .

والجمعيات التعاونية المنزلية في مصر — شأن مثيلاتها في الخارج — تؤسس لخدمة أعضائها من الطبقة العاملة الكادحة ، وتعمل على خدمة المواطنين محدودي الدخل ، وهذا ما يبرر بدايتها بصورة متواضعة ، فتتخصص خدماتها في توريد الضروري من لوازم المعيشة وتبدأ برموس أموال ضئيلة لا تكاد تفي بكافة حاجيات الأعضاء . وتعتبر هذه الجمعيات المنزلية مقياساً ومرآة صادقة للحالة التي عليها أعضاؤها . . تتأثر البطالة بين العمال وبزيادة دخولهم أو نقصها . وبثقافتهم أو جهلهم . . وبتضامنهم أو تفككهم . . ولكنها تقف صامته في أوقات الشدة لتؤدي رسالتها ، فلا تذكر للمواطنين بدافع الجشع أو انتهاز الفرص ، فهي مؤسسة الجميع . تفتح أبوابها في الأزمات ، ولا تفرق بين الأعضاء ، فلا تحتزن البضائع طمعاً في رفع سعر ، أو مشاركة في اصطناع الأزمات وقد شاركت بمجهود لا تنكر في توزيع مواد التموين والبضائع المحبوسة عن الجمهور وفي مكافحة غلاء السلع الاستهلاكية .

لقد مرت الجمعيات التعاونية المنزلية بتجارب عديدة ، وتأثرت بالأوضاع التي كانت سائدة في المجتمع المصري . تنكر لها البعض ولم ينصفها الكثير . وآن للحركة

التعاونية المنزلية أن تنفض عنها آثار الماضي ، وأن تسير ركب النهضة المصرية الحديثة وتستفيد بتجارها الماضية ، فتؤدي رسالتها معتمدة في عضويتها على المواطن الصالح ، سواء كان عضواً فيها أو عاملاً بها ، ففي السنتين الأخيرتين اتجهت الأنظار إلى الخروج بالحركة التعاونية المنزلية من مجالها الضيق إلى طريقها الطبيعي ، فبعد أن كانت الجمعيات تعتمد في شراء بضائعها على إمكانياتها المحدودة والموارد المحيطة بها ، تكونت الجمعية العامة للاتجار بالجملة بالجمهورية المصرية ، لتورد وتنتج للجمعيات التعاونية ما يلزمها من السلع الاستهلاكية أو الانتاجية .

الجمعيات التعاونية لبناء المساكن :

يحتاج المواطن إلى المسكن الملائم الذي يجد فيه راحته ، وهو في سبيل ذلك يخصص نسبة من دخله قد يزيد عن طاقته فيحرم نفسه من بعض لوازم الحياة التي ينشدها . ويصحب تقدم الفرد عادة زيادة في الحاجات واهتماماً أكبر بالمسكن الذي يختاره . وكلما زاد الطلب على المساكن ارتفع الإيجار الذي يقدم للحصول عليها ، خصوصاً وأنها لا تزايد بالقدر الذي تطلب به . وهنا تظهر الأزمة التي لا تؤثر إلا في عامة الشعب والطبقة المتوسطة ، وتوجه الأنظار إلى التعاون .

وفي عام ١٩٥٣ لاقت الدعوة إلى تأسيس الجمعيات التعاونية لبناء المساكن قبولا من المواطنين وتشجيعاً من الحكومة ، وقام هذا النوع الثاني من الجمعيات التعاونية الاستهلاكية لخدمة الطبقة المتوسطة ، بتملك منزل لكل عضو من أعضاء هذه الجمعيات وقد أمكن الوصول إلى تدبير وسائل التمويل لهذه الجمعيات ، بقروض تصل مدتها إلى عشرين سنة توازي ٦٠٪ من مجموع تكاليف ثمن الأرض والمرافق والمباني ، تدفع عنها فائدة سنوية بسيطة مقدارها ٣٪ . وقد أسهمت الحكومة في تخفيض سعر الفائدة وتيسير الحصول على قروض التمويل ، الأمر الذي جعل القسط الشهري الذي يدفعه العضو في الجمعية من ثمن الأرض معتدلاً للغاية ، بحيث لا يصل في كثير من الأحيان إلى ما كان يدفعه العضو من إيجار لمسكنه . وقد بلغ عدد هذه الجمعيات إلى الآن ٣٥ جمعية تضم نحو ٥٥٠٠ عضو قاموا بإيداع ما يزيد على ٦٠٠ ألف جنيه من مقدم الثمن وهو ٤٠٪ من تكاليف الأرض والمرافق والمباني .

وبانتشار هذا النوع من الجمعيات تكون بالتدريج طبقة من أصحاب المساكن لم يكن يسمح لها دخولها بامتلاك المسكن ، يساعدها نظام التعاون على الادخار ويهيئ لها الاستقرار في أحياء تعاونية ، يسودها الإخاء والتضامن في العمل على رفع مستوى المعيشة .

أنواع أخرى من الجمعيات التعاونية الاستهلاكية :

لا تنقف حاجات المستهلك عند حد ، ويمكن للجمعيات التعاونية أن تنظم لخدمة مجموعة المستهلكين وتحقق لهم ما يعجز الفرد عن تحقيقه .

التوفير والتسليف :

تقوم بين مواطني بنك التسليف الزراعي والتعاوني جمعية تعاونية للتوفير والتسليف تيسر لأعضائها الحصول على القروض بآجال مختلفة تساعدهم في حالات الطوارئ على سد الحاجات التي لا يتوافر مع العضو المال اللازم لها . كما تساعد في إصلاح وبناء المساكن وامتلاكها وتشجع الجمعية على الإدخار فتقبل الودائع من الأعضاء . وهي تعتمد في تمويلها على مالهيا من رأس المال ومدخرات الأعضاء وعلى القروض التي تحصل عليها من بنك التسليف الزراعي والتعاوني .

وقد بلغ رأس مال هذه الجمعية ٢١٤٠ جنيه واحتياطياتها يزيد عن ٦٠٠ جنيه كما بلغت القروض التي منحتها في العام الماضي ٣٥٠٠٠ جنيه .

إملاك وتشغيل وسائل المواصلات :

كما أسس موظفو وعمال شركة الغزل في كفر الدوار ، جمعية تعاونية لإملاك وتشغيل وسائل المواصلات تيسر لهم الانتقال بين مصانع الشركة ومحال إقامتهم بالقرى والنواحي المحيطة بالشركة بأقل التكاليف .

وقد اعتمدوا في تكوين جمعيتهم على مدخراتهم التي تحجز من مرتباتهم وأجورهم ، فبلغ رأس مالها ١٥٠٠٠ جنيه ، وبهذا تحقق الجمعية بجانب غرضها الأصلي تشجيع الادخار واستثمار المدخرات لصالح الأعضاء .

توريد وإنتاج الأدوية :

أما الجمعية التعاونية لتوريد وإنتاج الأدوية فهي من الجمعيات التي تقوم على خدمة طبقة معينة من ذوى المهن الطبية والصيدلية ، وتقوم هذه الجمعية بعمليات مخازن الأدوية الكبرى لحساب أعضائها من أصحاب الصيدليات ، والأطباء الذين يزيد عددهم على ٧٠٠ عضو . وبنخ مجموع مبيعاته من الأدوية في السنة الماضية أكثر من نصف مليون جنيه وتعمل هذه الجمعية برأس مال وأموال احتياطية تزيد على ٧٠ ألف جنيه .

إدارة المقاصف :

سجلت أخيراً بعض الجمعيات التعاونية لإدارة المقاصف لصالح أعضائها ، سواء كانوا من الموظفين أو من أعضاء النوادي والهيئات . وهي ترمى إلى خدمة أعضائها بتوفير ما يلزم لهم من مأكولات ومشروبات مراعية في ذلك جودة الصنف واعتدال الأسعار .

الجماعات التعاونية بالمدارس :

تعنى الأمم المتقدمة بشبابها ، فتتعهد أبنائها في مراحل حياتهم كافة حتى يكونوا عدة المستقبل وعماد شعب قوى ناهض . ولم يحظ شباب مصر في العهود السابقة بالرعاية اللازمة . بل ترهقها للتقذرة السيئة وعرضة لعوامل الفساد يسايرها أو يقف حجرة عثرة في سبيل تقدمه ، حتى ساد اليأس من كل صلاح أو إصلاح ، إلى أن هيا الله للبلاد مجموعة من رجالها آمنت ببلادها وشبابها فأوقفت الزمن وغيرت التاريخ . وفتحت لهذه البلاد صفحة جديدة تحدت فيها الأهداف ووضعت برامج الإصلاح ، ليحصل منها الأبناء والشباب على نصيبهم العادل .

وقد اهتمت وزارة المعارف في الوقت الحاضر بنشر الدعوة إلى التعاون في معاهد التعليم ، فنهضت بالاتفاق مع مصلحة التعاون بوزارة الشؤون الاجتماعية ، محاضرات تلقى على القائمين بالإشراف الاجتماعى في المدارس ، وذلك توطئة لتأسيس جماعات تعاونية بين الطلبة والطالبات يدربون فيها على أعمال الجمعيات التعاونية وإدارتها وتنظيمها . وخدمة أنفسهم بأنفسهم مع بث روح التعاون بينهم وتشجيعهم وتعويدهم على الادخار ، وتوجيه مدخراتهم فيما يعود عليهم بالنفع .

وقد عقد أول مؤتمر للشرفين الاجتماعيين في شهر مارس سنة ١٩٥٤ بالاسكندرية وأقيمت فيه المحاضرات من المختصين من رجال وزارة المعارف ومصلحة التعاون ورحبت جمعيات الثغر بهذا الاتجاه ، وأبدت استعدادها لكل معاونة في هذا الميدان .

التعاون بين الجمعيات :

لا تقتصر الدعوة إلى التعاون على الأفراد ، إنما تتعدى ذلك إلى الجمعيات التعاونية أنفسها فتتظم فيما بينها مؤسسات عامة تعينها على تحقيق أغراضها ، نخص بالذكر منها الجمعيات العامة - الاتحادات التعاونية - البنوك التعاونية . وتتكون مثل هذه المؤسسات عند وجود الوعي التعاوني بين الجمعيات والرغبة في النهوض بالحركة التعاونية حتى تثبت أقدامها ويعم تفهمها .

وفي العهد الحاضر تتطلع مصر إلى استكمال نظامها التعاوني وقد خطت في ذلك خطوات موفقة .

الجمعية التعاونية العامة للاتجار بالجملة

في إبان الحرب العالمية الأخيرة ، وبالتحديد في سنة ١٩٤٣ . قامت في كل مديرية وفي محافظتي القاهرة والاسكندرية جمعية تعاونية مركزية ، سميت فيما بعد بالجمعية التعاونية العامة بالمديرية أو المحافظة ، تضم إلى عضويتها جمعيات الإقليم الذي تخدمه . وتولت هذه الجمعيات شراء وتوريد لوازم الجمعيات من السلع . وكان عليها أن توفر للجمعيات - زراعية كانت أو استهلاكية - مواد التموين والسلع المسعرة حتى يمكن توزيعها على المواطنين في القرية أو المدينة . وقد نجحت هذه الجمعيات في ضمان حصول المواطنين على تلك السلع بالأسعار الرسمية ، وبالتقدر المحدد لكل منهم مراعية في ذلك الخدمة لا الربح . فقد كانت أرباح هذه السلع ضئيلة ، مما أوجد السوق السوداء خارج الميدان التعاوني ، هذا بالإضافة إلى أن الجمعيات كانت تتكبد المصاريف الباهظة في نقل تلك البضائع إلى كافة أنحاء البلاد ، وكانت هناك بعض القرى والنواحي البعيدة لا يصلها التموين إلا عن طريق الجمعيات التعاونية . وتعطلت بالتالي معظم أموال الجمعيات في توفير تلك السلع الضرورية ، مما أبعداها عن الاتجار في كثير من السلع الأخرى التي تحقق أرباحا أكثر .

وكان على تلك الجمعيات العامة الإقليمية ، أن تسهم فى مكافحة غلاء الحضر والفاكمة واللحوم والمأكولات الأخرى ، فساعدت الجمعيات الفرعية على الضرب على أيدى الجشعين من التجار ونهازى الفرص .

لم تكف الجمعيات التعاونية بما حققته لها الجمعيات العامة الإقليمية ، إنما رأت تكوين جمعية تعاونية عامة للتجار بالجملة فى الجمهورية المصرية .

وقرر الجمعيات التعاونية العامة الإقليمية وعددها ١٦ جمعية ، الاماندج فى الجمعية العامة للتجار بالجملة ، لتكون مؤسسة التعاون العليا ، وقد تم تكوين هذه الجمعية وانتخبت هيئتها الإدارية وستبدأ فى مباشرة أعمالها فى العام الحالى .

وبعد تصفية أموال الجمعيات العامة الإقليمية والاندماج فى الجمعية الجديدة سيكون لديها من الأموال ما لا يقل عن ٢٥٠٠٠٠ جنيه وفى هذه الحالة تستطيع أن تتعاقد على صفقات كبيرة من السلع الانتاجية كالأسمدة والتقاوى والكسب والآلات الزراعية أو السلع الاستهلاكية كما تستطيع أن تستورد رأساً من الخارج ما تحتاجه الجمعيات التعاونية بل وتستطيع متى استقرت معاملاتها ووضحت كميات ما تبيعه من أنواع معينة من السلع التى تطلبها الجمعيات التعاونية أن تبيع هذه السلع لحسابها وأن تمتلك المصانع وتشارك فى أعمال الانتاج .

الاتحادات التعاونية والاتحاد التعاونى العام

نظم قانون التعاون تكوين الاتحادات التعاونية منذ سنة ١٩٤٤ وفرض رسوما سنوية تدفعها الجمعيات التعاونية لهذه الاتحادات ويبلغ عدد هذه الاتحادات فى الوقت الحاضر ٢٢ اتحاداً . وهى تقوم على نظام إقليمي أغلبها اتحادات تعاونية تشمل دائرة كل منها مديرية بأكملها وبعضها تقتصر دائرة عملها على مركز من مراكز المديريات إلى جانب اتحاد التعاون بالقاهرة واتحاد التعاون بالاسكندرية . وتقوم هذه الاتحادات فى الوقت الحاضر بنشاط فى تنظيم الحساب لأعمال الجمعيات التعاونية ويصدر بعضها مجلات تعاونية إقليمية مثل مجلة الشعلة التعاونية لاتحاد ميت غمر ومجلة الرسالة التعاونية لاتحاد السنبلوين ومجلة الهداية التعاونية لاتحاد القاهرة ومجلة الجيزة التعاونية لاتحاد الجيزة ومجلة صوت التعاون لاتحاد الفيوم ومجلة أسبوط التعاونية لاتحاد أسبوط .

وإلى جانب هذه المجلات التعاونية الإقليمية تشترك جميع الاتحادات في إصدار مجلة شهرية تعتبر لسان الحركة التعاونية ، وتشترك مصلحة التعاون مع الاتحادات التعاونية في تمويل هذه المجلة وتحريرها وإدارة هذه المجلات التعاونية إلى جانب دعوتها للتعاون فهي تعمل على نشر الثقافة في كافة أنحاء الجمهورية وتؤدي رسالة الصحافة وتصل إلى أيدي المواطنين في أقصى القرى والكفور والنجوع وفي بعض الأحيان تكون الرسالة الوحيدة التي تصل إليهم من عالم الصحافة . وهي تعرض مشاكل الريف والحضر ويجد فيها المواطنون لساناً ناطقاً بما يريدون وما يعملون . وقد تعرضت فيما مضى للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية فطالبت بحق الزارع والمنتج والمستهلك كما صارت بما كانت عليه البلد في العهد السابق .

هذا وتقيم الاتحادات التعاونية في صيف كل عام معسكراً صيفياً بالاسكندرية يؤمه الكثير من أعضاء الجمعيات التعاونية من كافة الأقاليم ومواطني هذه الجمعيات والمدرسين والرياضيين للأندية الريفية التعاونية .

وتعمل مصلحة التعاون في الوقت الحالي على تدعيم حركة الاتحادات التعاونية فرفضت بالاشتراك مع رجال الاتحادات التعاونية مشروع النظام الداخلي لاتحاد تعاوني عام يعمل يبدأ بيد مع مصلحة التعاون لتحقيق أهداف الحركة التعاونية وتوحيد جهود الاتحادات التعاونية الإقليمية وتنسيقها كما تعمل على توسيع اختصاص الاتحادات التعاونية الإقليمية في نواحي تنظيم الجمعيات التعاونية وإرشادها . والقيام بالخدمات الثقافية والاجتماعية في دائرة كل منها على أوسع نطاق في إعادة النظر في الرسوم المفروضة لهذه الاتحادات على الجمعيات التعاونية بغية الوصول إلى زيادة هذه الرسوم والنظر كذلك في وضع قواعد لتقديم الإعانات الحكومية لهذه الاتحادات بما يمكنها من تحقيق الأغراض التي تقوم عليها .

البنك التعاونى

البنك التعاونى هو القلب النابض للحركة التعاونية تتجه اليه كافة الأموال من الجمعيات ثم يخرجها لتصل إلى كل جمعية بالقدر اللازم لها فيحسن استغلال الأموال ويمكن تمويل المشروعات التعاونية فى التجارة والصناعة كما يمكن تنظيم الاقراض فى الجمعيات الزراعية على أسس تعاونية سليمة . وعلاوة على أموال الجمعيات يعمل البنك على تشجيع الادخار بين المتعاونين وتوجيه مدخراتهم وإبداعاتهم إلى الميدان التعاونى فلا يحرم منها ولا تبقى هذه الودائع والمدخرات عاطلة .

وفى مصر لا يوجد هذا البنك التعاونى برغم الحاجة اليه ، ولكن الجمعيات التعاونية اتجهت إلى بنك التسليف الزراعى المصرى ليكون بنكها التعاونى . فأسهمت حوالى ٢٠٠٠ جمعية تعاونية فى رأس مال هذا البنك بمبلغ ٢٥٠٠٠٠ جنيه وكان من نتيجة ذلك أن تغير اسم البنك إلى بنك التسليف الزراعى والتعاونى ويديره مجلس إدارة مكون فى الوقت الحاضر من ثمانية عشر عضواً بالإضافة إلى رئيس مجلس الإدارة الذى تعينه الحكومة . ويمثل الحكومة فى المجلس تسع أعضاء تعينهم على أن يكون منهم بعض التعاونيين من رجال الحكومة المشتغلين بالحركة التعاونية ومن التعاونيين غير الموظفين ، كما تنتخب الجمعيات التعاونية عن طريق ممثليها فى الجمعية العمومية السنوية للبنك ثلاثة أعضاء .

وبعد أن كان البنك يقصر معاملاته على الجمعيات التعاونية الزراعية أصبح يقدم الآن إلى الجمعيات التعاونية من كافة الأنواع سلفاً لآجال قصيرة أو متوسطة أو طويلة لجميع الأغراض التى تقوم عليها . كما يقوم البنك بجميع العمليات المصرفية الأخرى لكافة أنواع الجمعيات التعاونية ، وتنفرد الجمعيات التعاونية عن غيرها من الأفراد بهذا النوع من العمليات مع البنك فتودع أموالها فى هذا البنك ويفتح لها حسابات جارية ويصرف لها دفاتر شيكات ويدفع لها فائدة سنوية قدرها $\frac{11}{100}$ على الأموال المودعة لديه . كما قدم البنك طبقاً لهذه الأوضاع الجديدة سلفاً للجمعيات التعاونية المنزلية والعامة وبعض الجمعيات التعاونية الخاصة مثل الجمعية التعاونية للأدوية والجمعية التعاونية

التعاونية . ويقسم خطايات الصناديق الجمعيات التعاونية الى فئتين مثل خطايات الصناديق الجمعيات . بهذا المعنى كذا . والجمعية التعاونية البيطرية .

والأصل كبير في أن يتم تحويل هذا البنك إلى بنك تعاوني على مراحل تقوم خلالها الجمعيات التعاونية بالمساعدة في رأس ماله ويقوم البنك بقصر ملاحظة على الجمعيات التعاونية حتى لا تتعارض أعماله في القروض الزائرة مع أعمال الجمعيات التعاونية الزراعية كما يجري الآن . وأصبح موضع شكوى التعاونيين قد حصر ووضعت والتعاون التعاونيين في الخارج .

التعاون في عمليات الخدمة الاجتماعية :

« الفرد للمجموع والمجموع للفرد » . هذا الشعار الذي اتخذه التعاونيون لمركبتهم في حصر وفي الخارج لا يقتصر على تبادل الخدمة المالية والاقتصادية وإنما يشمل كافة الخدمات التي يمكن أن يؤديها الفرد للمجموع والمجموع للفرد . وفي سبيل ذلك حدد التعاونيون في النظم الداخلية لمجتمعاتهم نسبة من « الفائض » أو الأرباح لا ترجع للأعضاء وإنما تخصص للقيام بالخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية في مناطق أعمالها وهي في حصر لا تقل عن ١٠ ٪ من أرباحها في أغلب الجمعيات . هذا علاوة على الأرباح التي تنبع من تعامل الجمعيات مع غير الأعضاء فتنها تضاف إلى تخصص المبرة الاجتماعية . وبالإضافة إلى ذلك يبرع أعضاء الجمعيات التعاونية بالمال والأرض والعقل والجهد للمساعدة فيما تقوم به جمعياتهم من مشروعات وأعمال في بلدان الخدمة الاجتماعية .

وهنا تنفرد الجمعيات التعاونية بطابعها الخاص في خدماتها الاجتماعية فهي ليست من الجمعيات الخيرية التي تعتمد على مايجود به الأفراد والجماعات والحكومات والتي يتوقف نشاطها على مايرد إليها من تبرعات وإعانات ، وإنما الجمعيات التعاونية تعمل أولاً في ميدانها الاقتصادي فتؤدي من الخدمات الاقتصادية مايعود بالنفع المادي على أعضائها ويساعدتهم على التمتع بحياة أفضل وهي بجانب ذلك أوجدت المورد الدائم من أموالها للقيام بالخدمات الاجتماعية للمواطنين عموماً سواء أكانوا أعضاء أو غير أعضاء بالجمعيات التعاونية ، ولقد سمت بنظامها فقارب نظام الزكاة .

وفى العهد الحاضر ازداد نشاط الجمعيات التعاونية فى ميادين الخدمة الاجتماعية وعلاوة على مشاريعها الخاصة تقوم ببعض المشروعات التى تعينها الحكومة بإعانات لاتزيد على نصف تكاليفها .

ونذكر من أنواع الخدمات الاجتماعية التى تؤديها الجمعيات التعاونية ما يلى : —

- (١) الأندية الريفية التى يحتوى كل منها على صالة للاجتماعات ومكتبة فردية وساحة لتدريب شبان القرى على بعض الألعاب الرياضية ويحتوى بعضها على غرفة الطبيب الذى يتردد على القرية . ويبلغ عدد هذه الأندية التعاونية ٧٠ ناديا .
- (٢) العيادات الطبية التعاونية التى تتكفل الجمعيات التعاونية بإقامة المبنى اللازم لها فى القرية وتوفير المعدات والأدوية والتعاقد مع طبيب يقيم فى القرية ويعمل فى العيادة كل الوقت ، كما تتكفل الجمعية بمرتب الطبيب والحكمة والعمال اللزمين وذلك فى مقابل إعانة سنوية عن كل عيادة طبية تعاونية قدرها ٥٠٠ جنيه .
- (٣) ما تقوم به بعض الجمعيات التعاونية من المساهمة فى إنشاء الوحدات الصحية أو المراكز الاجتماعية أو جمعيات الإصلاح الريفى أو المساجد .
- (٤) ما تقدمه بعض الجمعيات التعاونية من إعانات مالية للبرات الاجتماعية ونخص بالذكر الجمعية التعاونية للبرول .
- (٥) ما تقدمه معظم الجمعيات التعاونية من مساعدات للفقراء وعلى الأخص فى المواسم والأعياد .
- (٦) ما تقيمه بعض الجمعيات التعاونية من أبنية المدارس تقدمها لوزارة المعارف .
- (٧) ما أقامته بعض الجمعيات التعاونية من عمليات مبسطة للبياه النقية للشرب فى القرية . وكانت جمعية الهجارسه بالشرقية أولى الجمعيات التى قامت بهذا النشاط .
- (٨) ما تقوم به بعض الجمعيات التعاونية من عناية بنظافة شوارع القرى وإنارتها وما أقامته بعض الجمعيات من كبرى صغيرة فى مدخل القرية أو معدية على الترع المجاورة لها .

(٩) إقامت جمعية التعاون بالإسماعيلية ولا تزال تدير مصيفات تعاونيا في أحسن موقع على بحيرة التمساح لخدمة المواطنين الذين لم يكن يسمح لهم بارتياح المصايف الأخرى .

(١٠) الخدمات التي تؤديها الجمعيات لموظفيها وهي عديدة . ونشير هنا إلى البعثات الخارجية لموظفي الجمعيات في أوروبا وأمريكا التي أوفدتها وتوفدها الجمعية التعاونية للبتروول والجمعية التعاونية المنزلية بالحالة الكبرى ، والجمعية التعاونية العامة بالقاهرة .

وفيما يلي بيان عما صرفته الجمعيات التعاونية في ميادين الخدمة الاجتماعية في السنوات الأخيرة . —

مليم جنيه	
٦٦٨٥٥٠٠١	أندية ريفية .
٢٧٧٥٩٩٨٨	مساهمة في إنشاء وحدات صحية ومراكز اجتماعية ومساجد وجمعيات لإصلاح ريفي .
٣٨٨١٠٠٠	رياضة ومعسكرات ومصيف تعاوني بالإسكندرية .
٢٥٢٥٢٥٠٢	مساعداة للفقراء .
٢٧٩١٥٠٧٩٨	مدارس ومعاهد تعاونية ومجلات ومكافأة الأمية ومكتبات ومكاتب تحفيظ القرآن الكريم ومصانع تعليم صناعات ريفية .
١٥١٧٥٠٣٥٢	تعبيد طرق وإنشاء كبارى وأعمال نظافة وإنارة وإنشاء مراحيض وردم برك ودق طلبات ودورات مياه صحية .
١٥٧٢٩٠١٢٢	وحدات طبية تعاونية ومستشفيات ومستوصفات وتقديم خدمات طبية .

١٨٣٥٦٨٠٨٧٤

الأسس الجديرة للمركز التعاونية

تعديل قانون الجمعيات التعاونية

دأبت مصلحة التعاون على تتبع الحركة التعاونية في مصر وتوجيهها مع تقصى أسباب ضعف الجمعيات التعاونية وتعطلها ، وعلى هدى التجارب التي مرت بها قامت بتعديل قانون التعاون أكثر من مرة .

وقد مضى على اصدار قانون الجمعيات التعاونية الحالي — وهو القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤ — عشر سنوات . وكانت هذه الفترة من تاريخ الحركة التعاونية فترة تطور سريع لهذه الحركة ، واشتد إقبال المواطنين على تأسيس أنواع جديدة من الجمعيات التعاونية ، وزيادة عدد أنواع الجمعيات القائمة زيادة لم يسبق لها مثيل ، وكانت هذه الفترة في الوقت ذاته فترة الاتجاه نحو استكمال بنیان الحركة التعاونية في مصر بتأسيس الهيئات التعاونية العامة كالجمعية التعاونية للتجار بالجلّة ، والاتحادات التعاونية الاقليمية ، والاتجاه نحو تأسيس الاتحادات التعاونية العام ، وتحويل بنك التسليف الزراعي والتعاوني الى بنك تعاوني صميم .

وقد تبين خلال العشر السنوات الماضية أوجه الضعف في قانون الجمعيات التعاونية الحالي ، وأوجه النقص التي تحتاج الى استكمال في هذا القانون ، ولهذا تمت دراسة الأمر بحذافيره بغية الوصول الى تعديل ما يحتاج الى تعديل من مواد هذا القانون ، وإضافة المواد والأحكام التي أسفرت التجربة عن ضرورة إضافتها استكمالاً لأحكام هذا القانون .

وقد كان الهدف عند وضع هذه التعديلات الأخذ بمبدأين رئيسيين : -

الاول : التزام المبادئ التعاونية السليمة الى تقضى بديمقراطية التعاون وحرية الأفراد في تأسيس الجمعيات واختيار من يتولون إدارتها ، وتوجيه خدماتها دون أن يكون للحكومة حق التدخل في هذه الحريات .

والثاني : إحكام الاشراف على هذه الجمعيات التعاونية بما يكفل استبعاد العناصر التي كانت تستأثر بخدمات هذه الجمعيات وأموالها ، بل واستبعاد الجمعيات التعاونية التي لم تنشأ لأغراض تعاونية سليمة تسود سائر الأعضاء فأصبحت اسماً على

غير مسمى ، وانعدمت روح الرغبة بين أعضائها في تبادل المعونة فيما بينهم لتحقيق ما يعود على كل منهم بالفائدة من قيام هذه الجمعيات .

وقد أتيحت الفرصة لمناقشة هذه التعديلات في مجموعها أثناء انعقاد مؤتمر خبراء التعاون في جنيف من ٣٠ نوفمبر الى ٥ ديسمبر سنة ١٩٥٣ ، كما أتيحت الفرصة لمناقشة هذه التعديلات بالتفصيل مع المختصين بالتعاون في منطقة الأغذية والزراعة بروما من ٨ الى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٣ ، وتبينت سلامة الاتجاهات التي رسمت عند وضع هذه التعديلات مع استثناءات طفيفة ثبتتها فيما يلي :-

(١) — تعديل المادة ٧ من القانون لكي تشترط احكام القانون ، على أن تأخذ الجمعيات التعاونية التي غرضها أو من أغراضها الاقراض بنظام المسؤولية غير المحدودة ، أى ان يكون كل عضو في الجمعية ضامنا متضامنا مع باقى الأعضاء بجميع ما يملك لتسديد ما على الجمعية من ديون ، وذلك في حالة واحدة فقط وهى حالة حل الجمعية .

(٢) — تعديل المادة ٣٢ بحيث يقيد حق الجمعيات التعاونية فى تقديم القروض الطويلة الاجل الى أعضائها بشرط ، وهو أن تصرح مصلحة التعاون لكل جمعية بتقديم هذا النوع من القروض قبل أن تراول الجمعيات هذا النوع من النشاط ، وذلك نظرا لخطورة قيام الجمعيات التعاونية بتقديم القروض التى تزيد مدتها على عشر سنوات الأغراض المختلفة .

(٣) — تعديل المادة ٩٣ باستثناء الجمعيات التعاونية العامة ، أى الجمعيات التعاونية التى تكون العضوية فيها قاصرة على الجمعيات التعاونية المحلية ، من أحكام هذه المادة بالنص على جواز توزيع كل فائض التصفية بعد رد قيمة الاسهم على الجمعيات التعاونية المشتركة فى هذه الجمعيات العامة بالطريقة التى ينص عليها فى النظام الداخلى لهذه الجمعيات .

(٤) — حذف المادة ١٠٩ من القانون حيث لا يتأتى للوظف فى مصلحة التعاون أن يجمع بين وظيفة الارشاد والتوجيه وبين صفة الضبطية القضائية التى يمنحها له

القانون لتعارض كل من الوظيفتين مع الأخرى ، ولأهمية اعتماد الموظف على حسن العلاقة مع الاهالى وقوة اقناعه لتحقيق رسالته .

ومع تقرير وجهة النظر التى بنيت عليها هذه الاقتراحات المتقدمة من أشخاص لهم خبرة طويلة فى شئون التعاون ، الا ان الأمر يتطلب تمحيص هذه الآراء عند مناقشة تعديلات القانون تفصيلا قبل الأخذ بها أو استبعادها .

والأمل معقود أن يصدر قانون التعاون فى وضعه الجديد خلال شهور قلائل لتحقيق ما يعلقه الجميع على الحركة التعاونية وصلاح حالها من خير يعم سائر الطبقات .

السياسة الجديدة للائتمان الزراعى

تعمل مصلحة التعاون على وضع سياسة جديدة للائتمان الزراعى فى مصر وتقوم على قواعد الاقراض التعاونى مع وضع حد لسلسلة الاقراض رأسا الى أفراد المزارعين وتقوم هذه السياسة الجديدة على مبادئ ثلاثة : -

أولا — دعم نظام التعاون الزراعى والعمل على أن تصبح الجمعية التعاونية الزراعية فى القرية بنسكا للقرية ، والتعويل على هذا النظام التعاونى الى أبعد حد فى نهضة الريف .

ثانيا — للوصول الى هذا فان هناك أوضاعا فى حاجة الى تعديل يتلاءم مع الاتجاه الجديد ومن بينها الأوضاع التى يقوم عليها بنك التسليف الزراعى والتعاونى.

ثالثا — تنفيذ هذه الأوضاع الجديدة بالنسبة للجمعيات التعاونية وبالنسبة لبنك التسليف الزراعى والتعاونى على مراحل ، تبدأ المرحلة الاولى بتحديد منطقة جغرافية ممثلة للحالة الراهنة للحركة التعاونية .

وطبقا لهذه المبادئ الثلاثة تقوم السياسة الجديدة للائتمان الزراعى فى مصر على القواعد التالية . —

(١) — تقصر معاملات البنك على الجمعيات التعاونية فى كل منطقة يتفق عليها خلال الفترة التى تحدد لتطبيق هذه السياسة الجديدة .

(٢) — يشرع من الآن في تحويل الأسهم لحاملها في رأس مال بنك التسليف الزراعى والتعاونى أى الأسهم التى تحملها البنوك الكبرى والهيئات المالية والافراد الى أسهم تعاونية حتى يصبح نصف رأس مال البنك مملوكا للجمعيات التعاونية والنصف الآخر مملوكا للحكومة وتصبح مقاعد مجلس إدارة البنك بالتالى مناصفة بين ممثلى الجمعيات وممثلى الحكومة .

(٣) — يشترط فى الجمعيات التعاونية الزراعية أن يكون أعضاؤها من الملاك والمستأجرين الذين يزرعون الارض مثلا ويجوز لهذه الجمعيات أن تستأجر الأرض من ملاكها لزراعتها أو إعادة تأجيرها لأعضائها وبذلك يصبح أعضاء هذه الجمعيات من ذوى المصالح المتجانسة ويمكن تصحيح الأوضاع التى تقوم عليها الجمعيات التعاونية الزراعية الحالية مع استمرار العمل بنظام المسئولية المحدودة المضاعفة لان معظم المزارعين فى مصر هم من صغار المستأجرين الذين لا يملكون أرضا .

٤ — يشترط فى عضو مجلس إدارة الجمعية أو لجنة المراقبة ما يأتى : —

(أ) أن يكون مصرى الجنسية .

(ب) أن يكون مقيما فى القرية بصفة مستديمة .

(ج) ألا يزاوّل أعمالا لحسابه أو لحساب غيره من الأفراد والهيئات التى تقوم بأعمال مماثلة لما تتعامل فيه الجمعية .

(د) نزول عضوية مجلس الادارة أو لجنة المراقبة بقوة القانون عن العضو الذى لا يسدد ما عليه من قروض للجمعية فى مواعيدها .

(هـ) يجب أن يكون قد مضى على الشخص الذى يرشح لعضوية مجلس الادارة أو لجنة المراقبة سنة على الأقل فى عضوية اللجنة .

٥ — ينص فى النظام الداخلى لهذه الجمعيات على تعاقد كل عضو مع الجمعية ببيع محصولاته الزراعية الرئيسية عن طريق الجمعية كشرط أساسى للحصول على القروض اللازمة له من الجمعية أى أن يؤخذ بمبدأ الاقتراض بضمان المحصول وأن تكون هذه الجمعيات متعددة الاقتراض .

٦ — يكون للجمعيات التعاونية الزراعية حق الامتياز على المحصولات التي تقدم من أجلها القروض لأعضائها سواء من أموالها الخاصة أو من القروض التي تحصل عليها من البنك ، كما يكون لهذه الجمعيات حق طلب تحصيل هذه القروض بطريق الحجز الإداري .

٧ — يكون للجمعيات التعاونية الزراعية الحق في مطالبة أعضائها بزيادة قيمة اكتساباتهم في رأس مالها بما يتناسب مع ما يحصل عليه كل عضو من خدمات .

٨ — يعين لكل جمعية تعاونية أو لعدد من الجمعيات التعاونية في القرى الصغيرة المجاورة مديراً وتحدد اختصاصات هذا المدير ومسؤوليته في النظام الداخلي لكل جمعية أو في نظام الوحدات التي تؤلف من الجمعيات التعاونية المتجاورة .

٩ — تسهم الحكومة في بادية الأمر بنصف مرتب المدير لكل جمعية تعاونية أو كل وحدة تعاونية كما يتقاضى هذا المدير علاوة على مرتبه مكافأة إضافية من الجمعية . أو للوحدة التعاونية تقدر طبقاً لما يحققه من زيادة في أرباح الجمعية والتوسع في نشاطها .

١٠ — يوضع منهج لتدريب المديرين لهذه الجمعيات قبل تعيينهم بالجمعيات التعاونية بحيث يمكن الاعتماد عليهم في كل ما يتعلق بإدارة شئون هذه الجمعيات .

التعاون بين مصر والعالم الخارجي

لم تتفق الأمم منذ مائة سنة أو يزيد على شيء قدر انغافها على قبول نظم التعاون . وكان تحالف التعاون الدولي ، أسبق المنظمات الدولية التي تمثل ٢٠٠ مليون من سكان المعمورة في مائة دولة منتشرة في القارات الخمس ومن الأجناس والألوان والأديان كافة تجمعهم رابطة التعاون في مليون من الجمعيات التعاونية تقوم على تحقيق خدمات اقتصادية واجتماعية من كل الأنواع ولكل الأغراض .

ومصر لا تقف في عزلة عن هذا العالم التعاوني فمنذ قيام ثورتنا المباركة اشتركت مصر في أهم المؤتمرات للتعاون بل وكان واحد من أبناء مصر خبيراً للتعاون ومقرراً مع خبراء التعاون من إنجلترا وفرنسا والباكستان في المؤتمر الذي عقدته هيئة العمل الدولية في سويسرا . وحظيت الحركة التعاونية في مصر بالاشتراك في مؤتمر دولي آخر تناول معاهد الدراسات التعاونية التي أقامتها الاتحادات الإقليمية في مصر كنموذج

صالح تأخذ عنه الحركات التعاونية في الدول الأخرى ، وهكذا احتلت مصر مكانتها في عالم التعاون الدولي . كما استقبلت الحركات التعاونية في بلادنا عدداً من قادة الرأي في الدول الأخرى وقد كتبوا ونشروا عن حركاتنا التعاونية في الصحف والمجلات التعاونية ما يثلج صدور العاملين في الحركة التعاونية المصرية ، كما استقبلنا عدداً آخر من التعاونيين في السودان وفي الدول العربية الأخرى . ومن الهند والباكستان وإيران والملايو وسيلان ، ومن دول أوروبا وأمريكا ، وكان لهذه الزيارات أكبر الأثر في تبادل المعلومات والوقوف على ما لدى الغير من خبرة ونشاط في ميادين التعاون .

إن حركة التعاون في مصر قد أصبح لها المكان الأول في نهضتها الحالية وعليها نعتمد في رفع مستوى الطلبات العاملة في ميادين الإنتاج بأنواعه ، وفي ميادين الاستهلاك ، وفي ميادين الاستيراد والتصدير حتى نصل إلى ما نبتغيه من خير وسعادة للمجتمع المصري في ظل نظام تعاوني مجرد عن كل شائبة .



التعليم

ان أهم أهداف الجمهورية بناء مجتمع سليم قوى متماسك ، فاستلهمت السياسة التعليمية الجديدة روح هذا العهد ومبادئه من جميع النواحي . وجعلت هدفها العمل على تحرير الشعب من الجهل ، وإتاحة الفرصة لكل فرد للوصول إلى أقصى ما تؤهله له مواهبه وإمكانياته من رقى مادى وروحى ، إلى غير ذلك من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى تختلف كل الاختلاف عن القيم والأهداف التى كانت سائدة فى المجتمع قبل الثورة .

لهذا كان لا بد أن توضع سياسة تعليمية تتمشى مع هذه الأهداف وتستوحى روح الثورة وتساعد على تنشئة التلاميذ والتلميذات تنشئة تبعث فيهم الإيمان بالقيم الروحية والاعتزاز بقوميتهم ، وتبعث فى نفوسهم الثقة والاخلاص للواجب والتفانى فى خدمة الوطن ، وغرس الفضائل الدينية التى تقوم عليها العلاقات الانسانية التى تشدها فى المواطنين الذين يتألف منهم المجتمع .

وتتلخص أهداف السياسة التعليمية الجديدة فى النقاط التالية :

- أولاً — العمل على تعميم التعليم الابتدائى الذى يبدأ من السادسة وينتهى فى الثانية عشرة واستيعاب أكبر عدد من البنين والبنات الذين فى سن الإلزام .
- ثانياً — تشجيع التلاميذ على الاتجاه إلى الدراسات العملية التى تعدهم للإنتاج الصناعى والزراعى والتجارى بعد المرحلة الابتدائية حتى يمكن تخرج العدد الكافى للنهوض بمشروعات التعمير والتصنيع الكبرى فى الحاضر والمستقبل .
- ثالثاً — تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين أبناء الأمة لمواصلة التعليم إلى أقصى حد مستطاع يتفق وميل التليذ واستعداداته سواء كانت نظرية أو عملية .

التخفيف من عبء الامتحانات العامة والخاصة في جميع مراحل التعليم رابعاً — وخاصة في المرحلة الأولى .

خامساً — تربية التلميذ تربية تتمشى مع أهداف الثورة ومبادئها وذلك عن طريق تكوين شخصيته تكويناً دينياً وبدنياً إلى جانب تثقيفه العلمي .

ونظام التعليم الجديد بمراحله المختلفة يشمل البنين والبنات ما بين سن السادسة والسابعة عشرة ويتضمن أربع مراحل دراسية هي : الدراسة الابتدائية ، الدراسة الابتدائية الراقية ، الدراسة الإعدادية ، الدراسة الثانوية بأنواعها المختلفة .
١ — الدراسة الابتدائية :

كانت السياسة التعليمية قبل قيام الثورة تتجه إلى تفضيل التعليم الخاص (الثانوى) على التعليم الابتدائى . فكانت الجهود والأموال تبذل في التوسع في هذا التعليم الخاص أكثر مما تبذل في التوسع في التعليم الابتدائى ، أما السياسة الجديدة فقد صححت هذا الاتجاه إذ جعلت هدفها العمل على التوسع في التعليم بكل مراحله في أقرب وقت مستطاع إذ التعليم الابتدائى يمثل الحد الأدنى الذى لاغنى عنه لتهيئة الأطفال ليكونوا مواطنين مستنيرين ، قادرين على شق طريقهم في الحياة العملية في البيئة التى يعيشون فيها ، وتحقيقاً لذلك جعل لبرامج التعليم مكائنها المتنازلة بين الأهداف التعليمية ، وأما في التعليم الثانوى فالسياسة الجديدة ترمى إلى التوسع فيه بكل ما تسمح به موارد البلاد وإمكاناتها حتى تتوافر للبلاد طبقة متعلمة تعتمد عليها في بناء المجتمع الجديد . وهذا يستلزم بذل كل عناية في جعل خطط الدراسة الثانوية ومناهجها مؤدية إلى خلق الرائد الصالح في ميادين العلوم والفنون والآداب والاجتماع . وقد بدأت الوزارة فعلاً في تنفيذ هذه السياسة وكانت النتيجة أن عدد التلاميذ الذين قبلوا بمدارس المرحلة الأولى هذا العام بلغ ٢٧.٠٠٠ تلميذ في مقابل ١٠.٠٠٠ تلميذ قبلوا في سنة ١٩٥١ . وقد أعدت السياسة الجديدة خطة بعيدة المدى للارتفاع بمستوى هذا التعليم وهى تشمل :

أولاً — تحديد غرض أوسع لهذا التعليم ، وعدم قصره على مجرد فكرة نحو الأمية التى كانت هدف السياسة القديمة منذ أيام الاحتلال .

ثانياً — تهيئة المرافق والمباني .

ثالثاً — تهيئة المعلمين الصالحين .

وفيما يتعلق بالغرض من هذا التعليم فقد حددته السياسة الجديدة بأنه :

ا — إعداد المواطن المستنير .

ب — التهيئة للحياة المنتجة في المجتمع الجديد .

وقد روعي في الخطة التي وضعت لهذا التعليم وفي مناهجه تحقيق الشقين معاً ، فأما عن الشق الأول فقد عني عناية كبيرة باللغة العربية وبالترية الدينية والخبرات الصحية والتربية البدنية ، ونال الدين أكبر نصيب من العناية ، فأصبح مادة أساسية يتمحن فيها التلميذ آخر العام ولا يتم نجاحه إلا إذا نجح فيه ، كما جعل لغير المسلمين دراسات خاصة بدينهم حتى تكون الترية الخلقية قائمة على الأسس الدينية .

وأما عن الشق الثاني فقد عني بالأشغال العملية واليدوية والصناعية والزراعية وفلاحة البساتين على أن يكون ذلك وفقاً لحاجات البيئة . وهذه العناية تبرز بشكل واضح في السنتين الأخيرتين .

ومدة الدواسة بالتعليم الابتدائي ست سنوات والتعليم مجاني إجباري لجميع الأطفال من البنين والبنات من تمام سن السادسة إلى تمام سن الثانية عشرة .

ولبيان الأعباء التي تتحملها الدولة في سبيل تعميم هذا التعليم ، نذكر أن النفقات والجهود اللازمة لذلك هي بناء ٤٠٠٠ مدرسة جديدة غير ما يبنى ليحل محل المباني الغير صالحة ، وهذا يكلف الدولة ٣٠ مليون جنيه ، ثم لإعداد ٥٠٠٠ مدرس جديد في فترة التعميم ، غير تعويض الذين يعتزلون الخدمة .

والخلاصة أن هذا المشروع — مشروع تعميم التعليم الابتدائي — سيحتاج في النهاية إلى ميزانية تتراوح بين ٣٥ و ٤٠ مليوناً من الجنيهات .

وبالرغم من ضخامة الجهود والنفقات ، فإن حكومة الشعب مصممة على أن تواجه مشكلة تعميم التعليم الابتدائي بشكل حاسم . وقد وضعت الترتيبات لمواجهة مشكلة المباني عن طريق مؤسسة أبنية التعليم التي ستبنى ٣٠٠ مدرسة كل سنة في المتوسط ، وقد بدىء العمل في ذلك فعلاً ، ويرجى أن تسلم الوزارة حوالي ٦٠٠ مدرسة قبل سبتمبر سنة ١٩٥٠ كما أنها واجهت مشكلة المعلمين بتوسيع المدارس المهيأة لأعدادهم

وزيادة عددها وقد بلغ عدد المقبولين بهذه المعاهد ، والمعاهد التي آتمدها بطلبها هذا العام ٧٧٠٠ تلميذا في مقابل ٢٥٠٠ في سنة ١٩٥١ .

٢ — الدراسة الابتدائية الراقية :

هذه مرحلة جديدة لم يكن لها وجود في نظام التعليم القديم . والهدف فيها هو استكمال لهدف المدرسة الابتدائية فهي تزود الناشئين الذين أتموا مرحلة التعليم الابتدائي بقسط أوفر من الثقافة العلمية والتدريب العملي لإعدادهم إعدادا عمليا صالحا للحياة وفقا لحاجات البيئة ، فاذا أتم التلميذ الدراسة بها في سن الخامسة عشرة أو السادسة عشرة فإنه يصبح قادرا على العمل المنتج سواء في القرية أو في المدينة وهو مزود بقسط وافر من التعليم والتجربة العملية .

ومناهج هذه المدارس وخططها تتكيف حسب طبيعة البيئة وإمكانياتها المادية والاجتماعية فهي ذات صبغة ريفية في الريف وذات صبغة صناعية أو تجارية في المدن وذات صبغة دينية لمن يريد قسطا أوفر من الدراسة الدينية ، كما أن مناهجها تتكيف بحسب الجنس فهي للبنات ذات صبغة نسوية أو مهنية مناسبة .

ويقبل بهذه المدرسة التلاميذ الذين أتموا الدراسة بالمدارس الابتدائية بنجاح ومدة الدراسة بها ثلاث سنوات والتعليم فيها بالجمان أيضا .

ومع أهمية هذه الرسالة الكبرى التي تضطلع بها هذه المدرسة من حيث إعداد المواطن الصالح المتخصص المنتج فإن طريقها ليس منفلا أمام خريجها إذ يستطيع منهم الالتحاق بمدارس المعلمين والمعاهد الأزهرية والمدارس الثانوية الفنية من صناعية وزراعية وتجارية .

وهذه المدارس يصح أن نسميها مدارس التعمير لأنها ستكون الأساس الذي تقوم عليه حركة النهوض بالحياة الريفية في القرى ، ورفع مستوى المعيشة لسواد الشعب في المدن ، وفي الواقع هي مدارس ثانوية عملية ملائمة لأهداف النهضة الحالية لأن البلاد في حاجة إلى المتخرجين في هذه المدارس من شباب مثقف ذي خبرة عملية كافية للنهوض بحركة التصنيع والتعمير التي رسمها العهد الحاضر .

ولقد بدأت الوزارة في السير في إنشاء هذه المدارس بقدر ما سمحت به إمكانياتها
فأنشأت هذا العام ٣٤ مدرسة بين ريفية وصناعية وتجارية ونسوية وأخرى خاصة
بتحفيظ القرآن الكريم والأمل كبير في أن تتمكن الوزارة من زيادة عدد هذه المدارس
باضطراد على مر السنين .

٣ — الدراسة الإعدادية :

هذه المرحلة من التعليم تنفرع من مرحلة التعليم الابتدائي كما تنفرع منه المدرسة
الابتدائية الراقية ولكنها تختلف عن هذه الأخيرة من حيث أنها ليست مدرسة نهائية
بل مرحلة متوسطة بين المرحلة الابتدائية والمرحلة الثانوية التي يبدأ فيها التخصص ،
ومدة الدراسة بها أربع سنوات بالمجان .

والغرض من هذه المرحلة تهيئة وسائل النمو للملكات التلاميذ وميولهم حتى إذا تكشفت
ملكات كل تلميذ وميوله الخاصة أمكن توجيهه في المرحلة الثانوية النهائية إلى نوع
الدراسة الذي يلائمه . ولتوضيح مركز المدرسة الإعدادية الجديدة بالنسبة لنظام
التعليم القديم ، نقول أن المرحلة الإعدادية بسنها الأربع مقابلة للسنتين النهائيتين
بالمدرسة الابتدائية والسنتين الأوليين بالمدرسة الثانوية التي كانت تفصل بينهما شهادة
إتمام الدراسة الابتدائية التي ألغيت في النظام الجديد .

ولما كانت مهمة هذه المدرسة أن تهنيء الفرصة للتلاميذ لتمكين ذوي الاستعداد من
أبناء الأمة لمواصلة التعليم الثانوي فالعالي كل بحسب استعدادهم وميولهم حتى يتجهوا
الوجهة الصحيحة كما أن من مهمتها تدعيم الثقافة القومية ، لذلك كان القبول بالمدرسة
الإعدادية رهنا باختيار العناصر الصالحة لهذا النوع من التعليم ، ويتم هذا الاختيار
بإجراء امتحان مسابقة بين التلاميذ الذين أتموا دراسة مناهج السنة الرابعة بالمدارس
الابتدائية وهذا الامتحان بمثابة إجازة قبول بالمدارس الإعدادية .

ولما كانت استعدادات التلاميذ تختلف بطبيعتها ، فقد أبيح للتلاميذ أن يتقدموا
لذلك الامتحان في أي سن بين العاشرة والثانية عشرة وللطفل إذا تقدم مرة ولم يقبل
أن يتقدم مرة أخرى ما دامت سنه لم تتجاوز الثانية عشرة ، وبذلك يتحقق مبدأ
تكافؤ الفرص تحقيقاً عملياً ، إذ يستطيع كل طفل التقدم لهذا الامتحان إذا وصل إلى

المستوى المطلوب قبل انتهاء تعليمه الاجبارى . وفضلا عن ذلك فان التليذ يستطيع الالتحاق بالمرحلة الاعدادية فى أية فرقة من فرق الدراسة بها ، اذا أمكنه تحصيل مقررات الفرق السابقة بأية وسيلة فى متناوله ، وهكذا يعطى التليذ فرصا متكررة لاطهار استعدادة فلا يحرم مستحق من مواصلة التعليم .

وقد روعى فى مواد الدراسة أن تكون متنوعة بحيث تشبع مختلف الميول وتبرز مختلف الاستعدادات فهى تشمل :

الدين ، اللغة العربية ، اللغة الأجنبية ، التاريخ والتربية الوطنية والجغرافيا ، الرياضة والعلوم ، الرسم والأشغال العملية والموسيقى ، ثم التربية البدنية وقواعد الصحة وذلك فضلا عن وجود النشاط المدرسى الحر .

ولهذه المرحلة هدف آخر فى الدرجة الأولى من الأهمية ، فهى مرحلة تدعيم الثقافة القومية واستكمال تكوين المواطن الصالح . ولذلك جعل لدراسة الدين واللغة العربية والتاريخ القومى والتربية الوطنية المكان الأول فى خططها ، كما أنها تذاول بالعباية تربية العقل والروح والجسم ، فلأول مرة تقرر بين مواد التعليم الثانوى مادة الصحة وربط تعليم هذه المادة بالتربية البدنية التى تشمل أعمال الكشفة لجميع التلاميذ ، كما تقرر أن يكون الدين مادة أساسية يمتحن فيها ضمن مواد امتحانات النقل من فرقة الى أعلا ، وبذلك نستطيع أن نخرج جيلا قويا يتحمل الأعباء التى تلقىها عليه الثورة .

ويمنح المتخرج فى هذه الدراسة أول شهادة دراسية عامة وهى شهادة الدراسة الاعدادية .

٤ — الدراسة الثانوية

وضع لهذه المرحلة أيضا قانون لتنظيمها تنظيما جديدا على أساس فلسفة تعليمية واجتماعية شاملة تتلاءم مع أهداف العهد الحاضر ، تلك الأهداف التى ترمى الى خلق جيل جديد قادر على خدمة بلاده فى كافة الميادين حتى تتوافر لها من أسباب القوة ما يجعلها رفيعة الشأن عزيزة الجانب ، وليست القوة كلاما يقال وإنما هى عمل مثمر فى ميادين الصناعة والتجارة والزراعة وغيرها من نواحي النشاط المختلفة ، وهى حيوية نابضة تتجلى فى الأجسام السليمة والسواعد المفتولة ، وهى خلق قويم يتمثل فى الايمان

بأنه وبالوطن وبالمثل العليا للحياة . هذه هي الأهداف التي استهدفتها السياسة التعليمية الجديدة . وفي هذه المرحلة يقبل التلاميذ والتليذات الحاصلون على شهادة الدراسة الإعدادية ويوزعون على أنواعها المختلفة حسب ميولهم واستعداداتهم ، وتنقسم الدراسة بهذه المرحلة الى نوعين :

الدراسة الثانوية العامة ، والدراسة الثانوية الفنية (وتشمل الثانوية الصناعية والزراعية والتجارية والنسوية) ومدة الدراسة بجميع الأقسام ثلاث سنوات بالبحان .

١ — الدراسة الثانوية العامة

هذه الدراسة تؤهل تلاميذها للالتحاق بالتعليم العالي والجامعي والالتحاق بها مقصور على التلاميذ المتفوقين في الدراسات النظرية . وقد تقرر أن تكون الدراسة بالسنة الأولى دراسة عامة مشتركة فيدرس التليذ الرياضيات والعلوم كما يدرس المواد الاجتماعية واللغات الى جانب مادة جديدة تمشي مع التطور الفكري والاجتماعي لهذا العهد ونعني بها مادة دراسة المجتمع المصري . والغرض من الدراسة المشتركة في السنة الأولى إعطاء فرصة للتليذ لكي يكتشف استعداداته حتى يستطيع أن يختار القسم الذي يتجه اليه في نهاية هذه السنة ، وقد انقسمت الدراسة بعد هذه السنة الى قسمين : القسم الأدبي والقسم العلمي .

ووضعت لكل قسم منها خطة دراسية تكفل استكمال الثقافة العامة العامة للتليذ ، مع توجيهه الى أنواع معينة من الدراسات العالية . والشئ الجديد فيها أن للطلاب الحق أن يختار من مواد الدراسة مادة يميل اليها ليتوسع في دراستها .

وفي نهاية السنة الثالثة من هذه الدراسة يعتمد امتحان عمومي على دورين يمنح الناجحون فيه شهادة تسمى شهادة الدراسة الثانوية العامة ، وتشجيعا للمتفوقين ينوه في هذه الشهادة بمجهود كل طالب يحصل على ٦٠٪ على الأقل من النهاية العظمى لدرجات أية مادة ، وسيكون لهذا التنويه أهمية في تمكينه من الالتحاق بالجامعة .

٢ — الدراسة الثانوية الفنية

يلتحق بهذه الدراسة التلاميذ الحاصلون على شهادة الدراسة الإعدادية ممن يتوافر لديهم الميل والاستعداد للدراسة بكل نوع من أنواع التعليم الفني . كما سيسمح بالالتحاق بها للحاصلين على شهادة الدراسة الابتدائية الراقية بشروط خاصة .

والغرض من هذه الدراسة إعداد طبقة من الفنيين في شؤون الصناعة والزراعة والتجارة ذوى ثقافة تعتبر وسطا بين ثقافة الصانع أو الزارع العادى وثقافة المهندس العالى . وبذلك تسد المدارس الثانوية الفنية حاجات المؤسسات بالمساعدين الفنيين فى أوجه نشاطها المختلفة .

٣ — الدراسة الثانوية النسوية

هذه المدرسة أعدت بحيث تكون ذات صبغة عملية أو مهنية ملائمة للفتاة ، وتقبل بها الحاصلات على شهادة الدراسة الإعدادية وكذلك الحاصلات على شهادة الدراسة الابتدائية الراقية بشروط خاصة . وهذه المدارس النسوية من نوعين يختلفان باختلاف الهدف الذى يرميان إليه ففنها ، ما يعد الفتاة لمهنة نسوية مناسبة ، ومنها ما يعدها لى تكون ربة بيت .

هذا موجز لأهم الأهداف التى يستهدفها النظام الجديد للتعليم ، وهو كما نرى نظام لا ينظر إلى أن وظيفة التعليم إعداد الموظفين لدواوين الحكومة وإنما يرى أن الغرض الأساسى منه هو تربية النشء تربية صحيحة وفق حاجات المجتمع حتى يصبحوا مواطنين صالحين يعرفون ما لهم من حقوق ويؤدّون ما عليهم من واجبات فى كفاية وأمانة وإخلاص .

وقد تم تنفيذ المشرعات التالية منذ إعلان النظام الجمهورى :

أولا — المرحلة الابتدائية

صدر القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٣ بشأن تنظيم التعليم الابتدائى وجعله مجانا إجباريا لجميع الأطفال من البنين والبنات من تمام سن السادسة إلى تمام الثانية عشرة وهذا التعليم هو الذى يسمى الأطفال ليسكونوا مواطنين صالحين قادرين على تحمل المسؤوليات .

وقد روعى فى اختيار المواد التى تعلم للأطفال فى هذه المرحلة ، الغرض المقصود منها فكان للتربية الدينية والوطنية واللغة العربية ومبادئ الثقافة الضرورية لكل مواطن والأشغال العملية الملائمة للبيئة والتربية البدنية المكان اللائق . أما اللغة الأجنبية فقد استبعدت لأن تدريسها فى هذه المرحلة فى آلاف المدارس الابتدائية المنبثة فى الريف ، أمر متعذر من الناحية العملية . وإذا قصر تدريسها على بعض المدارس دون غيرها ، لوجدت مشاكل تعليمية واجتماعية خطيرة ، لأن التلاميذ سيولون وجوهم شطر المدارس التى تعلم فيها اللغة الأجنبية ويتركون غيرها من المدارس ، لأن ما ينفونه من تعلم اللغة الأجنبية هو الوصول إلى التعليم الثانوى ، سواء توافرت لهم الاستعدادات لهذا التعليم أم لم تتوافر . ولاشك أن الدولة لا تستطيع تدير هذا التعليم للجميع كما أنه ليس من المصلحة تشجيع التلاميذ على الالتجاء لنوع من التعليم وهم على غير استعداد للتجاح فيه .

وأنشأت الوزارة مدارس ابتدائية راقية تجمع بين تزويد التلاميذ بقدر واف من الثقافة العامة وبين إعدادهم إعداداً عملياً للحياة . ومدارس البنين ، منها ذات صبغة ريفية فى القرى وذات صبغة صناعية أو تجارية فى المدن . أما مدارس البنات فهى ذات صبغة نسوية أو مهنية فى المدن والقرى على السواء .

ويقبل بهذه المدارس من أتموا الدراسة بالمدارس الابتدائية ومدة الدراسة بها ثلاث سنوات والتعليم فيها بالمجان . وتعمل الوزارة على زيادة هذا النوع من المدارس تدريجياً ، ويلاحظ أن هذا التعليم العملى لا يعد لوظائف الحكومة بل يعد التلاميذ للأعمال التى يتطلبها تعمير البلاد والنهوض بمستوى عالية الشعب فى المدن والريف .

ومدارس الحضاة ، وهذا النوع من المدارس يسد حاجة شديدة تحسها طائفة من المواطنين الذين يحرصون على البدء فى تربية أبنائهم قبل سن المرحلة الابتدائية وكانوا يضطرون إلى إرسال أبنائهم إلى المدارس الأجنبية لعدم وجود مدارس مصرية تعنى بحاجتهم . كما أن هذه المدارس تسد حاجة أخرى حيوية لبعض المواطنين الذين تضطرب حياتهم وظروفهم لإرسال أبنائهم ليكُونوا تحت رعاية تربية تلاميذهم فى هذا السن .

ونفذ نظام مفتش الأقسام بالمدارس الابتدائية إذ أن تفتيش المادة بالتعليم الابتدائي لا يتفق وطبيعة التعليم في هذه المرحلة لأنه يمزق الصلات بين المواد الدراسية . أما تفتيش الأقسام فهو نظام يهدف إلى الاهتمام بالمدرسة بصفاتها وحدة كاملة هدفها تربية التلاميذ وإعدادهم إعدادا اجتماعيا ، وإطلاق نشاطهم وتهيتهم لحياة صالحة في حاضرهم ومستقبلهم .

ويشمل هذا النظام دراسة الطرق التي تتبع في تدريس المواد ومدى ملاءمتها لعقول التلاميذ واستعدادهم ومبلغ ما فيها من ابتكار جديد . كما أن مفتش القسم يدرس وسائل الإيضاح وكفايتها وأساليب استعمالها والاستفادة منها ويدخل في ذلك السينما والإذاعة المدرسية وعليه كذلك أن يدرس بيئة المدرسة المادية . كما أن البيئة الاجتماعية تكون دائما موضع عنايته ، ليعرف مدى اتصال المدرسة بأولياء الأمور والاستعانة بهم في إصلاح حال التلاميذ وتقويم أخلاقهم . ومن واجباته دراسة أحوال التلاميذ من حيث النظام والمواظبة والنظافة والحالة الصحية والخلقية ودراسة النشاط المدرسي الحر من حيث استخدام المكتبة وتشجيع المطالعة والارتفاع بالسينما والإذاعة وتنظيم الرحلات المختلفة الأغراض ، وتكوين الجماعات المدرسية المختلفة وإقامة الحفلات والمباريات وتنظيم التعاون بين مدارس القسم من حيث دراسة الشئون المشتركة بالمدرسة وحل مشاكل القبول .

والبيان التالي يوضح المدارس والفصول الجديدة التي أنشأتها الوزارة هذا العام :

مدرسة ابتدائية جديدة	٧٩
راقية	١٠
حضانة	٢٣
فصلا لتعزيز بالمدارس الابتدائية الأميرية	١٤٩٤
للتعزيز بالمدارس الابتدائية الحرة	١٧٥
بمعاهد النور	٨

ثانياً — المرحلة الثانوية

١ — صدر قانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٣ بشأن تنظيم التعليم الثانوى وهو يقضى بقسمة التعليم الثانوى الى مرحلتين وهما :

(أ) — الاعدادية العامة ومدتها أربع سنوات ، ويبدأ القبول فيها للتلاميذ الذين سنهم بين ١٠ و ١٢ سنة بعد اجتياز امتحان مسابقة .

(ب) — الثانوية المنوعة ومدتها ثلاث سنوات ، ويقبل فيها الناجحون فى امتحان الشهادة الاعدادية ، على ألا تزيد سنهم على سبع عشرة سنة وذلك لأن اتجاه ميول التلميذ واستعداده الى نوع معين من أنواع التعليم الثانوى — من ثانوى عام ونسوى وصناعى وتجارى وزراعى — لا تتكشف إلا فى سن الثالثة عشرة أو الرابعة عشرة على الأقل .

والتعليم فى المرحلتين بالمجان .

والغرض الذى يهدف اليه التعليم فى المرحلة الإعدادية هو تهيئة وسائل النمو لممتلكات التلميذ وميولهم من أدبية وعلمية وفنية والوقوف على ما يظهر من مواهبهم حتى يوجهوا فى المرحلة التالية الى نوع الدراسة الثانوية الذى يلائمهم . والمرحلة الاعدادية مرحلة تدعيم الثقافة القومية للتلميذ قبل أن ينتقلوا الى المرحلة الثانوية النهائية ، التى فى دراستها قدر من التخصص كما أنه يبدأ فيها تعلم اللغة الأجنبية ، وبذلك يصل التلميذ فى نهاية مرحلته الثانوية الى مستوى يجعله قادراً على استخدامهما فى البحث العلمى والاتصال بالثقافة العالمية .

وبعد الحصول على الشهادة الاعدادية يوزع التلاميذ على أنواع التعليم الثانوى المختلفة الآتية : —

(أ) الدراسة الثانوية العامة .

(ب) الدراسة الثانوية النسوية .

(ج) الدراسة الثانوية الزراعية .

(د) الدراسة الثانوية الصناعية .

(هـ) الدراسة الثانوية التجارية .

٢ — ترتب على تقسيم التعليم الثانوى الى مرحلتين ، أن أصبحت هناك مدارس ثانوية بمحطة وأخرى إعدادية ، ولذلك حولت ٣٨٠ مدرسة أميرية وحرّة للبنين والبنات من مدارس ابتدائية أو ثانوية الى مدارس إعدادية .

٣ — أنشأت الوزارة هذا العام ١٢٥ فصلا جديدا في مدارس التعليم الثانوى الحر .

ثالثا — معاهد إعداد المعلمين والمعلّبات

لما كان هدف سياسة الوزارة استمرار التوسع في مرحلة التعليم الابتدائي ، ولما كان ذلك يستدعى التبصر في إعداد المعلمين الفنيين اللازمين لسد حاجة المدارس التي ستنشأ سنويا ، فقد وجهت عناية خاصة لهذا النوع من التعليم فأنشأت هذا العام المدارس والفصول الجديدة الآتية :

- ٢٧ فصلا بمدارس المعلمين العامة .
- ٤٤ فصلا بمدارس المعلّبات العامة .
- ١٥ فصلا بمدارس الملون الخاصة .
- ٧ فصول بمدارس المعلّبات الخاصة .
- ٩ فصول بالأقسام الفرنسية للبنين .
- ٦ فصول بالأقسام الفرنسية للبنات .
- ٣ فصول بمدارس المعلمين الريفية .
- ١٢ فصلا بكلية المعلمين .

وقد قبل هذا العام بمدارس المعلمين والمعلّبات العامة عدد غير قليل ممن رغب من التلاميذ والتلميذات الذين أتموا الدراسة بالمدارس الابتدائية ، التي كانت أولية راقية قبل الغائها مع التجاوز عن شرط السن ، وذلك بالإضافة الى المقبولين والمقبولات من الحاصلين على شهادة إتمام الدراسة الابتدائية بلغة أو بغير لغة من المدارس الابتدائية والابتدائية المحولة . وبذلك أصبحت هذه المدارس مصدرا واسعا لاعداد المعلمين والمعلّبات .

أما مدارس المعلمين والمعلّبات الخاصة ، فقد قبل بها عدد غير قليل من الحاصلين على الشهادة التوجيهية وشهادة المدارس الصناعية والزراعية .

رابعاً — التعليم الفني

١ — ألفت لجنة من كبار رجال وزارة المعارف والوزارات الأخرى وكبار رجال الصناعة وبعض أعضاء لجنة سياسة التعليم لدراسة التعليم الصناعي، إذ لوحظ ضعف مستوى التثقيف الصناعي بالنسبة لما تتطلبه المصانع الانتاجية التي تعمل بأحدث الآلات. ولهذا فإن هذا التعليم لم يؤد رسالته كاملة في إخراج الصانع الماهر المؤهل بثقافة مهنية وعامة، والذي اكتسب من الماهرة اليدوية القسط الذي يجعله كفواً لأن يسد الفراغ الموجود بالمصانع، أو قادراً على أن يثقل لنفسه طريقاً في عالم الصناعة، وكانت نتيجة الدراسة أن بعض الأسباب يرجع إلى نظام التعليم والبعض الآخر إلى الظروف التي أحاطت بالخريجين من هذه المدارس وجميعها موضحة فيما يلي :

(أ) النقص في التوجيه المهني عند الالتحاق بالمدارس الصناعية .

(ب) النقص الملحوظ في الآلات من ناحية كفايتها العديدة ، ومن ناحية قدمها وتمشيها مع الآلات التي تقوم عليها الصناعة في الورش والمراكز الصناعية الحديثة .

(ج) اكتظاظ المدارس الصناعية بالطلبة .

(د) ضعف الصلة أو انعدامها بين المدارس الصناعية والمصانع .

(هـ) الميل العام لدى الخريجين لاعتبارهم مهندسين لا صناع .

(و) تغالى الخريجين في طلب أجور عالية في البداية ، وعدم تمشيهم مع النظام الطبيعي الذي يقضى بالبداية في المراكز البسيطة وما يناسبها من أجر ، ثم التدرج والرقى .

(ز) ميل الخريجين إلى الاشتغال بالوظائف الحكومية وخاصة بعد أن فتحت

وزارة المعارف الباب أمامهم لشغل وظائف التدريس في التعليم العام .

(ح) عدم قيام التعاون الوثيق بين المصانع ورجالها من ناحية ، وبين القائمين على

التعليم الصناعي لضمان التوجيه الصحيح في التعليم ، ولا مكان تمرين الطلبة أثناء الدراسة وتمكينهم بعد التخرج من العمل بالمصانع .

٢ — رأت اللجنة ضرورة إيجاد هيئة إدارية تربط المصانع والمدارس الصناعية

معا ، وتشرف على نجاحها كمراكز انتاجية ، وكعاهد للثقافة المهنية والعامة ، وتعمل على إلحاق الخريجين بالمصانع المختلفة وتوجيههم للانتاج المهني عامة .

٣ - تقسم التعليم الصناعى إلى مرحلتين كلاهما بالمجان وهما :

(أ) المرحلة الأولى وهى مرحلة إعداد الصانع المتوسط المهارة ، وتقوم إما فى المدارس الصناعية الابتدائية أو فى المراكز الصناعية داخل المصانع ويلتحق بهذه المدارس من أتم المرحلة الابتدائية . ومدة الدراسة بها ثلاث سنوات .

(ب) المرحلة الثانية وتهدف إلى تخرج الصانع الذى حصل على قدر معين من الثقافة المهنية العامة ، يمكنه بعد خبرة الحياة الصناعية التى تتلو تخرجه ، من الوصول إلى مرتبة المهارة وتقوم هذه الدراسة بالنسبة لإعداد الصانع الماهر فى درر المدارس الصناعية الثانوية . وسيخصص عدد محدود من المدارس الصناعية الثانوية لتخرج طبقات الرسامين والملاحظين والمهندسين للعمليات الصناعية . وستعد هذه المدارس الأعداد الكافى لتقديم الثقافة المهنية التى تلزم لإعداد من يقوم بتحضير الرسومات التنفيذية والانشائية فى مختلف الصناعات ، ومن يقوم بتنفيذ العمليات الصناعية المتنوعة فى أقسامها الأربعة : الميكانيكية والكهربائية المعمارية والزخرفية . ومدة الدراسة بهذه المرحلة أربع سنوات تبدأ بعد المرحلة الإعدادية .

٤ - التعليم الزراعى

افتتحت مدرسة ثانوية جديدة فى مدينة بنى سويف ، واعتبر طلبة السنة النهائية بالمدارس الثانوية الزراعية داخلين ، بإنشاء أقسام داخلية لهم كلها سمحت ظروف المدرسة ، وذلك لتدريبهم على الأعمال الزراعية أطول وقت ممكن ، أما المشروعات الإصلاحية فهى : -

(أ) افتتاح مدرسة زراعية جديدة فى المناطق التى تفتقر إليها ، وبخاصة فى الواحات والصحراء الغربية ، للعمل على رفع مستوى المعيشة لسكان هذه المناطق .

(ب) المساهمة فى مشروع الشجرة ، وذلك بإكثار ما يزيد عن ربع مليون شجرة للغابات فى مشاتل المدارس الزراعية .

(ج) إنشاء غابة من أشجار التوت لتنفيذ مشروع تربية دودة القز لإنتاج الحرير على نطاق واسع .

خامسا — المراقبة العامة للفنون الجميلة

أعدت بعض المشروعات لتنظيم إدارتها وفروعها وأهمها : —

١ — إعادة تشكيل لجنة المقتنيات الفنية المختصة باختيار التحف .

٢ — إعادة تشكيل اللجنة الاستشارية للفنون الجميلة .

٣ — إعداد لائحة للمعهد العالي لفن التمثيل العربى .

وقد بلغ عدد المعارض الفنية التى أقامتها المراقبة بعد قيام الحركة المباركة ، نحو المائة والخمسين من بينها معرض الخرطوم .

وتتجه النية الى إنشاء مدرسة للفنون الجميلة بالاسكندرية وأخرى لفنون الطباعة وثالثه لترميم الآثار . وتعمل المراقبة بالتعاون مع الجهات المختصة على إقامة معرض للآثار التاريخية فى قطاع غزة .

سادسا — الادارة العامة لمكافحة الأمية :

بلغ عدد من كوفحت أميتهم منذ إعلان الجمهورية حتى آخر يناير سنة ١٩٥٤

٢١٥٠٨٩٣ ويقوم بتعليمهم معلمون يحملون مؤهلات فنية .

وهذا عدا من يقومون بالتعليم فى وحدات مكافحة بالجيش وفروع وزارة الحربية والبحرية وهم يختارون من بين الصولات وصف الضباط ذوى الاستعداد، بعد أن تعمل لهم دراسات فى طرق التدريس الحديثة .

وتجرى تجارب لمكافحة الأمية بين كبار السن ببعض الجهات وبالتعاون مع هيئة اليونسكو ، ومن ذلك تجربة سرس الليان فى العام الماضى وتجربة المنايل هذا العام . كما أن هناك اقتراحا بمكافحة أمية نصف مليون من الدارسين كل عام ، حتى يمكن محو الأمية فى بضع سنين ، وستقوم الإدارة باستنهاض هم المراكز الاجتماعية وجمعيات التعاون للعمل على معاونة المناطق التعليمية فى إنشاء وحدات وأقسام لمكافحة الأمية .

سابعا — المراقبة العامة للأشغال .

راعت المراقبة روح العهد الجديد فى تنفيذ المناهج ، فاتجهت نحو استغلال الخامات المحلية واستعمال النفايات المتخلفة من الاستعمال العادى ، لتعويد التلاميذ الاقتصاد والاعتماد

على النفس وحسن الاستفادة بإمكانات البيئة . وعملت على إعداد الشباب لفكرة تصنيع البلاد والاستفادة من الخامات المحلية المتوفرة .

ثامناً — المراقبة العامة للموسيقى :

قامت المراقبة بتنفيذ المشروعات الآتية :

- ١ — تعميم دراسة الموسيقى بمدارس المرحلة الأولى .
- ٢ — إدخال مادة الموسيقى ضمن المواد الدراسية بمدارس المرحلة الإعدادية .
- ٣ — تعميم دراسة الموسيقى بمدارس المعلمين والمعلمات الخاصة .
- ٤ — تنظيم المعاهد الموسيقية الحرة المصرية منها والأجنبية .

وتقدمت المراقبة بالمشروعات الآتية :

- ١ — إنشاء معهد متوسط للموسيقى المسرحية يلحق بالمعهد العالى
- ٢ — إنشاء أكاديمية للموسيقى بالقاهرة تضم جميع المعاهد الموسيقية

تاسعاً — الإدارة العامة لشئون التغذية

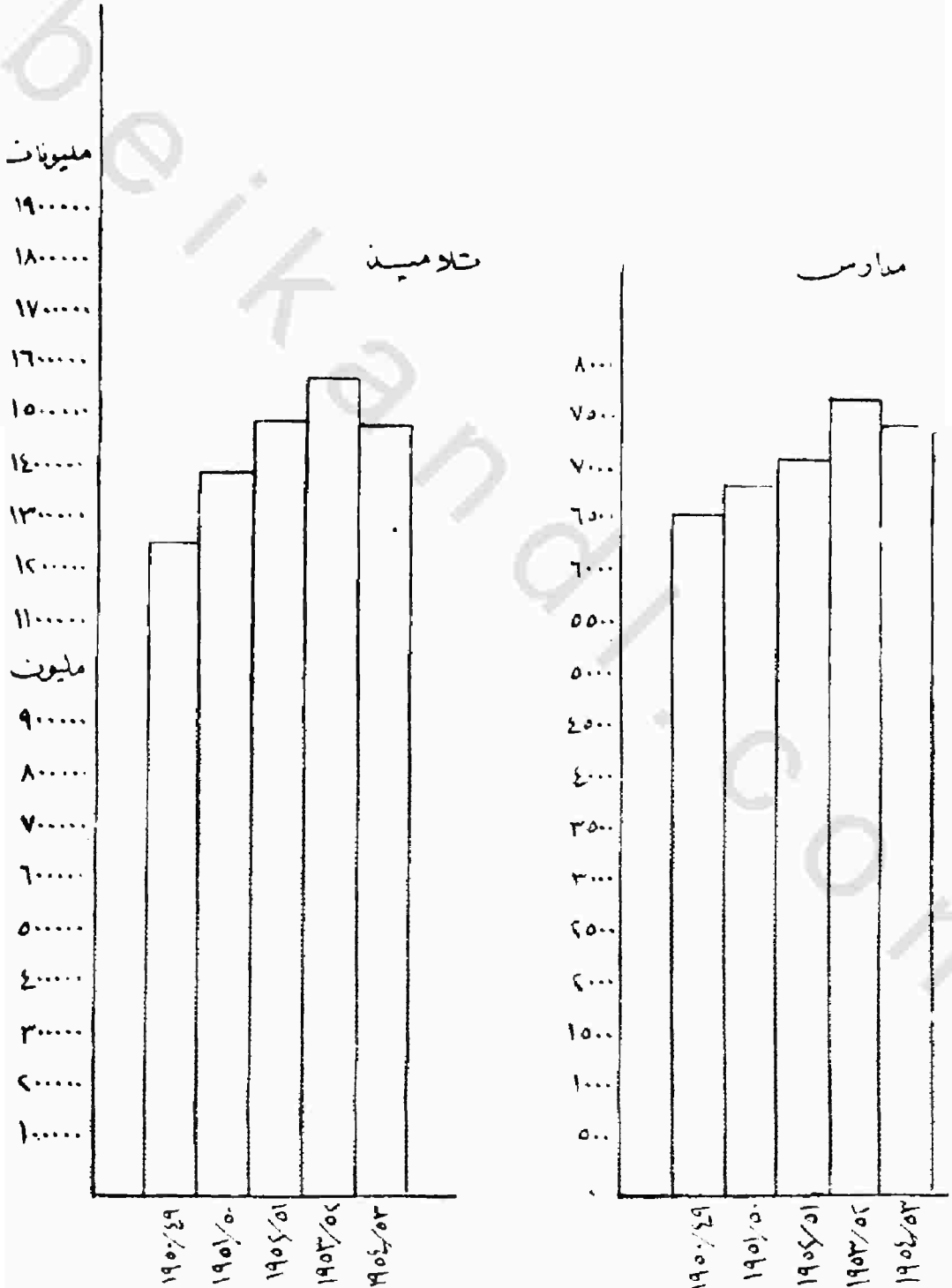
كان قد تقرر قبل قيام الثورة أن تقتصر التغذية على تلاميذ وتلميذات مدارس المرحلة الأولى فى غير عواصم المديرىات وبنادر المحافظات ، وذلك نظراً لضآلة المبالغ المعتمدة للتغذية . إلا أنه بعد الحركة المباركة ، أمكن توفير بعض المبالغ التى مكنت الوزارة من تقديم الأغذية لتلاميذ وتلميذات المرحلة الأولى فى عواصم المديرىات وبنادر المحافظات أسوة بزملائهم . كما تقرر معافاة تلاميذ وتلميذات المدارس الإعدادية من دفع الرسوم المقررة للتغذية ، وقررت الأغذية لهم على حساب الوزارة .

عاشراً — الادارة العامة للامتحانات

صدرت لائحة الشهادة الإعدادية ونظام الامتحان بها . وعملت التسهيلات الكافية لدخول الطلبة الشرقيين فى الامتحانات العامة التى تعقدها وزارة المعارف . وتيسيراً على الطلاب عقدت لجان امتحان الشهادة الثانوية بقسميها الخاص والعام فى طرابلس وبنى غازى . وأعفى جميع المتقدمين للامتحانات العامة من الرسوم . وزودت المطبعة الملحقه بالمطبعة السرية بأحدث الماكينات وعين بها أخصائىون ، وقامت بطبع الاستمارات والاحصاءات والمناهج والكتب المطلوبة للوزارة .

٦ - مدارس المرحلة الابتدائية

أضيفت فرق تحفيظ القرآن الكريم الأميرية التي تدرس
بعد الظهر واعتبرت وحدات تعليمية في العام الدراسي ١٩٥٢-١٩٥٣
ثم تحولت هذه الفرق ضمن التعليم الابتدائي .



حادى عشر — مؤسسة الثقافة الشعبية

أعدت المؤسسة برنامجاً للنشاط الثقافى يشمل المحاضرات العامة والتدوات والاذاعات مسترشدة فى ذلك بالحركة الاصلاحية فى العهد الجديد ولم تقتصر فى محاضراتها على جمهور المستمعين بل جاوزته إلى العالم العربى عن طريق الاذاعة المصرية .

ونظمت المؤسسة فى معهد القاهرة والاسكندرية دراسة لشئون المكتبات حضرها كثير من المدرسين بالمدارس الحكومية الذين نيط بهم أمر المكتبات الشعبية فى المعاهد والمراكز الشعبية ليأخذوا أنفسهم باحدث الأنظمة فى القيام على تلك المكتبات . وأنشأت الادارة العامة للمؤسسة شعبة ثقافية بقرية سرس الليان التى اختارتها هيئة اليونسكو لتجارها فى التربية الأساسية .

ووافقت الوزارة على أن تقوم المؤسسة بامتحان من أتموا مرحلة الدراسة فى شعبتها التجارية . وقد كان هدفها من ذلك إمداد أصحاب المتاجر بكتابة تجاريين ملين بإمساك الدفاتر وتنظيم الحسابات وضبطها ليسهل على الدولة جباية ضرائبها على هذه المتاجر .

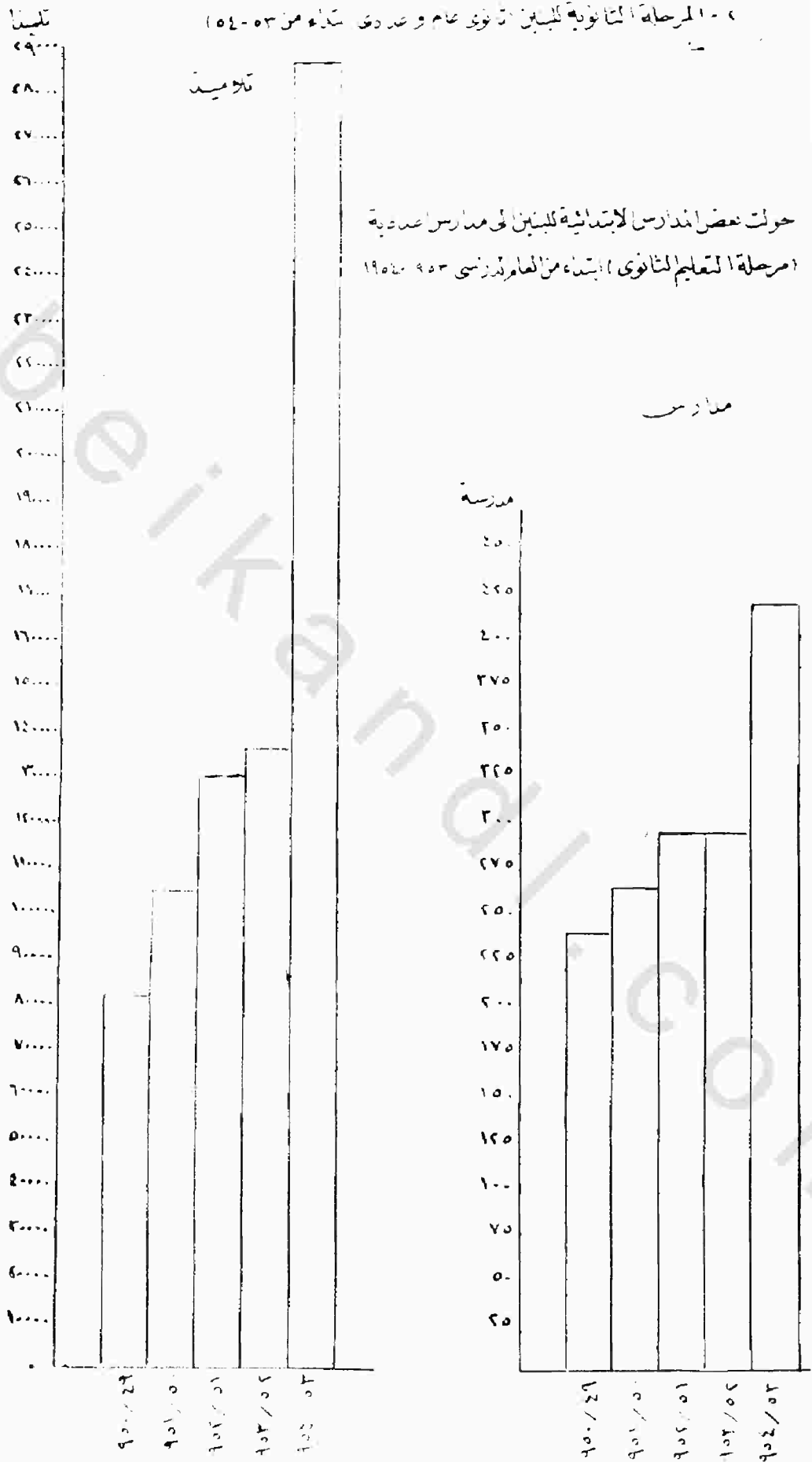
وأقامت المؤسسة مخيماً صيفياً بمدينة الاسكندرية لطلبة المعاهد والمراكز الثقافية مارس فيه الطلبة ألوان النشاط الثقافى والاجتماعى والرياضى . كما أقامت معرضين عامين أحدهما فى القاهرة والآخر فى الاسكندرية عرضت فيهما فنونا ومشغولات ورسومات ترمز إلى نهضة مصر الحديثة منذ عهد التحرير . وتزعم المؤسسة غزو الريف بإيفاد سيارات مجهزة بالآلات والأشرطة السينمائية الثقافية ويقوم المحاضرون والمثرفون الاجتماعيون بالعمل على إرشاد الجماهير والفلاحين وتعريفهم بمبادئ العهد الجديد بأساليب محبة مشرقة .

كما أعدت العدة لإصدار مجلة لتكون سجلاً حافلاً بألوان النشاط الذى تقوم به الجامعة الشعبية . ولإنشاء مركز ثقافى جديد بمدينة بنها ومركز آخر بالخرطوم .

ثانى عشر — مؤسسة أبنية التعليم

أنشئت هذه المؤسسة بمرسوم بقانون رقم ٣٤٣ لسنة ١٩٥٢ لرسم سياسة إقامة أبنية التعليم وتنفيذها . وقد انتهت من وضع الرسوم والمواصفات والمقاييس اللازمة

٤ - المرحلة الثانوية للبنين الثانوي عام وعددي - بدء من ٥٣-٥٤



لانشاء ٣٠٠ مدرسة انتهى العمل فى كثير منها . ويتضمن مشروع ميزانية المؤسسة فى السنة المالية ٥٣ - ١٩٥٤ إنشاء ٣٠٠ مدرسة ابتدائية أخرى .

ثالث عشر - الإدارة العامة للصحة المدرسية

كان من مميزات هذا العام تقدم كبير فى أعمال الصحة المدرسية إذ زاد عدد المجموعات العلاجية التى تحوى كل منها وحدات للعلاج الباطنى والرمدى وعلاج الأمراض المتوطنة والأسنان والعظام والجراحة وقد جعلت هذه المؤسسات العلاجية قريبة من معاهد التعليم حرصا على راحة التلاميذ وتوفير الأوقاتهم ودرء الأخطار الانتقالات وتم فتح صيدليات بمجموعات شبرا والعباسية والقبة والمنيرة والجيزة والحلية فضلا عن صيدلية مستشفى القاهرة . وقد أمكن إضافة عيادات لأقسام جديدة منها عيادة أمراض الأطفال وعيادة الأمراض الصدرية بالمؤسسة الرئيسية بالقاهرة . كما أنشئ قسم لتقويم أسنان الأطفال بالمؤسسة الرئيسية بالقاهرة وتجرى الجراحات الكبرى مثل كسور الفك واستئصال الأورام وعمل الأسنان الصناعية فى حالة الإصابة أثناء الألعاب الرياضية الى غير ذلك . واتسع نطاق مصنع النظارات الذى يمد طلبة المدارس بالنظارات الطبية بأسعار الانتاج فقط .

وتقوم الإدارة بصنع الاطراف الصناعية للطلبة المحتاجين اليها وبعرض أفلام صحية ثقافية على التلاميذ وأولياء أمورهم .

وقد عرضت مسرحيات بطريقة مبسطة فى رياض الأطفال تتفق مع فهم صغار التلاميذ . وأوفدت الإدارة طيا للتخصص فى دراسات الاغذية على اعتماد المساعدات الفنية بالنقطة الرابعة . وتم فى هذا العام اعداد إحصاءات لضعاف البصر وضعاف السمع من تلاميذ المرحلة الابتدائية وسيعمل فحص فردى فى القريب العاجل لكل تلميذ من هؤلاء . وسينظر فى إنشاء فصول خاصة لكل فئة من ذوى العاهات أو النقص العقلى أو التشوهات الجسمية التى يمكن إصلاحها بالتمرينات الرياضية . وانفتحت الإدارة مع وزارة الصحة على وضع نظام خاص لتطعيم جميع التلاميذ المستجدين فى المدارس ضد مرض الجدري خلال الثلاثة شهور الاولى من الدراسة وتقوم وزارة الصحة المدرسية بتطعيم التلاميذ ضد مرض الدرن بعد عمل الاختبار اللازم .

٣ - المرحلة الثانوية للبنات الثانوي عام واعدای ابتداء من ٥٣-٥٤

تلميذة

٨١٠٠٠
٧٨٠٠٠
٧٥٠٠٠
٧٢٠٠٠
٦٩٠٠٠
٦٦٠٠٠
٦٣٠٠٠
٦٠٠٠٠
٥٧٠٠٠
٥٤٠٠٠
٥١٠٠٠
٤٨٠٠٠
٤٥٠٠٠
٤٢٠٠٠
٣٩٠٠٠
٣٦٠٠٠
٣٣٠٠٠
٣٠٠٠٠
٢٧٠٠٠
٢٤٠٠٠
٢١٠٠٠
١٨٠٠٠
١٥٠٠٠
١٢٠٠٠
٩٠٠٠
٦٠٠٠
٣٠٠٠
٠

تلميذات

١٩٥٠/٤٩
١٩٥١/٥٠
١٩٥٢/٥١
١٩٥٣/٥٢
١٩٥٤/٥٣

حولت بعض المدارس لاسدائية للبنات الى مدارس اعدادية
مرحلة التعليم الثانوي ابتداء من العام الدراسي ١٩٥٣-١٩٥٤

مدارس

مدرسة

١٩٠
١٨٠
١٧٠
١٦٠
١٥٠
١٤٠
١٣٠
١٢٠
١١٠
١٠٠
٩٠
٨٠
٧٠
٦٠
٥٠
٤٠
٣٠
٢٠
١٠
٠

١٩٥٠/٤٩
١٩٥١/٥٠
١٩٥٢/٥١
١٩٥٣/٥٢
١٩٥٤/٥٣

تعمل هذه الإدارة على تحقيق رسالة العهد الجديد بخدمة الشباب وتكوينهم وتوجيههم حتى يكونوا مواطنين صالحين وقد مهدت للطلبة الاشتراك في الحفلات التي أقيمت في مناسبات مختلفة بمناسبة حركة التحرير ، وبذلك تغلغلت في نفوسهم روح العهد الجديد .

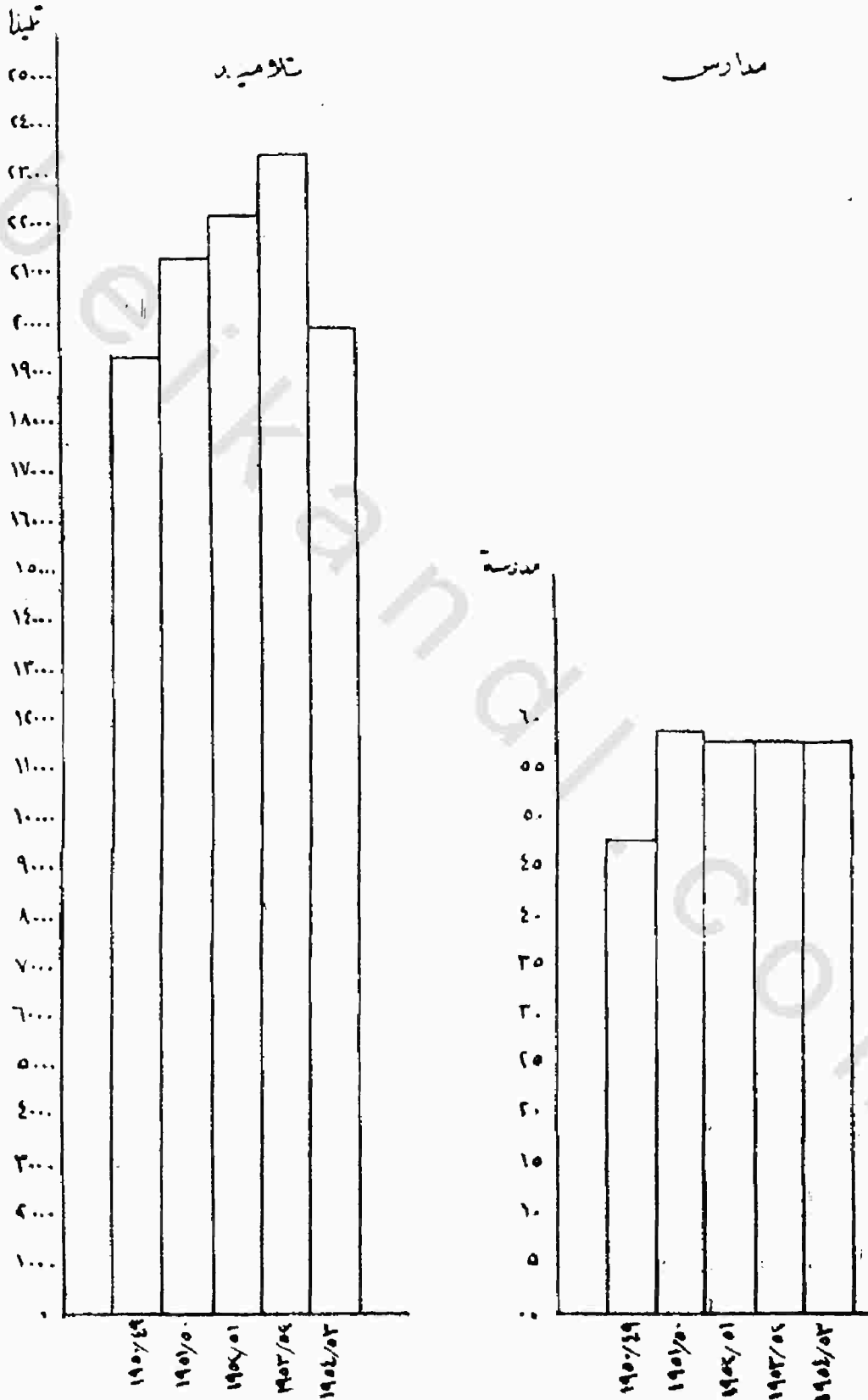
وقد توسعت الإدارة في الصيف الماضي في إنشاء أندية الشباب الصيفية التي يرتادها شباب مدارس كل حي . وأنشأت هذا العام بيوت الشباب في القاهرة وطنطا وأسيوط وأسوان لطلبة وطالبات المدارس الثانوية الذين يتلقون العلم بعيدا عن ذويهم وعينت لهم أخصائيين اجتماعيين ينظمون لهم أوقات عملهم ويوفرون لهم أسباب الراحة . وتوسعت في إقامة المخيمات إذا أنها وسيلة من وسائل تربية الشباب وإعداده وتدريبه على تحمل المشاق والاعتماد على النفس والقيام بالخدمات الاجتماعية الى جانب ما فيها من صحة وترفيه . وقد بدأت في إنشاء مخيم الاهرام الذي يشغل مساحة قدرها عشرون فدانا يقصده الطلبة لقضاء عطلة نهاية الاسبوع ودراسة الآثار الواقعة في منطقته وفي الصيف أنشأت مخيمات شاطئية ، وفي الشتاء تنشئ مخيمات في الأقصر وأسوان والواحات والخارجة والداخلة والغردقة .

وأقامت في الصيف الماضي خمسة عشر مخيما ريفيا ، ومن أهم أهدافه تقوية الروابط بين شباب المدن وشباب الريف وتدريب الطلبة على الخدمات الاجتماعية والثقافية والصحية ودراسة البيئات الريفية للنهوض بها والعمل على رفع مستواها ونظمت رحلات أسبوعية عامة للطلاب كما نظمت على نفقتها لأربعمائة من الطلبة الممتازين من أبناء مصر العليا الذين لم تسمح لهم ظروفهم بزيارة القاهرة ودراسة معالمها . كما جددت في إعداد رحلات في عطلة نصف السنة إلى جنوب الوادي ورحلة إلى لبنان وسوريا . وأعدت العدة للقيام بثلاث رحلات في صيف العام إلى لبنان وسوريا اثنتان للشباب والمائة للفتيات ورحلتين إلى السودان ورحلة إلى إسبانيا للفتيات .

وستنشأ سبعة أندية بالمدارس الثانوية بغزة ، أربعة منها للبنين وثلاثة للبنات . كما عيّنت بتنظيم مراقبة السينما ووزعت أعمالها على اثني عشرة وحدة سينمائية ألحقت بالمناطق

٤ - مدارس ثانوية فنية للسيدات

لم يقبل تلاميذ بالمدارس الفنية عام ١٩٥٣-١٩٥٤ من ناحية
الشهادة الابتدائية توطئة يجعلها مدارس ثانوية فنية بحتة



التعليمية ليسهل اتصال المدارس بها . وقد ترتب على ذلك زيادة نسبة العروض السينمائية عما كانت عليه . كما أنشأت مركزين سينمائيين أحدهما بمدرسة محمد علي للبنين بشبرا والآخر بمدرسة سراي القبة الثانوية للبنات وقام كل منهما بعرض برامج أسبوعية شاهدها سكان الحي بالمجان .

وقام قسم التصوير بتسجيل نواحي نشاط الطلاب داخل المعاهد وخارجها مما يعرض في المناسبات المختلفة أو يرسل إلى البلاد الأجنبية على سبيل الدعاية . وأعدت الإذاعة المدرسية برامج للشباب تناولت مناقشة كثير من مشاكلهم الاجتماعية والنفسية والخلقية . وقد عاون رجال المسرح المدرسي بقسط وافر في تنفيذ هذه البرامج . وأخرج المسرح المدرسي تمثيلات متنوعة تحقق أهدافه الاجتماعية والثقافية وتوسع في الإشراف على الفرق التمثيلية بالمدارس فشمّل المدارس الحرة أيضاً وقام بعرض جهوده في المهرجان الشعبي . وكون فرقاً مختارة من بين فرق المدارس الثانوية وهو يقوم ببناء مسرح متنقل تستخدمه الفرق التمثيلية بالمدارس والأندية والنخبات . وتوسعت الإدارة العامة في أعمال الخدمة الاجتماعية وزاد عدد الاخصائيين الاجتماعيين بالمدارس الثانوية للبنين والبنات وزاد الإهتمام ببحث الحالات الاجتماعية الخاصة بمشاكل الطلبة النفسية والمادية مع تقديم المعونة الملائمة لكل حالة . والإدارة لا تألو جهداً في بذل كل ما يمكنها في سبيل خدمة الشباب .

احصاء عن الطلبة والطالبات :

بلغ عدد الطلبة والطالبات في جميع مراحل التعليم لعام ٥٣ — ١٩٥٤ نحو ٧٣٢٢١٤ طالباً وطالبة على حين كان في عام ٥٢/١٩٥٣ نحو ١٧٩٠٤٩ طالباً وطالبة وفي عام ٥١/١٩٥٢ نحو ١٦٩٤٩٠٦ طالب وطالبة وفي عام ٥٠/١٩٥١ نحو ١٥٥٧٠٥٧ طالب وطالبة وفي عام ٤٩/١٩٥٠ نحو ١٣٩٢١١ طالب وطالبة . ومن بين هؤلاء الطلبة ٢٨٥٠٣٣٣ طالباً و ٢٤٤٧٥٧٧ طالبة في المدارس الابتدائية . وعدد الأطفال في المدارس الابتدائية المشتركة ٦٠١٠٥٧٨ وعدد التلاميذ والتلميذات والأطفال في المدارس الابتدائية الحرة والابتدائية المشتركة الحرة ١٤٦٠٦٦٦

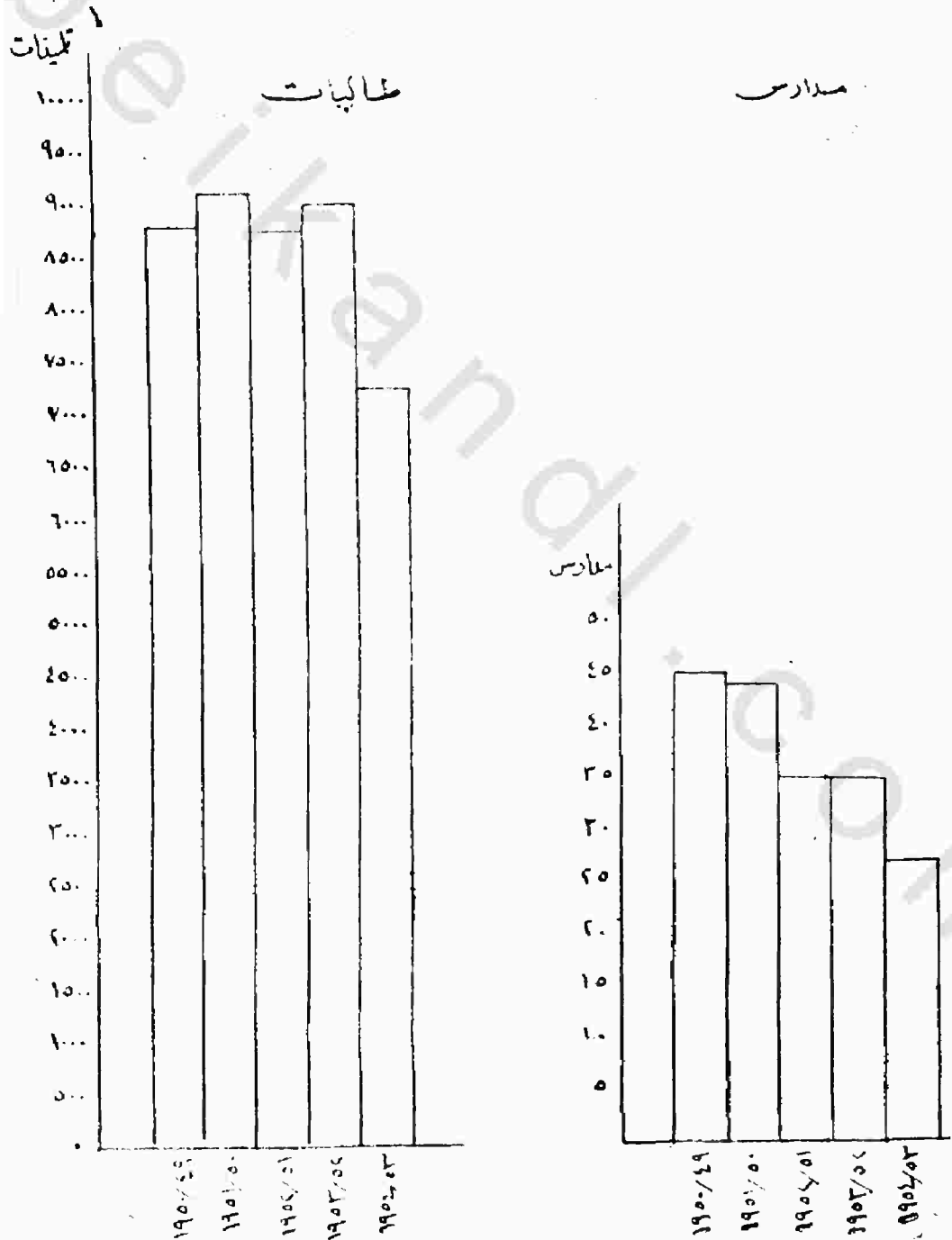
٥ - مدارس ثانوية فنية نسوية

أ) حولت بعض مدارس الفنون الطرزنية إلى مدارس إعدادية

(مرحلة التعليم الثانوي) ابتداء من ١٩٥٣ - ١٩٥٤

ب) في ١٩٥١ - ١٩٥٢ أنشئت بعض مدارس الفنون الطرزنية

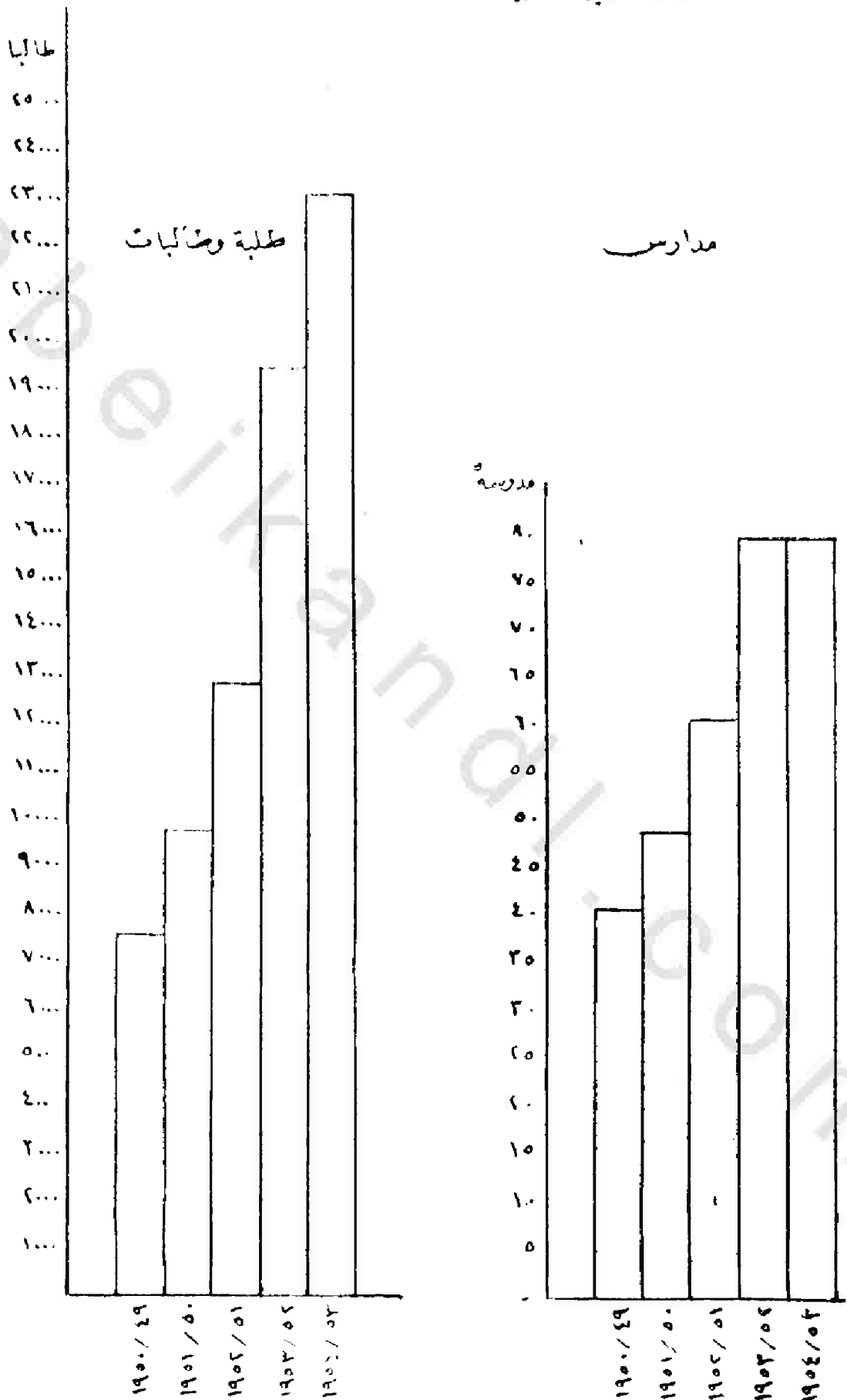
الحرّة وحولت إلى مدارس ثانوية للبنات



تليذا . وعدد الطلبة في مدارس المعلمين الخاصة ٣٢٢٥ طالباً وعدد الطالبات في مدارس
المعلمات الخاصة ٦٦٨ طالبة . وعدد الطلبة في مدارس المعلمين العامة والريفية والأقسام
الفرنسية ٩٧٨٧ تليذا . وعدد الطالبات في مدارس المعلمات العامة إضافية وأقسام فرنسية
١٠٤٧٣ تليذا وبالمعاهد العليا لتخريج المدرسين ٢١٨٣ طالباً و٣٢٦ طالبة . وبالمعاهد
العليا لتخريج المدرسين ١٤١١ طالباً و١٣٣٠ طالبة . وبالمدارس الثانوية والاعدادية
الأميرية بنين وبنات ٢٨٢٤٦٣ طالباً وطالبة . وبالمدارس الثانوية والاعدادية الحرة
بنين وبنات ٣٩٩٣٢٩٣ طالباً وطالبة . وبالمدارس الثانوية الصناعية ٧٤٩٥ تليذا .
وبالثانوية الصناعية الحرة ١٣٧٤ تليذا وبالثانوى التجارى الإميرى ٦١٧٦ تليذا
وبالثانوى التجارى الحر بنين ٢٩٥ تليذا وبالثانوى الزراعى الاميرى بنين ٤٠١٤
تليذا وبالنسوى الاميرى ٥٠٧٦ تليذا وبالثانوى التجارى الاميرى بنات ٨٩٨ تليذا .



١- مدارس المعلمين والمعلمات الخاصة والمعامنة



الأزهر

ينقسم التعليم بالأزهر إلى مراحل ثلاث (غير مراحل التخصص)

١ — المرحلة الأولى — الإبتدائية : ويدرس بها فقه المذاهب الأربعة والتوحيد والسيرة النبوية وتجويد القرآن الكريم والإنشاء والنحو والصرف والإملاء والمطالعة والمحفوظات والخط والحساب والجبر والهندسة العملية والنظرية وتدبير الصحة والرسم والقراءات للكفوفين . وعدد طلاب هذه المرحلة ١٢٨٥٤ طالبا في معاهد القاهرة والإسكندرية وطنطا وأسيوط والزقازيق وشبين الكوم وقنا وسوهاج ودسوق ودمياط والمنيا والمنصورة ومنوف وسمنود وجرجا وكفر الشيخ .

٢ — المرحلة الثانية — الثانوية : ويدرس بها فقه المذاهب الأربعة والتفسير والحديث متنا ومصطلحا والتوحيد والنحو والصرف والبلاغة والمعاني والبيان والبدیع، والإنشاء وأدب اللغة والعروض والقافية والمطالعة والمحفوظات والمنطق وأدب البحث والطبيعة والكيمياء وعلم الحياة والتاريخ والجغرافيا والقراءات للكفوفين . وعدد طلاب هذه المرحلة ٧٤٧٤ طالبا في معاهد القاهرة والإسكندرية وطنطا وأسيوط والزقازيق وشبين الكوم وقنا وسوهاج ودسوق ودمياط والمنيا والمنصورة ومنوف وسمنود وجرجا .

٣ — المرحلة العالية — وتنقسم إلى كليات ثلاث :

(أ) كلية الشريعة — ويدرس بها التفسير والحديث متنا ومصطلحا وأصول الفقه والفقه مع حكمة التشريع ومقارنة المذاهب في المسائل الكلية وتاريخ التشريع الإسلامي والمنطق والفلسفة ولغة أجنبية وعدد طلاب هذه الكلية ١٢٧٨ طالبا .

(ب) كلية أصول الدين — ويدرس بها التوحيد والتفسير والحديث متنا ومصطلحا والمنطق وأدب البحث والأخلاق والفلسفة وأصول الفقه والتاريخ الإسلامي

وعلم النفس ولغة أجنبية وعدد طلاب هذه الكلية ٦٤٥ طالبا .

(ج) كلية اللغة العربية - ويدرس بها النحو والصرف والوضع وفقه اللغة والأصول والانشاء وعلوم البلاغة والاداب العربية وتاريخها والعروض والقافية والتفسير والحديث والمنطق والفلسفة ولغة أجنبية وعدد طلاب الكلية ١٢٠٢ طالبا .

وبعد هذه المراحل الثلاث توجد أقسام للتخصص منها قسم إجازة القضاء الشرعى بكلية الشريعة ويدرس به قوانين ولوائح المحاكم الشرعية والأوقاف والمجالس الحسينية والسياسية الشرعية واجراءات وتمارين قضائية والقضايا ذات المبادئ والتوثيقات الشرعية والقانون الدولي الخاص وتاريخ القضاء والقضاة في الاسلام ، والنظام الدستورى فى الدولة ، ومحاضرات فى مبادئ الاقتصاد ، ومحاضرات طبية وفلسفية ولغة أجنبية . ثم قسم العالمية مع درجة أستاذ فى الفقه والأصول وعدد طلاب القسم الأول قسم إجازة القضاء الشرعى ٨٤ طالبا .

ومن أقسام التخصص بكلية أصول الدين قسم الإجازة فى الدعوة والإرشاد ، ويدرس به علوم القرآن الكريم والحديث والدعوة فى سبيل الله والخطابة والمناظرة والملل والنحل وتواريخها ، والبدع والعادات ولغة أجنبية وعدد طلاب هذا القسم ٢٧ طالبا ، ثم قسم التخصص للحصول على العالمية من درجة أستاذ فى التوحيد والفلسفة أوفى علوم القرآن والحديث أوفى التاريخ الإسلامى .

ومن أقسام التخصص بكلية اللغة العربية - قسم إجازة التدريس . ويدرس به علم النفس وأصول التربية والطرق العامة والتنظيم المدرسى وتاريخ التربية العملية وطرق التدريس الخاصة والأخلاق وتدريب الصحة والرسم وتجويد الخط والتربية البدنية ولغة أجنبية . وقسم التخصص للحصول على العالمية من درجة أستاذ فى البلاغة والأدب أو فى النحو والصرف وعدد الطلاب فى قسم إجازة التدريس ٧٦٦ طالبا .

ويتبع كلية اللغة العربية معهد القراءات ، ويدرس به فن تجويد القرآن الكريم وعلم القراءات المختلفة الخاصة به متنا ومصطلحا وعلم النحو والفقه وعدد الطلاب فى معهد القراءات ٤٠١ طالبا .

أما عدد المدرسين فى الكليات وأقسامها المختلفة فهو ٢٦٧ مدرسا .

وعدد المدرسين في المرحلتين الابتدائية والثانوية في المعاهد الرسمية النظامية ، في سنة ١٩٥٤/٥٣ الدراسية في العلوم الدينية والعربية ٧٧٥ مدرسا ، وفي الرياضة والعلوم ١٢٠ مدرسا ، وفي الآداب ١٥٦ مدرسا .

وتسير المعاهد الحرة في دراستها على غرار المعاهد النظامية الابتدائية ويمدها الأزهر بالمطبوعات وبعض الأساتذة والمدرسين ، وتوجد هذه المعاهد في القاهرة باسم « مدرسة ماهر ، وطنطا باسم « معهد المنشاوي ، والمنصورة باسم « معهد القريشي ، وبها وأبي كبير والفيوم وبني سويف وملوى وبين عدى وطهطا وبلفصورة ، وكل هذه المعاهد يشرف عليها الأزهر . كما توجد معاهد لم يتم إشراف الأزهر عليها في فاقوس ودمهور والمحلة الكبرى وبليس ومغاغة .

هذا ويفد على الأزهر في كل عام طلاب من جميع الأقطار الإسلامية — عربية وغير عربية — ينهلون من معينه . ومنهم الذين يلتحقون بالدراسات النظامية السابقة ويحصلون على المؤهلات التي تخول لهم التدريس بالأزهر . ومنهم من يرجع إلى قومه بعد أن يتزود من علوم الأزهر يفقهونهم وينشرون بينهم تعاليم الإسلام الصحيحة وهدية المستقيم .

ومنهم بالأزهر الآن عدد كبير يلتحقون بقسم خاص بهم يسمى « القسم العام » تدرس به علوم الأزهر السابقه بعد أن يتمكنوا من اللغة العربية بالدرجة التي تسمح لهم بالالتحاق به . ويوجد بالقسم المذكور الآن ٢٧٤٧ طالبا من بلاد مختلفة .

ومعظم كليات الأزهر ومعاهد ، لها أبنية خاصة شيدت على أحدث النظم وهي لها كل ما يتطلبه العصر الحديث لتوفير أسباب الراحة للطلاب وإعداد وسائل الإيضاح ، وفي المعاهد الثانوية معامل لفنون الطبيعة والكيمياء وعلم الحياة توفرت فيها المواد الخاصة لدروس هذه الفنون العملية .

ولا يزال بعض المعاهد يشغل أما كن مستأجرة ، والأزهر جاد في العمل على إنشاء أما كن للدراسة بدلا منها .

ويصدر الأزهر مجلة باسمه ، تنشر بها المقالات المختلفة التي تبين للناس هدى الإسلام وتبصرهم بأمور دينهم ودنياهم ؛ وهذه المجلة من الأبحاث الدينية واللغوية

والتاريخية ، والأبحاث التي تتعلق بعلم الاجتماع وسياسة الدولة الإسلامية ، الشيء الكثير المغنى . وتصدر هذه المجلة الشهرية أول كل شهر عربى ، وترسل لجميع البلاد الإسلامية .

كما أن بعض الكليات والمعاهد تنشر مجلات تحمل اسم الكلية أو المعهد ، وكلها علمية دينية واجتماعية ، مثل مجلة صوت الأزهر ومجلة معهد أسبوط وغيرها . ويؤلف طلاب الكليات والمعاهد فيما بينهم جماعات علمية ودينية وأدبية واجتماعية تحت إشراف أساتذتهم ، وهذه الجماعات نشاط ملحوظ فى الندوات التي يعقدونها خاصة بهم وفى إشتراكهم فى الندوات التي تقيمها الهيئات الأخرى المعنية بالدين والأدب والاجتماع . ولجماعات التمثيل فى الأزهر مواسم يمثلون فيها مسرحيات إسلامية وتاريخية حول الشخصيات والأحداث التي كانت لها آثار هامة فى تاريخ الإنسانية .

ويوفد الأزهر إلى مختلف الاقطار الإسلامية كثيرا من أساتذته المدرسين بالكليات والمعاهد يمد بهم دور التعليم فى تلك البلاد ، ولهؤلاء الاساتذة نشاط علمى يحمّدون عليه فى البلاد التي يوفدون إليها ، ولا زالت هذه البلاد تستزيد الأزهر من عددهم كما أن هناك بلادا إسلامية أخرى لم يكن الأزهر يوفد إليها مبعوثين من الاساتذة وقد بدأ فى مدها بعدد وفير منهم . والأزهر يلبي طلبتهم ما أمكنه ذلك .

وقد أريد تدعيم الاعمال فى الأزهر فى الوقت الحالى وتنظيمها بحيث تؤتى ثمرها فى مدة وجيزة ، فألفت لجان مختلفة لكل نوع من أنواع هذه الاعمال منها :

١ — لجنة للنشر وتصحيح ومراجعة آثار السلف والحديث والأدب العربى والتاريخ الإسلامى وسائر مواد الدراسة فى الأزهر .

٢ — لجنة لبحث الفتاوى التي ترد من مصر والافطار الإسلامية الأخرى والاجابة عنها .

٣ — لجنة للقيام بشئون الموظفين .

٤ — لجنة لبحث التعديلات التي تقترحها المعاهد والكليات فى مناهج الدراسة وتقرير الصالح منها .

٥ — لجنة لبحث المقترحات عامة وتقديم تقارير عنها .

٦ - لجنة الميزانية والرد على الملاحظات الخاصة بها وإعداد تقارير دورية تبلغ للوزارة كل ثلاثة أشهر عن الموظفين والمشاريع الإصلاحية .

٧ - لجنة الاقتراحات التي تدعم الوعظ .

٨ - لجنة لإصلاح قانون صندوق الخدمات الاجتماعية .

واختير لعضوية هذه اللجان أساتذة موثوق بهم وبعلمهم فيما يكلفونه من الأمور السابقة ، رجاء مساهمة الإصلاح في العهد الحالي .

وواصل الازهر تأدية رسالته في نشر الثقافة الاسلامية والعربية هذا العام بهمة أكبر ونشاط أعظم ، وأحرز في هذا المضمار تقدماً هاماً من ناحيتين :

تنظيم اختيار المبعوثين لنشر الثقافة الاسلامية والعمل على إعدادهم إعداداً صحيحاً يكفل أداءهم لمهمتهم في الخارج على الوجه الاكمل .

وفي هذا العام تم تنفيذ إجراءات مبدئية في هذا السبيل مثل إشراك مبعوثي الازهر في سماع محاضرات أسبوع التأهيل والتوجيه .

وتتخذ العدة من الآن لكي يكون إعداد المبعوثين في المستقبل وافياً بالافرض ومحققاً الآمال التي يبعدها العرب والمسلمون عليهم .

وكان عدد المبعوثين في السنة الماضية ١١٥ مبعوثاً . فاصبح عددهم هذا العام ١٤٤ مبعوثاً ، وقد وصل المبلغ المخصص لهم في ميزانية بند نشر الثقافة هذا العام ٧٠٢٠١ جنيه وهذه البحوث موزعة على النحو التالي :

المملكة العربية السعودية	٦١	مبعوثاً يقومون بالتدريس في معاهدها الدينية والمدنية وكلياتها .
الكويت	٢٢	• يقومون بالتدريس في المعهد الديني ومدارس المعارف .
لبنان	٥	• يقومون بالتدريس في معاهده الدينية والمدنية
سورية	٣	• يقومون بالتدريس في معاهدها الثانوية والدينية
الفيليبين	٢	• يقومان بالتدريس في مدرسة صولو الاسلامية بمديرية لآنو .

غزة	٣	مبعوثاً	يقومون بالتدريس في هذا القطاع
العراق	٥	•	٣ يقومون بالتدريس في كلية الشريعة ببغداد وواحد يدرس في دار المعلمين العالية ببغداد وواحد يعمل بالمحكمة السنية بالبصرة .
المملكة الليبية	٣	مبعوثين	يقومون بالتدريس في معاهدها الدينية إلى جانب الوعظ والإرشاد .
أريتريا	٧	•	يقومون بالوعظ والإرشاد إلى جانب التدريس في المعاهد الناشئة في أسمرة .
الصومال الإيطالي	٥	•	بالوعظ والإرشاد إلى جانب التدريس في معهد الدراسات الإسلامية بمقديشو .
زنجبار	١	مبعوثاً	يقوم بالوعظ والإرشاد إلى جانب الإشراف على المعهد الإسلامي بها .
السودان	٢٥	•	يقومون بالوعظ والإرشاد إلى جانب التدريس في معهد أم درمان والمعاهد الدينية الناشئة بنواحي السودان المختلفة والمدارس الثانوية .
إنجلترا	١	•	يقوم بالإشراف على نواحي النشاط المختلفة للمركز الإسلامي بلندن .
الولايات المتحدة الأمريكية	١	•	بالإشراف على نواحي النشاط المختلفة للمركز الثقافي الإسلامي بواشنطن .

المجموع : ١٤٤ مبعوثاً

ولا تقتصر مهمة هؤلاء المبعوثين على التدريس في المدارس والمعاهد والكتليات التي يعملون بها وإنما يكلفهم الأزهر بالإضافة إلى ذلك بإرشاد المسلمين في أمور دينهم وإلقاء المواعظ والخطب والمحاضرات الدينية في المساجد والجمعيات في المناسبات المختلفة باعتبار ذلك جانباً أساسياً من مهمتهم في الخارج .

ويتولى مبعوث الأزهر للمركز الثقافي الإسلامي في لندن الإشراف على كافة نواحي النشاط العلمي والثقافي لهذا المركز من محاضرات ودروس دينية وإرشادات ونشرات

ونحو ذلك . ويقوم مبعوث الأزهر بواشنطن بنفس المهمة في المركز الثقافي الاسلامى هناك - كما يعد كل منهما العدة لاصدار مجلة إسلامية باللغة الانجليزية .

وقد تجلّى اهتمام الأزهر المتزايد بهذا الجانب وعناية الحكومة بتيسير العمل لنجاح الأزهر في أداء هذه الرسالة في المظاهر التالية :

١ - آثر الأزهر البلاد العربية والإسلامية بمبعوثيه مع حاجته الشديدة إلى مدرسين لمعاهده داخل البلاد .

٢ - وافقت الحكومة على زيادة الإعتمادات المخصصة لهذا الغرض ، على الرغم من سياسة التقشف التي تسير عليها البلاد .

٣ - ألقت الحكومة لجنة وزارية لتنظيم المبعوث الإسلامية ووضع سياسة عامة لها وتوفير كل ما يلزم لنجاحها من دراسات وإعداد مبعوثين وكتب ونحو ذلك .

وإلى جانب إيفاد المبعوثين يعمل الأزهر على نشر الثقافة الإسلامية والعربية في الخارج عن طريق تزويد المسلمين في مختلف البلاد بمصاحف القرآن الكريم والكتب الدينية والثقافية .

وفي هذا العام أرسلت مجموعة كبيرة من المؤلفات إلى المركز الثقافي الاسلامى بواشنطن ، وبمجموعه أخرى إلى الرابطة الإسلامية في الصومال .

وأهدت المشيخة مئات المصاحف إلى الجهات التي تطلبها . كما زودت كثيرا من طلاب المبعوث الوفدة عند عودتهم إلى بلادهم بعد انتهاء دراستهم بالكتب التي تعينهم على نشر الثقافة الإسلامية في تلك البلاد .

مبعوث الأزهر للدراسة بالجامعات الأوروبية :

يوفد الأزهر بعض علمائه للدراسة في الجامعات الأوروبية المختلة ، رغبة في تمكينهم من التزود بالثقافات الأجنبية في فروع المعرفة المختلفة ، وبخاصة الدراسات الفلسفية والأدبية والاجتماعية ، ومن إتقان اللغات الأوروبية الواسعة الانتشار بين الشعوب الإسلامية ، وذلك للاستعانة بهؤلاء المبعوثين بعد عودتهم في تدريس جانب

من علوم الفلسفة والادب والاجتماع في كليات الازهر ، وللانتفاع بهم في نشر الثقافة الاسلامية والعربية بين المسلمين في البلاد التي لا يتكلم أهلها اللغة العربية ، وفي التعريف بالاسلام في بلاد الغرب .

فحص الكتب الخاصة بالدين الاسلامي وفحص مصاحف القرآن :

تتولى مراقبة البحوث فحص الكتب العربية والأجنبية المتصلة بالموضوعات الإسلامية والتي ترد إليها من الجهات الحكومية والهيئات والأفراد . وتستعين المراقبة في ذلك بالأساتذة المختصين في داخل الازهر وخارجه .

والغرض من فحص هذه الكتب ، هو مراجعتها للتأكد من عدم احتوائها على شبه ومطاعن في الدين الإسلامي وتاريخ المسلمين ، أو للنظر في صلاحيتها للاستعانة بها في نشر الثقافة الإسلامية والعربية في مصر والخارج .

وفي هذا العام تم فحص عدد من هذه الكتب ومن بينها عدة ترجمات للقرآن باللغات الأوروبية وبعض القصص الإسلامية المعدة للإخراج في السينما والمسرح وأبلغت الجهات المختصة رأى الازهر فيها .

وكذلك لحص مشروع قانون فسخ الزواج الخاص بمسلمي بورما ، وأدخلت عليه التعديلات التي توجبها الشريعة الإسلامية ، بناء على طلب المؤتمر الاسلامي لعموم بورما وبعد ترجمة المشروع المعدل إلى اللغة الانجليزية ، أرسل إلى اللجنة التنفيذية للمؤتمر في بورما .

كما تمت مراجعة جميع مصاحف القرآن الكريم المعدة لتصديرها للخارج والمصاحف المستوردة للتأكد من صحتها وضبطها تمهيدا للإذن بتصديرها أو استيرادها .

تقدير الشهادات الأجنبية :

تحال شهادات طلاب البحوث الوافدة التي حصلوا عليها من معاهد خارجية إلى مراقبة البحوث والثقافة لتقريرها وبيان الجهة الدواسة التي تؤهلهم هذه الشهادات للالتحاق بها من أقسام الازهر .

وتقوم مراقبة البحوث بتقدير هذه الشهادات أو تستأنس برأى إدارة التفتيش فيها .

وفي هذا العام تم تقدير خمس عشرة شهادة دراسية حصل عليها أصحابها من السودان والمملكة العربية السعودية وليبيا والعراق وتونس وأندونيسيا والملايو .

الاتصال الخارجي :

قامت مراقبة البحوث بتزويد المسلمين وغير المسلمين في الخارج والزائرين الأجانب بما يطلبونه من معلومات وبيانات عن الدراسة في الأزهر ومناهجه وعن الشؤون الثقافية والدينية المختلفة .

وتولت ترجمة المكاتبات التي ترد إلى الأزهر باللغات الأجنبية وقامت بإجراء اللازم نحوها أو إحالتها إلى جهات الاختصاص بالأزهر .

ونذكر على سبيل المثال من بين هذه المكاتبات الاستفتاءات وطلبات الالتحاق المحررة بلغات أجنبية .

بعثات من الخارج

يقد إلى الأزهر في كل عام مئات من الطلاب من جميع الأقطار ليلتحقوا به وينهلوا من رحيقه العذب ما يطفىء في نفوسهم ظمأ الجهل ، وهؤلاء الطلاب هم سفراء مصر غداً إلى بلادهم ولسانها الناطق بمجدها التليد وحاضرها المشرق السعيد .

ولقد عني الأزهر بشؤونهم عناية فائقة فخصص مراقبة خاصة بهم وهذه المراقبة تشرف على أكثر من أربعة آلاف طالب من مختلف الأجناس .
وفيما يلي بيان بعدد طلبة البعث الإسلامية والجهات الوافدين منها .

١٣٦٢	طلبا من شمال السودان .
١٧٩	د د جنوب السودان .
٢٩٢	د د دارفور .
٤٣٨	د د سنار .

طالباً من بلاد النوبة .	٢٩٣
السنغال الفرنسى وساحل الذهب وساحل العاج بنيجريا	١٢٨
صليح	٥٦
أوغنده وجنوب أفريقيا .	٢١
الحبشة وإريتريا وبلاد الصومال .	٣٠٨
تركيا .	٢٠٠
فلسطين وشرق الأردن وسوريا ولبنان .	٥٢٨
تونس والجزائر ومراكش وليبيا .	٢٢٩
الهند وباكستان وجزر سيلان وملاييف .	٤٠
الملايو وسيام والفليبين وجاوه .	٧٩
الصين .	٨
اليمن .	٢٨
الحجاز .	١٢
العراق .	٢٢
الاكراذ .	١٣
الكويت .	٧
الافغان .	٦

والتحق بالأزهر فى هذا العام أكثر من ٤٥٠ طالباً من جميع الأقطار . وهناك بعثات وافق الأزهر على قبولها وهى فى طريقها إلى القاهرة .

وتتشرف مراقبة البعث على كل ما يخص طلبة البعث الإسلامية .

١ - فتلقى طلبات الانتساب وتقوم بفحصها والتأكد من استيفائها ثم توجهها إلى الجهات الدراسية التى تناسب مع مؤهلات كل طالب .

٢ - تدير الأماكن الخاصة بإقامتهم فى المساكن التى أجرت لهذا الغرض وجهزت بكل ما يلزم لكل طالب من أثاث ضرورى .

ويوجد فى الأزهر أحد عشر مسكناً تتسع لأكثر من ٥٠٠ طالب يقوم بالإشراف

عليها والعناية بشئون الطلبة فيها موظفون مخصصون لذلك ، وفوق ذلك فإن هناك أكثر من ٣٠٠ طالب يسكنون الفنادق على حساب الأزهر .

ويتقاضى طلبة البعوث الإسلامية الوافدون من السودان إعانات شهرية مقدارها خمسة جنيهات وبدل سكن قدره ثلاثة جنيهات . والطلبة المستجدون منهم في هذا العام يتقاضى كل منهم أربعة جنيهات ونصف شهريا بما في ذلك بدل السكن ، ما عدا الطلاب الحاصلين على شهادات عليية من معهد أم درمان فيحصلون على نفس الإعانة التي تصرف للطلاب القدامى .

وكذلك يتقاضى ١٢ ١٣ طالبا من طلبة البعوث الأخرى غير السودانيين إعانة شهرية مقدارها ٤ جنيهات و ٥٠٠ مليم بما في ذلك بدل السكن .

والمبالغ المدرجة بميزانية الأزهر الخاصة بإعانات طلبة البعوث الإسلامية غير السودانيين في السنة المالية السابقة (٥٢/٥٣) كانت ٢٨ ألفاً من الجنيات ، وبلغت في السنة المالية الحالية ٨٠ ألفاً من الجنيات . وسوف يطلب رفعها إلى ١٢٠ ألفاً من الجنيات في السنة المالية المقبلة .

ولما كانت العناية بشئون طلبة البعوث الإسلامية من أهم الواجبات التي يفرضها علينا الوطن ، لذلك رأى الأزهر في فبراير سنة ١٩٥٤ نقل طلبة البعوث الإسلامية من الجامع الأزهر إلى المكان الدراسي الجديد الذي هياه لهذا الغرض وجهره بكل ما يلزمه من الأدوات الدراسية وبذلك تيسر للطلبة الجو العلى الصحيح .

ويقوم الأزهر ببث الروح الرياضية بين طلبة البعوث . وقد أقام الطلبة السودانيون مهرجانا رياضيا كبيرا يوم ١٨ فبراير سنة ١٩٥٤ بمناسبة اتفاقية السودان استعرض فيه الطلاب مباريات رياضية شعبة في كثير من النواحي . ومراقبة البعوث معنية بعرض الأفلام الثقافية والاجتماعية بقاعة المحاضرات بالجامعة الأزهرية والقيام برحلات علمية إلى كافة أنحاء الجمهورية .

الوعظ والإرشاد

عن قسم الوعظ والإرشاد بالأزهر من يوم إنشائه بتركيز دعامة الخلق والفضيلة

في نفوس الأفراد وجماعات وبالدعوة إلى البذل والإيثار والعدل وإزالة الفوارق بين الطبقات .

وعنى في الحركة المباركة الرشيدة بمسيرة ركب التحرير والاستجابة إلى مؤازرة الثورة فيما تدعو إليه من بث روح التضحية والجهاد ومقاومة المستعمر ومقاطعته والتضييق عليه وارتفعت بذلك كلمة صوت قسم الوعظ في الإذاعة اللاسلكية والمحاضرات بالأندية والجمعيات والخطب المنبرية والدروس بالمساجد والكتابة في الصحف والمجلات . كما أسهم قسم الوعظ فعلا في حركة التحرير فانضم كثير من حضرات المفتشين والوعاظ إلى جماعات التحرير في عواصم المديريات والمراكز والمدن . ودخل فريق منهم أفواج الحرس الوطني للتدريب العسكري . وندب قسم الوعظ بعضاً من حضرات الوعاظ لإلقاء المحاضرات الدينية في بلوكات النظام وفي فرق الحرس الوطني والجيش المرابط وسلاح خدمة الجيش العامل . وتلقى فضيلة شيخ الجامع الأزهر رسائل ثناء وتقدير لهذه الجهود المشكورة التي بذلها قسم الوعظ والإرشاد .

هذا عدا مضاعفة الجهود فيما أخذ به نفسه قسم الوعظ في نواحي المصالحات وإنشاء الجمعيات التي تقوم على تحفيظ القرآن الكريم وإنشاء المعاهد الدينية وتشديد المساجد والإكثار من المحاضرات ودروس السيدات التي تكون المرأة الصالحة النافعة لبيتها وأسرتها ووطنها وإنشاء كثير من الدروس للعمال في المصانع المختلفة وإلى الاستجابة إلى المديرين فيما يرجونه من قسم الوعظ من التضامن مع رجال الإدارة في شئون الأمة المختلفة من حفظ النظام والقضاء على المشاحنات والخصومات كما استجاب قسم الوعظ إلى رغبة وزارة الداخلية في إنشاء دروس دينية في المؤسسات والملاجئ الخاضعة لإشرافها .

وقد أخذ الأزهر الحديث من النشاط الرياضي والتدريب العسكري بنصيب كبير مجارة منه للنهضة الشاملة في جميع نواحي الحياة واعتقاداً من القائمين على أمره بأن النشاط الرياضي والتدريب العسكري يهدفان إلى الإخاء والتعارف والنظام والتعاون وزيادة على عنايتهمما بتربية الأجسام تربية صحيحة تغذي الناحية الروحية وتنميتها ليستطيع أبناء الأزهر أن يؤدوا رسالتهم قوية منتجة .

وتوجد بكلّيات الأزهر ومعاهده ٢٧ فرقة رياضية منها ١٧ لكرة القدم و ١٠ لكرة السلة و ٦ للمصارعة و ٤ للدراجات وهذه الفرق مكوّنة تكوينا فنياً يتمشى مع أحدث التعليمات والنظم .

التدريب العسكرى والحرس الوطنى وكتائب التحرير :

إذا كان النشاط الرياضى وهو الجنديّة الثابتة قد وجد هذا التشجيع من رجال الأزهر وحكومة الجمهورية الفتية ، فإن التدريب العسكرى وهو الجنديّة الأولى قد نجح نجاحاً باهراً فى كليات الأزهر ومعاهده وكان طلبة الأزهر موضع إعجاب العسكريين فى معسكراتهم الصيفيّة وفى جميع المناسبات التى أتت لهم . وما ساعد على ذلك متانة أجسامهم وقوة احتمالهم وشدة مراسهم ، الأمر الذى أثبتته تقارير الأطباء مدفين وعسكريين

المعسكرات الصيفيّة :

أقيم هذا المعسكر بالشاطبيّ فى سنة ١٩٥٣ واشترك فيه طلاب من معاهد - القاهرة طنطا ، سمنود ، المنصورة ، دسوق ، أسيوط ، سوهاج ، دميّاط ، وكانوا موضع الإعجاب والتقدير من القائمين على أمر هذه المعسكرات .

نظام التدريب العسكرى بالجامع الأزهر :

ينقسم التدريب العسكرى بالجامع الأزهر إلى ثلاث مراحل :

المرحلة الأولى :

تدريب كتائب التحرير وقد أنشئت هذه الكتائب فى المعاهد الدينيّة (الأقسام الثانويّة فقط) ويتخرج من كل كتيبة من هذه الكتائب فى العام عدد لا يقل عن مائتى طالب من كل معهد وقد تخرجت ثلاث كتائب من معهد المنصورة ومعهد القاهرة والقسم العام والكتيبة السودانيّة

المرحلة الثانية : تدريب كتائب الحرس الوطنى

وقد أنشئت هذه الكتائب فى الكليات الجامعية ويخرج من كل كتيبة من هذه الكتائب فى العام ما لا يقل عن مائتى طالب من كل كلية .

وقد تخرجت للآن كتائب من كليات الأزهر الثلاث: الشريعة واللغة وأصول الدين.

المرحلة الثالثة : تدريب الفدائيين :

يختار هذا النوع من بين طلبة كتائب الحرس الوطنى البارزين الذين يظهرون نشاطا ظاهرا أثناء تدريبهم فى كتائب الحرس الوطنى .

وقد تخرج من كتائب الأزهر على هذا النظام للآن حوالى ٦٠٠ طالب وينتظر تخرج أفواج أخرى فى القريب العاجل .

